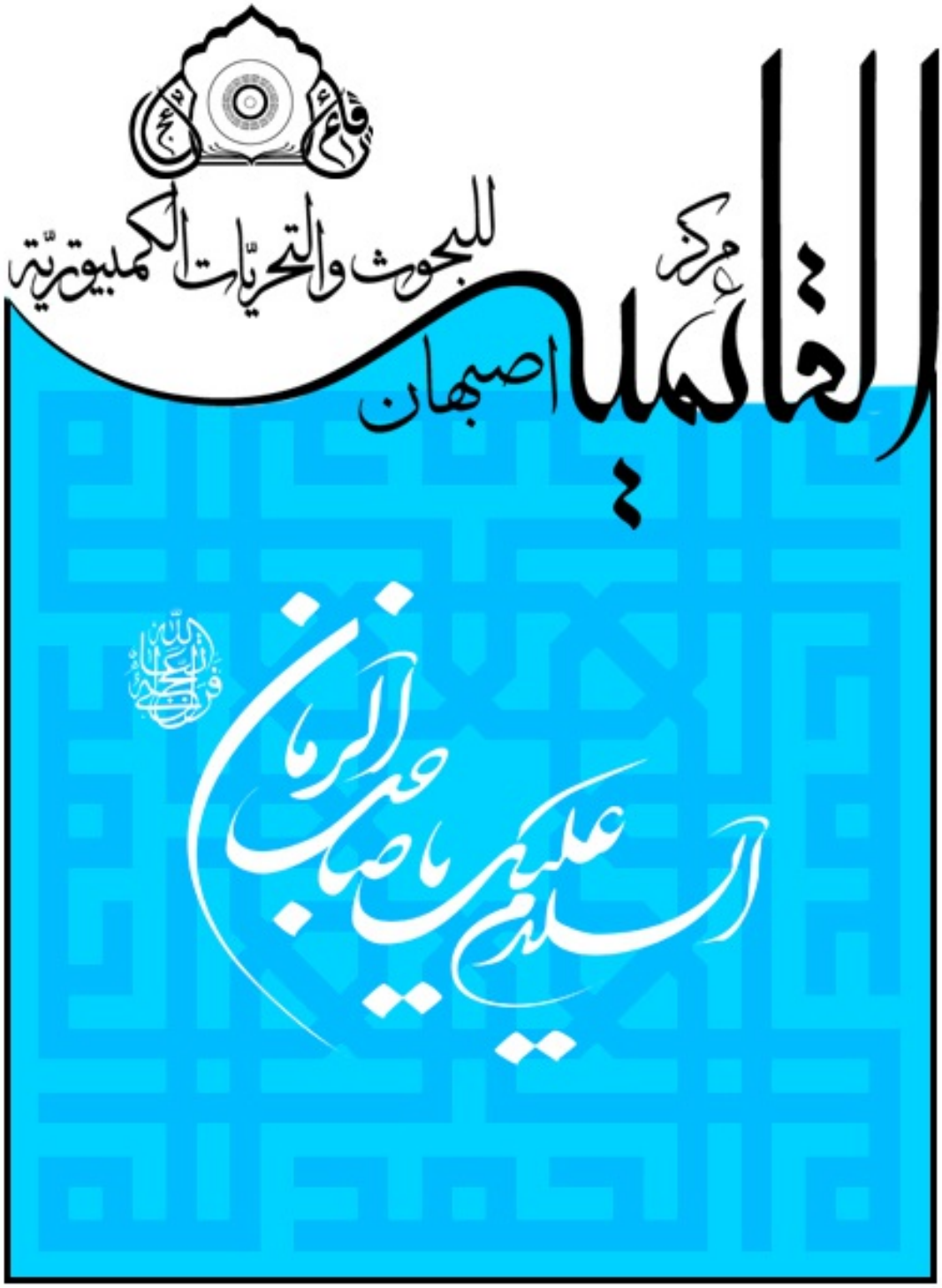

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

منتهى المقال

في أحوال الرجال

تأليف

أبي علي الحائري

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ

جلد (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

منتهى المقال فى احوال الرجال

كاتب:

ابى‌على حائرى محمدبن اسماعيل المازندرانى

نشرت فى الطباعة:

موسسه آل البيت لاحياء التراث

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
منتهی المقال فی أحوال الرجال المجلد ۱ ----- ۲۱
اشارة ----- ۲۱
المقدمة ----- ۲۱
اشارة ----- ۲۱
الإشارة إلی بعض أمّهات المصادر الرجالیّة ----- ۲۸
اشارة ----- ۲۸
۱- رجال الکشّی: ----- ۲۸
۲- رجال النجاشی: ----- ۲۸
۳- الفهرست: ----- ۲۹
۴- رجال الشیخ الطوسی: ----- ۲۹
۵- خلاصة الأقوال فی معرفة الرّجال: ----- ۳۰
۶- إیضاح الاشتباه: ----- ۳۰
۷- رجال البرقی: ----- ۳۱
۸- رجال ابن داود: ----- ۳۱
۹- معالم العلماء: ----- ۳۱
۱۰- فهرست أسماء علماء الشیعة و مصنّفیهم: ----- ۳۲
۱۱- رجال العقیقی: ----- ۳۲
۱۲- التحریر الطاووسی: ----- ۳۲
۱۳- الرجال الکبیر: ----- ۳۲
۱۴- تعلیقة منهج المقال: ----- ۳۳
۱۵- بلغة المحدثین: ----- ۳۳
۱۶- معراج أهل الکمال: ----- ۳۴

۱۷- مجمع الرجال: ۳۴
۱۸- حاوی الأقوال فی معرفة الرجال: ۳۴
۱۹- نقد الرجال: ۳۵
۲۰- أمل الآمل: ۳۵
۲۱- هدایة المحدّثین إلی طریقة المحمّدین: ۳۵
الشیخ أبو علیّ الحائریّ رحمه اللّه. ۳۸
اشارة ۳۸
أساتذته: ۴۰
مؤلّفاته و کتبه: ۴۱
مؤاخذة علی الکتاب: ۴۴
حواشی الکتاب: ۴۶
التعلیقات علی الکتاب: ۴۷
مصادر الترجمة: ۴۸
منهجیة التحقیق: ۴۸
منهجیة العمل: ۵۱
دیباجة الکتاب ۵۲
و لنذکر خمس مقدمات لها مدخل تام فی المقام: ۵۵
اشارة ۵۵
المقدمة الأولی فی تاریخ موالید الأئمة علیهم السلام و وفیاتهم ۵۵
اشارة ۵۶
فأمّا النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم. ۵۶
و أمّا أمیر المؤمنین علیه السلام. ۵۶
و أمّا أبو محمّد الحسن علیه السلام. ۵۷
و أمّا أبو عبد اللّه الحسین علیه السلام. ۵۷

و أمّا سيّد العابدين على بن الحسين عليه السلام. ----- ۵۷
و أمّا أبو جعفر الباقر عليه السلام. ----- ۵۸
و أما أبو عبد اللّه جعفر بن محمّد عليه السلام. ----- ۵۸
و أمّا أبو الحسن موسى عليه السلام. ----- ۵۸
و أمّا أبو الحسن الثانى عليه السلام. ----- ۵۹
و أمّا أبو جعفر الثانى عليه السلام: ----- ۶۰
و أمّا أبو الحسن الثالث عليه السلام: ----- ۶۰
و أمّا أبو محمّد الحسن العسكرى عليه السلام: ----- ۶۱
و أمّا الحجة المنتظر صاحب العصر، عجل اللّه فرجه و فرج شيعته بفرجه: ----- ۶۱
المقدمة الثانية فى ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام، أو وقفوا على معجزته ----- ۶۲
المقدمة الثالثة «۱» فى كنى الأئمة و ألقابهم عليهم السلام، على ما تقرر عند أهل الرجال و ذكره مولانا عناية اللّه فى رجاله «۲» ----- ۶۴
المقدمة الرابعة فى بيان أسامى رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الإطلاق ----- ۶۵
المقدمة الخامسة فى فوائد تتعلق بالرجال ----- ۷۳
اشارة ----- ۷۳
فائدة: قال المحقق الشيخ محمّد: إذا قال النجاشى: ثقة، و لم يتعرض لفساد المذهب ----- ۷۳
فائدة: المدح فى نفسه يجامع صحة العقيدة و عدمها ----- ۷۵
فائدة: من المدح ما له دخل فى قوة السند، و صدق القول ----- ۷۵
فائدة: المتعارف المشهور أنّ قولهم: ثقة فى الحديث، تعديل و توثيق للراوى نفسه ----- ۷۶
فائدة: اختلف فى قولهم: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه ----- ۷۷
فائدة: قولهم: صحيح الحديث، عند القدماء هو: ما وثقوا بكونه من المعصوم عليه السلام ----- ۸۱
فائدة: قولهم: لا بأس به، أى: بمذهبه، أو رواياته ----- ۸۴
فائدة: قولهم: عين، و وجه، قيل: يفيد التعديل ----- ۸۵
فائدة: عند خالى «۱»، بل و جدى «۲» - على ما هو ببالى- كون الرجل ذا أصل، من أسباب الحسن ----- ۸۶
فائدة: الكتاب مستعمل عندهم رضى اللّه عنهم فى معناه المعروف ----- ۸۷

فائدة: قولهم: أسند عنه، قيل: معناه سمع عنه الحديث ---- ۸۹
فائدة: لا يخفى أنّ كثيرا من القدماء سيّما القميين و ابن الغضائرى كانت لهم اعتقادات خاصة فى الأئمة عليهم السلام ---- ۹۳
فائدة: للتفويض معان: ---- ۹۴
فائدة: أبو العباس الذى يذكره النجاشى على الإطلاق ---- ۹۵
فائدة: كلمة «مولى» بحسب اللغة لها معان معروفة ---- ۹۵
فائدة: الواقفة من وقف على الكاظم عليه السلام ---- ۹۶
فائدة: من يذكره النجاشى- أو مثله- و لم يطعن عليه ---- ۹۷
فائدة: فى أسباب المدح، و القوة، و قبول الرواية. ---- ۹۷
فائدة: فى أسباب الذم و ضعف الرواية: ---- ۱۱۴
فائدة: ربما يقال: قد وقع الخلاف فى العدالة هل هى الملكة، أم حسن الظاهر ---- ۱۲۲
فائدة: قال الشيخ فى العدّة: من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلا خلاف «۱» ---- ۱۲۳
باب الألف ---- ۱۲۴
۱- آدم أبو الحسين النخّاس الكوفى: ---- ۱۲۴
۲- آدم بن إسحاق بن آدم: ---- ۱۲۴
۳- آدم بيّاع اللؤلؤ: ---- ۱۲۵
۴- آدم بن الحسين النخاس: ---- ۱۲۶
۵- آدم بن عبد اللّه القمّى: ---- ۱۲۶
۶- آدم بن المتوكّل: ---- ۱۲۶
۷- آدم بن محمّد القلانسى: ---- ۱۲۷
۸- آدم بن يونس بن أبى المهاجر النسفى: ---- ۱۲۷
۹- أبان بن أبى عيّاش فيروز: ---- ۱۲۸
۱۰- أبان بن أرقم العنترى القيسى: ---- ۱۲۸
۱۱- أبان بن تغلب بن رباح: ---- ۱۲۸
۱۲- أبان بن سعيد بن العاص: ---- ۱۳۰

۱۳- أبان بن عبد الرحمن: ۱۳۰
۱۴- أبان بن عبد الملک الثقفی: ۱۳۰
۱۵- أبان بن عبد الملک الخثعمی: ۱۳۰
۱۶- أبان بن عثمان الأحمر: ۱۳۱
۱۷- أبان بن عمر الأسدی: ۱۳۴
۱۸- أبان بن محمّد البجلی: ۱۳۵
۱۹- إبراهیم أبو رافع: ۱۳۶
۲۰- إبراهیم أبو السفاتج: ۱۳۶
۲۱- إبراهیم بن أبی بکر: ۱۳۶
۲۲- إبراهیم بن أبی البلاد: ۱۳۶
۲۳- إبراهیم بن أبی حفص: ۱۳۸
۲۴- إبراهیم بن أبی زیاد الکرخی: ۱۳۸
۲۵- إبراهیم بن أبی سمّال: ۱۳۹
۲۶- إبراهیم بن أبی الکرام: ۱۴۰
۲۷- إبراهیم بن أبی محمود الخراسانی: ۱۴۱
۲۸- إبراهیم بن أبی یحیی المدنی: ۱۴۱
۲۹- إبراهیم بن أحمد بن محمّد: ۱۴۲
۳۰- إبراهیم بن أحمد بن محمّد: ۱۴۲
۳۱- إبراهیم بن إسحاق: ۱۴۲
۳۲- إبراهیم بن إسحاق الأحمری: ۱۴۲
۳۳- إبراهیم بن إسحاق بن أزور: ۱۴۴
۳۴- إبراهیم بن إسماعیل الخلنجی الجرجانی: ۱۴۴
۳۵- إبراهیم الأعجمی: ۱۴۴
۳۶- إبراهیم بن حمویه: ۱۴۵

۳۷- إبراهيم الخارقی: ---- ۱۴۵
۳۸- إبراهيم بن رجاء الجحدری: ---- ۱۴۵
۳۹- إبراهيم بن رجاء الشيبانی: ---- ۱۴۵
۴۰- إبراهيم بن الزبرقان التيمی الكوفی: ---- ۱۴۷
۴۱- إبراهيم بن زياد: ---- ۱۴۷
۴۲- إبراهيم بن زياد الخارقی: ---- ۱۴۷
۴۳- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم: ---- ۱۴۸
۴۴- إبراهيم بن سعيد المدنی: ---- ۱۴۸
۴۵- إبراهيم بن سلام نيسابوری: ---- ۱۴۸
۴۶- إبراهيم بن سليمان بن أبی داحة: ---- ۱۴۹
۴۷- إبراهيم بن سليمان بن عبد اللّه: ---- ۱۵۰
۴۸- إبراهيم بن شعيب العقرقوفی: ---- ۱۵۰
۴۹- إبراهيم بن شعيب الكوفی: ---- ۱۵۱
۵۰- إبراهيم الشعيری: ---- ۱۵۱
۵۱- إبراهيم بن صالح الأنماطی: ---- ۱۵۲
۵۲- إبراهيم بن عبد الحميد الأسدی: ---- ۱۵۵
۵۳- إبراهيم بن عبد الرحمن بن أميّة: ---- ۱۵۸
۵۴- إبراهيم بن عبد اللّه القاری: ---- ۱۵۸
۵۵- إبراهيم بن عبدة: ---- ۱۵۸
۵۶- إبراهيم بن عبيد اللّه بن العلاء: ---- ۱۵۹
۵۷- إبراهيم بن عثمان: ---- ۱۵۹
۵۸- إبراهيم بن عربی الأسدی: ---- ۱۶۱
۵۹- إبراهيم بن علی بن عبد اللّه: ---- ۱۶۱
۶۰- إبراهيم بن علی الكوفی: ---- ۱۶۱

۶۱- إبراهيم بن عمر اليمانی: ۱۶۲
۶۲- إبراهيم بن عيسی: ۱۶۴
۶۳- إبراهيم بن الفضل الهاشمی: ۱۶۴
۶۴- إبراهيم الكرخی: ۱۶۴
۶۵- إبراهيم بن محمّد بن أبی يحيی: ۱۶۴
۶۶- إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل: ۱۶۷
۶۷- إبراهيم بن محمّد الأشعری: ۱۶۷
۶۸- إبراهيم بن محمّد بن بسّام: ۱۶۸
۶۹- إبراهيم بن محمّد بن سعيد: ۱۶۸
۷۰- إبراهيم بن محمّد بن سماعة: ۱۶۹
۷۱- إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الختلی: ۱۶۹
۷۲- إبراهيم بن محمّد بن عبد اللّه الجعفری: ۱۷۰
۷۳- إبراهيم بن محمّد بن علی الكوفی: ۱۷۰
۷۴- إبراهيم بن محمّد بن فارس النيسابوری: ۱۷۰
۷۵- إبراهيم بن محمّد بن معروف: ۱۷۲
۷۶- إبراهيم بن محمّد: ۱۷۲
۷۷- إبراهيم بن محمّد بن ميمون: ۱۷۲
۷۸- إبراهيم بن محمّد الهمدانی: ۱۷۲
۷۹- إبراهيم بن محمّد بن يحيی المدنی: ۱۷۴
۸۰- إبراهيم المخارقی: ۱۷۴
۸۱- إبراهيم بن مسلم بن هلال: ۱۷۵
۸۲- إبراهيم بن المفضّل بن قيس: ۱۷۵
۸۳- إبراهيم بن موسی بن جعفر: ۱۷۵
۸۴- إبراهيم بن المهاجر الأزدی: ۱۷۶

۸۵- إبراهيم بن مهزم الأسدى: ۱۷۶
۸۶- إبراهيم بن مهزيار: ۱۷۶
۸۷- إبراهيم بن ميمون الكوفى: ۱۷۷
۸۸- إبراهيم بن نصر بن القعقاع الجعفى: ۱۷۸
۸۹- إبراهيم بن نصير الكشّى: ۱۷۹
۹۰- إبراهيم بن نعيم العبدى: ۱۷۹
۹۱- إبراهيم بن هارون الخارقى: ۱۸۰
۹۲- إبراهيم بن هاشم: ۱۸۱
۹۳- إبراهيم بن هراسة: ۱۸۴
۹۴- إبراهيم بن يحيى: ۱۸۴
۹۵- إبراهيم بن يزيد المكفوف: ۱۸۴
۹۶- إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم: ۱۸۴
۹۷- أبى بن ثابت بن المنذر: ۱۸۵
۹۸- أبى بن قيس: ۱۸۵
۹۹- أبى بن كعب: ۱۸۵
۱۰۰- أجلح بن عبد اللّه أبو حجية الكندى: ۱۸۶
۱۰۱- أحكم بن بشّار المروزى: ۱۸۶
۱۰۲- أحمد بن إبراهيم أبو حامد المراغى: ۱۸۷
۱۰۳- أحمد بن إبراهيم بن أبى رافع: ۱۸۸
۱۰۴- أحمد بن إبراهيم بن أحمد: ۱۸۹
۱۰۵- أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل: ۱۹۰
۱۰۶- أحمد بن إبراهيم السبنسنى: ۱۹۱
۱۰۷- أحمد بن إبراهيم: ۱۹۱
۱۰۸- أحمد بن إبراهيم بن المعلّى: ۱۹۱

۱۰۹- أحمد بن أبی بشر السرّاج: ۱۹۱
۱۱۰- أحمد بن أبی زاهر: ۱۹۲
۱۱۱- أحمد بن أبی طالب الطبرسی: ۱۹۲
۱۱۲- أحمد بن أبی عوف: ۱۹۲
۱۱۳- أحمد بن أحمد الکوفی الکاتب: ۱۹۳
۱۱۴- أحمد بن إدریس بن أحمد: ۱۹۳
۱۱۵- أحمد بن إسحاق الرازی: ۱۹۴
۱۱۶- أحمد بن إسحاق بن عبد اللّه: ۱۹۴
۱۱۷- أحمد بن إسماعیل السلیمانی: ۱۹۵
۱۱۸- أحمد بن إسماعیل بن عبد اللّه: ۱۹۵
۱۱۹- أحمد بن إسماعیل الفقیه: ۱۹۷
۱۲۰- أحمد بن بشیر البرقی: ۱۹۸
۱۲۱- أحمد بن جعفر بن سفیان: ۱۹۸
۱۲۲- أحمد بن جعفر بن محمّد بن إبراهیم: ۱۹۹
۱۲۳- أحمد بن الحارث کوفی: ۱۹۹
۱۲۴- أحمد بن الحارث: ۲۰۰
۱۲۵- أحمد بن الحارث الزاهد: ۲۰۰
۱۲۶- أحمد بن الحسن بن إسماعیل: ۲۰۰
۱۲۷- أحمد بن الحسن الاسفراینی: ۲۰۱
۱۲۸- أحمد بن الحسن بن الحسین: ۲۰۲
۱۲۹- أحمد بن الحسن الرازی: ۲۰۲
۱۳۰- أحمد بن الحسن بن عبد الملک: ۲۰۳
۱۳۱- أحمد بن الحسن بن علی: ۲۰۳
۱۳۲- أحمد بن الحسن القطّان: ۲۰۴

۱۳۳- أحمد بن الحسين بن أحمد: ۲۰۴
۱۳۴- أحمد بن الحسين بن سعيد: ۲۰۴
۱۳۵- أحمد بن الحسين بن عبد الملک: ۲۰۵
۱۳۶- أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه الغضائری: ۲۰۶
۱۳۷- أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه: ۲۰۹
۱۳۸- أحمد بن الحسين بن عمر: ۲۱۰
۱۳۹- أحمد بن الحسين بن يحيی: ۲۱۰
۱۴۰- أحمد بن حمّاد: ۲۱۰
۱۴۱- أحمد بن حمزة بن بزيع: ۲۱۲
۱۴۲- أحمد بن حمزة بن عمران: ۲۱۲
۱۴۳- أحمد بن حمزة بن اليسع: ۲۱۳
۱۴۴- أحمد بن الخضر بن أبی صالح: ۲۱۳
۱۴۵- أحمد بن الخضيب: ۲۱۳
۱۴۶- أحمد بن داود بن سعيد: ۲۱۳
۱۴۷- أحمد بن داود بن علی: ۲۱۴
۱۴۸- أحمد بن رباح بن أبی نصر: ۲۱۵
۱۴۹- أحمد بن رزق الغمشانی: ۲۱۵
۱۵۰- أحمد بن رشيد بن خيثم: ۲۱۵
۱۵۱- أحمد بن رميح المروزی: ۲۱۶
۱۵۲- أحمد بن زياد بن جعفر: ۲۱۶
۱۵۳- أحمد بن زياد الخزّاز «۱»: ۲۱۷
۱۵۴- أحمد بن سابق: ۲۱۷
۱۵۵- أحمد بن السری: ۲۱۸
۱۵۶- أحمد بن سلامة الجزائری: ۲۱۸

۱۵۷- أحمد بن صبيح: ۲۱۸
۱۵۸- أحمد بن عامر بن سليمان: ۲۱۸
۱۵۹- أحمد بن عائذ: ۲۱۹
۱۶۰- أحمد بن العبّاس النجاشي: ۲۲۰
۱۶۱- أحمد بن العبّاس النجاشي: ۲۲۰
۱۶۲- أحمد بن عبد اللّه بن أحمد: ۲۲۰
۱۶۳- أحمد بن عبد اللّه بن أحمد: ۲۲۱
۱۶۴- أحمد بن عبد اللّه بن أحمد: ۲۲۲
۱۶۵- أحمد بن عبد اللّه الأصفهاني: ۲۲۳
۱۶۶- أحمد بن عبد اللّه بن أميّة: ۲۲۳
۱۶۷- أحمد بن عبد اللّه بن جعفر: ۲۲۳
۱۶۸- أحمد بن عبد اللّه بن عيسى: ۲۲۴
۱۶۹- أحمد بن عبد اللّه الكرخي: ۲۲۴
۱۷۰- أحمد بن عبد اللّه الكوفي: ۲۲۴
۱۷۱- أحمد بن عبد اللّه بن متوّج البحراني: ۲۲۴
۱۷۲- أحمد بن عبد اللّه بن محمّد: ۲۲۴
۱۷۳- أحمد بن عبد اللّه بن مهران: ۲۲۵
۱۷۴- أحمد بن عبد الملك المؤذّن: ۲۲۵
۱۷۵- أحمد بن عبد الواحد بن أحمد: ۲۲۶
۱۷۶- أحمد بن عبيد اللّه بن يحيى: ۲۲۷
۱۷۷- أحمد بن علويّة الأصفهاني: ۲۲۸
۱۷۸- أحمد بن علىّ بن إبراهيم: ۲۲۸
۱۷۹- أحمد بن علىّ بن إبراهيم: ۲۲۹
۱۸۰- أحمد بن علىّ بن أبى طالب الطبرسى: ۲۲۹

۱۸۲- أحمد بن علیّ بن أحمد النجاشی: ۲۳۰
۱۸۳- أحمد بن علی بن أحمد: ۲۳۱
۱۸۴- أحمد بن علیّ البلخی: ۲۳۳
۱۸۵- أحمد بن علیّ بن الحسن: ۲۳۳
۱۸۶- أحمد بن علی بن سعید الکوفی: ۲۳۴
۱۸۷- أحمد بن علیّ بن عبّاس: ۲۳۴
۱۸۸- أحمد بن علیّ العلوی: ۲۳۴
۱۸۹- أحمد بن علیّ الفائدی: ۲۳۴
۱۹۰- أحمد بن علیّ بن کلثوم: ۲۳۵
۱۹۱- أحمد بن علیّ الکوفی: ۲۳۵
۱۹۲- أحمد بن علیّ الماهابادی: ۲۳۶
۱۹۳- أحمد بن علیّ بن محمّد: ۲۳۶
۱۹۴- أحمد بن علیّ بن مهدی: ۲۳۷
۱۹۵- أحمد بن علیّ النخّاس: ۲۳۷
۱۹۶- أحمد بن علیّ بن نوح: ۲۳۷
۱۹۷- أحمد بن عمرو بن سعید: ۲۳۷
۱۹۸- أحمد بن عمرو بن المنهال: ۲۳۸
۱۹۹- أحمد بن عمر بن أبی شعبة الحلبی: ۲۳۸
۲۰۰- أحمد بن عمر الحلّال: ۲۳۹
۲۰۱- أحمد بن عمران الحلبی: ۲۴۰
۲۰۲- أحمد بن عیسی بن جعفر: ۲۴۰
۲۰۳- أحمد بن عیسی بن محمّد: ۲۴۰
۲۰۴- أحمد بن فارس بن زکریّا: ۲۴۱
۲۰۵- أحمد بن فهد الحلّی: ۲۴۱

۲۰۶- أحمد بن الفضل الخزاعی: ۲۴۲
۲۰۷- أحمد بن القاسم: ۲۴۲
۲۰۸- أحمد بن القاسم بن أبی کعب: ۲۴۳
۲۰۹- أحمد بن القاسم بن طرخان: ۲۴۳
۲۱۰- أحمد بن کلثوم: ۲۴۳
۲۱۱- أحمد بن محمّد بن إبراهیم: ۲۴۳
۲۱۲- أحمد بن محمّد بن إبراهیم العجلی: ۲۴۳
۲۱۳- أحمد بن محمّد: ۲۴۳
۲۱۴- أحمد بن محمّد: ۲۴۴
۲۱۵- أحمد بن محمّد: ۲۴۴
۲۱۶- أحمد بن محمّد بن أبی نصر: ۲۴۴
۲۱۷- أحمد بن محمّد الأردبیلی: ۲۴۷
۲۱۸- أحمد بن محمّد بن أحمد: ۲۴۸
۲۱۹- أحمد بن محمّد بن أحمد: ۲۴۹
۲۲۰- أحمد بن محمّد بن أحمد: ۲۴۹
۲۲۱- أحمد بن محمّد بن أحمد: ۲۴۹
۲۲۲- أحمد بن محمّد بن إسحاق: ۲۴۹
۲۲۳- أحمد بن محمّد بن جعفر: ۲۵۰
۲۲۴- أحمد بن محمّد بن الحسن: ۲۵۱
۲۲۵- أحمد بن محمّد بن الحسین: ۲۵۱
۲۲۶- أحمد بن محمّد بن خالد: ۲۵۲
۲۲۷- أحمد بن محمّد بن الربیع: ۲۵۳
۲۲۸- أحمد بن محمّد بن زید الخزاعی: ۲۵۴
۲۲۹- أحمد بن محمّد الزراری: ۲۵۴

۲۳۰- أحمد بن محمّد السرى: ۲۵۴
۲۳۱- أحمد بن محمّد بن سعيد: ۲۵۵
۲۳۲- أحمد بن محمّد بن سليمان: ۲۵۶
۲۳۳- أحمد بن محمّد بن سيّار: ۲۵۸
۲۳۴- أحمد بن محمّد بن الصقر: ۲۵۸
۲۳۵- أحمد بن محمّد بن عاصم: ۲۵۸
۲۳۶- أحمد بن محمّد بن عبيد اللّه: ۲۵۹
۲۳۷- أحمد بن محمّد بن عبيد اللّه: ۲۵۹
۲۳۸- أحمد بن محمّد بن على: ۲۶۰
۲۳۹- أحمد بن محمّد بن علىّ الكوفى: ۲۶۱
۲۴۰- أحمد بن محمّد بن عمّار: ۲۶۲
۲۴۱- أحمد بن محمّد بن عمرو: ۲۶۳
۲۴۲- أحمد بن محمّد بن عمران: ۲۶۳
۲۴۳- أحمد بن محمّد بن عيسى: ۲۶۴
۲۴۴- أحمد بن محمّد بن عيسى القسرى: ۲۶۷
۲۴۵- أحمد بن محمّد الكوفى: ۲۶۸
۲۴۶- أحمد بن محمّد المقرى: ۲۶۸
۲۴۷- أحمد بن محمّد بن موسى: ۲۶۸
۲۴۸- أحمد بن محمّد بن موسى: ۲۶۸
۲۴۹- أحمد بن محمّد بن نوح: ۲۶۹
۲۵۰- أحمد بن محمّد بن هيثم: ۲۷۱
۲۵۱- أحمد بن محمّد بن يحيى: ۲۷۱
۲۵۲- أحمد بن محمّد بن يحيى: ۲۷۲
۲۵۳- أحمد بن محمّد بن يعقوب: ۲۷۳

۲۵۴- أحمد بن معافی: ۲۷۳
۲۵۵- أحمد بن معروف: ۲۷۳
۲۵۶- أحمد بن موسی الأشعری: ۲۷۳
۲۵۷- أحمد بن موسی بن جعفر: ۲۷۴
۲۵۸- أحمد بن موسی بن جعفر: ۲۷۵
۲۵۹- أحمد بن مهران: ۲۷۶
۲۶۰- أحمد بن میثم: ۲۷۷
۲۶۱- أحمد بن نصر بن سعید: ۲۷۸
۲۶۲- أحمد بن النضر: ۲۷۹
۲۶۳- أحمد بن هارون الفامی: ۲۷۹
۲۶۴- أحمد بن هارون المدائنی: ۲۸۰
۲۶۵- أحمد بن هلال العبرتائی: ۲۸۰
۲۶۶- أحمد بن هوذة: ۲۸۳
۲۶۷- أحمد بن یحیی: ۲۸۳
۲۶۸- أحمد بن یحیی بن حکیم: ۲۸۳
۲۶۹- أحمد بن یحیی المکتّب: ۲۸۴
۲۷۰- أحمد بن الیسع بن عبد اللّه: ۲۸۴
۲۷۱- أحمد بن یوسف: ۲۸۴
۲۷۲- أحمد بن یوسف بن أحمد: ۲۸۴
۲۷۳- أحمد بن یوسف بن یعقوب: ۲۸۴
۲۷۴- إدریس بن زیاد الکفرثوثائی: ۲۸۵
۲۷۵- إدریس بن زید: ۲۸۶
۲۷۶- إدریس بن عبد اللّه بن سعد: ۲۸۷
۲۷۷- إدریس بن عیسی الأشعری: ۲۸۷

۲۷۸- إدریس بن الفضل بن سلیمان: ---- ۲۸۸

۲۷۹- إدریس القمّی: ---- ۲۸۸

۲۸۰- أدیم بن الحر الجعفی: ---- ۲۸۸

۲۸۱- أرطاة بن حبیب الأسدی: ---- ۲۸۹

۲۸۲- أرقم بن شرحبیل: ---- ۲۸۹

تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ---- ۲۹۰

منتهى المقال فى أحوال الرجال المجلد ۱

اشارة

سرشناسه : مازندرانى حائرى، محمدبن اسماعيل، ق۱۲۱۵ - ۱۱۵۹

عنوان و نام پديدآور : منتهى المقال فى احوال الرجال/ تاليف ابى‌على حائرى محمدبن اسماعيل المازندرانى

مشخصات نشر : قم: موسسه آل‌البيت(عليهم‌السلام) لاحياآ التراث، ۱۴۱۶ق. = - ۱۳۷۴.

فروست : (موسسه آل‌البيت عليهم‌السلام لاحياآ التراث؛ ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹)

شابک : ۹۶۴-۵۵۰۳-۸۸-۴۸۴۰۰۰ریال(ج.۱) ؛ ۹۶۴-۵۵۰۳-۸۹-۲۱

وضعيت فهرست نويسى : فهرستنويسى قبلى

يادداشت : اين كتاب به" رجال بوعلى "نيز مشهور است

يادداشت : عربى

يادداشت : ج. ۴ - ۲(چاپ اول: ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۴)؛ ۴۰۰۰ ريال (۶-۹۰-۵۵۰۳-۹۶۴ISBN)V.۲)؛(۴-۹۱-۵۵۰۳-۹۶۴ISBN)V.۳)؛ (۳-۹۷-۵۵۰-۹۶۴ISBN)V.۴)

يادداشت : كتابنامه

عنوان ديگر : رجال بوعلى

موضوع : محدثان؛ سرگذشتنامه

موضوع : حديث -- علم الرجال

شناسه افزوده : موسسه آل‌البيت(عليهم‌السلام)، لاحياء التراث

رده بندى كنگره : BP۱۱۵/م۲م۸ ۱۳۷۴

رده بندى ديويى : ۲۹۷/۲۹۲۴

شماره كتابشناسى ملى : م۷۵-۸۲۱۸

المقدمة

اشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد للّه ربّ العالمين، و الصلاة و السلام على خير خلقه و أفضل بريّته محمّد المصطفى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، الذى أرسله بالهدى و دين الحقّ، ليستنقذ النّاس من تيه الضّلالة و حيرة الجهالة.

و الصّلاة و السّلام على الأئمّة المعصومين الطّاهرين، و الهداة المهديّين، الذين أذهب اللّه تعالى عنهم الرجس و طهّرهم تطهيرا، حملة علوم النبوّة، و هداة هذه الأمّة ما دجا ليل و أضاء نهار، سيّما ناموس الدّهر، و بقيّة آل اللّه، إمام العصر و الزّمان، الحجّة ابن الحسن، عجّل اللّه تعالى فرجه الشّريف، و جعلنا من كلّ مكروه فداه.

و بعد: فإنّ من البديهى بمكان القول بأنّ المدرسة الإسلاميّة و عبر قرونها الماضية، قد توسّعت آثارها و معالمها، و انتشرت طرقها و أبعادها للوصول إلى أقصى معالم المعرفة، و أعلى درجات السمو، نظرا لتوسع حاجة البشريّة إليها

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۸

مع مرور الأيّام و الدّهور.

كما انّه و نتيجة للتطوّر الحاصل فى كلّ فنّ و علم، كعلم الفقه، و الأصول، و التفسير، و الكلام، و العربيّة، و الدراية، و الرجال. فقد أصبح لكلّ علم من هذه العلوم مباحثه، و مبانيه، و أبعاده و مدرسته الخاصّة به.

و من هنا و كنتيجة منطقية لوجود الترابط الموضوعى- المتفاوت بين التلازم البيّن و الواضح، و بين التشابك الفرعى الدقيق- بين الكثير من هذه العلوم، فإنّا نجد أنّ الكثير من علمائنا الأبرار- قدّس اللّه أرواحهم- و منذ العصور الاولى لانتشار المعرفة الإسلاميّة و إلى يومنا هذا، قد اغترفوا من كلّ علم قدرا، و قضوا فيه وطرا، مرتشفين من معينة العذب المتمثل بمدرسة أهل البيت سلام اللّه عليهم أجمعين، ممتثلين لقوله تبارك و تعالى: فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِى الدِّينِ وَ لِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ «۱».

و كذا لقول الناطق الأمين، الذى لا ينطق عن الهوى الرّسول الأكرم صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: «من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك اللّه به طريقا إلى الجنّة، فإنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا به» «۲».

و لقول وصىّ الأولياء، و وارث علم الأنبياء، أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه أفضل الصّلاة و السّلام: «الشاخص فى طلب العلم كالمجاهد فى سبيل اللّه» «۳».

إلى غير ذلك من النّصوص المختلفة سواء من الآيات الكريمة أو

---

(۱) التوبة: ۱۲۳.

(۲) أمالى الصدوق: ۵۸/ ۹.

(۳) بحار الأنوار ۱: ۱۷۹/ ۶۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۹

الروايات المستفيضة عن الصّادقين سلام اللّه عليهم أجمعين، ممّا لا تعدّ و لا تحصى، تشيد بفضل العلم و العلماء و تحثّ على طلبه و التأكيد عليه، حتّى جعل طلبه فريضة- كباقى الفرائض- كما فى قول النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم و مسلمة» «۱».

ثمّ إنّه ليس يخاف على أحد أنّ أشرف هذه العلوم و أفضلها علم الفقه، إذ بواسطته تشخّص و تحفظ أوامر السماء و نواهيها، و ذلك بالرجوع إلى المصادر الاولى لهذه الأحكام، و هى الأدلّة الأربعة التى منها السنّة المطهّرة، و التى تعدّ المصدر الثانى فى التشريع بعد كتاب اللّه تبارك و تعالى.

و لما كانت السنّة بما فيها قول المعصوم أو فعله أو تقريره على هذه الأهمية العظيمة و الخطيرة، فكان لا بدّ من إحراز صدورها عنهم عليهم السلام- بطريق علمى أو وجدانى- من خلال الاطمئنان الكامل بصحّة سند الروايات التى بطبعها تكون حاكية عنها.

و هذا بالطبع لا يتيسّر لكلّ مستنبط إلّا إذا كانت له إحاطة تامّة برجال السند، و هل أنّهم أهل للاعتماد على نقلهم و الاطمئنان بصحة منقولاتهم أم لا.

إنّ الاستقراء العلمى فى المدونات الرجالية التى تزدان بها المكتبة الإسلامية يظهر بوضوح أنّ هناك فى طرق الأخبار المدوّنة فى المجاميع الحديثيّة رجالا موثوقا بهم، يعتمد عليهم فى مقام النقل.

و هناك من طعن فيهم، بحيث لا يعتمد على نقلهم.

و آخرين لم يعلم حالهم من حيث الاعتماد و عدمه، و هم المشار إليهم بالمجاهيل الذين ينظر فى أمرهم، و أنّهم هل يدخلون فى

الطائفة الأولى أو

---

(۱) عوالى اللآلى ۴: ۷۰/ ۳۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۱۰

الثانية. و هذا أمر نسبىّ ينقاد إلى سعى المستنبط و اجتهاده، فلربما تتوافر لديه جملة من القرائن و الشواهد التى تعزز الثقة ببعض الرواة فيعتمد نتيجة ذلك على مروياته أو يكون العكس من ذلك فتطرح، و إلى غير ذلك ممّا هو مذكور فى محلّه.

و لا غرابة من ذلك، فالكثير من الشواهد و الأدلة القاطعة قد أظهرت جملة من الكذّابين و الوضّاعين الذين تلاعبوا فى الحديث حسب ما تقتضيه مصالح ساستهم و أولياء أمورهم خصوصا بعد الانحراف التاريخى الذى حصل بعد وفاة الرّسول صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، بل و قد حذّر القرآن و أعلن ذلك بصراحة و وضوح حيث قال اللّه تبارك و تعالى:

وَ مٰا مُحَمَّدٌ إِلّٰا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَ فَإِنْ مٰاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أَعْقٰابِكُمْ وَ مَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللّٰهَ شَيْئاً وَ سَيَجْزِي اللّٰهُ الشّٰاكِرِينَ «۱».

و لعلّ أوّل من نبّه على هذا الأمر و على خطورته، و على الحاجة الماسة إلى هذا العلم- أعنى علم الرّجال- هو الرّسول الأكرم صلّى اللّه عليه و آله و سلّم حيث قال: «ستكثر بعدى القالة علىّ» «۲».

و قد فصّل الكلام و البحث مولانا أمير المؤمنين عليه السلام حين سأله سليم بن قيس الهلالىّ الكوفىّ قائلا: إنّى سمعت من سلمان و المقداد و أبى ذرّ شيئا من تفسير القرآن و أحاديث عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم غير ما فى أيدى النّاس، ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم.

و رأيت فى أيدى النّاس أشياء كثيرة من تفسير القرآن و من الأحاديث

---

(۱) آل عمران: ۱۴۴.

(۲) المعتبر- المقدّمة-: ۱/ ۲۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۱۱

عن نبىّ اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أنتم تخالفونهم فيها، و تزعمون أنّ ذلك كلّه باطل. أ فترى النّاس يكذبون على رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم متعمّدين؟! و يفسّرون القرآن بآرائهم؟! قال: فأقبل علىّ فقال: «قد سألت، فافهم الجواب:

إنّ فى أيدى النّاس حقّا و باطلا و صدقا و كذبا، و ناسخا و منسوخا، و عامّا و خاصّا، و محكما و متشابها، و حفظا و وهما، و قد كذب على رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم على عهده حتّى قام خطيبا فقال:

أيّها النّاس، قد كثرت علىّ الكذّابة، فمن كذب علىّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النّار.

ثمّ كذب عليه من بعده.

و إنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس:

رجل منافق يظهر الايمان، متصنّع بالإسلام، لا يتأثّم و لا يتحرّج أن يكذب على رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم متعمّدا. فلو علم النّاس أنّه منافق كذّاب لم يقبلوا منه، و لم يصدّقوه، و لكنّهم قالوا: هذا قد صحب رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و رآه و سمع منه، و أخذوا عنه و هم لا يعرفون حاله.

و قد أخبره اللّه عن المنافقين بما أخبره، و وصفهم بما وصفهم، فقال عزّ و جلّ:

وَ إِذٰا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسٰامُهُمْ وَ إِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ «۱».

ثمّ بقوا بعده فتقرّبوا إلى أئمّة الضّلالة، و الدعاة إلى النّار، بالزّور و الكذب و البهتان، فولّوهم الأعمال، و حملوهم على رقاب النّاس، و أكلوا

---

(۱) المنافقون: ۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۱۲

بهم الدّنيا.

و إنّما النّاس مع الملوك و الدّنيا، إلّا من عصم اللّه، فهذا أحد الأربعة.

و رجل سمع من رسول اللّه شيئا لم يحمله على وجهه، و وهم فيه، و لم يتعمّد كذبا، فهو فى يده يقول به و يعمل به و يرويه، فيقول: أنا سمعته من رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

فلو علم المسلمون أنّه وهم لم يقبلوه، و لو علم هو أنّه وهم لرفضه.

و رجل ثالث سمع من رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم شيئا أمر به، ثمّ نهى عنه و هو لا يعلم. أو سمعه ينهى عن شىء ثمّ أمر به، و هو لا يعلم.

فحفظ منسوخه و لم يحفظ النّاسخ، و لو علم أنّه منسوخ لرفضه، و لو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخ لرفضوه.

و آخر رابع لم يكذب على رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، مبغض للكذب خوفا من اللّه، و تعظيما لرسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، لم ينسه «۱» بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به كما سمع، لم يزد فيه و لم ينقص منه، و علم النّاسخ من المنسوخ، فعمل بالنّاسخ و رفض المنسوخ.» «۲».

إلى آخر كلامه سلام اللّه عليه. نقلناه إلى هنا لما فيه من فوائد و أبعاد و معانى للمجتمع الذى كان فى زمن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و بعد زمانه.

و لا يسعنا هنا التعرّض بالتفصيل لإيراد القرائن و الدلائل المثبتة لظهور

---

(۱) لم يسه، خ. ل.

(۲) أصول الكافى ۱: ۵۰/ ۱، باب اختلاف الحديث.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۱۳

حالة الكذب و وضع الأحاديث على الرسول الأكرم صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أو آله الأطهار، و بإشكال و كيفيّات مختلفة، تعرّض لها علماؤنا الأبرار رحمهم اللّه تعالى برحمته الواسعة، و استنادا إلى التصريحات الواضحة الصادرة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام، و المحذرة من الوقوع فى هذه المزالق الخطرة و المتشابكة.

بيد أنّ وضوح هذا الأمر لم يثن البعض- و ذلك ممّا يؤسف له- عن التحرز فى الأخذ من جميع الصحابة أو التابعين، دون تمحيص و تدقيق، متذرعا بحجة عدالة جميع الصحابة الباطلة، و المتفتقة عنها أذهان المتزلفين و المتحلّقين حول موائد السلطة الأموية فى محاولة لتبرير فساد معاوية و من لفّ لفه و طرحه قبالة الخط النبوى السليم المتمثل بأهل بيته عليهم السلام، فاكتظت الكثير من مصادر أولئك بالجم الوفير من تلك الأحاديث الموضوعة و المكذوبة على رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، اعتمادا على تلك الاطروحة السقيمة، و الدعوى الباطلة.

و الاستقراء السريع لآراء علماء العامة يظهر جليا التبنى الغريب لهذا الأمر الواضح السقوط من قبل رجال الحديث، و رواة الأخبار، و سريانه على معتقدات الفرقة و عقائدها.

فهذا ابن حجر العسقلانى يقول فى الإصابة: اتّفق أهل السنّة على أنّ الجميع عدول، و لم يخالف فى ذلك إلّا شذوذ من المبتدعة «۱».

بل ذهب الخطيب البغدادى فى الكفاية فى علم الدراية إلى أنّهم أرفع بكثير من هذه المنزلة، حيث قال: إنّ عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل

---

(۱) الإصابة: ۱/ ۹، فى بيان حال الصحابة من العدالة.

اللّه لهم، و إخباره عن طهارتهم، و اختياره لهم فى نصّ القرآن «۱».

و قال ابن الصلاح فى مقدّمته: للصحابة بأسرهم خصّيصة، و هى أنّه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه، لكونهم على الإطلاق معدّلين بنصوص الكتاب و السنّة و إجماع من يعتدّ به فى الإجماع من الأمّة «۲».

و غير ذلك من المقولات الباهتة و الواضحة السقوط، و كان ذلك ممّا سبب- و كما ذكرنا سابقا- تسرّب الكثير من الموضوعات التى لا تخفى على أحد، فأوقعت رواد العديد من تلك المدرسة بالحرج الشديد قبالة هذا الخلط الواضح، و التنافر البيّن بين العقائد الإسلاميّة التى نادى بها رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و ما يزال ينادى بها القرآن الكريم بين ظهرانى هذه الأمّة، و بين ما تطالعنا به هذه الصحاح من أخبار و روايات لصحابة و تابعين لا تخفى أسماؤهم على ذوى الخبرة و التمحيص كأبى هريرة الذى روى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال عنه:

«ألا إنّ أكذب الناس- أو قال: أكذب الإحياء- على رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أبو هريرة الدوسى» «۳».

و كسمرة بن جندب، و محمّد بن عكاشة الكرمانى، و أحمد بن عبد اللّه الجويبارى، و عبد الكريم بن أبى العوجاء الذى لمّا أمر محمّد بن سليمان أمير البصرة بقتله، و أيقن بالموت، قال: و اللّه لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرّم فيها الحلال، و أحلّ فيها الحرام، و لقد فطّرتكم فى يوم

---

(۱) الكفاية فى علم الدراية: ۴۶، باب ما جاء فى تعديل اللّه و رسوله للصحابة.

(۲) مقدّمة ابن الصلاح: ۱۷۴.

(۳) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد المعتزلى: ۴/ ۶۸.

صومكم، و صوّمتكم فى يوم فطركم «۱».

و من هنا لم يجد بعض رواد هذه المدرسة بدا من التصدى لتشذيب كتب العامة- و بالأخص ما يعرف منها بالصحاح- ممّا يستطيعون التعرض له من تلك الأحاديث الموضوعة و الساقطة، فكان أن وضعوا ما يقارب من الأربعين كتابا فى هذا الموضوع، منها:

- كتاب الأباطيل، للحسين بن إبراهيم الجوزقانى.
- تذكرة الموضوعات، لأبى الفضل المقدسى.
- اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السّيوطى.
- المقاصد الحسنة فى كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوى.
- تمييز الطيّب من الخبيث، لابن الربيع.
- الفوائد المجموعة فى بيان الأحاديث الموضوعة، لمحمّد بن يوسف ابن علىّ الشامىّ.

و غيرها من الكتب التى ألّفت فى هذا الحقل.

كما أنّ هناك طائفة أخرى من الكتب التى ألّفها علماء العامّة، و هى فى الضعفاء و المجاهيل و المتروكين، لكثرة وجودهم فى طرقهم. نذكر قسما منها:

- الكامل فى ضعفاء الرجال، لابن عدى.

- كتاب المجروحين من المحدّثين و الضعفاء و المتروكين، لمحمّد بن حيّان البستى.

---

(۱) راجع: مباحث فى تدوين السنة المطهرة: ۳۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۱۶

- الضعفاء الكبير، للعقيلى.

- الضعفاء و المتروكين، لابن الجوزى.

- الجرح و التعديل، للرازى.

و غيرها من مصنّفات القوم.

و الحقّ يقال إنّ هذه التوجهات- رغم تأخّرها و خضوع العديد منها للمؤثرات الجانبية التى تمليها الظروف المحيطة بها- كانت خطوة جادة و إيجابية فى تجاوز الهالة الوهمية التى اصطنعها قدماؤهم حول الصحابة عامة دون تمييز و تمحيص، و إزالة التصور الخاطئ بصواب ما جاء فى بعض كتبهم التى اسموها جزافا بالصحاح.

إلّا أنّ الشيعة الإمامية كانوا أبصر من أن يقعوا فى الشراك التى وقع فيها علماء المذاهب الإسلامية الأخرى، إذ كانوا يهتدون بنور هدى أئمتهم المعصومين عليهم السلام الذين حذّروا شيعتهم من هذه المزالق الخطرة.

فإنّ أئمّتنا الأطهار سلام اللّه عليهم و من أوّل يوم انتشر فيه الحديث و إلى منتصف العصر الثالث الهجرى، قد تصدّوا لهذه الظاهرة، و أعطوا كلّ ذى حقّ حقّه، لأنّهم ابتلوا بقوم وضّاعين من الزنادقة، بذلوا غاية ما يسعهم فى تحريف الشريعة و الدسّ فيها. و كذا الوضع عليهم، و نسبة ما لا يرونه لهم. و لذا أعلنوا التبرّى منهم، و التنوية بأسمائهم، لكى تمحّص و تغربل الأحاديث من الدسائس و المنكرات.

فهذا الإمام أمير المؤمنين صلوات اللّه عليه يقول: «إذا حدّثتم بحديث فأسندوه إلى الذى حدّثكم، فإن كان حقّا فلكم، و إن كان كذبا فعليه» «۱».

و قال الإمام أبو عبد اللّه الصادق عليه السلام: «إنّا أهل بيت صدّيقون

---

(۱) الكافى ۱: ۴۲/ ۷، باب رواية الكتب و الحديث.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۱۷

لا نخلو من كذّاب يكذب علينا، و يسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس.» «۱».

و عن الإمام أبى الحسن موسى عليه السلام أنّه قال: «لعن اللّه محمّد ابن بشير و أذاقه حرّ الحديد، إنّه يكذب علىّ، برئ اللّه منه، و برئت إلى اللّه منه، اللهمّ إنّى أبرأ إليك ممّا يدّعى فى ابن بشير، اللهمّ أرحنى منه».

ثمّ قال: «يا علىّ، ما أحد اجترأ أن يتعمّد الكذب علينا إلّا أذاقه اللّه حرّ الحديد.

و إنّ بيانا كذب على علىّ بن الحسين عليه السلام، فأذاقه اللّه حرّ الحديد.

و إنّ المغيرة بن سعيد كذب على أبى جعفر عليه السلام، فأذاقه اللّه حرّ الحديد.

و إنّ أبا الخطّاب كذب على أبى، فأذاقه اللّه حرّ الحديد.

و إنّ محمّد بن بشير لعنه اللّه يكذب علىّ، برئت إلى اللّه منه.» «۲»

إلى آخره.

حتّى أنّ أصحابهم و أتباعهم الذين تأدّبوا بآدابهم و اقتفوا أثرهم و نهجهم قد انتحلوا هذا الخطّ و ساروا على سيرة أئمّتهم صلوات اللّه عليهم.

فهذا يونس بن عبد الرحمن قد سأله بعض الأصحاب- على ما نقل محمّد بن عيسى بن عبيد، حيث حضر المسألة- فقال له:

يا أبا محمّد، ما أشدّك فى الحديث و أكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذى يحملك على ردّ الأحاديث؟!

---

(۱) رجال الكشّى: ۱۰۸/ ۱۷۴.

(۲) رجال الكشّى: ۴۸۲/ ۹۰۹.

فقال: حدّثنى هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد اللّه عليه السلام يقول:

«لا تقبلوا علينا حديثا إلّا ما وافق القرآن و السنّة، أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدّمة، فإنّ المغيرة بن سعيد لعنه اللّه دسّ فى كتب أصحاب أبى أحاديث لم يحدّث بها أبى.

فاتّقوا اللّه، و لا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا تعالى و سنّة نبيّنا صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، فإنّا إذا حدّثنا قلنا: قال اللّه عزّ و جلّ، و: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

قال يونس: وافيت العراق، فوجدت بها قطعة من أصحاب أبى جعفر عليه السلام. و وجدت أصحاب أبى عبد اللّه عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم، و أخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على أبى الحسن الرضا عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبى عبد اللّه عليه السلام، و قال لى:

إنّ أبا الخطّاب كذب على أبى عبد اللّه عليه السلام، لعن اللّه أبا الخطّاب، و كذلك أصحاب أبى الخطّاب، يدسّون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا فى كتب أصحاب أبى عبد اللّه عليه السلام، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنّا إن تحدّثنا حدّثنا بموافقة القرآن، و موافقة السنّة.

إنّا عن اللّه و عن رسوله نحدّث، و لا نقول: قال فلان و فلان، فيتناقض كلامنا.

إنّ كلام آخرنا مثل كلام أوّلنا، و كلام أوّلنا مصادق «۱» لكلام آخرنا، فإذا أتاكم من يحدّثكم بخلاف ذلك فردّوه عليه، و قولوا: أنت أعلم و ما جئت به،

---

(۱) مصداق، خ. ل.

فإنّ مع كلّ قول منّا حقيقة، و عليه نورا، فما لا حقيقة معه و لا نور عليه، فذلك من قول الشيطان» «۱».

إلى غير ذلك من الأحاديث المتضمّنة للتحذيرات الكثيرة التى صدرت عن الأئمّة الأطهار سلام اللّه عليهم، و التى تأكّد على التفحّص الكامل و التثبت الشديد و الأخذ بحذر، حتّى لا نبتلى بالأحاديث الموضوعة و المكذوبة عليهم سلام اللّه عليهم. و حتّى تكون كتبنا الحديثيّة أكثر نزاهة و نقاوة بالقياس إلى كتب غيرنا.

و من هنا فإنّ المرء لا يعسر عليه إدراك الكم الوفير و الغنى من الكتب الرجاليّة التى صنّفها علماؤنا الأبرار، طوال القرون السالفة و حتّى يومنا هذا، سواء كانت مفصلة أو مختصرة، يراد منها التحقق من وثاقة رواة الأخبار و ناقليها، و تصنيفهم ضمن المراتب الخاصة

بهم، سعيا لتنزيه السنّة المطهرة عن الكذب و الدس و الاختلاق.

و إنّا و بهذا الجهد المتواضع لا يسعنا المجال أن نحيط بكلّ من ألّف و ما ألّف فى هذا الموضوع، إذ لا نبالغ إن ادعينا أنّ تعداد ما ألّف من الكتب الرجاليّة قد يصل إلى المئات، حتّى أنّ الشيخ آقا بزرك الطهرانى- رحمه اللّه تعالى- قد ألّف كتابا كاملا فى هذا الموضوع سمّاه: مصفى المقال فى مصنّفى علم الرّجال.

و لكن و ممّا لا بدّ منه،

الإشارة إلى بعض أمّهات المصادر الرجاليّة

اشارة

، و حيث نقتصر هنا فى هذا الموجز على أهمّ المصادر التى اعتمدها المصنّف فى كتابه هذا، توخيا للاختصار، و تجنبا عن الإطالة و الإسهاب.

۱- رجال الكشّى:

---

(۱) رجال الكشّى: ۲۲۴/ ۴۰۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۰

لأبى عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّى.

و يعتبر أحد الأصول الأربعة الرجاليّة.

و مؤلفه الكشى تلميذ العيّاشى، و أستاذ جعفر بن قولويه، و شيخ إجازة هارون بن موسى التلعكبرى، فهو من طبقة ثقة الإسلام الكلينى المتوفّى سنة ۳۲۹ ه.

و يظهر من معالم العلماء لابن شهرآشوب أنّ اسم الكتاب: معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين «۱».

و الموجود منه الآن هو ما اختاره و هذّبه و رتّبه الشيخ الطوسى سنة ۴۵۶ ه، و المعروف باسم: اختيار معرفة الرّجال، لشيخ الطائفة أبى جعفر محمّد بن الحسن بن على الطوسى قدّس سرّه.

و قد أملاه الشيخ على تلامذته فى المشهد الغروى. و كان بدء إملائه يوم الثلاثاء السادس و العشرين من صفر سنة ۴۵۶ ه، على ما حكاه السيّد رضىّ الدين على بن طاوس فى فرج المهموم «۲».

و أمّا أصل رجال الكشّى فلا نعلم بوجوده. و لو أنّ هناك بعض الاحتمالات بوجوده فى زمن العلّامة الحلّى و ابن داود، لاختلاف بعض المنقولات فيهما عمّا هو موجود فى الاختيار، و اللّه العالم.

۲- رجال النجاشى:

أو: فهرست أسماء مصنّفى الشيعة.

لأبى العبّاس أحمد بن علىّ بن أحمد بن العبّاس النجاشى الأسدى الكوفى (۳۷۲- ۴۵۰ ه).

---

(۱) معالم العلماء: ۱۰۱/ ۶۷۹.

(۲) فرج المهموم: ۱۳۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۱

يعدّ بحقّ عمدة الأصول الأربعة، و مؤلفه رحمه اللّه تعالى يعدّ أفضل من خطّ فى علم الرّجال أو نطق بفم، حتى قيل إنّه لا يقاس بسواه، و لا يعدل به من عداه، بل قوله المقدّم- فى غالب الأحيان- عند المعارضة على غيره من أئمّة الرّجال.

و قال عنه السيّد بحر العلوم فى رجاله: و بتقديمه صرّح جماعة من الأصحاب، نظرا إلى كتابه الذى لا نظير له فى هذا الباب، و الظاهر أنّه الصواب «۱»، انتهى.

و عدّ الشيخ النورى فى خاتمة مستدركة النجاشى من الاثنى عشر الذين ختم بهم المشايخ «۲».

و يظهر من الكتاب فى ترجمة الصدوق أنّه ألّفه بعد تأليف شيخ الطائفة لكتابة الفهرست، حيث ورد فيه أنّ دعائم الإسلام مذكور فى فهرست الشيخ الطوسى «۳».

و صرّح كذلك فى ترجمة الشيخ الطوسى عند ذكر كتبه بأنّ له:

الفهرست «۴».

و يظهر من ترجمة محمّد بن عبد الملك بن محمد التبّان المتوفّى سنة ۴۱۹ ه، أنّه ألّفه بعد هذا التاريخ، و قبل وفاة السيّد المرتضى علم الهدى المتوفّى سنة ۴۳۶ ه «۵».

---

(۱) رجال السيد بحر العلوم: ۲/ ۴۶.

(۲) خاتمة مستدرك الوسائل: ۳/ ۴۹۷ قال: فى ذكر المشايخ الذين تنتهى إليهم الأخبار ثمّ فى: ۵۰۱ ذكره ثانى المشايخ.

(۳) راجع رجال النجاشى ۲: ۳۱۱/ ۱۰۵۰، طبعة دار الإضواء، بيروت.

(۴) رجال النجاشى: ۴۰۳/ ۱۰۶۸.

(۵) رجال النجاشى: ۴۰۳/ ۱۰۶۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۲

۳- الفهرست:

لشيخ الطائفة أبى جعفر محمّد بن الحسن بن علىّ الطوسى (۳۸۵- ۴۶۰ ه).

و هو أحد الأصول الأربعة الرجاليّة.

و هو فهرست يشتمل على ذكر المصنّفات و الأصول، رتّبه مؤلفه رحمه اللّه تعالى على حروف المعجم من الهمزة إلى الياء، و لكنّه أهمل الترتيب فى الداخل فلا هو على ترتيب الحروف و لا على الأزمنة و الأوقات.

و قال فى ديباجته: إذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين و أصحاب الأصول، فلا بدّ من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل و التجريح، و هل يعوّل على روايته أو لا، و أبيّن عن اعتقاده، و هل هو موافق للحقّ أو هو مخالف له، لأنّ كثيرا من مصنّفى أصحابنا و أصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، و إن كانت كتبهم معتمدة. إلى أن قال:

و لم أضمن أنّى استوفى ذلك إلى آخره، فإنّ تصانيف أصحابنا و أصولهم لا تكاد تضبط، لانتشار أصحابنا فى البلدان و أقاصى الأرض، غير أنّ علىّ الجهد فى ذلك و الاستقصاء فيما اقدر عليه و يبلغه و سعى و وجدى.

۴- رجال الشيخ الطوسى:

له أيضا:

و هو رابع الأصول الأربعة الرجاليّة.

و قد يسمّى: كتاب الأبواب، لأنّه مرتّب على أبواب، يذكر فيها رجال أصحاب النبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و أصحاب كلّ واحد من الأئمّة عليهم السلام. و فى آخره باب من لم يرو عنهم.

و قد يذكر الرّجل فى بعض الأبواب الأول و فى باب من لم يرو عنهم أيضا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۳

و ذكروا له وجوها، منها الحكم بالتعدّد، أخذا بالظاهر، و غير ذلك.

و إنّ ابن داود فى رجاله أوّل من جعل الرمز له و لأبوابه، فتلقّاه من بعده الأصحاب بالقبول.

و قال الشيخ الطوسى فى ديباجة الكتاب:

أمّا بعد، فإنّى قد أجبت إلى ما تكرّر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشمل على أسماء الرّجال الذين رووا عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و عن الأئمّة عليهم السلام من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثمّ أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه عن الأئمّة عليهم السلام من رواة الحديث، أو من عاصرهم و لم يرو عنهم.

و أرتّب ذلك على حروف المعجم التى أوّلها الهمزة و آخرها الياء، ليقرب على ملتمسه، و يسهل عليه حفظه.

و أستوفى ذلك على مبلغ جهدى و طاقتى، و على مدّة ما يتّسع لى زمانى و فراغى و تصفّحى. و لا أضمن أنّى أستوفى ذلك عن آخره، فإنّ رواة الحديث لا ينضبطون، و لا يمكن حصرهم لكثرتهم و انتشارهم فى البلدان شرقا و غربا، غير أنّى أرجو أنّه لا يشذّ عنهم إلّا النّادر. إلى آخره.

۵- خلاصة الأقوال فى معرفة الرّجال:

للحسن بن يوسف بن علىّ بن المطهّر، المعروف: بالعلّامة الحلّى (۶۴۸- ۷۲۶ ه).

رتّب كتابه هذا إلى قسمين:

الأوّل: فيمن يعتمد على روايته أو يترجّح عنده قبول قوله.

و الثانى: فيمن يتوقّف فيه و تترك روايته، إمّا لضعفه، أو لاختلاف الجماعة فى توثيقه و ضعفه، أو لكونه مجهولا عنده.

و الظاهر أنّه أوّل من سلك هذا المنهج فى الترتيب.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۴

ألّفه فى سنة ۶۹۳ ه على ما صرّح به فى ترجمة السيّد المرتضى علم الهدى «۱».

قال فى ديباجته- بعد نقل ما ذكرناه موجزا-: و لم نذكر كلّ مصنّفات الرواة، و لا طوّلنا فى نقل سيرتهم، إذ جعلنا ذلك موكولا إلى كتابنا الكبير المسمّى ب: كشف المقال فى معرفة الرّجال، فإنّا ذكرنا فيه كلّ ما نقل عن الرواة و المصنّفين، ممّا وصل إلينا من المتقدّمين.

۶- إيضاح الاشتباه:

له أيضا:

فى ضبط تراجم الرجال، على ترتيب حروف أوائل الأسماء، مبيّنا فيه الحروف المركّبة منها أسماؤهم و أسماء آبائهم و بلادهم، و ذكر حركات تلك الحروف.

فرغ من تأليفه فى ۲۹ ذى القعدة سنة ۷۰۷ ه.

۷- رجال البرقى:

لأبى جعفر أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن الكوفى البرقى، المتوفّى سنة ۲۷۴ أو سنة ۲۸۰ ه.

و قد يعبّر عنه ب: الطبقات، كما ذكره النجاشى.

أو: طبقات الرجال، كما عبّر عنه الشيخ فى الفهرست. لكونه مرتّبا على الطبقات بترتيب الأئمّة، نظير رجال الشيخ الطوسى.

إلّا أنّ النجاشى عدّله فى رجاله: كتاب الطبقات، ثمّ بعد عدّة لكتب أخرى ذكر: كتاب الرجال.

فالظاهر أنّ له كتابين فى الرجال:

---

(۱) الخلاصة: ۹۴/ ۲۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۵

الأوّل: الطبقات. و هو المعروف الآن برجال البرقى.

الثانى: كتاب الرجال. و هو غير موجود.

ذكر فى كتابه أوّلا- أصحاب النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، ثمّ أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ الامام الحسن، ثمّ الامام الحسين، إلى آخر الأئمّة الاثنى عشر.

و يذكر فى أصحاب كلّ إمام أوّلا الذين أدركوا الإمام السابق عليه أيضا، ثمّ الذين نشأوا فى عصر هذا الامام.

۸- رجال ابن داود:

للشيخ تقىّ الدين أبى محمّد الحسن بن علىّ بن داود الحلّى (۶۴۷- المتوفّى بعد سنة ۷۰۷ ه).

رتّب كتابه هذا- كما قال- إلى جزءين:

الجزء الأوّل: فى ذكر الممدوحين، و من لم يضعّفهم الأصحاب فيما علمته. أو المختصّ بالموثّقين و المهملين.

الجزء الثانى: المختصّ بالمجروحين و المجهولين.

و قال فى ديباجته: رتّبته على حروف المعجم فى الأوائل و الثوانى فالآباء، على قاعدة تقود الطالب إلى بغيته، و تسوقه إلى غايته، من غير طول و تصفّح للأبواب، و لا خبط فى الكتاب.

و ضمّنته رموزا تغنى عن التطويل، و تنوب عن الكثير بالقليل، و بيّنت فيها المظانّ التى أخذت منها، و استخرجت عنها.

ثمّ أخذ فى ذكر الرموز التى استعملها فى الكتاب، و قال:

و هذه لجّة لم يسبقنى أحد من أصحابنا رضى اللّه عنهم إلى خوض غمرها، و قاعدة أنا أبو عذرها، فاللّه تعالى يوفّقنى لإتمام المرام، و يجعله وسيلة إلى دار السلام، بمحمّد و آله الكرام.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۶

۹- معالم العلماء:

فى فهرست كتب الشيعة و أسماء المصنّفين منهم قديما و حديثا.

لرشيد الدين أبى عبد اللّه محمّد بن علىّ بن شهرآشوب المازندرانى السروى، المتوفّى سنة ۵۸۸ ه.

و هو تتمّة لكتاب فهرست الشيخ الطوسى.

قال: و زدت فيه نحوا من ستمائة «۱» مصنّف، و أشرت إلى المحذوف من كتابه، و إن كانت الكتب لا تعدّ و لا تحدّ.

و ذكر فى آخره بعض شعراء أهل البيت عليهم السلام، و جعلهم أربع طبقات: المجاهرون، و المقتصدون، و المتّقون، و المتكلّفون.

۱۰- فهرست أسماء علماء الشيعة و مصنّفيهم:

للشيخ منتجب الدين أبى الحسن علىّ بن عبيد اللّه بن بابويه الرازى المتوفّى بعد سنة ۵۸۵ ه.

و هذا الفهرست تتميم و تكملة لفهرست الشيخ الطوسى.

أورد فيه المتأخّرين عن الشيخ الطوسى، أو معاصريه غير المذكورين فى فهرسته، كما صرّح به فى أوّله.

فقد أرّخ فيه لأكثر من سبعمائة علم من أعلام عصر أبى جعفر شيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسى المتوفّى سنة ۴۶۰ ه، حتّى عصره.

و هذه الفترة تقلّ فيها مصادر التراجم، و لذا أصبح هذا الفهرست- مع شدّة اختصاره- موضعا لعناية المؤلّفين فى هذا الموضوع.

۱۱- رجال العقيقى:

للشريف أبى الحسن علىّ بن أحمد بن علىّ بن محمّد بن جعفر

---

(۱) ثلاثمائة، خ. ل.

الحجّة بن عبيد اللّه الأعرج بن الحسين الأصغر ابن الامام السجّاد عليه السلام (بين القرن الثالث و الرابع الهجرى).

ذكره الشيخ فى الفهرست، و ينقل عنه النجاشى أيضا كما فى ترجمة زياد بن عيسى «۱».

و يكثر النقل عنه العلّامة فى الخلاصة، و كذلك ابن داود.

۱۲- التحرير الطاووسى:

للشيخ جمال الدين أبى منصور الحسن ابن الشيخ زين الدين بن علىّ ابن أحمد العاملى الجبعى (۹۵۹- ۱۰۱۱ ه).

المستخرج من كتاب: حلّ الإشكال فى معرفة الرّجال، للسيّد أحمد ابن موسى بن طاوس، المتوفّى سنة ۶۷۳ ه.

و قد عمد الشيخ حسن ابن الشهيد الثانى- الذى وصل إليه الكتاب كاملا بالإرث من أبيه، حيث كان موجودا عنده- إلى هذا الكتاب و استخرج منه ما كان حرّره السيّد فيه من كتاب: اختيار الرّجال، للكشّى، و سماه:

التحرير الطاووسى.

و عمد إليه أيضا الشيخ عبد اللّه التسترى، المتوفّى سنة ۱۰۲۱ ه، فاستخرج منه ما أدرجه السيّد فيه من كتاب: الرجال الضعفاء، المنسوب لابن الغضائرى، و هو الموجود الآن من كتاب ابن الغضائرى.

۱۳- الرجال الكبير:

المعروف ب: منهج المقال فى تحقيق أحوال الرّجال.

للميرزا محمّد بن علىّ بن إبراهيم الفارسى الأسترآبادى، المتوفّى سنة ۱۰۲۸ ه.

(۱) رجال النجاشى: ۱۷۰/ ۴۴۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۸

و هو صاحب الكتب الثلاثة فى الرجال: الكبير «منهج المقال»، و الوسيط «تلخيص الأقوال» - و قد ينقل عنه المصنّف أيضا فى كتابه- و الصغير الموسوم ب «الوجيز».

و قد قسّم المصنّف كتابه الكبير إلى ثلاثة أجزاء، فرغ من جزئه الأول سنة ۹۸۴ ه، و من الثانى سنة ۹۸۵ ه، و من الثالث سنة ۹۸۶ ه.

و قد ذكر الشيخ آقا بزرك الطهرانى فى الذريعة «۱» أنّ للكتاب الكبير حواش كثيرة عليه- و قد عدّ منها ثمانية- نظرا لأهمية الكتاب و شموله.

و قال عنه أبو على الحائرى فى ديباجة كتابه منتهى المقال:

لمّا كان كتاب «منهج المقال فى أحوال الرّجال» الذى ألّفه العالم العامل، و الفاضل الكامل، الورع التقىّ، و المقدّس الزكىّ، مولانا آميرزا محمّد الأسترآبادى قدّس اللّه فسيح تربته، و أسكنه بحبوحة جنّته، كتابا شافيا لم يعمل مثله فى الرّجال، و جامعا وافيا بجميع المذاهب و الأقوال. ثمّ ذكر ما يتعلّق بتعليقة أستاذه الوحيد البهبهانى.

ثمّ قال:

رأيت أن أؤلّف زبدة وجيزة، بل تحفة عزيزة، أذكر فيها مضمون الكتابين، و ملخّص المؤلّفين، بأن أذكر ملخّص ما ذكره الميرزا رحمه اللّه، ثمّ ملخّص ما أفاده الأستاذ العلّامة دام علاه». إلى آخر كلامه.

۱۴- تعليقة منهج المقال:

و يعبّر عنها ب: التعليقة البهبهانيّة.

للآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل الوحيد البهبهانى (۱۶/ ۱۱۱۸- ۱۲۰۵ ه).

(۱) الذريعة: ۶/ ۲۲۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۲۹

و هى شرح لطيف مفيد لكتاب منهج المقال للميرزا الأسترآبادى، ابتدأها بخمس فوائد رجاليّة.

قال المصنّف فى ديباجة كتابه «منتهى المقال» - إذ أنّه نقل معظم نكات التعليقة فى كتابه-: و كذا الحاشية التى علّقها عليها استاذنا العالم العلّامة، و شيخنا الفاضل الفهّامة، جامع المعقول و المنقول، حاوى الفروع و الأصول، مؤسّس ملّة سيّد البشر فى رأس المائة الثانية عشر، الأجلّ الأفضل الأكمل، مولانا و ملاذنا الآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل، لا زال ملجأ للخواصّ و العوام، إلى قيام من عليه و على آبائه أفضل الصلاة و السلام.

فإنّها حوت خرائد لم يفضّ ختامها الفحول من الرّجال، بل لم يجسر لكشف نقابها أعاظم أولئك الأبدال. فللّه درّة دام ظلّه، لقد رفع نقابها، و كشف حجابها، بحيث لم يترك مقالا لقائل، و لا نصالا لصائل، كيف لا، و هو مصداق المثل السائر: و كم ترك الأوّل للآخر.

۱۵- بلغة المحدثين:

للشيخ سليمان بن عبد اللّه الماحوزى، المعروف بالمحقّق البحرانى (۱۰۷۰- ۱۱۲۱ ه).

و هو على غرار الوجيزة للعلّامة المجلسى، فى بيان ما يختاره من أحوال الرجال ثقة و ضعفا، من دون ذكر أىّ تفصيل.

قال فى مقدّمته: فعنّ بخلدى أن أكتب رسالة وجيزة فى تحقيق أحوال الرجال، و أطوى فيها كشحا عن القيل و القال، و اقتصر على بيان ما اتّضح لى من أحوالهم، غير متعرّض لاختلاف الأصحاب و أقوالهم، و لا للضعفاء و المجاهيل لعدم الفائدة، مع تأديته إلى التطويل.

و هو بذلك يختلف عن وجيزة العلّامة المجلسى إذ إنّه ذكر فيها الرواة

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۰

بأصنافهم الأربعة: الثقات و الموثّقين و الممدوحين و الضعفاء.

۱۶- معراج أهل الكمال:

له أيضا.

بما أنّ فهرست شيخ الطائفة الطوسى أحد الأصول الرجاليّة المهمّة التى قام عليها علم الرجال، و استند إليه أكثر الرجاليّين فيما بعد، لذا قام المحقّق البحرانى بشرح هذا الكتاب شرحا مبسوطا وافيا، مع إظهار كافّة النكات العلميّة، مع أخذه بجميع زوايا الكتاب و خفاياه. و هو أيضا يعدّ الشرح الوحيد لهذا الكتاب، فلذا ظهرت أهمّيّته، علما أنّه لم يوفّق إلى إتمامه، بل خرج منه حرف الألف و الباء فقط.

۱۷- مجمع الرجال:

لزكىّ الدين المولى عناية اللّه القهبائى.

بين القرن العاشر و الحادى عشر الهجرى.

جمع فيه بين الأصول الرجاليّة الخمسة، و هى: رجال الكشّى، رجال الشيخ، فهرست الشيخ، رجال النجاشى، رجال ابن الغضائرى الضعفاء الذى استخرجه أستاذه المولى عبد اللّه التسترى من كتاب رجال السيّد ابن طاوس «حلّ الإشكال فى معرفة الأخبار».

و لم يترك من ألفاظها شيئا حتّى الخطبة، فأورد خطب الجميع فى أوّل الكتاب. مرتّبا للتراجم على ترتيب الحروف بالنحو المألوف.

و عليه تعليقات و حواش كثيرة و مفيدة منه، أثبتت فى النسخة المطبوعة، ذيل التراجم.

و ختم الكتاب باثنى عشر فائدة رجاليّة نافعة.

و صرّح فى بعض النسخ الخطيّة منه بأنّه ألّفه فى مدّة اثنتى عشرة سنة، و فرغ منه فى ۲۳ جمادى الآخرة سنة ۱۰۱۶ ه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۱

۱۸- حاوى الأقوال فى معرفة الرجال:

للشيخ عبد النبى بن الشيخ سعد الجزائرى، المتوفّى سنة ۱۰۲۱ ه.

و هو أوّل كتاب رتّب مؤلفه الرجال فيه على أربعة أقسام- بحسب القسمة الأصليّة للحديث-: الصحيح، و الموثّق، و الحسن، و الضعيف.

و لم يذكر غالب المجاهيل.

و الكتب الرجاليّة التى قبله إما غير مقسّمة، أو مقسّمة على قسمين، مثل: الخلاصة و رجال ابن داود.

ثم إنّ المؤلّف رحمه اللّه تعالى ابتدأ كتابه هذا، و اختتمه أيضا بفوائد جيّدة و حسنة.

و مذاقه يقرب من مذاق ابن الغضائرى فى تضعيف جملة وافية ممّن لا يستحقّ التضعيف، فأدرج فى الضعفاء جملة من الحسان و

الموثّقين.

۱۹- نقد الرجال:

للسيّد مصطفى بن الحسين التفريشى الحسينى.

ما بين القرن العاشر و الحادى عشر الهجرى.

ذكر فيه الرجال على ترتيب الحروف فى الأسماء و كذا الآباء. و ضمّن كتابه الممدوحين و المذمومين و المهملين.

و يحتوى على جميع أقوال القوم من المدح و الذّم، من دون تكرار فى الكلام. و ضمّنه رموزا لكى يغنى عن التطويل و التكثير.

و كتابه- كما قال عنه الأردبيلى فى جامع الرواة- فى كمال النفاسة، و نهاية الدقّة، و كثرة الفائدة «۱».

فرغ من تأليفه فى شهر رمضان من سنة ۱۰۱۵ ه كما ذكر ذلك

---

(۱) جامع الرواة: ۲/ ۲۳۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۲

مصنّفه.

و قد ألّف العلّامة المحقّق الشيخ عبد النبىّ الكاظمى المتوفّى سنة ۱۲۵۶ ه كتابه الثمين كتعليقة و حاشية على كتاب نقد الرجال، و لذا سمّاه ب: تكملة الرجال.

۲۰- أمل الآمل:

للشيخ المحدّث محمّد بن الحسن بن علىّ الحرّ العاملى، (۱۰۳۳- ۱۱۰۴ ه).

و قسّم الكتاب إلى قسمين، فجعل القسم الأوّل منه مختصا بعلماء جبل عامل، و القسم الثانى منه فى أسماء العلماء المتأخّرين عن الشيخ أبى جعفر الطوسى، و بعض المعاصرين له، و من قارب زمانه. و قد يعبّر عنه أو عن القسم الثانى فقط: تذكرة المتبحّرين فى العلماء المتأخّرين.

شرع فيه سنة ۱۰۹۶ ه، و فرغ منه فى سنة ۱۰۹۷ ه.

و لم يستقص فيه كلّ علماء الشيعة و لا جلّهم، بل اقتصر من أهل جبل عامل على معاصريه و من يعرفهم من مشايخه غالبا. و من القسم الثانى اقتصر غالبا على من ذكره الشيخ منتجب الدين، أو ذكر فى الإجازات الكبيرة الدائرة، مثل: إجازة العلّامة و الشهيد و صاحب المعالم.

۲۱- هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين:

المعروف ب: مشتركات الكاظمى.

للشيخ محمّد أمين بن محمّد علىّ بن فرج اللّه الكاظمى.

ما بين القرن الحادى عشر و الثانى عشر.

ألّفه فى سنة ۱۰۸۵ ه.

و هو فى تمييز الأسماء المشتركة من الرجال.

رتّب كتابه هذا إلى ثلاثة أقسام:

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۳

الأوّل: المشتركون فى الاسم الأوّل فقط.

الثانى: المشتركون فى الاسم و اسم الأب.

الثالث: المشتركون فى الكنى و النسب و الألقاب.

و ألّف كتابه هذا بعد شرحه لكتاب «جامع المقال» لاستاذه فخر الدين الطريحى، حيث إنّ كتابه فى المشتركات أيضا.

هذه نبذة مختصرة عن أهمّ المصادر التى اعتمدها المصنّف فى تأليفه هذا السفر الجليل. و إلّا، فهناك الكثير من الكتب و الموسوعات الرجاليّة لم نتعرّض لها خوف الإطالة، و خروجا عن المطلوب.

و لما نعرفه من الترابط الكامل بين علمى الرجال و الدراية، إذ إنّ علم الرجال- كما عرّفه بعضهم-:

هو علم يبحث فيه عن أحوال الراوى من حيث اتّصافه بشرائط قبول الخبر و عدمه «۱».

و علم الدراية- كما عرّفوه-:

هو علم يبحث فيه عن متن الحديث و طرقه، من صحيحها و سقيمها و عللها، و ما يحتاج إليه، ليعرف المقبول منه و المردود «۲».

نرى أنّ المصنّف- أعلى اللّه مقامه- قد جمع فى هذا السفر بين هذين العلمين، حيث ابتدأ كتابه هذا بخمس مقدّمات، و جعل المقدّمة الخامسة منه فى فوائد تتعلّق بالرجال، التقطها غالبا من فوائد الأستاذ العلّامة الوحيد البهبهانى- رحمه اللّه-.

و لمّا كانت هذه المقدّمة لها مساس كامل بعلم الدراية، ارتأينا الإشارة

---

(۱) تنقيح المقال: ۱/ ۱۷۳.

(۲) الرعاية فى علم الدراية: ۴۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۴

بعض الشىء إليه، و إلى الأحاديث التى وردت عن الأئمّة الأطهار سلام اللّه عليهم أجمعين فى هذا الموضوع.

و ذلك أنّ علم الدراية يرتكز أساسا على تفحّص سند الحديث و متنه، و كيفيّة تحمّله و آداب نقله، وصولا إلى تصنيف الأحاديث المروية ضمن مراتبها التى يتعامل من خلالها مع تلك الأحاديث.

لذلك فقد أصبحت دراسة الحديث سندا و متنا، رواية و دراية، نقلا و ضبطا، من أهمّ الواجبات الملقاة على العلماء المستنبطين للأحكام من أصولها.

و كذا هو الحال بالنسبة إلى الظروف المحيطة بصدور الحديث عنهم عليهم السلام، إذ انّ كثيرا من الأحاديث الصحيحة سندا و متنا غير معمول بها، لأنّها ربما تكون قد قيلت فى ظرف تقيّة، أو قيلت حفظا على الشيعة من الأعداء، كما فى كثير من الأحاديث التى ذكرت فيها طعون على بعض أصحابهم و خواصّهم.

و لذا تظهر بوضوح خطورة هذا العلم و صعوبته و التى يترتب عليها أن يكون الباحث فيه ملمّا بجميع جوانبه، حتّى لا يقع فى هفوة من هفواته، أو زلّه من زلّاته.

و لكن، و للمكانة السامية و الكبيرة لهذا العلم، فإنّا نجد أنّ الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام قد أولوه جانبا مهما من أحاديثهم و توجيهاتهم، و الناصّة على وجوب دراية الحديث، و التعمّق به، و معرفة معانيه و مبانيه.

كقول الامام أبى جعفر الباقر عليه السلام لولده الامام أبى عبد اللّه الصادق عليه السلام:

«يا بنىّ، اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم و معرفتهم، فإنّ المعرفة هى الدّراية للرواية، و بالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۵

درجات الإيمان.

إنّى نظرت فى كتاب لعلىّ عليه السلام فوجدت فى الكتاب:

إنّ قيمة كلّ امرئ و قدره معرفته، إنّ اللّه تبارك و تعالى يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من العقول فى دار الدنيا» «۱».

بل جاء عن صادق أهل البيت سلام اللّه عليهم أجمعين:

«خبر تدريه خير من عشر ترويه. إنّ لكلّ حقّ حقيقة، و لكلّ صواب نورا.

ثمّ قال: إنّا و اللّه لا نعدّ الرجل من شيعتنا فقيها حتّى يلحن له فيعرف اللّحن.» «۲».

بل و قد ورد عنهم عليهم السلام الكثير من الأحاديث الصحيحة الحاثة على نشر الروايات و التحدّث بها و حفظها و التزوّد منها.

فقد ورد عن الامام الصادق عليه السلام أنّه قال: «اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا» «۳».

و فى حديث آخر عنه عليه السلام قال: «اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنّا. فإنّا لا نعدّ الفقيه منهم فقيها حتّى يكون محدّثا.

فقيل له: أو يكون المؤمن محدّثا؟! قال: يكون مفهّما و المفهّم محدّث» «۴».

إلى غير ذلك من الروايات الدالة على المراد، و التى حوتها مدرسة أهل البيت عليهم السلام عبر تراثها الضخم، الذى صنّفه أتباع هذه المدرسة

---

(۱) معانى الأخبار: ۱/ ۲.

(۲) الغيبة للنعمانى: ۱۴۱/ ۲.

(۳) رجال الكشّى: ۳/ ۲.

(۴) رجال الكشّى: ۳/ ۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۶

من عهد سيّدنا و مولانا أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد مولانا أبى محمّد الحسن العسكرى عليه السلام.

حتّى قال ابن شهرآشوب فى معالمه نقلا عن الشيخ أبى عبد اللّه محمّد ابن محمّد النعمان البغدادى المفيد قدّس اللّه روحيهما:

صنّف الإماميّة من عهد أمير المؤمنين علىّ عليه السلام إلى عهد أبى محمّد الحسن العسكرى صلوات اللّه عليه أربعمائة كتاب، تسمّى الأصول «۱».

فضلا عمّا صنّفوه من الكتب و النوادر و غيرها.

فهذا كتابى النجاشى و الشيخ الطوسى كفهرست لما صنّفته الإماميّة من الكتب و الأصول و النوادر و غيرها التى عثروا عليها.

هذا فضلا عمّا صنّفوه بعد عصرهم سلام اللّه عليهم، و فى زمن غيبة قائم آل محمّد عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف و جعلنا لتراب مقدمه الفداء.

و ختاما، نسأل البارى عزّ و جلّ أن يوفّقنا لما فيه خير الدارين، و أن يعصمنا من الخطأ و الزلل فى القول و العمل، و أن يأخذ بأيدينا لإتمام هذا الكتاب و إصداره محقّقا كاملا، إنّه نعم المولى و نعم النصير.

و الحمد للّه ربّ العالمين و الصّلاة و السّلام على خير خلقه و أفضل بريّته محمّد المصطفى و على آله المعصومين و صحبه المنتجبين.

---

(۱) معالم العلماء: ۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۷

الشيخ أبو علىّ الحائرىّ رحمه اللّه.

اشارة

مصنّف هذا الكتاب.

هو العالم الفاضل الشيخ محمّد بن إسماعيل بن عبد الجبّار بن سعد الدين المازندرانى الحائرى- المعروف بأبى علىّ- البخارى محتدا، الغاضرى مولدا، الجيلانى أبا، السينائى نسبا.

من العلماء و الفقهاء المحقّقين، و أعاظم الرجاليّين المتتبعين.

و فى باب الكنى من منتهى المقال، قال: يتصل نسبى- على ما كان يذكره والدى رحمه اللّه- بالشيخ الرئيس أبى علىّ بن سينا «۱»، شيخ الفلاسفة الاسلاميين، و أستاذ الحكماء الإلهيين. إلى آخره.

و رغم أنّه لم يعهد إلى الآن بأنّ الشيخ الرئيس كانت له ذرّيّة من ذكور أو إناث، إلّا أنّه بعد مضى زهاء سبعة أو ثمانية قرون على وفاته كتب الشيخ أبو علىّ- صاحب هذه الترجمة و كما مرّ سابقا- عن قول أبيه بأنّ نسبه يرجع إلى ذلك الفيلسوف الفاضل و الحكيم العارف.

أصل أبيه من مازندران، و الظاهر أنّ وفاته كانت فى حدود سنة ألف و مائة و تسعة و ستّين أو أقل بقليل. لأنّ المصنّف قال فى كتابه: و مات والدى ولى أقل من عشر سنين.

ولد المصنّف رحمه اللّه تعالى فى شهر ذى الحجّة الحرام فى السنة التاسعة و الخمسين بعد المائة و الألف فى كربلاء شرّفها اللّه. و لم أجد خلافا من أحد فى تاريخ ولادته.

و قال الشيخ الطهرانى فى الذريعة:

---

(۱) من هنا قيل له: السينائى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۸

و توفّى فى شهر ربيع الأوّل سنة خمسة عشر أو ستّة عشر بعد المائتين و الألف فى النجف الأشرف.

و دفن فى الصحن الشريف فى حال رجوعه عن الحج. كما ذكره ولده الشيخ علىّ فى حاشية منتهى المقال عند ترجمة والده «۱».

و ذكر فى مصفى المقال، نقلا عن ولد المصنّف الشيخ علىّ بأن والده توفّى بعد الرجوع عن الحج فى سنة ۱۲۱۶ ه «۲».

و قال الشيخ عباس القمّى فى الكنى و الألقاب: توفّى بكربلاء سنة ۱۲۱۵ ه «۳».

و كذا ذكر ذلك فى كتابه الآخر: هداية الأحباب «۴».

و قال السيّد محسن الأمين العاملى فى الأعيان:

ولد بالحائر فى ذى الحجّة سنة ۱۱۵۹ ه، و توفّى سنة ۱۲۱۵ ه بالحائر، و دفن فيه.

و قال أيضا: ولد هو فى الحائر و سكنه حيّا و ميّتا «۵».

و قال الميرزا محمّد علىّ المعلّم الأصفهانى الحبيب‌آبادى فى مكارم الآثار- بعد أن ذكر القول الأوّل عن مصفى المقال-:

و جاء فى بعض المواضع أنه توفى فى النجف الأشرف بعد رجوعه من الحج قبل وصوله إلى منزله.

---

(۱) الذريعة: ۲۳/ ۱۳.

(۲) مصفى المقال: ۳۹۴.

(۳) الكنى و الألقاب: ۱/ ۱۱۹.

(۴) هداية الأحباب: ۲۹.

(۵) أعيان الشيعة: ۹/ ۱۲۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۳۹

ثم قال: فما ذكره فى الروضات «۱» من أنّ وفاته كانت قبل المجزرة التى قام بها الوهابيّون فى كربلاء بعام، مضيفا: و ذلك عام ألف و مائتين و خمسة عشر، ثمّ قال: و كانت مجزرتهم فى سنة ألف و مائتين و ستة عشر، الظاهر أنّه اشتباه.

ثمّ نقل عن منتخب التواريخ «۲»، بعد أن ذكر وفاته فى كربلاء فى سنة ۱۲۱۵- كما فى كثير من الكتب الأخرى-.

قال: و لم يثبت لدىّ موضع قبره.

و نقل عن الروضات أيضا بأنّه قال: حائرى المولد و المسكن حيّا و ميّتا.

و هذا الكلام أيضا لا يوافق ما جاء من كون وفاته بالنجف الأشرف «۳»، انتهى.

هذا مجمل ما ذكره العلماء فى تاريخ وفاته.

و نذكر نحن نصّ عبارة ولده- أى ولد المصنّف- الشيخ على الموجودة على هامش النسخة التى كتبها بيده و المحفوظة فى خزانة مكتبة آية اللّه العظمى السيّد المرعشىّ النجفىّ قدّس سرّه بقم، علما بأنّ الحاشية لم تكن واضحة، و فى مواضع غير مقروءة، و نص العبارة:

أقول: و كانت وفاته قدّس اللّه روحه فى شهر ربيع الأوّل من السنة السادسة عشر [ة] بعد المائتين و الألف، فى النجف الأشرف، و دفن فى الغرى فى الصحن الشريف.

---

(۱) روضات الجنّات: ۴/ ۴۰۵.

(۲) منتخب التواريخ، الباب ۵ الفصل ۱۲/ ۲۲۷.

(۳) مكارم الآثار: ۲/ ۵۹۳، و انظر: روضات الجنّات: ۴/ ۴۰۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۴۰

و قد أقيمت له المآتم و الفواتح فى دور العلماء، سيّما فى دار فخر الفقهاء و رئيس الفضلاء، واحد الدهر، و مفرد العصر، مولانا الشيخ جعفر ابن الشيخ خضر.

و كان المرحوم لا يزال يسأل اللّه سبحانه أن يرزقه الشهادة أو الموت بين الحرمين، و قد توفّى فى النجف الأشرف بعد حج بيت اللّه الحرام و زيارة النبىّ و الأئمّة عليهم أفضل الصّلاة و السّلام، قبل الوصول إلى الأهل و الوطن، و أصبح ضيفا لسيّد الوصيّين و ابن عمّ سيّد المرسلين و أبى الأئمّة الطاهرين «۱».

هذا ما تمكّنا من قراءته.

و الظاهر أنّ هذا القول هو أصح الأقوال المتعلقة بتاريخ وفاته و محلّ دفنه، و اللّه العالم.

و عاش المصنّف- كأكثر العلماء- عيش كدّ و نصب، و ضيق فى المعاش، و قلّة ما فى اليد، كما و كان رحمه اللّه تعالى كثير الترحال و الأسفار، حيث ذكر هو فى جملة كلام له:

و اشتغلت على الأستاذ العلّامة، و السيّد الأستاذ دام علاهما برهة، إلّا أنّه كان يتخلل بين ذلك الاشتغال أكثر منه من أنواع البطالة و

العطال، و مقاساة الأسفار و الأهوال، و الحلّ و الترحال، فوقتا بالحجاز، و عاما باليمن، و دهرا بالقفار، و يوما بالوطن.

نعم لكلّ شيء آفة، و للعلم آفات، و إلى اللّه المشتكى من دهر حسناته سيّئات.

و الملاحظ من كلامه هذا صعوبة الحياة التى كان يعيشها رحمه اللّه،

---

(۱) منتهى المقال- الخطيّة-: ۵۴۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۴۱

و قساوة الظروف التى كانت تحيطه، بيد أن ذلك لم يقعد به رحمه اللّه تعالى عن الكتابة و الابداع و التأليف، كشأن غيره من علمائنا الأبرار رحمهم اللّه تعالى، من الذين عاشوا فى مثل تلك المصاعب و المشاق، فتركوا تراثا ضخما، و آثارا رائعة تدل على طول باع، و قدرة كبيرة.

و المعروف أن المصنّف قد عاصر فترة زمنية حسّاسة أبرز سماتها الصراع الفكرى المحتدم آنذاك بين الأصوليين و الأخباريين، و إلى ذلك يشير قوله فى ترجمة أستاذه الوحيد البهبهانى:

و قد كانت بلدان العراق- سيّما المشهدين الشريفين- مملوءة قبل قدومه من معاشر الأخباريين، بل و من جهّالهم و القاصرين، حتّى أنّ الرجل منهم كان إذا أراد حمل كتاب من كتب فقهائنا- رضى اللّه تعالى عنهم- حمله بمنديل. إلى آخر كلامه.

و قد حدثت فى أيامه فتنة كبيرة بين الأصوليين و الأخباريين، إذ إنّ مير محمّد الأسترآبادى ألّف كتابا باسم: الفوائد المدنيّة، فى الردّ على الأصوليّين.

فألّف السيّد دلدار على النقوى- المتوفّى سنة ۱۲۳۵ ه، و تلميذ السيّد محمّد مهدى بحر العلوم- فى الردّ على الأسترآبادى كتابا باسم: أساس الأصول.

ثمّ ألّف ميرزا محمّد بن عبد النبيّ النيسابورى الأخبارى كتابا باسم:

معاول العقول لقلع أساس الأصول، فى الردّ على دلدار على النقوى. ممّا أدّى إلى قتله- أى الميرزا محمّد الاخبارى- على أيدى جماعة من الأصوليين فى بلدة الكاظمين و ذلك سنة ۱۲۳۲ ه.

و ألّف فى تلك الفترة تلميذ السيّد دلدار على النقوى كتاب: مطارق الحقّ و اليقين فى كسر معاول الشياطين، فى الردّ على الميرزا محمّد أيضا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۴۲

و كذلك نرى أنّ المصنّف- أعنى الشيخ أبى علىّ الحائرى- كانت أوّل تآليفه فى الردّ على الأخباريين، إذ ألّف كتاب: عقد اللآلئ البهيّة فى الردّ على الطائفة الغبيّة، و المقصود منها الأخباريّين، و قد ألّفه قبل تأليف كتاب المنتهى بعشرين سنة أى فى حدود سنة ۱۱۷۴ ه.

أساتذته:

تتلمذ الشيخ المصنّف على جماعة من علماء عصره و نواميس دهره مثل:

۱- الآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل الوحيد البهبهانى رحمه اللّه.

و قد عبّر عنه فى ديباجة المنتهى: بالأستاذ العلّامة.

و قال فى ترجمته: محمّد بن محمّد أكمل، المدعو بباقر، أستاذنا العلّامة، و شيخنا الفاضل الفهّامة- دام علاه و مدّ فى بقاه- علّامة الزمان، و نادرة الدّوران، عالم عرّيف، و فاضل غطريف، ثقة و أىّ ثقة، ركن الطائفة و عمادها، و أورع نسّاكها و عبّادها، مؤسّس ملّة

سيّد البشر فى رأس المائة الثانية عشر، باقر العلم و نحريره، و الشاهد عليه تحقيقه و تحبيره، جمع فنون الفضل فانعقدت عليه الخناصر، و حوى صنوف العلم فانقاد له المعاصر. إلى آخر كلامه.

۲- السيّد علىّ بن محمّد بن علىّ الطباطبائى- صاحب رياض المسائل- و ابن أخت الأستاذ العلّامة الوحيد، و صهره على بنته.

قال عنه المصنّف فى المنتهى:

ثقة عالم عرّيف، و فقيه فاضل غطريف، جليل القدر، وحيد العصر، حسن الخلق، عظيم الحلم، حضرت مدّة مجلس إفادته، و تلطّفت برهة على تلامذته، فإن قال لم يترك مقالا لقائل، و إن صال لم يدع نصالا

لصائل. إلى آخره.

و قد عبّر عنه فى المنتهى: بالسيّد الأستاذ.

۳- و يظهر من الديباجة أيضا بأنّ من مشايخه السيّد محسن ابن السيّد حسن بن مرتضى الكاظمى الأعرجى، حيث قال:

و ذكرت ما ذكره مولانا المقدّس الأمين الكاظمى فى مشتركاته، لئلّا يحتاج الناظر فى هذا الكتاب إلى كتاب آخر من كتب الفن، و إن كان ما ذكرته من القرائن يغنى فى الأكثر عن ذلك.

إلّا أنّى امتثلت فى ذلك أمر السيّد السند، و الركن المعتمد، المحقّق المتّقى مولانا السيّد محسن البغدادى النجفى الكاظمى.

و هو المراد فى هذا الكتاب ببعض أجلّاء العصر، حيثما أطلق.

۴- و يظهر أيضا أنّ من أساتذته السيّد مهدى بحر العلوم. حيث قال فى الديباجة:

و إذا قلت بعض أفاضل العصر، فالمراد أفضل فضلائه، و أجلّ علمائه، نادرة العصر، و يتيمة الدهر، السيّد البهىّ، و المولى الصفىّ، سيّدنا المهدى الطباطبائى النجفى دام ظلّه و زيد فضله.

و يظهر ذلك أيضا من المحدث النورى فى خاتمة المستدرك حيث قال- بعد أن ذكر الشيخ أبا علىّ الحائرى-:

عن الأستاذ الأكبر الوحيد البهبهانى، و لعلّه يروى عن سائر أساتيذه و معاصريه كالعلّامة الطباطبائى، و صاحب الرياض، و غيرهما «۱».

و يروى عنه كما جاء فى المستدرك أيضا.

العالم العامل التقىّ الشيخ عبد العلى الرشتى. الذى يروى عنه

---

(۱) مستدرك الوسائل: ۳/ ۴۰۲.

الحاج المولى علىّ ابن ميرزا خليل الطهرانى.

مؤلّفاته و كتبه:

قال المصنّف فى ترجمة نفسه فى باب الكنى: و قد تطفّلت على المشتغلين، و نظمت نفسى فى سلك المؤلّفين، مع أنّى لست من أهل تلك الدرج، إلّا أنّه قد ينظم مع اللؤلؤ السبج، و ممّا كتبته. ثمّ أورد أسماء تلك الكتب، نذكرها مع شرح ميسّر عنها:

۱- عقد اللآلئ البهيّة فى الردّ على الطائفة الغبيّة، و هى رسالة فى الردّ على الأخباريين، و قد ألّفها قبل كتابه المنتهى بعشرين سنة.

و قد عبّر عنها الميرزا محمّد النيشابورى فى رجاله: الرسالة البهيّة فى الردّ على الطائفة الغويّة «۱».

۲- ترجمة رسالة مناسك الحجّ، الفارسيّة إلى اللّغة العربيّة، لاستاذه الآقا محمّد باقر البهبهانى.

۳- ترجمة الرسالة الوسطى، من الرسائل الخمس فى مناسك الحجّ، للآقا محمّد علىّ بن محمّد باقر البهبهانى- و التى كلّها بالفارسيّة-

إلى اللّغة العربيّة.

۴- رسالة فى واجبات الحجّ و محرّماته و بعض مكروهاته و مستحبّاته، و التى انتخبها و لخّصها من شرح المختصر النافع لاستاذه السيّد على الطباطبائى صاحب كتاب رياض المسائل.

۵- كتاب زهر الرياض، باللّغة الفارسيّة، و هو فى الطهارة و الصّلاة و الصوم، انتخبها أيضا من شرح المختصر النافع لاستاذه السيّد الطباطبائى

---

(۱) الدريعه: ۱۱/ ۱۳۳، ۱۵/ ۲۹۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۴۵

الموسوم ب: رياض المسائل، فاختار اسم الكتاب مطابقا للأصل.

و قد ترجمه إلى لغة الاردو مهدى حسين مولوى.

و قال فى الذريعة: إنّه فى بعض المواضيع جاء باسم: زهرة، بالتاء «۱».

۶- كتاب: العذاب الواصب على الجاحد و الناصب، أو: معائب النواصب، ردّا على كتاب: نواقض الروافض، الذى ألّفه الميرزا مخدوم الشريفى، ابن بنت السيّد المير سيّد شريف الجرجانى، و هو فى ثلاث مجلّدات.

قال فى أوّله: إنّى وقفت على رسالة مرويّة و مقالة عميّة مسماة ب:

نواقض الروافض لابن بنت الشريف.

إلى أن قال: أقام فيها بزعمه أدلّة عقليّة و نقليّة فى الردّ على فرقة الإماميّة الاثنى عشريّة.

ثمّ بعد أن ذكر تسميته ب: العذاب الواصب قال: حيث إنّه مشتمل على جملة من معائبهم فسمّيته: معائب النواصب و دوافن الكواذب.

و له اسم آخر قال: نزل علىّ به الروح الأمين على رسول ربّ العالمين، قوله: «إِنَّ كِتٰابَ الْأَبْرٰارِ لَفِى عِلِّيِّينَ»، حيث إن تاريخ تأليف كتاب: العذاب الواصب، سنة ۱۲۰۵ ه مطابق لهذه الجملة.

بينما كان تأليف كتاب: النواقض، سنة ۹۵۷ ه، و هو مطابق لكلمة:

نواقض، و مطابق أيضا ل: «كِتٰابَ الْفُجّٰارِ لَفِى سِجِّينٍ».

و قدّم له ثلاث مقدّمات، ذكر فهرسها أوّلا، و هى بنفسها تعدّ كتابا مستقلا فى الإمامة.

---

(۱) الذريعة: ۱۲/ ۷۱، ۴/ ۱۰۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۴۶

و ذكر المحدث النورى فى خاتمة المستدرك بأنّه رآه و هو فى غاية الجودة «۱».

و ذكر المصنّف عند ترجمة نفسه من باب الكنى بأنّه لا زال مشتغلا به حيث قال:

و الآن أنا مشتغل فى الردّ على صاحب نواقض الروافض، نسأل اللّه التمام و الفوز بسعادة الختام، و أن يجعل ذلك كلّه خالصا لوجهه الكريم، و موجبا لثوابه الجسيم، إنّه رؤوف رحيم، عطوف كريم.

۷- كتابنا هذا، و هو كتاب منتهى المقال، و يأتى وصفه مفصّلا.

نحن و كتاب منتهى المقال:

بعد أن أنهينا الكلام حول مؤلّف هذا الكتاب، لا بدّ لنا- و حسب ما هو المعهود- من التعريف و التوضيح حول بعض الأمور و النكات و التعليقات الموجودة و التى قيلت حول الكتاب، و كذا الوصف الكامل بما يحتويه الكتاب، لكى نعطى للقارئ الكريم صورة مصغّرة

بما ضمّ بين دفّتيه من موضوعات و نكات.

فنقول:

قسّم المصنّف الكتاب إلى مقدّمة و أصل و خاتمة، و ذكر فى المقدّمة خمس مقدّمات فرعية و هى:

الاولى: فى تواريخ و مواليد المعصومين سلام اللّه عليهم أجمعين.

الثانية: فى ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام أو وقفوا على معجزته.

الثالثة: فى كنى الأئمّة سلام اللّه عليهم و ألقابهم على ما تقرر عند أهل الرجال.

---

(۱) مستدرك الوسائل: ۳/ ۴۰۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۴۷

الرابعة: فى بيان أسامى رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الإطلاق.

الخامسة: فى فوائد تتعلّق بالرجال و الدراية التقطها من فوائد الأستاذ العلّامة الوحيد البهبهانى أعلى اللّه مقامه.

ثمّ شرع فى كتاب الرجال و رتّبه حسب الحروف الهجائية، مبتدءا فى كلّ ترجمة من التراجم بملخّص ما ذكره الميرزا محمّد الأسترآبادى فى كتابه الكبير منهج المقال، ثمّ ملخّص ما ذكره أستاذه المولى محمّد باقر البهبهانى فى تعليقته على منهج المقال.

و أمّا إذا كان له تعليق أو كلام فإنه يذكره مسبوقا ب: قلت، أو: أقول.

ثمّ يختم كلامه بما ذكره الشيخ محمّد أمين الكاظمى فى كتابه هداية المحدّثين المعبّر عنه بالمشتركات.

كما أنه قد أضاف بعض التراجم التى لم يذكرها الميرزا الأسترآبادى و الوحيد البهبهانى.

و بعد أن انتهى من ذلك شرع فى الكنى و قسّمها إلى أبواب ذاكرا أولا:

باب المبتدئين بالأب.

باب المصدّر بابن.

باب المصدّر بأخ.

باب الألقاب.

باب فى ذكر نساء لهنّ رواية أو صحبة.

ثمّ أنهى كتابه بالخاتمة و قال:

الخاتمة تشتمل على اثنى عشر فائدة نافعة، ذكر بعضها الميرزا رحمه اللّه.

ثمّ ذكر خمسة فوائد فقط و هى:

الفائدة الأولى: ذكر فيها عدّة الكلينى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۴۸

الفائدة الثانية: ذكر ما ذكره الشيخ الطوسى فى كتاب الغيبة عن بعض الأخبار أنّهم عليهم السلام قالوا: خدّامنا شرار خلق اللّه.

ثمّ ذكر الممدوحين و المذمومين منهم.

الفائدة الثالثة: فى السفراء المحمودين فى زمان الغيبة.

الفائدة الرابعة: فى ذكر المذمومين الذين ادّعوا البابيّة.

الفائدة الخامسة: فى ذكر طرق الشيخ الطوسى فى كتابيه، و كذا طرق الشيخ الصدوق.

ثمّ أنهى الكتاب و لم يف بما وعد فى مقدّمة الخاتمة من أنّها تشتمل على اثنى عشر فائدة.

و لعل مرجع ذلك انشغاله رحمه اللّه تعالى بغيره من المؤلّفات التى أملتها الظروف التى أحاطت به، كما تشير إلى ذلك النسخة الموجودة عند الحاج الشيخ على القمّى و التى لم يكتمل آخرها فتمّمها الشيخ محمّد نقى ابن محمّد علىّ الشاهرودىّ سنة ۱۲۱۴ ه، ذكر فى آخرها أنّ اشتغال المؤلّف بردّ نواقض الروافض منعه عن تتميم الفوائد التى وعدها فى أوّل الخاتمة.

كما أن المصنّف رحمه اللّه تعالى أشار إلى ذلك أثناء ترجمته لنفسه فى باب الكنى حيث قال- عند تعداده لمؤلّفاته-:

و الآن أنا مشتغل فى الردّ على صاحب نواقض الروافض.

مؤاخذة على الكتاب:

و الملاحظ أن المؤلف رحمه اللّه تعالى قد أهمل ذكر المجهولين فى كتابه معللا ذلك بقوله:

و لم أذكر المجاهيل لعدم تعقّل فائدة فى ذكرهم.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۴۹

بينما نرى أنّ الكتب المؤلّفة قبله و بعده جلّها قد ذكرت جميع الرواة بما فيهم المجاهيل، و لم يسبقه فى ذلك أحد إلّا المحقّق عبد النبىّ الجزائرى فى كتابه حاوى الأقوال، فقد أهمل ذكر المجاهيل، و كذلك المولى خداويردى الأفشار «۱».

وليتهم لم يسقطوهم لأنّهم غير منصوصين بالجهالة من علماء الرجال، مع أنّ الفوائد فى ذكرهم كثيرة و لذلك ذكرهم علماء الرجال، من أوّل يوم ألّفت فيه كتب الرجال و إلى عصره، و كذا بعد زمانه و إلى هذا اليوم.

فمن فوائد ذكرهم:

أوّلا: إنّه ربما تظهر للناظر أمارة الوثوق بالمجهول فيعمل بخبره، فلو لم يذكر تنتفى الفائدة و الفحص عنه غالبا.

ثانيا: إنّه ربما كان الاسم مشتركا بين المجهول و غيره، فمع عدم ذكره لا يعلم الاشتراك.

ثالثا: إنّ الفائدة من ذكرهم هى نفس الفائدة فى ذكر الموثّق و الممدوح و المقدوح و غيرهم، فلو لم يذكر لم تعلم حاله لمن يريد البحث عن سند الرواية، كما أنّه لا تعلم صفة غيره لو لم يذكر «۲».

و لكن و كما قالوا إنّ المنهج السداد ما أشار إليه المحقّق الداماد فى:

الرواشح، فى الراشحة الثالثة عشر حيث قال:

المجهول: اصطلاحى: و هو حكم أئمّة الرجال عليه بالجهالة، كإسماعيل بن قتيبة من أصحاب الرضا عليه السلام «۳»، و بشير المستنير الجعفى من

---

(۱) الذريعة: ۲۳/ ۱۳.

(۲) انظر: أعيان الشيعة: ۹/ ۱۲۴.

(۳) رجال الشيخ: ۳۶۹/ ۳۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۵۰

أصحاب الباقر عليه السلام «۱».

و لغوى: و هو ليس بمعلوم الحال، لكونه غير مذكور فى كتب الرجال، و لا- هو من المعهود أمره المعروف حاله من حال من يروى عنه، من دون حاجة إلى ذكره.

و الأوّل متعيّن بأنّه يحكم بحسبه و من جهته على الحديث بالضعف، و لا يعلّق الأمر على الاجتهاد فيه و استبانة حاله، على خلاف الأمر فى الثانى.

إذ ليس يصحّ و لا يجوز بحسبه و من جهته أن يحكم على الرواية بالضعف و لا بالصحّة و لا بشيء من مقابلاتهما أصلا، ما لم يستبن حاله و لم يتّضح سبيل الاجتهاد فى شأنه.

أ ليس للصحيح و الحسن و الموثّق و القوى أقسام معيّنة لا تصحح إلّا بألفاظ مخصوصة معيّنة من تلقاء أئمّة الحديث و الرجال؟! ثمّ قال:

و بالجملة، جهالة الرجل على معنى عدم تعرّف حاله من حيث عدم الظفر بذكره أو بمدحه و ذمّة فى الكتب الرجالية ليس ممّا يسوغ الحكم بضعف السند أو الطعن فيه، كما ليس يسوغ تصحيحه أو تحسينه و توثيقه.

إنّما تكون الجهالة و الإهمال من أسباب الطعن، بمعنى حكم أئمّة الرجال على الرجل بأنّه مجهول أو مهمل.

فمهما وجد شيء من ألفاظ الجرح انصرم التكليف بالفحص و التفتيش و ساغ الطعن فى الطريق.

فأمّا المجهول و المهمل لا بالمعنى المصطلح عليه عند أرباب هذا

---

(۱) رجال الشيخ: ۱۰۸/ ۱۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۵۱

الفن بالعرف العامّى- أعنى المسكوت عن ذكره رأسا، أو عن عدم مدحه و ذمّه- فعلى المجتهد أن يتتبع مظان استعلام حاله، من الطبقات و الأسانيد و المشيخات و الإجازات و الأحاديث و السير و التواريخ و كتب الأنساب و ما يجرى مجراها، فإن وقع إليه ما يصحّ للتعويل عليه فذاك.

و إلّا وجب تسريح الأمر إلى بقعة التوقّف، و تسريح القول فيه إلى موقف السكوت عنه. إلى آخر كلامه أعلى اللّه مقامه «۱».

كما أنّ المصنّف رحمه اللّه تعالى قد أهمل أيضا ذكر مؤلّفات الرواة من الأصول و الكتب و النوادر و غيرها، و لكن هذا لم يكن وحيدا فيه، إذ إنّ معظم الكتب الرجالية المختصرة قد سلكوا هذا المسلك.

و يبدو من تصفّح كتاب المنتهى أنّ المصنّف ألّف قسما منه فى حياة أستاذه الأستاذ الأكبر الوحيد البهبهانى، و القسم الآخر بعد وفاته، لأنّه فى كثير من المواضع قال عند ذكر اسم أستاذه: «سلّمه اللّه» أو «دام علاه»، بينما نجد فى البعض الآخر يقول عند ذكر اسمه: «قدّس سرّه» و نحو ذلك.

و على أيّة حال فقد نال هذا الكتاب استحسانا و قبولا من قبل العلماء و الباحثين، فى عصره و ما بعده، رغم ما أشاروا إليه من نواقص سبق أن أشرنا إليها سابقا تختص بإسقاطه للمجاهيل و عدم ذكره لمؤلفات الرواة من الأصول و غير ذلك، و التى أشار إليها النورى فى خاتمة مستدركة، و حيث عزا شهرة الكتاب لاشتماله على تمام تعليقة أستاذ المصنّف الوحيد البهبهانى «۲»،

---

(۱) الرواشح السماويّة: ۶۰.

(۲) لقد تبيّن لنا أثناء عملنا فى تحقيق هذا الكتاب أن هذا القول لا يخلو من جانب كبير من الصحة و الصواب، حيث إننا فوجئنا بأنّ الكثير من العبارات المنقولة عن التعليقة لا وجود لها فى جملة النسخ المخطوطة الموجودة لدينا و من ضمنها النسخة المطبوعة، و لعلّ مرجع ذلك أنّ هذه العبارات و الموارد قد استفادها المصنّف عن أستاذه مباشرة و شفاها فأثبتها، و اللّه تعالى هو العالم.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۵۲

حيث قال:

و كتابه هذا لاشتماله على تمام التعليقة لاستاذه الأستاذ الأكبر البهبهانى صار معروفا للعلماء و إلّا ففيه من الأغلاط ما لا يخفى على نقدة هذا الفن، مع أنّه أسقط عن الكتاب ذكر المجاهيل، قال: لعدم تعقّل فائدة فى ذكرهم، و كذا ذكر مؤلّفات الرواة من الأصول و

الكتاب «۱»، و بذلك بدأ النقص فى كتابه، مضافا إلى سقطاته، و مع ذلك قال- فى جملة كلامه-:

لئلا يحتاج الناظر فى هذا الكتاب إلى كتاب آخر من كتب الفن، و سنشير إن شاء اللّه تعالى فى بعض الفوائد الآتية إلى بعض ما ذكر فى الكتب و المجاهيل من الفوائد «۲».

إلّا أن قول العلامة النورى هذا قد تعرّض إلى الرد من قبل بعض المحققين أمثال الميرزا أبو الهدى الكرباسى رحمه اللّه- على ما نقل عنه- و هو من الرجال الذين قد حازوا حلبة السبق فى ميدان الاطلاع و التحقيق فى فنّ الرجال، فى كتابه الدرّة البيضاء: ۹- من النسخة الخطّية- فقد قال بعد نقل كلام المستدرك:

و الظاهر أنّ هذا الكلام لا يخلو من تعسّف و ذلك:

أوّلا: - بعد الغضّ عن أنّ مجرّد اشتمال الكتاب على النقل من كتاب آخر لا يكون سببا لمعروفيّته و شهرته، خصوصا مع التمكّن من الرجوع إلى المنقول عنه- إنّ فى كتاب المنتهى تتبّعات فائقة، و تصرّفات رائقة أخذت تتلقّى بأحسن القبول، و كسبت مقاما مرضيا عند الفحول، و هذا أمر لا يخفى

---

(۱) كذا، و صوابها: الكتب.

(۲) المستدرك- الخاتمة-: ۳/ ۴۰۲.

على الناظر فيه.

ثانيا: قوله: ففيه من الأغلاط ما لا يخفى، غير صحيح، إذ إنّ أغلاطه ليست بتلك الصورة التى ذكرها، بل هى بمقدار مألوف عند المؤلّفين، و هذا ما نراه فى خلاصة العلّامة، و رجال ابن داود، الذى حوى أغلاطا لا تحصى، و إن أنكر بعض القاصرين وقوع أغلاط فيه- أى فى رجال ابن داود- حيث قال فى مقام الردّ على سيّد نقّاده:

ما أنصف الصهباء من ضحكت إليه و قد عبس

و أجابه السيّد بحر العلوم:

قد أنصف الصهباء من أزال عنها ما التبس

و هذا الفقير بنفسه سمع المرحوم مؤلّف الدرّة البيضاء مشافهة أنّه قال:

المراد من سيّد النقّاد هو مير مصطفى التفريشى، حيث ذكر فى نقد الرجال أغلاطا فى رجال ابن داود.

و المراد من الرادّ عليه: هو الشيخ فرج اللّه الحويزى، حيث إنّه ردّ على السيّد مصطفى التفريشى منكرا عليه وقوع غلط فيه «۱»، انتهى.

حواشى الكتاب:

كتبت حول هذا الكتاب بعض الحواشى و المكمّلات، و خاصة فى ذكر المجاهيل نذكرها هنا:

۱- تكملة رجال أبى علىّ:

لتلميذ المصنّف درويش على الحائرى.

قال الشيخ آقا بزرك الطهرانى فى الذريعة: رأيت بخط شيخنا العلّامة

---

(۱) مكارم الآثار: ۲/ ۵۹۳.

النورى فى حاشية: توضيح المقال، للحاج المولى علىّ الكنى على ذكر المؤلّفين فى علم الرجال: إنّ للمولى درويش على الحائرى رسالة فى ذكر المجاهيل الذين اسقطهم أستاذه الشيخ أبو علىّ عن رجاله بزعم عدم الحاجة «۱».

۲- إكمال منتهى المقال:

و هو للشيخ محمّد علىّ بن قاسم آل كشكول الحائرى، تلميذ صاحب الفصول و شريف العلماء الذى بأمره كتب هذا الكتاب- كما صرّح فى أوّله-.

و فرغ منه يوم الجمعة فى النصف من شوال سنة ۱۲۴۵ ه.

ذكر فى أوّله وجه الحاجة إلى ذكر المجاهيل، ردّا على الشيخ أبى على الحائرى الذى ترك ذكرهم فى منتهى المقال، و تخطئة لطريقته، فتعرض لجميعهم.

و ذكر معهم أيضا كثيرا من المعلومين الذين أهملهم الشيخ أبو على.

و ذكر عند بيان وجه الحاجة إلى ذكر المجاهيل: أنّ له كتاب التنبيهات السنيّة فى الاصطلاحات الرجاليّة، و الفائدة الخامسة منه جعلها كتابا مستقلا سمّاه حديقة الأنظار فى مشيخة التهذيب و الفقيه و الاستبصار. و له الفوائد الغاضريّة، و جملة من الرسائل الرجاليّة «۲».

التعليقات على الكتاب:

علّق على المنتهى جماعة من العلماء منهم:

---

(۱) الذريعة: ۴/ ۴۱۳.

(۲) الذريعة: ۲/ ۲۸۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۵۵

أوّلا: السيّد محمد ابن السيّد صالح ابن السيّد محمد بن إبراهيم شرف الدين الموسوى العاملى، الشهير بالسيّد صدر الدين العاملى الأصفهانى.

المولود بشدغيث من بلاد بشارة فى جبل عامل سنة ۱۱۹۳ ه، و المتوفّى فى النجف الأشرف زائرا فى أوّل صفر سنة ۱۲۶۳ ه، و المدفون فى الحجرة الغربيّة التى على يمين الداخل إلى الصحن الشريف من الباب السلطانى.

له تعليقات غير مدوّنة على منتهى المقال، دوّنها و رتّبها سبط أخيه السيّد حسن صدر الدين فى كتاب سمّاه: نكت الرجال «۱».

ثانيا: حاشية عليه للسيّد أبى تراب الخوانسارى، ضياء الدين عبد العلى بن أبى القاسم جعفر بن السيّد محمّد مهدى الموسوى الخوانسارى.

ولد فى خونسار سنة ۱۲۷۱ ه، و هاجر إلى العتبات المقدّسة من أصفهان سنة ۱۲۹۶ ه، و جاور النجف الأشرف إلى أن توفّى بها فى التاسع من جمادى الأولى سنة ۱۳۴۶ ه «۲».

ثالثا: السيّد أبى محمّد الحسن ابن السيّد هادى بن محمد علىّ أخو العلّامة صدر الدين الموسوى العاملى الكاظمى، المتوفّى سنة ۱۳۵۴ ه.

له حواش على الكتاب موجودة بخطه، كتبها على حواشى نسخته من المنتهى موجودة فى مكتبته فى الكاظميّة.

و له أيضا كتاب: نكت الرجال، و هى حواشى السيّد صدر الدين

---

(۱) مصفى المقال: ۲۰۳، الذريعة: ۶/ ۲۲۳.

(۲) مصفى المقال: ۲۴، الذريعة: ۶/ ۲۲۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۵۶

العاملى رتّبها و هذّبها بهذا الكتاب.

فرغ منه فى سامراء فى شهر محرم سنة ۱۳۱۳ ه، و هو موجود فى خزانته فى الكاظميّة «۱».

رابعا: الحاشية عليه للميرزا حسين النورى ابن الشيخ الفقيه الميرزا محمّد تقى بن علىّ محمّد النورى الطبرسى.

المولود سنة ۱۲۵۴ ه، و المتوفّى ليلة الأربعاء لثلاث بقين من جمادى الآخرة سنة ۱۳۲۰ ه.

له تعليقات كثيرة على الكتاب مبسوطة كتبها على هامش نسخته «۲».

خامسا: الحاشية عليه للشيخ المولى على ابن الميرزا خليل الطهرانى، المتوفّى فى النجف الأشرف سنة ۱۲۹۶ ه.

ذكرها السيّد الصدر فى إجازته المبسوطة للشيخ آقا بزرك الطهرانى سنة ۱۳۳۰ ه «۳».

سادسا: الحاشية عليه للسيّد شرف الدين علىّ بن محمّد المرعشى التبريزى، المتوفّى سنة ۱۳۱۶ ه.

ذكرها حفيده المرحوم السيّد شهاب الدين المرعشى النجفى نزيل قم «۴».

هذا ما تمكّنا جمعه من الكتب و التعليقات و الحواشى التى ذكرت حول الكتاب و الدالة على المنزلة السامية لهذا الكتاب حيث أولاه هؤلاء الأعلام اهتمامهم و رعايتهم، و ألحقوا به الحواشى و التعليقات.

---

(۱) مصفى المقال: ۱۳۰، الذريعة: ۲۴/ ۳۰۴، ۶/ ۲۲۲.

(۲) مصفى المقال: ۱۵۹، الذريعة: ۶/ ۲۲۲.

(۳) الذريعة: ۶/ ۲۲۲.

(۴) الذريعة: ۶/ ۲۲۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۵۷

مصادر الترجمة:

إليك بعض المصادر:

هدية الأحباب: ۱۹، الكنى و الألقاب: ۱/ ۱۲۴، كشف الحجب و الأستار: ۵۶۱، الفوائد الرضوية: ۲/ ۳۹۴، أحسن الوديعة: ۲/ ۱۴، منتخب التواريخ باب ۵ فصل ۱۲: ۲۲۷، خاتمة مستدرك الوسائل:

۳/ ۴۰۲، تنقيح المقال: ۳/ ۲۸ باب الكنى، ريحانة الأدب: ۷/ ۲۱۰، مكارم الآثار: ۲/ ۵۹۳- ۵۹۸، إيضاح المكنون: ۱/ ۵۶۰، ۲/ ۱۱۰، ۵۷۴، هدية العارفين: ۲/ ۳۵۳، مصفى المقال: ۳۹۴، الذريعة:

۲/ ۲۸۳، و ۴/ ۴۱۳، و ۶/ ۲۲۲، معجم رجال الحديث: ۱۵/ ۱۰۶، و ۲۱/ ۲۵۱، معجم المؤلفين: ۹/ ۵۷، دائرة المعارف تشيع ۱/ ۴۲۴، رياض الجنة: ۴۷۷/ ۸۹، فهرست كتابخانه إهدائى سيد محمد مشكاة به دانشگاه تهران: ۲/ ۶۶۴ برقم ۲۳۳، روضات الجنات: ۴/ ۴۰۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۵۸

منهجية التحقيق:

لا يخفى على كلّ أحد ما لعلم الرجال من الأهميّة، و خاصة فى الأبحاث العلميّة الحوزويّة و التى تشكل عنصرا مهما فى تصنيف و تشخيص الروايات المنقولة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام، تجنبا عن الوقوع فى الاشتباهات بشتى صورها من خلال تسرب

العديد من الروايات الموضوعة و المنسوبة إليهم عليهم السلام، و لا يتأتى ذلك إلّا من خلال جملة معلومة- لدى العلماء و المحققين- من الشواهد و المسالك من ضمنها ما يعرف بعلم الرجال.

و المكتبة الشيعية تزدان بجملة وافرة من الأسفار القيمة للعديد من علماء الطائفة، و المختصة بهذا العلم المهم و الحساس، لا زال الكثير منها بحاجة ماسة إلى تقديمه بالصورة اللائقة به من التحقيق و الطبع و النشر.

و من هنا فقد ارتأت مؤسّسة آل البيت عليهم السلام- و حسب منهجيتها فى نشر هذه العلوم، و إظهار هذا التراث إلى حيّز الوجود، من عالم الطباعة القديمة إلى حيث الطباعة الحديثة المحقّقة الأنيقة- إلى تحقيق و نشر و طبع بعض الكتب و المصادر الرجاليّة غير المحقّقة، فشرعت فى هذا المضمار، و اختارت بعض المصادر الرجاليّة المهمّة، فكان فى مقدمتها كتاب منتهى المقال للحائرى، و كذا كتاب منهج المقال للميرزا محمّد الأسترآبادى، و تعليقته للأستاذ الأكبر الوحيد البهبهانى و غيرها، و كان من المقرر أن تخرج الجميع فى فترة واحدة و لكن نظرا لضيق الوقت فقد ارتأى الإسراع بكتاب منتهى المقال قبل غيره ليكون إخراجه موافقا مع مرور قرنين كاملين على وفاة مصنّفه أبى علىّ محمّد بن إسماعيل الحائرى رحمه اللّه، الذى توفّى سنة ۱۲۱۶ من الهجرة النبويّة الشريفة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۵۹

و من هنا فقد نال هذا الكتاب السبق فى تقديمه بين يدى القارئ الكريم، على أن تلحقه تباعا باقى الكتب إن شاء اللّه تعالى بلطفه و عنايته، و بعناية و توجيهات الحضرة المقدّسة، و الوجود الطاهر، و الفيض القدسى لبقية اللّه الأعظم الحجّة ابن الحسن المهدى عجّل اللّه تعالى فرجه الشّريف.

هذا، و قد اعتمدنا فى تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ، الأوّليان مخطوطتان و الثالثة حجرية.

۱- النسخة المخطوطة الاولى:

و هى النسخة المحفوظة فى خزانة مكتبة جامعة طهران تحت رقم ۹۸۵، و هى ضمن مجموعة الكتب و المخطوطات المهداة من قبل السيّد محمّد المشكاة إلى مكتبة جامعة طهران.

و هى من أنفس و أقدم النسخ الموجودة للكتاب، و قد ذكر فى فهرست جامعة طهران أنّها بخطّ المصنّف نفسه.

و يظهر من هذه النسخة أنّ المصنّف ألّف الكتاب من دون ذكر ما فى المشتركات من الأسماء، و لكن أضاف المشتركات فيما بعد فى حواشى الكتاب.

و توجد تعليقة حول هذا الموضوع ذكرت فى الصفحة الثالثة من النسخة الخطيّة نذكرها هنا و هى:

ورد مؤلّف هذا الكتاب المشهد الرضوى، و أرانى هذا الكتاب الذى بخطّه، و ما كان فيه ذكر المشترك، قلت له: كتابك جامع، لكن فيه نقص من جهة ترك المشترك.

و بعد مدّة مديدة أرانى هذا و فيه ما كتبه من الحواشى، و أسند أنّ السيّد محسن الكاظمى أمره بالإلحاق. و لم يذكرنى إمّا لما بين العرب و العجم من

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۶۰

المنافرة كما يشهد منهم، أو لعدم معرفته رحمه اللّه بحالى.

و بعد الملاقاة الثانية فى عراق العرب كان يظهر الإخلاص الخاص، و صار بينى و بينه محبة كاملة، و استنبطت الحق له فى عدم ذكر اسمى فى كتابه عند ذكر سميى، و عذره من غير الجهة المذكورة أوضح «۱».

و يلاحظ فى الصفحة الرابعة من النسخة إجازة الآقا محمّد باقر البهبهانى للمصنّف بخط الوحيد، و هذا نصّها:

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم: الحمد للّه ربّ العالمين و صلّى اللّه على محمّد و آله الطّاهرين أجمعين، و لعنة اللّه على أعدائهم إلى يوم الدّين.

و بعد، فقد استجاز منّى الولد العزيز، العالم الفاضل، المتتبع الماهر، الرّشيد السديد، الجليل النبيل، مولانا أبو علىّ بن «۲» محمّد بن إسماعيل، وفقه لمراضيه، و جعل كلّ يوم من أيّام عمره خيرا من ماضيه، فأجزت له أن يروى عنّى ما هو من مؤلّفاتى و مصنّفاتى و تحقيقاتى و مسموعاتى و مقروءاتى على مشايخى و أساتيذى العظام الكرام، و العلماء الأعلام و الرؤساء أولى العزّة و الاحترام، غمرهم فى بحار ألطافه و إحسانه و غفرانه، و أسكنهم بحبوحة جنّاته.

و أنا الأقلّ الأحقر الأذلّ محمّد باقر بن محمّد غفر اللّه تعالى سبحانه عن جرائمهما و زلاتهما آمين بمحمّد و آله الميامين صلوات اللّه عليهم أجمعين إلى يوم الدين تحريرا فى شهر ربيع الأوّل سنة ۱۱۹۶ ه.

و كتب فى أعلى هذه الصفحة تاريخ وفاة المرحوم البهبهانى:

توفّى قدّس اللّه فسيح تربته صبيح يوم السبت تاسع عشر من شهر

---

(۱) حرّره محمّد مهدى الحسينى الموسوى، الذى اشترى هذا الكتاب من ورثته بواسطة الحاج محمّد كاظم الكاظمى.

(۲) كذا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۶۱

شوّال المكرّم سنة ۱۲۰۵ ه، انتهى.

علما أنّ بعض المترجمين له أرّخوه بسنة ۱۲۰۸ ه «۱»، و اللّه العالم.

كتبت هذه النسخة بخطّ النسخ و يشاهد فيها بعض الاشتباهات و الأغلاط من الكاتب أصلحت فى الحاشية، و توجد أيضا فى الحواشى بعض الإضافات.

ذكر فى الصفحة الرابعة من النسخة عدد الصفحات و هى ۲۳۶ و الظاهر أنّ الصواب ۲۳۹.

و لم يعلم تاريخ تأليف الكتاب و لكن يشاهد فى هذه النسخة تاريخ ۱۸ ربيع الأوّل سنة ۱۱۹۴ ه. ق، فيحتمل أن يكون تاريخ التأليف فى حدود هذا التاريخ.

قياس الصفحات ۱۵ ۲۱ و ۱۲ ۱۶.

و كلّ صفحة تحتوى على ۲۳ سطرا. و قد رمزنا لهذه النسخة بالحرف «م».

۲- النسخة المخطوطة الثانية:

و هى النسخة المحفوظة فى خزانة مكتبة آية اللّه السيّد المرعشى النجفى بقم، تحت رقم: ۵۲۷۴، بخط ولد المصنّف الشيخ على، التى كتبها بتاريخ ۲ ذى القعدة سنة ۱۲۴۵ من الهجرة النبويّة المشرّفة، و هى النسخة الثالثة من الكتاب التى كتبها ولده بيده.

و كتبت فيها العناوين و العلامات مميزة بلون خاص و عليها تعليقات و تصحيحات منه، و لكنّها فى الغالب غير واضحة و غير مقروءة لذا لم ندرجها فى الهامش.

---

(۱) كما فى روضات الجنّات ۲: ۹۸/ ۱۴۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۶۲

و النسخة كاملة و تحتوى على ۲۹۰ ورقة، و كلّ ورقة ۲۸ سطرا بقياس ۵/ ۳۰ ۲۱ سم. و قد رمزنا لهذه النسخة بالحرف «ش».

۳- النسخة الحجريّة:

و هى التى كتبها الشيخ محمّد تقى ابن الشيخ محمّد علىّ الخوانسارى يوم الأحد سادس شهر جمادى الاولى من سنة ۱۲۶۷ ه.

و هى تحتوى على ۳۷۳ صفحة من الحجم الكبير.

و طبع فى مقدّمته كتاب: توضيح المقال فى علم الدراية و الرجال للعلّامة الحاج مولى علىّ الكنى الطهرانى، المولود سنة ۱۲۲۰ ه، و المتوفّى سنة ۱۳۰۶ ه، و كان من تلامذة العلّامة صاحب الجواهر.

و لم يذكر فيها سنة الطبع و لا محلّها، و الظّاهر أنّها طبعت فى طهران.

منهجية العمل:

تم إنجاز العمل فى الكتاب وفق منهجية المؤسسة التى بنيت على أسلوب التحقيق الجماعى من خلال عدة لجان مختصة و فى مراحل متتابعة، كان ملخص الأعمال تلك كما يلى:

۱- مرحلة المقابلة: و مهمتها كانت محصورة فى مقابلة النسخ- الثلاث، المخطوطة و الحجرية للكتاب- المعتمدة فى التحقيق و معارضتها على بعضها البعض و تثبيت الاختلافات الواردة فيما بينها، و كانت أعمال هذه المرحلة بعهدة كل من الأخوين الفاضلين: الحاج عز الدين عبد الملك، و صاحب ناصر.

۲- مرحلة التخريج: قامت هذه اللجنة بتخريج الأقوال و النصوص الواردة فى الكتاب على المصادر المنقول منها مباشرة، مع تثبيت كافة الاختلافات بين المصادر و بين ما ورد فى أصل الكتاب، إذ كانت طريقة

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۶۳

المؤلف- رحمه اللّه- النقل عن المصادر باختصار و لربما كان بالمعنى، و كانت هذه اللجنة مؤلفة من أصحاب السماحة حجج الإسلام: السيد محمد على حكيم زاده، السيد ناصر الطيبى، و الشيخ علاء مصطفى.

۳- مرحلة تثبيت الهوامش: و مهمتها تثبيت الهوامش بعد سبر غور الاختلافات المثبتة من قبل اللجنتين السابقتين، و انتفاء الصحيح منها و ضمن نسق واحد، و قد قام بمهمّة هذه اللجنة الأخ الماجد عبد الكريم حسن الجوهر.

۴- ثم جاءت مرحلة التنسيق بين نتائج أعمال المراحل السابقة و تنظيمها، و إعداد الكتاب و تهيئته لمرحلة تقويم و توزيع النص و المراجعة النهائية، و قد قام بهذه المهمة الأخ الماجد مهدى البرهانى.

۵- مرحلة تقويم و توزيع النص و المراجعة النهائية: و قد تم فى هذه المرحلة مراجعة الكتاب و ملاحظة الأعمال التى جرت عليه فى المراحل المتقدمة، و اختيار النص الصحيح لتثبيته فى المتن، و ذكر ما تراه مناسبا و مهما من الاختلافات و التخريجات فى الهامش، و كذا إيضاح بعض الأمور المبهمة و التعليق عليها إن دعت الحاجة إلى ذلك، و كانت مسئولية هذه المرحلة ملقاة على عاتق المحقّق الفاضل السيّد مرتضى الحيدرى.

و المؤسسة إذ تفتخر و هى تقدم للملإ العلمى هذا الأثر الرجالى المهم، لا يسعها إلا أن تشيد بما أدّاه منتسبوها لإخراج الكتاب بهذا الشكل الجديد، تود أن تحيط القارئ الكريم علما أن المؤلف- رحمه اللّه- كانت له طريقة خاصة فى تصنيفه للكتاب، فهو لم ينقل النصوص كاملة فى المورد المعين كما فى «منهج المقال» و إنّما ذكر نصا واحدا، ثم انتقى من بقية النصوص عبارات و ربما كلمات أحالها على مصادرها، فقد يبدو للوهلة الأولى أن كلامه غير مترابط، أو أن تقطيع النص و توزيعه لم يكن صحيحا،

منتهى المقال فى أحوال الرجال، المقدمة، ص: ۶۴

إلّا أنّه بالتمعّن الدقيق و التأنى فى متابعة النصوص تتضح منهجية المؤلف و طريقة تقطيع و توزيع نصّ الكتاب.

و اللّه الموفق و هو يهدى السبيل.

و الحمد للّه رب العالمين و صلواته و سلامه على محمد و آله الطيبين الطاهرين.

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ۱۷ ربيع الأول ۱۴۱۶

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳

ديباجة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ و به ثقتى و اعتصامى و عليه توكلى

نحمدك يا من رفع منازل الرواة بقدر ما يحسنون من الرواية عن الأئمة الهداة «۱»، و نشكرك يا من عرّفنا مراتبهم و درجاتهم على نحو ضبطهم عن أئمّتهم و ساداتهم، و نسألك اللّهم أن تجعلنا من أهل الرواية، و تنوّر قلوبنا

---

(۱) إشارة الى ما رواه الكشى فى رجاله: ۳/ ۱، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا.

و فى الحديث الثانى قال الصادق عليه السلام: اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنّا، فانا لا نعدّ الفقيه منهم فقيها حتى يكون محدّثا، فقيل له: أو يكون المؤمن محدّثا؟ قال: يكون مفهّما، و المفهّم محدّث.

و فى كتاب معانى الأخبار: ۱/ ۲ عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام:

يا بنى، اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم و معرفتهم، فانّ المعرفة هى الدّراية للرواية، و بالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان.

إنى نظرت فى كتاب لعلىّ عليه السلام فوجدت فى الكتاب: أنّ قيمة كل امرء و قدره معرفته، إنّ اللّه تبارك و تعالى يحاسب الناس على قدر ما أتاهم من العقول فى دار الدنيا.

و فى الحديث الثالث منه قال: عن أبى عبد اللّه عليه السلام أنّه قال: حديث تدريه خير من ألف حديث ترويه، و لا يكون الرجل منكم فقيها حتى يعرف معاريض كلامنا، و إنّ الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجها، لنا من جميعها المخرج.

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة فى هذا المعنى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۴

بأنوار معرفة الدراية، و نصلّى و نسلّم على نبيّك المرسل الى كلّ قوى و ضعيف، و وضيع و شريف، و على آله و أصحابه الطاهرين من الأدناس، و المطهّرين من الأرجاس.

أما بعد: فيقول تراب نعال المشتغلين، و خادم أبواب المتعلمين، فقير عفو ربّه الغنى، محمّد بن إسماعيل المدعو بأبى على، أعطى كتابه بيمناه، و جعل عقباه خيرا من دنياه.

إنّه لمّا كان كتاب: (منهج المقال فى أحوال الرجال) الذى ألّفه العالم العامل، و الفاضل الكامل، الورع التّقى، و المقدّس الزكى، مولانا آميرزا محمّد الأسترآبادى، قدس اللّه فسيح تربته، و أسكنه بحبوحة جنّته، كتابا شافيا، لم يعمل مثله فى الرجال، و جامعا وافيا لجميع المذاهب و الأقوال.

و كذا الحاشية التى علّقها عليه أستاذنا العالم العلّامة، و شيخنا الفاضل الفهّامة، جامع المعقول و المنقول، حاوى الفروع و الأصول، مؤسس ملّة سيد البشر، فى رأس المائة الثانية عشر «۱»، الأجل الأفضل

---

(۱) ذكر ابن الأثير فى جامع الأصول ۱۱: ۳۱۹/ ۸۸۸۱ بسنده عن أبى هريرة، أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قال: «إن اللّه يبعث لهذه الأمة على رأس كلّ مائة سنة من يجدد لها دينها».

و مع أنّ فى هذا الحديث من مناقشات فى الدلالة و قصور فى السند، إلّا أنّا نرى علمائنا الأبرار قدس اللّه أرواحهم قد جعلوا لكل قرن علما من أعلامها و نجما ساطعا من نجومها مجددا لما اضمحلّ من الخمول نتيجة التيارات المذهبية و السياسية، و اعتبروهم كمجددين للمذهب على رأس كل قرن.

فقد ذكر ابن الأثير فى جامعه أنّه على رأس المائة الأولى كان من الإمامية: الإمام محمّد ابن على الباقر عليه السلام.

و على رأس المائة الثانية: الإمام على بن موسى الرضا عليه السلام.

و على رأس المائة الثالثة: أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكلينى.

و على رأس المائة الرابعة: السيد على بن الحسين الموسوى المرتضى علم الهدى.

و هناك مقال للسيد محمّد رضا الجلالى تحت عنوان: مجدد و المذهب و سماتهم البارزة.

نشرته مجلة تراثنا فى عددها الثامن و العشرين حرى بالمطالعة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵

الأكمل، مولانا و ملاذنا الآغا محمّد باقر بن محمّد أكمل، لا زال ملجأ للخواصّ و العوام، الى قيام من عليه و آبائه أفضل الصلاة و السلام.

فإنّها حوت خرائد لم يفض ختامها الفحول من الرجال، بل لم يجسر لكشف نقابها أعاظم أولئك الأبدال.

فللّه درّة دام ظلّه لقد رفع نقابها، و كشف حجابها، بحيث لم يترك مقالا لقائل، و لا نصالا لصائل، كيف لا و هو مصداق المثل السائر: و كم ترك الأول للآخر.

إلّا أنّه لما قصرت همم المشتغلين، و قلّت رغبات المحصّلين، و صارت الطباع إلى المختصرات أميل منها إلى المطولات، رأيت أن أؤلّف نخبة وجيزة، بل تحفة عزيزة، أذكر فيها مضمون الكتابين، و ملخص المصنّفين، بأن أذكر ملخص ما ذكره الميرزا رحمه اللّه، ثم ملخص ما أفاده الأستاذ العلامة دام مجده.

و إن لم يكن ثم كلام له سلمه اللّه اقتصرت على ما ذكره الميرزا رحمه اللّه، مع مراجعة الأصول المنقول منها، أو شهادة عدلين بوجود المنقول فى المنقول عنه.

و لم أذكر المجاهيل، لعدم تعقّل فائدة فى ذكرهم.

و إذا عثرت على كلام غير مذكور فى الكتابين ذكرته بعد ذكر

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶

الكلامين، و كتبت قبله «أقول» أو «قلت» بالحمرة.

و ذكرت ما ذكره مولانا المقدّس الأمين الكاظمى فى مشتركاته، لئلا يحتاج الناظر فى هذا الكتاب إلى كتاب آخر من كتب الفن.

و إن كان ما ذكرته من القرائن يغنى فى الأكثر عن ذلك، إلّا أنى امتثلت فى ذلك أمر السيد السند، و الركن المعتمد، المحقق المتقن، مولانا السيد محسن البغدادى، النجفى، الكاظمى، و هو المراد فى هذا الكتاب ب:

بعض أجلّاء العصر، حيث ما أطلق.

و إذا قلت: بعض أفاضل العصر، فالمراد أفضل فضلائه و أجلّ علمائه، نادرة العصر، و يتيمة الدهر، السيد البهى و المولى الصفى سيدنا السيد مهدى الطباطبائى النجفى، دام ظلّه و زيد فضله.

ثم إنّ علماء الفن- شكر اللّه سعيهم- قد اصطلحوا لمن ذكر فى الرجال:

من غير جرح أو تعديل: مهملا.

و لمن لم يذكر أصلا: مجهولا.

و ربما قيل العكس.

و لمّا لم نر ثمرة فى الفرق كان إطلاق كل على الآخر جائزا.

و قد رأيت أن اسمى مؤلّفى هذا: ب: (منتهى المقال فى أحوال الرجال).

و لنشر الى الرموز المصطلحة فى هذا الكتاب:

فللكشى: كش.

و للنجاشى: جش.

و لفهرست الشيخ: ست.

و للخلاصة: صه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷

و للإيضاح: ضح.

و لرجال الشيخ: جخ.

و لأبوابه:

فلأصحاب الرسول صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: ل.

و لأصحاب على عليه السلام: ى.

و لأصحاب الحسن عليه السلام: ن.

و لأصحاب الحسين عليه السلام: سين.

و لأصحاب على بن الحسين عليه السلام: ين.

و لأصحاب الباقر عليه السلام: قر.

و لأصحاب الصادق عليه السلام: ق.

و لأصحاب الكاظم عليه السلام: ظم.

و لأصحاب الرضا عليه السلام: ضا.

و لأصحاب الجواد عليه السلام: ج.

و لأصحاب الهادى عليه السلام: دى.

و لأصحاب العسكرى عليه السلام: كر.

و لمن لم يرو عنهم عليهم السلام: لم.

و لكتاب البرقى: قى.

و لرجال ابن داود: د.

و لرجال محمّد بن شهرآشوب: ب.

و لفهرست على بن عبد اللّه «۱» بن بابويه: عه.

و لرجال على بن أحمد العقيقى: عق.

---

(۱) فى هامش نسخة «م»: عبيد اللّه خ ل، و الظاهر هو الصواب.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸

و لتقريب ابن حجر: قب.

و لمختصر الذهبى: هب.

و عثرت على مؤلف مختصر من تذكرة الذهبى ربما نقلت عنه، و جعلت رمزه: مخهب.

و للفضل بن شاذان: فش.

و لمحمّد بن مسعود: معد.

و لابن عقدة: عقد.

و للشهيد الثانى: شه.

و لتعليقة الأستاذ العلامة: تعق.

و لابن طاوس: طس.

و للمجهول: م.

و لغير المذكور فى الكتاب الكبير «۱»: غب.

و لغير المذكور فى الكتابين «۲»: غين.

و لعلى بن الحسن بن فضال: عل.

و لشيخنا الشيخ يوسف البحرانى رحمه اللّه الآتى ذكره إن شاء اللّه:

سف.

و البلغة: مختصر فى الرجال للشيخ سليمان الماحوزى رحمه اللّه.

و المعراج: شرحه رحمه اللّه على الفهرست، و لم يشرح منه إلا قليلا.

و لم أعثر على هذين الأخيرين إلى الآن، و لا على عق، وهب، وقب.

و المجمع: مجمع الرجال، تأليف مولانا عناية اللّه رحمه اللّه.

و الحاوى: هو حاوى الأقوال فى معرفة الرجال، للفاضل النحرير

---

(۱) اى: منهج المقال للميرزا الأسترآبادى.

(۲) اى: منهج المقال، و تعليقة الوحيد البهبهانى عليه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹

الشيخ عبد النبى الجزائرى، و قد قسّم كتابه هذا إلى أربعة أقسام: للثقات، و الموثقين، و الحسان، و الضعاف، و لم يذكر المجاهيل، و هو كتاب جليل يشتمل على فوائد جمّة، إلا أنه أدرج كثيرا من الحسان فى قسم الضعاف.

و النقد: نقد الرجال، للسيد الجليل السيد مصطفى التفريشى، و هو معاصر للميرزا رحمه اللّه.

و لكتاب أمل الآمل: مل.

و لكتاب المشتركات: مشكا.

و لنذكر خمس مقدمات لها مدخل تام فى المقام:

اشارة

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱

المقدمة الأولى فى تاريخ مواليد الأئمة عليهم السلام و وفياتهم

اشارة

فانّ الناظر فى هذا العلم لا بدّ له من عرفانه:

فأمّا النبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

ففى التهذيب: أنّه ولد بمكة، يوم السابع عشر من شهر ربيع الأول، فى عام الفيل، و صدع بالرسالة فى يوم السابع و العشرين من رجب، و له أربعون سنة.

و قبض بالمدينة مسموما يوم الاثنين، لليلتين بقيتا من صفر، سنة عشرة من الهجرة و هو ابن ثلاث و ستين سنة، الى آخر كلامه رحمه اللّه «۱». و هذا هو المشهور.

و فى الكافى: أنّه ولد لاثنى عشر ليلة مضت من شهر ربيع الأول، و أنّ امه حملت به فى أيام التشريق.

و أنّه قبض لاثنى عشر ليلة مضين من ربيع الأول يوم الاثنين.

و توفى أبوه- بالمدينة عند أخواله- و هو ابن شهرين، و ماتت امه و هو ابن أربع سنين، و مات عبد المطلب و له نحو من ثمان سنين.

و تزوّج خديجة و هو ابن تسع و عشرين سنة، و ولد له منها قبل مبعثه:

القاسم و رقيّة و زينب و أم كلثوم، و ولد له بعد المبعث: الطيب و الطاهر و فاطمة عليها السلام.

و روى: أنّه لم يولد له صلّى اللّه عليه و آله بعد المبعث إلّا فاطمة

---

(۱) تهذيب الأحكام: ۶/ ۲.

عليها السلام، و أنّهما ولدا قبل المبعث أيضا «۱»، انتهى.

و قوله رحمه اللّه: حملت به امه فى أيام التشريق: عليه إشكال مشهور: و هو أنّ أقلّ مدّة الحمل ستة أشهر، و أكثره لا يزيد على السنة- عند علمائنا- و القول بأنّه صلّى اللّه عليه و آله ولد فى ربيع الأول مع كون حمل امه به فى أيام التشريق: يقتضى أن يكون صلّى اللّه عليه و آله لبث فى بطن امه ثلاثة أشهر، أو سنة و ثلاثة أشهر. و أجيب عنه بوجوه أجودها.

أنّ المراد بأيام التشريق غير الأيام المعروفة بهذا الاسم، لأنّ هذه التسمية حدثت بعد الإسلام، و كان للعرب أيام كانت تجتمع فيها بمنى، و تسميها أيام التشريق، غير هذه الأيام.

و قيل: إنّهم إذا فاتهم ذو الحجة عوّضوا بدله شهرا و سموا الثلاثة أيام بعد عاشره: أيام التشريق، و هو النسىء المنهى عنه «۲».

و أمّا أمير المؤمنين عليه السلام.

فكانت ولادته- كما فى التهذيب و إرشاد المفيد رحمه اللّه- بمكة فى البيت الحرام، يوم الجمعة، لثلاث عشرة خلت من رجب، سنة ثلاثين من عام الفيل «۳».

و كانت وفاته بالكوفة ليلة الجمعة- و فى الكافى: ليلة الأحد «۴» - لتسع

---

(۱) أصول الكافى ۱: ۳۶۴، و قد اختصره المصنف فى بعض الموارد، و نقله بالمعنى فى البعض الآخر.

(۲) إشارة الى الآية الشريفة: ۳۷ من سورة التوبة (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عاماً وَ يُحَرِّمُونَهُ عاماً.). و

انظر مجمع البيان: ۳/ ۲۹، بحار الأنوار:

۱۵/ ۲۵۲.

(۳) تهذيب الأحكام: ۶/ ۱۹، الإرشاد: ۱/ ۵.

(۴) أصول الكافى: ۱/ ۳۷۶، باب مولد أمير المؤمنين صلوات اللّه عليه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۳

ليال بقين من شهر رمضان، سنهٔ أربعين من الهجرهٔ، و له عليه السلام ثلاث و ستون سنهٔ «۱».

و أمّا أبو محمّد الحسن عليه السلام.

ففى التهذيب: كانت ولادته فى شهر رمضان، سنهٔ اثنين من الهجرهٔ «۲».

و فى الإرشاد: ليلهٔ النصف منه سنهٔ ثلاث «۳».

و قبض عليه السلام بالمدينهٔ مسموما، سنهٔ تسع و أربعين من الهجرهٔ، و له سبع و أربعون سنهٔ «۴».

و فى الإرشاد: قبض عليه السلام سنهٔ خمسين، و له ثمانيهٔ و أربعون سنهٔ «۵».

و ذكر العلّامهٔ المجلسى: أنّ وفاته عليه السلام كانت فى آخر صفر، قال: و قيل: السابع، و قيل: الثامن و العشرون «۶».

و أمّا أبو عبد اللّه الحسين عليه السلام.

ففى التهذيب: كانت ولادته بالمدينهٔ، فى آخر شهر ربيع الأول، سنهٔ ثلاث من الهجرهٔ.

و قبض قتيلا- بالعراق يوم الجمعهٔ، و قيل: يوم الاثنين، و قيل: يوم السبت، العاشر من المحرم، قبل الزوال، سنهٔ إحدى و ستين من الهجرهٔ،

---

(۱) تهذيب الأحكام: ۶/ ۱۹، الإرشاد: ۱/ ۹.

(۲) تهذيب الأحكام: ۶/ ۳۹.

(۳) الإرشاد: ۲/ ۵.

(۴) تهذيب الأحكام: ۶/ ۳۹.

(۵) الإرشاد: ۲/ ۱۵.

(۶) بحار الأنوار: ۴۴/ ۱۳۴ و ۱۳۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴

و له ثمان و خمسون سنهٔ «۱».

و فى الكافى: و له تسع و خمسون سنهٔ «۲».

و فى الإرشاد: كانت ولادته لخمس ليال خلون من شعبان، سنهٔ أربع من الهجرهٔ «۳».

و ذكر فى سنّه عليه السلام و سنهٔ وفاته كما مر «۴»، فتأمّل.

و أمّا سيّد العابدين على بن الحسين عليه السلام.

ففى التهذيب و الإرشاد: كان مولده بالمدينهٔ، سنهٔ ثمان و ثلاثين من الهجرهٔ.

و قبض بالمدينة، سنة خمس و تسعين، و له سبع و خمسون سنة «۵».

و قال العلامة المجلسى: كانت وفاته فى الثامن عشر من المحرم «۶».

و قال الشيخ: فى الخامس و العشرين منه «۷».

و قال ابن شهرآشوب: فى الحادى عشر، أو الثامن عشر «۸».

و أمّا أبو جعفر الباقر عليه السلام.

ففيهما: كان مولده بالمدينة، سنة سبع و خمسين من الهجرة.

---

(۱) تهذيب الأحكام: ۶/ ۴۱، ۴۲. بأدنى تفاوت.

(۲) أصول الكافى: ۱/ ۳۸۵، و فيه: سبع بدل تسع. و هو الأصح.

(۳) الإرشاد: ۲/ ۲۷.

(۴) الإرشاد: ۲/ ۱۳۳.

(۵) تهذيب الأحكام: ۶/ ۷۷، الإرشاد: ۲/ ۱۳۷.

(۶) بحار الأنوار: ۴۶/ ۱۵۴.

(۷) مصباح المتهجد: ۷۸۷.

(۸) مناقب آل أبى طالب: ۴/ ۱۷۵، و فيه: لإحدى عشر ليلة بقيت من المحرم، أو لاثنتى عشرة ليلة منه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵

و قبض بها سنة أربع عشرة و مائة، و له سبع و خمسون سنة «۱».

و قال العلامة المجلسى: كانت وفاته فى سابع ذى الحجة «۲».

و فى كشف الغمة: عن الجنابذى «۳»: إنّ وفاته كانت سنة سبع عشرة و مائة، و هو ابن ثمان و سبعين سنة، قال: و قال غيره: سنة ثمان عشر و مائة، و قال أبو نعيم الفضل بن دكين: سنة أربع عشر و مائة «۴».

و أما أبو عبد اللّه جعفر بن محمّد عليه السلام.

ففى الكتابين: أنّه عليه السلام ولد بالمدينة سنة ثلاث و ثمانين.

و مضى فى شوال سنة ثمان و أربعين و مائة، و له خمس و ستون سنة.

و امه: أم فروة بنت القاسم بن محمّد النجيب بن أبى بكر «۵».

و فى الكافى: و أمها: أسماء بنت عبد الرحمن بن أبى بكر «۶».

و قال العلامة المجلسى: كانت وفاته فى شهر شوال، و قيل: الخامس عشر من شهر رجب «۷».

و نقل فى كشف الغمة: مولده فى سنة ثمانين، و جعله الأظهر «۸».

و أمّا أبو الحسن موسى عليه السلام.

ففى الإرشاد: ولد سنة ثمان و عشرين و مائة «۹»، و زاد فى التهذيب:

---

(۱) تهذيب الأحكام: ۶/ ۷۷، الإرشاد: ۲/ ۱۵۸.

(۲) بحار الأنوار ۴۶: ۲۱۷/ ۱۹.

(۳) لم ينقله فى كشف الغمة عن الجنابذى، بل نقله عن محمّد بن عمرو.

(۴) كشف الغمة: ۲/ ۱۲۰، البحار ۴۶: ۲۱۸/ ۲۰.

(۵) الإرشاد: ۲/ ۱۷۹- ۱۸۰، تهذيب الأحكام: ۶/ ۷۸.

(۶) أصول الكافى: ۱/ ۳۹۳.

(۷) بحار الأنوار ۴۷: ۱/ ۱.

(۸) كشف الغمة: ۲/ ۱۶۱.

(۹) الإرشاد: ۲/ ۲۱۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶

بالأبواء «۱» «۲».

و فى الكافى: قيل: إنّه ولد سنة تسع و عشرين و مائة «۳».

و فى الإرشاد: قبض ببغداد فى حبس السندى بن شاهك لعنه اللّه، لست خلون من رجب، سنة ثلاث و ثمانين و مائة، و له خمس و خمسون سنة «۴».

و زاد فى التهذيب: قتيلا بالسمّ، و فيه لست بقين من رجب «۵»، و الكافى كالإرشاد «۶».

و قال العلامة المجلسى: فى أواخر رجب «۷».

و أمّا أبو الحسن الثانى عليه السلام.

ففى الكتابين: ولد بالمدينة، سنة ثمان و أربعين و مائة.

و قبض بطوس من أرض خراسان، سنة ثلاث و مائتين، و له خمس و خمسون سنة «۸».

و زاد فى الإرشاد: فى صفر، و كذا قال العلامة المجلسى، و قال:

و قيل: فى الرابع عشر منه «۹».

---

(۱) تهذيب الأحكام: ۶/ ۸۱. و هذه الزيادة مثبتة فى الإرشاد أيضا.

(۲) الأبواء قرية من أعمال الفرع من المدينة، بينها و بين الجحفة مما يلى المدينة ثلاثة و عشرون ميلا. (معجم البلدان ۱: ۷۹).

(۳) أصول الكافى: ۱/ ۳۹۷.

(۴) الإرشاد: ۲/ ۲۱۵.

(۵) التهذيب: ۶/ ۸۱.

(۶) أصول الكافى: ۱/ ۳۹۷.

(۷) بحار الأنوار: ۴۸/ ۲۰۶.

(۸) الإرشاد: ۲/ ۲۴۷، التهذيب: ۶/ ۸۳.

(۹) بحار الأنوار ۴۹: ۲۹۳/ ۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷

و قال الكفعمى: فى السابع عشر «۱».

و قيل: فى أواخره «۲»، و قيل: فى الحادى عشر من ذى القعدة، و قيل: فى الخامس و العشرين منه «۳»، و قيل: فى السابع من شهر رمضان «۴»، و قيل: فى أوله «۵».

و قال الصدوق رحمه اللّه: فى الحادى و العشرين منه، انتهى «۶».

و قيل: فى جمادى الأولى كما فى أحمد بن عامر «۷».

و نقل فى كشف الغمة: أنّ مولده عليه السلام فى حادى عشر ذى الحجة سنة ثلاث و خمسين و مائة، بعد وفاة جده أبى عبد اللّه عليه السلام بخمس سنين «۸».

و فى العيون: سمعت جماعة من أهل المدينة أنّه عليه السلام ولد بالمدينة يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة ثلاث

---

(۱) المصباح: ۲/ ۱۹۸ و ۲۱۸.

(۲) بحار الأنوار ۴۹: ۲۹۳/ ۷، نقلا عن الطبرسى فى إعلام الورى: ۳۵۴.

(۳) قال السيد الأمين فى الأعيان: ۲/ ۱۲: توفى فى ۲۳ ذى القعدة أو آخره.

و فى وفيات الأعيان ۳: ۲۷۰/ ۴۲۳، فى ۱۳ ذى القعدة. و لم أعثر على ما ذكره المصنف.

(۴) إعلام الورى: ۳۵۴، و فيه: و قيل: إنه توفى فى شهر رمضان لسبع بقين منه.

(۵) بحار الأنوار ۴۹: ۲۹۳/ ۷ نقلا عن العدد.

(۶) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ۱/ ۱۹.

(۷) قال النجاشى فى رجاله: ۱۰۰/ ۲۵۰ فى ترجمة أحمد بن عامر: قال عبد اللّه ابنه.:

حدثنا أبى قال: حدثنا عبد اللّه قال: ولد أبى سنة سبع و خمسين و مائة، و لقى الرضا عليه السلام سنة أربع و تسعين و مائة، و مات الرضا عليه السلام بطوس سنة اثنتين و مائتين، يوم الثلاثاء لثمان عشرة خلون من جمادى الاولى.

(۸) كشف الغمة: ۲/ ۲۵۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۸

و خمسين و مائة «۱».

و عن كمال الدين بن طلحة: فى حادى عشر ذى الحجة من السنة المذكورة «۲».

و أمّا أبو جعفر الثانى عليه السلام:

ففى الكتابين: كان مولده بالمدينة، فى شهر رمضان، لسنة خمس و تسعين و مائة.

و قبض عليه السلام ببغداد، سنة عشرين و مائتين، و له خمس و عشرون سنة، فى ذى القعدة «۳».

و قال العلامة المجلسى رحمه اللّه: و قيل: فى الحادى عشر منه، و قيل: فى ذى الحجة «۴».

و نقل فى كشف الغمة من طريق المخالفين: فى آخره، و فى الخامس منه أيضا، قال: و قيل: إنّ مولده فى عاشر شهر رجب «۵».

و فى المصباح: قال ابن عياش: خرج على يد الشيخ الكبير أبى القاسم رضى اللّه عنه: اللّهم إنى أسألك بالمولودين فى رجب، محمّد بن على الثانى و ابنه على بن محمّد المنتجب. الدعاء «۶».

و أمّا أبو الحسن الثالث عليه السلام:

ففيهما: أنّه عليه السلام ولد بالمدينة، للنصف من ذى الحجة، سنة

---

(۱) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ۱/ ۱۸.

(۲) كشف الغمة: ۲/ ۲۵۹.

(۳) الإرشاد: ۲/ ۲۷۳، تهذيب الأحكام: ۶/ ۹۰.

(۴) بحار الأنوار ۵۰: ۱۵/ ۱۶ و ۵۰: ۱۱/ ۱۱.

(۵) كشف الغمة: ۲/ ۳۴۳، ۳۴۵.

(۶) مصباح المتهجد: ۸۰۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹

اثنى عشر و مائتين.

و توفى بسرّ من رأى، فى رجب سنة أربع و خمسين و مائتين، و له عليه السلام أحد و أربعون سنة و أشهر، و فى التهذيب: و سبعة أشهر «۱».

و فى الكافى: و روى أنّه عليه السلام ولد فى رجب من سنة أربع عشرة و مائتين، و مضى لأربع بقين من جمادى الآخرة، و روى أنّه عليه السلام قبض فى رجب «۲».

و قال العلامة المجلسى رحمه اللّه: كانت وفاته يوم الاثنين ثالث رجب «۳».

و فى رواية ابن الخشاب: فى الخامس و العشرين من جمادى الثانية «۴».

و فى رواية: فى السابع و العشرين منه «۵».

و أمّا أبو محمّد الحسن العسكرى عليه السلام:

ففيهما: أنّه ولد بالمدينة، فى ربيع الآخر، سنة اثنتين و ثلاثين و مائتين.

و قبض بسرّ من رأى، لثمان خلون من ربيع الأول، سنة ستين و مائتين، و له ثمانية و عشرون سنة «۶».

---

(۱) الإرشاد: ۲/ ۲۹۷، تهذيب الأحكام: ۶/ ۹۲.

(۲) أصول الكافى: ۱/ ۴۱۶.

(۳) بحار الأنوار ۵۰: ۱۱۷/ ۹.

(۴) بحار الأنوار ۵۰: ۱۱۵/ ۳.

(۵) بحار الأنوار ۵۰: ۱۱۴/ ۲.

(۶) تهذيب الأحكام: ۶/ ۹۲، الإرشاد: ۲/ ۳۱۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰

و فى كشف الغمة: كان مولده فى سنة إحدى و ثلاثين و مائتين «۱».

و أمّا الحجة المنتظر صاحب العصر، عجل اللّه فرجه و فرج شيعته بفرجه:

ففى الإرشاد: كان مولده ليلة النصف من شعبان، سنة خمس و خمسين و مائتين، و كان سنّه عليه السلام يوم وفاة أبيه: خمس سنين «۲».

و فى كشف الغمة: أنّ مولده صلوات اللّه عليه فى ثالث عشر من رمضان من سنة ثمان و خمسين و مائتين «۳».

و كانت مدّة غيبته الصغرى أربعا و سبعين سنة، و أوّل غيبته الكبرى سنة ثمان و عشرين و ثلاثمائة، سنة وفاة على بن محمّد السمرى رحمه اللّه، و يقال: سنة تسع و عشرين و ثلاثمائة «۴».

---

(۱) كشف الغمة: ۲/ ۴۰۲.

(۲) الإرشاد: ۲/ ۳۳۹.

(۳) كشف الغمة: ۲/ ۴۳۷، و فيه: ثالث و عشرين. بدل: ثالث عشر.

(۴) لا يخفى من أنّ مدة الغيبة الصغرى أربعا و سبعين سنة، يتلاءم مع القول بأنّ ولادته عليه السلام سنة ۲۵۵ ه، و وفاة السمرى سنة ۳۲۹ ه، و على هذا يكون مبدأ حساب الغيبة من تاريخ ولادته، و ليس من تأريخ إمامته و المشهور فيها أنها سنة ۲۶۰ ه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱

المقدمة الثانية فى ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام، أو وقفوا على معجزته

قال فى إكمال الدين: حدثنا محمّد بن محمّد الخزاعى رضى اللّه عنه، قال: حدثنا أبو على الأسدى، عن أبيه محمّد بن عبد اللّه الكوفى أنّه ذكر عدد من انتهى إليه ممن وقف على معجزات القائم عليه السلام و رآه من الوكلاء:

ببغداد: العمرى، و ابنه، و حاجز، و البلالى، و العطّار.

و من الكوفة: العاصمى.

و من أهل الأهواز: محمّد بن إبراهيم بن مهزيار.

و من أهل قم: أحمد بن إسحاق.

و من أهل همدان: محمّد بن صالح.

و من أهل الرى: الشامى «۱» و الأسدى- يعنى نفسه «۲» -.

و من أهل أذربيجان: القاسم بن العلاء.

و من أهل نيسابور: محمّد بن شاذان النعيمى.

و من غير الوكلاء:

---

(۱) كذا فى المخطوطة، و فى المصدر: البسّامى، لكن المنقول عن عدة نسخ من المصدر و عن ربيع الشيعة: الشامى، و فى كشف الغمة: البسامى. انظر: (تنقيح المقال ۳: ۴۷، ۵۳ من الألقاب، كشف الغمة ۲: ۵۳۲)، و لا يخفى أنّ المنقول عن ربيع الشيعة هو عن كتاب إعلام الورى للطبرسى.

(۲) و هو أبو على الأسدى، راوى الحديث.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۲

من أهل بغداد: أبو القاسم بن أبى حابس «۱»، و أبو عبد اللّه الكندى، و أبو عبد اللّه الجنيدى «۲»، و هارون القزاز، و النيلى «۳»، و أبو القاسم بن دبيس «۴»، و أبو عبد اللّه بن فرّوخ، و مسرور الطباخ مولى أبى الحسن عليه السلام، و أحمد و محمّد ابنا أبى الحسن عليه

السلام «۵»، و إسحاق الكاتب من بنى نوبخت، و صاحب الفداء «۶»، و صاحب الصرة المختومة.

و من أهل همدان: محمّد بن كشمرد، و جعفر بن حمدان، و محمّد بن هارون بن عمران.

و من الدينور: حسن بن هارون، و أحمد ابن أخيه، و أبو الحسن.

و من أصفهان: ابن بادشالة «۷».

و من الصيمرة «۸»: زيدان.

و من قم: الحسن بن النضر، و محمّد بن محمّد «۹»، و على بن محمّد ابن إسحاق، و أبوه، و الحسن بن يعقوب.

و من أهل الرى: القاسم بن موسى، و ابنه «۱۰»، و أبو محمّد بن هارون،

---

(۱) فى المصدر: أبى حليس، و فى نسخة منه: أبى حابس، و اخرى: أبى عابس.

(۲) فى هامش نسخة «م»: ابن الجنيد خ ل.

(۳) فى هامش نسخة «م»: النبيل خ ل.

(۴) فى هامش نسخة «م»: الرئيس خ ل.

(۵) فى المصدر: و أحمد و محمّد ابنا الحسن.

(۶) فى المصدر: و صاحب النواء.

(۷) فى المصدر: باذشالة، و فى نسخة منه: بادشاكة.

(۸) الصيمرة- بالفتح ثم السكون و فتح الميم ثم راء- موضعان: بلد بالبصرة على فم نهر معقل، و الآخر بلد بين ديار الجبل و ديار خوزستان. (معجم البلدان ۳: ۴۳۹).

(۹) فى هامش نسخة «م»: محمّد بن على خ ل.

(۱۰) فى هامش نسخة «م»: أبوه خ ل.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳

و صاحب الحصاة، و على بن محمّد، و محمّد بن محمّد الكلينى، و أبو جعفر الرفّاء.

و من أهل قزوين: مرداس، و على بن أحمد.

و من قاين «۱»: رجلان.

و من شهرزور: ابن الخال.

و من فارس: المجروح «۲».

و من مرو: صاحب الألف دينار، و صاحب المال و الرقعة البيضاء، و أبو ثابت.

و من نيسابور: محمّد بن شعيب بن صالح.

و من اليمن: الفضل بن يزيد، و الحسن ابنه، و الجعفرى، و ابن الأعجمى، و الشمشاطى.

و من مصر: صاحب المولودين، و صاحب المال بمكّة، و أبو رجاء.

و من نصيبين: أبو محمّد بن الوجناء.

و من أهل الأهواز: الحضينى «۳».

---

(۱) فى المصدر: فاقتر، و فى نسخة منه: قابس، و اخرى: قائن.

(۲) فى المصدر: المحروج، و فى نسخة: المحووج.

(۳) إكمال الدين: ۴۴۲/ ۱۶، و فيه: الحصينى، و فى نسخة: الخصيبى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵

المقدمة الثالثة «۱» فى كنى الأئمة و ألقابهم عليهم السلام، على ما تقرر عند أهل الرجال و ذكره مولانا عناية اللّه فى رجاله «۲»

أبو إبراهيم: للكاظم عليه السلام.

و أبو إسحاق: للصادق عليه السلام، كما فى إبراهيم بن عبد الحميد.

و أبو جعفر: للباقر عليه السلام، و الجواد عليه السلام، لكن أكثر المطلق و المقيّد بالأول هو الأول، و بالثانى الثانى.

و أبو الحسن عليه السلام: لعلى عليه السلام، و على بن الحسين عليه السلام، و الكاظم عليه السلام، و الرضا عليه السلام، و الهادى عليه السلام، و قلّما يراد الأول، و الأكثر فى الإطلاق: الكاظم عليه السلام، و قد يراد منه الرضا عليه السلام، و المقيد بالأول: هو الكاظم عليه السلام، و بالثانى: الرضا عليه السلام، و بالثالث: الهادى عليه السلام، و يختص المطلق بأحدهم بالقرينة.

و أبو الحسين «۳»: لعلى عليه السلام.

و أبو عبد اللّه: للحسين عليه السلام، و الصادق عليه السلام، لكن

---

(۱) مجمع الرجال: ۷/ ۱۹۲- المقدمة الرابعة-.

(۲) رجال الكشى: ۴۴۶/ ۸۳۹.

(۳) فى المصدر: أبو الحسنين.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶

المراد فى كتب الأخبار: الثانى، كالعالم و الشيخ- كما فى إبراهيم بن عبدة «۱» - و ابن المكرمة- كما فى معروف بن خربوذ «۲» - و كذا الفقيه و العبد الصالح، و قد يراد بهما و بالعالم: الكاظم عليه السلام.

و أبو القاسم: للنبى صلّى اللّه عليه و آله، و القائم عليه السلام، و الأكثر إطلاقه على الثانى.

و الصاحب، و صاحب الدار، و صاحب الزمان، و الغريم، و القائم، و المهدى، و الهادى: هو القائم عليه السلام.

و الرجل: الهادى عليه السلام، كما فى فارس بن حاتم «۳»، و إبراهيم ابن محمّد الهمدانى «۴»، و كذلك الماضى، كما فى إبراهيم بن عبدة «۵»، و كذا صاحب العسكر.

و صاحب الناحية: الهادى أو الزكى أو الصاحب عليهم السلام.

و المراد بالأصل: الإمام- كما فى أبى حامد المراغى «۶» -.

أقول: فى الأكثر يراد بالعالم، و الشيخ، و الفقيه، و العبد الصالح:

الكاظم عليه السلام، لنهاية شدة التقية فى زمانه صلوات اللّه عليه، و خوف الشيعة من تسميته و ذكره بألقابه الشريفة، و كناه المعروفة.

و قوله رحمه اللّه: كالعالم و الشيخ كما فى إبراهيم بن عبدة، سهو من

---

(۱) فى نسختنا من مجمع الرجال: إبراهيم بن عبد الحميد، و هو الصواب كما سينبه عليه المصنف فى ختام هذه المقدمة.

(۲) رجال الكشى: ۲۱۲/ ۳۷۶.

(۳) رجال الكشى: ۵۲۶/ ۱۰۰۹.

(۴) رجال الكشى: ۵۵۷/ ۱۰۵۳.

(۵) رجال الكشى: ۵۷۵/ ۱۰۸۸، و قد ورد التعبير ب (الماضى) فى كتاب العسكرى عليه السلام الوارد فى توكيل إبراهيم بن عبدة.

(۶) رجال الكشى: ۵۳۴/ ۱۰۱۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷

قلمه، فان ذلك مذكور فى ترجمة إبراهيم بن عبد الحميد «۱».

هذا و قد يعبر عن الهادى عليه السلام بالصادق، كما فى أحد التهذيبين- على ما هو ببالى- عن محمّد بن أبى الصهبان- و هو محمّد بن عبد الجبار- قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام «۲».

كذا أفاد الأستاذ العلامة، و يأتى فى محمّد بن عبد الجبار أيضا ما يعينه.

---

(۱) انظر رجال الكشى: ۴۴۶/ ۸۳۹.

(۲) تهذيب الأحكام ۴: ۶۳/ ۱۶۹، الاستبصار ۲: ۳۸/ ۱۱۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹

المقدمة الرابعة فى بيان أسامى رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الإطلاق

قال مولانا عناية اللّه: كل رواية يرويها ابن مسكان عن محمّد الحلبى، فالظاهر أنّه عبد اللّه كما يظهر من ترجمته من جش «۱».

و كلّ ما يرويه محمّد بن الحسين، عن محمّد بن يحيى، فالأول: ابن أبى الخطاب و الثانى: الخزاز، كما يفهم من ترجمة غياث بن إبراهيم عن ست «۲».

و إذا روى أبان بن عثمان عن أبى بصير، فالظاهر أنّه ليث بن البخترى المرادى، و صرح به فى طريق سعد بن مالك الخزرجى أبى سعيد الخدرى عن كش «۳».

و كذا إذا روى عنه ابن أبى يعفور، أو بكير بن أعين «۴»، أو الحسين ابن المختار، أو حماد النّاب، أو سليمان بن خالد، أو شعيب بن يعقوب العقرقوفى- على القلة- أو عبد اللّه بن مسكان، كما فى الأخبار «۵».

أقول: قال فى النقد: الظاهر انّ أبا بصير الذى روى عنه عبد اللّه بن

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۱۴/ ۵۵۹.

(۲) انظر الفهرست: ۱۲۳/ ۵۵۹.

(۳) رجال الكشى: ۴۰/ ۸۴.

(۴) فى المجمع زيادة: أو جعفر بن عثمان.

(۵) مجمع الرجال: ۷/ ۲۰۳. و لم ترد فيه عبارة: أو عبد اللّه بن مسكان، كما فى الأخبار.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰

مسكان هو ليث المرادى لا يحيى بن القاسم «۱». انتهى.

و بخط الأستاذ العلامة: عند صاحب المدارك إنّ رواية ابن مسكان عن أبى بصير تعين كونه المرادى، و صاحب المعالم و ابنه ادعيا الاطلاع على روايته عن أبى بصير يحيى بن القاسم. انتهى «۲». فتدبر.

و قال الفاضل المذكور عطفا على الكلام المزبور: أو الفضل البقباق، أو فضيل الرسان، أو المثنى الحناط، أو المفضل بن صالح- كما

ذكروا فى ترجمته «۳» - أو عبد الكريم بن عمرو- كما فى طريق عبد الكريم بن عتبة، و من مشيخة الفقيه «۴» - و عمر بن طرخان «۵». يعنى أنّ رواية هؤلاء عن أبى بصير تعين كونه المرادى.

ثم قال رحمه اللّه: و إذا روى شعيب بن يعقوب العقرقوفى على الكثرة، أو شهاب بن عبد ربه، أو عبد اللّه بن وضّاح، أو على بن أبى حمزة، أو محمّد بن عمران، أو يعقوب بن شعيب العقرقوفى، عن أبى بصير، فالظاهر أنّه يحيى بن القاسم لما يظهر من ترجمته و ترجمتهم «۶».

ثم قال رحمه اللّه ناقلا- عن أستاذه مولانا عبد اللّه التسترى طاب ثراه: إذا ورد عليك موسى بن القاسم، عن على، عنهما، فالظاهر أنّ عليا هذا هو:

على بن الحسن الطاطرى الجرمى، و المراد من ضمير عنهما: محمّد بن أبى حمزة و درست، و ربما ذكر عوض على: الجرمى، و قد صرح بما يفهم منه ما

---

(۱) نقد الرجال: ۲۷۸.

(۲) هامش مخطوطة منهج المقال ورقة: ۵۰۸.

(۳) رجال النجاشى: ۳۲۱/ ۸۷۶ ترجمة ليث بن البخترى.

(۴) الفقيه- المشيخة-: ۴/ ۵۵.

(۵) مجمع الرجال. ۷/ ۲۰۳.

(۶) مجمع الرجال: ۷/ ۲۰۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱

ذكره الشيخ رحمه اللّه فى عدّة أخبار فى مسائل كفارات الصيد من التهذيب «۱».

أقول: كذا قال فى النقد أيضا فى ترجمة على بن الحسن الطاطرى «۲»، و نقله أيضا الأستاذ العلامة عن جدّه أعلى اللّه مقامه «۳».

و قال الفاضل المذكور ناقلا عن أستاذه المزبور: فى بعض الأخبار:

أحمد بن محمّد، عن العباس بن موسى الورّاق، و بعضها: عنه عن العباس ابن معروف، فالمطلق مشترك «۴».

و إذا روى محمّد بن على بن محبوب عن العباس، و كذا أحمد بن محمّد بن يحيى «۵»، فهو عباس بن معروف، صرّح به فى بعض الأخبار «۶».

و إذا روى فضالة عن أبان، فأبان هو ابن عثمان، صرّح به الشيخ فى زيادات الجزء الأول من التهذيب «۷».

و إذا روى عن ابن سنان فهو عبد اللّه، و هو مصرّح به فى بعض الأحاديث «۸».

---

(۱) تهذيب الأحكام ۵: ۳۰۸/ ۱۰۵۳، و مجمع الرجال: ۷/ ۲۰۲.

(۲) نقد الرجال: ۲۳۱.

(۳) راجع روضة المتقين: ۱۴/ ۳۹۵.

(۴) كما فى فروع الكافى ۶: ۴۸۰/ ۳، و تهذيب الأحكام ۲: ۶۸/ ۲۴۸.

(۵) كذا فى النسخ و المصدر، و الصحيح: محمّد بن أحمد بن يحيى، بقرينة كثرة روايات محمّد بن أحمد بن يحيى عن العباس و العباس بن معروف، و عدم وجود أحمد بن محمّد ابن يحيى فى هذه الطبقة، و ورد أحمد بن محمّد بن يحيى عن العباس بن معروف فى سند رواية واحدة فى التهذيب ۱۰: ۲۹۵/ ۱۱۴۸، انظر معجم رجال الحديث: ۹/ ۲۴۲.

(۶) الاستبصار ۱: ۸۱/ ۲۵۴، تهذيب الأحكام ۹: ۴۴/ ۱۸۳.

(۷) تهذيب الأحكام ۵: ۴۶۰/ ۱۵۹۹.

(۸) تهذيب الأحكام ۵: ۴۵۳/ ۱۵۸۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲

و إذا روى عن حسين، فهو حسين بن عثمان، صرّح به فى بعض الأخبار «۱».

انتهى ما نقله الفاضل المزبور عن أستاذه المذكور «۲».

و قال العلامة فى فوائد صه: ذكر الشيخ و غيره فى كثير من الأخبار:

سعد بن عبد اللّه عن أبى جعفر، و المراد بأبى جعفر هذا هو أحمد بن محمّد ابن عيسى «۳».

أقول: و قال نحو ذلك ابن داود فى خاتمة كتابه «۴».

و استشكل ذلك المحقق الشيخ محمّد رحمه اللّه لأنّ فى الكافى فى باب مولد الصادق عليه السلام: سعد بن عبد اللّه عن أبى جعفر محمّد بن عمرو بن سعيد «۵».

و لا يخفى أنّ المراد بكون أبى جعفر أحمد عند الإطلاق لا مطلقا، و الرواية أيضا تشهد بذلك.

و يفهم من كلام الفاضل الشيخ عبد النبى الجزائرى تسليم ذلك فى كلام الشيخ رحمه اللّه دون الكافى استنادا إلى الرواية المذكورة، فتأمل «۶».

و قال الفاضل الشيخ عبد النبى الجزائرى أيضا: إذا وردت رواية عن ابن سنان فان كان المروى عنه الصادق عليه السلام فالمراد به عبد اللّه لا محمّد- و إن كانا أخوين على ما فى جخ «۷» - لما يشهد به التتبع لأسانيد

---

(۱) تهذيب الأحكام ۱: ۱۴۸/ ۴۲۱.

(۲) مجمع الرجال: ۷/ ۲۰۲.

(۳) الخلاصة: ۲۷۱ الفائدة الثانية.

(۴) رجال ابن داود: ۳۰۷/ ۷.

(۵) الكافى ۱: ۳۹۶/ ۸.

(۶) حاوى الأقوال- الخاتمة-: التنبيه الثانى.

(۷) رجال الشيخ: ۲۸۸/ ۱۲۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳

الأحاديث، أنّ كلّ موضع صرّح فيه بمحمّد فهو إنّما يروى عن الصادق عليه السلام بواسطة، و ذكر الشيخ فى الرجال جماعة لم يرووا عن الصادق عليه السلام إلا بواسطة، و عدّ منهم محمّد بن سنان.

و يؤيد هذا: ان محمّدا مات سنة مائتين و عشرين- على ما ذكره النجاشى «۱» - و كانت وفاة الصادق عليه السلام- على ما ذكره الشيخ- سنة ثمان و أربعين و مائة «۲»، و من المعلوم أنّه لا بدّ من زمان قبل وفاة الإمام عليه السلام، يسع نقل هذه الأحاديث المتفرقة، و أن يكون صالحا للتحمل كالبلوغ و ما قاربه، و حينئذ يكون من المعمّرين فى السن، و قد نقلوا كمية عمر من هو أقل منه سنا.

و يشكل الحال فيما إذا وقع فى أثناء السند، لاشتراكه بينهما، و لا يبعد ترجيح كونه عبد اللّه إذا كان الراوى عنه فضالة بن أيوب أو النضر بن سويد، و كونه محمّدا إذا كان الراوى عنه الحسين بن سعيد أو أحمد بن محمّد بن عيسى، و لذا ضعّف المحقق سندا فيه الحسين بن سعيد عن ابن سنان معللا بأنّه محمّد «۳».

و احتمال الشهيد كونه عبد اللّه بعيد «۴»، و ربما كان منشأه ما يوجد فى كتاب الصلاة من رواية الشيخ عن الحسين بن سعيد، عن عبد اللّه بن سنان «۵»، و التتبع و الاعتبار يحكمان بأنّه من الأغلاط التى وقعت فى كتابى الشيخ، نعم يقع الإشكال فى الرجال الّذين رووا عنهما كيونس بن

---

(۱) رجال النجاشى: ۳۲۸/ ۸۸۸.

(۲) التهذيب: ۶/ ۷۸.

(۳) المعتبر: ۲۵، فى الأسئار.

(۴) راجع منتقى الجمان: ۱/ ۳۶، الفائدة السادسة.

(۵) التهذيب ۲: ۱۳۱/ ۵۰۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴

عبد الرحمن. انتهى ملخصا «۱».

أقول: ما ذكره رحمه اللّه لا غبار فيه، مضافا الى أنّه يلزم من درك محمّد الصادق عليه السلام دركه أربعة من الأئمة عليهم السلام، فإنّه أدرك الجواد عليه السلام كما يأتى، و قد نبهوا على من أدرك ثلاثة منهم عليهم السلام، كابن أبى عمير، فمن أدرك أربعة أولى بالتنبيه عليه.

بل يظهر من خبر فى الكافى فى باب مولد الجواد عليه السلام دركه الهادى عليه السلام «۲» أيضا، فيكون حينئذ قد أدرك خمسة منهم عليهم السلام فتدبر.

إلّا أنّ ما مرّ من كون عبد اللّه و محمّد أخوين لم أعثر عليه فى غير هذا الموضع، و ربما يوهمه كلام بعض أجلاء العصر أيضا «۳»، و لا أعرف له وجها أصلا سوى تسمية أبويهما بسنان، و هو مع أنّه لا يقتضيه سيأتى فى محمّد إن شاء اللّه أنّ اسم أبيه الحسن و سنان جده، مات أبوه فكفله جده، فنسب إليه.

و ما ربما يوهمه كلام الشيخ رحمه اللّه فى رجاله: محمّد بن سنان بن طريف الهاشمى و أخوه عبد اللّه «۴».

فلا يخفى أنّ هذا رجل مجهول لا ذكر له أصلا و لا يعرف مطلقا، نعم هو أخو عبد اللّه و ليس بمحمّد بن سنان المشهور، و ذاك ليس من أصحاب الصادق عليه السلام و لم يرو عنه إلّا بواسطة كما اعترف رحمه اللّه به، و نقله

---

(۱) حاوى الأقوال- الخاتمة-: التنبيه الثالث.

(۲) الكافى ۱: ۴۱۵/ ۹.

(۳) عدة الرجال، للسيد محسن الأعرجى- و هو المراد من بعض أجلّاء العصر-: ۴۶، الفائدة العاشرة.

(۴) رجال الشيخ: ۲۸۸/ ۱۲۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵

عن الشيخ.

و لذا جعل الميرزا و مولانا عناية اللّه رحمه اللّه لمحمّد بن سان بن طريف أخى عبد اللّه عنوانا على حدة، و ذكراه اسما برأسه، و لم يزيدا فى ترجمته على ما ذكره الشيخ رحمه اللّه فى رجاله «۱».

و أيضا عبد اللّه مولى بنى هاشم «۲» - كما يأتى- و محمّد مولى عمرو بن الحمق الخزاعى «۳»، و بن النسبين بون بعيد، فتأمل جدا.

و قال الفاضل المذكور: إذا وردت رواية سعد بن عبد اللّه عن جميل أو عن حمّاد بن عيسى، فالظاهر الإرسال، لأنّ المعهود رواية

سعد عن حماد بواسطة و قد تتعدد، و جميل من طبقة حماد.

و إذا روى سعد بن عبد اللّه عن العباس فالظاهر أنّ المراد به ابن معروف كما يظهر من بعض الأخبار.

و كذا إذا روى محمّد بن على بن محبوب عن العباس.

و إذا روى العلاء عن محمّد فالأول ابن رزين، و الثانى ابن مسلم.

و إذا وردت رواية عن ابن مسكان فالمراد به عبد اللّه بلا شك، إذ لم يوجد لغيره ذكر فى طرق الأحاديث، و كلام ابن إدريس وهم «۴».

أقول: صرّح بذلك أيضا الأستاذ العلّامة فى بعض فوائده «۵»، و قبله

---

(۱) منهج المقال: ۳۰۰، مجمع الرجال: ۵/ ۲۳۱.

(۲) لما ذكره النجاشى فى ترجمته: ۲۱۴/ ۵۵۸: عبد اللّه بن سنان بن طريف مولى بنى هاشم.

(۳) قال النجاشى فى ترجمته: ۳۲۸/ ۸۸۸: محمّد بن سنان، أبو جعفر الزاهرى، من ولد زاهر، مولى عمرو بن الحمق الخزاعى.

(۴) الحاوى- الخاتمة-: التنبيه الثالث، ذكر جميع هذه الأقوال.

(۵) الخلاصة: ۲۷۸، الفائدة الثامنة.

شيخنا الشيخ سليمان الماحوزى «۱».

و أمّا كلام ابن إدريس فهو ما ذكره فى آخر السرائر: من أنّ اسم ابن مسكان حسن، و هو ابن أخى جابر الجعفى، غريق فى ولايته لأهل البيت عليهم السلام «۲»، انتهى.

و ما ذكره رحمه اللّه غريب، و حسن بن مسكان غير معروف و لا مذكور، نعم حسين بن مسكان موجود لكن لا بهذا الوصف و الثناء.

و كيف كان لا ينبغى الارتياب فى انصراف الإطلاق الى عبد اللّه مطلقا.

و قال الفاضل المذكور: إذا وردت رواية عن محمّد بن قيس فهو مشترك بين أربعة: ثقتين و ممدوح و ضعيف.

و قال الشهيد الثانى: الأمر فى الاحتجاج فى الخبر حيث يطلق فيه هذا الاسم مشكل، و المشهور بين أصحابنا ردّ روايته حيث يطلق مطلقا نظرا الى احتمال كونه الضعيف «۳».

و التحقيق فى ذلك: أنّ الرواية إن كانت عن الباقر عليه السلام فهى مردودة، لاشتراكه حينئذ بين الثلاثة الذين أحدهم الضعيف، و احتمال كونه الرابع حيث لم يذكروا طبقته.

و إن كانت الرواية عن الصادق عليه السلام، فالضعف منتف هنا، لأنّ الضعيف لم يرو عنه عليه السلام، لكن يحتمل كونها من الصحيح و من الحسن، فتنبه لذلك، فإنّه مما غفل عنه الجميع.

---

(۱) بلغة المحدثين: ۴۴۴/ ۱.

(۲) السرائر: ۳/ ۶۰۴، و مستطرفات السرائر: ۹۸/ ۱۸.

(۳) الرعاية فى علم الدراية: ۳۷۱- ۳۷۲.

هذا حاصل كلامه رحمه اللّه «۱».

و هو غير واضح، بل الذى ينبغى تحقيقه: إنّه إن روى عن الباقر عليه السلام فالظاهر أنّه الثقة، إن كان الراوى عنه عاصم بن حميد، أو

يوسف ابن عقيل، أو عبيد ابنه. لأنّ النجاشى ذكر أنّ هؤلاء يروون عنه كتابا «۲».

بل لا يبعد كونه الثقة إذا روى عن الباقر عليه السلام عن على عليه السلام، لأنّ كلّا من البجلى و الأسدى صنف كتاب القضايا لأمير المؤمنين عليه السلام كما ذكره النجاشى «۳».

و مع انتفاء هذه القرائن فإذا روى عن الباقر عليه السلام فهو مردود لما ذكره.

و أما المروى عن الصادق عليه السلام فيحتمل كونه من الصحيح و من الحسن، انتهى «۴».

أقول: ما ذكره لا يخلو من قوة، إلا أنّ كون المروى عن الصادق عليه السلام محتملا للصحيح و الحسن فقط، لعله غير حسن، لأنّ فيمن روى عنه عليه السلام من الموصوفين بهذا الوصف من هو مجهول، فتأمل.

و قال الفاضل المذكور: إذا وردت رواية عن أحمد بن محمّد، فان كان فى كلام الشيخ فى أول السند أو ما قاربه فهو ابن الوليد، و إن كان فى آخره عن الرضا عليه السلام فهو البزنطى، و إن كان فى الوسط فيحتمل كونه ابن محمّد بن عيسى و غيره، و يعرف بالممارسة فى أحوال الطبقات.

و إذا وردت عن محمّد بن يحيى فإن كان فى كلام الكلينى بغير واسطة

---

(۱) الحاوى- الخاتمة-: التنبيه الثالث.

(۲) رجال النجاشى: ۳۲۳/ ۸۸۱.

(۳) رجال النجاشى: ۳۲۲/ ۸۸۰، ۳۲۳/ ۸۸۱.

(۴) الحاوى- الخاتمة-: التنبيه الثالث.

فهو العطّار، و إن روى عن الصادق عليه السلام فيحتمل كونه محمّد بن يحيى الخزاز الثقة و الخثعمى، و هو أيضا ثقة، إلّا أنّ الشيخ قال: إنّه عامى «۱».

و إذا روى أبو بصير عن الصادق أو الباقر عليهما السلام أو غيرهما أو فى وسط السند، فان كان الراوى عنه على بن أبى حمزة أو شعيب العقرقوفى فهو الأعمى الضعيف، و إلا فمشترك بينه و بين ليث المرادى، و احتمال غيرهما بعيد، لعدم وروده فى الأخبار، انتهى «۲».

و قال ابن داود فى أواخر رجاله: إذا وردت رواية عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن إسماعيل بلا واسطة ففى صحتها قول، لأنّ فى لقائه له إشكالا، فتقف الرواية بجهالة الواسطة بينهما، و إن كانا مرضيين معظّمين.

و كذا ما يأتى عن الحسن بن محبوب عن أبى حمزة «۳».

أقول: أمّا توقفه فى صحة الرواية التى يرويها محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل، فلزعمه أنّ محمّد بن إسماعيل هذا هو ابن بزيع، و تبعه فى ذلك غير واحد ممّن تأخر عنه، و هو فاسد، بل هو: بندفر، كما يأتى فى ترجمته «۴».

---

(۱) الاستبصار ۲: ۳۰۵/ ۱۰۹۱.

(۲) الحاوى- الخاتمة-: التنبيه الثالث.

(۳) رجال ابن داود: ۳۰۶/ ۱.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۸۲.

و قال الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين: ۲۷۴: تبصرة: دأب ثقة الإسلام رحمه اللّه فى كتاب الكافى ان يأتى فى كل حديث بجميع

سلسلة السند بينه و بين المعصوم عليه السلام و لا يحذف من أول السند أحدا، ثم إنّه كثيرا ما يذكر فى صدر السند محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، و هو يقتضى كون الرواية عنه بغير واسطة، فربما ظنّ بعضهم أن المراد به الثقة الجليل محمّد بن إسماعيل بن بزيع، و أيدوا ذلك بما يعطيه كلام الشيخ تقى الدين بن داود رحمه اللّه، ثم ذكر نص كلام ابن داود ثم قال:

و الظاهر أن ظن كونه ابن بزيع من الظنون الواهية، و يدل على ذلك وجوه:

الأول: إنّ ابن بزيع من أصحاب أبى الحسن الرضا عليه السلام و أبى جعفر الجواد عليه السلام، و قد أدرك عصر الكاظم عليه السلام و روى عنه، كما ذكره علماء الرجال، فبقاؤه إلى زمن الكلينى مستبعد جدا.

الثانى: إنّ قول علماء الرجال انّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع أدرك أبا جعفر الثانى عليه السلام يعطى أنّه لم يدرك من بعده عليه السلام من الأئمة صلوات اللّه عليهم، فإن مثل هذه العبارة إنّما يذكرونها فى آخر إمام أدركه الراوى، كما لا يخفى على من له انس بكلامهم.

الثالث: إنّه رحمه اللّه لو بقى إلى زمن الكلينى نور اللّه مرقده، لكان قد عاصر ستة من الأئمة عليهم السلام، و هذه مزيّة عظيمة لم يظفر بها أحد من أصحابهم صلوات اللّه عليهم، فكان ينبغى لعلماء الرجال ذكرها و عدّها من جملة مزاياه رضى اللّه عنه، و حيث إنّ أحدا منهم لم يذكر ذلك، مع أنّه تتوفر الدواعى على نقله، علم أنّه غير واقع.

الرابع: إنّ محمّد بن إسماعيل الذى يروى عنه الكلينى بغير واسطة يروى عن الفضل ابن شاذان، و ابن بزيع كان من مشايخ الفضل بن شاذان، كما ذكره الكشى حيث قال: إنّ الفضل بن شاذان كان يروى عن جماعة، و عدّ منه: محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

الخامس: ما اشتهر على الألسنة من أنّ وفاة ابن بزيع كانت فى حياة الجواد عليه السلام.

السادس: إنّا استقر أنا جميع أحاديث الكلينى المروية عن محمّد بن إسماعيل، فوجدناه كلّما قيّده بابن بزيع فإنما يذكره فى أواسط السند، و يروى عنه بواسطتين هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

و أمّا محمد بن إسماعيل الذى يذكره فى أول السند فلم نظفر بعد الاستقراء الكامل و التتبع التام بتقييده مرة من المرات بابن بزيع أصلا، و يبعد أن يكون هذا من الاتفاقيات المطردة.

السابع: إنّ ابن بزيع من أصحاب الأئمة الثلاثة، أعنى: الكاظم و الرضا و الجواد عليهم السلام، و سمع منهم سلام اللّه عليهم أحاديث متكثرة بالمشافهة، فلو لقيه الكلينى لكان ينقل عنه شيئا من تلك الأحاديث التى نقلها عنهم سلام اللّه عليهم بغير واسطة، لتكون الواسطة بينه و بين كل امام من الأئمة الثلاثة عليهم السلام واحد، فإنّ قلة الوسائط شىء مطلوب، و شدة اهتمام المحدّثين بعلوّ الاسناد أمر معلوم.

و محمّد بن إسماعيل الذى يذكره فى أوائل السند ليس له رواية عن أحد من المعصومين سلام اللّه عليهم بدون واسطة أصلا، بل جميع رواياته عنهم عليهم السلام إنما هى بوسائط عديدة.

فإن قلت: للمناقشة فى هذه الوجوه مجال واسع، ثم بدأ بذكر الاشكال على كل فرع من هذه الفروع و الإجابة عنها.

ثم ذكر اثنى عشر شخصا مسمين بمحمّد بن إسماعيل عدا ابن بزيع، ثم رجح كونه البرمكى.

و استبعد التقى المجلسى فى روضته: ۱۴/ ۴۲۹ كونه البرمكى، و رجح كونه البندقى (بندفر).

و قال الداماد فى الرواشح: ۷۰ الراشحة التاسعة عشر: إن رئيس المحدثين كثيرا ما يروى عن الفضل بن شاذان من طريق محمّد بن إسماعيل، فيجعل صدر السند فى كافيه هذا محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، و إنّ أصحاب هذا العصر من المتعاطيين لهذا العلم، و الآخذين فيه صارت هذه متيهة لآرائهم، تاهت فيها فطنهم، و ضلت أذهانهم، و نحن نعرفك حقيقة أمر الرجل.

ثم ذكر الروايات الوارد فيها ثم رجح كونه: بندفر.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۴۰

و أمّا فى رواية الحسن بن محبوب عن أبى حمزة فالأصل فيه نصر بن الصباح، و أمّا أحمد بن محمّد بن عيسى فان كان قد سبقه فى ذلك إلّا أنّه تاب و رجع عنه «۱».

---

(۱) قال الكشى فى رجاله: ۵۱۲/ ۹۸۹: قال نصر بن الصباح: أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروى عن ابن محبوب، من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب فى روايته عن أبى حمزة (ابن أبى حمزة، خ ل)، ثم تاب أحمد بن محمّد فرجع قبل ما مات، و كان يروى عمّن كان أصغر سنّا منه.

و قال الكشى فى موضع آخر من رجاله: ۵۸۵/ ۱۰۹۵ نقلا عن نصر بن الصباح أيضا:

ابن محبوب لم يكن يروى عن ابن فضّال، بل هو أقدم من ابن فضّال و أسن، و أصحابنا يتّهمون ابن محبوب فى روايته عن ابن أبى حمزة.

و أمّا عبارة الكشى فى رجال النجاشى فى ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى: ۸۲/ ۱۹۸:

قال الكشى عن نصر بن الصباح: ما كان أحمد بن محمّد بن عيسى يروى عن ابن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتّهمون ابن محبوب فى أبى حمزة الثمالى، ثم تاب و رجع عن هذا القول.

فنتيجة اختلاف النسخ و التعابير بين أبى حمزة مرة، و ابن أبى حمزة، و أبى حمزة الثمالى نرى أنّ علماء الرجال ذهب كل إلى رأى معين فى من هو المقصود.

فالأكثر على أنّه أبى حمزة الثمالى ثابت بن دينار، و يتلائم من حيث التأريخ.

حيث أنّ وفاته على ما ذكره النجاشى فى ترجمته: ۱۱۵/ ۲۹۶، سنة خمسين و مائة.

أمّا الحسن بن محبوب فان وفاته على ما ذكره الكشى فى رجاله: ۵۸۴/ ۱۰۹۴، و مات الحسن بن محبوب فى آخر سنة أربع و عشرين و مائتين، و كان من أبناء خمس و سبعين سنة.

فتكون ولادته حينئذ سنة ۱۴۹، فيكون عاصر من زمان الثمالى سنة واحدة.

و قد مال إلى هذا- أى إلى أنّه أبو حمزة الثمالى- الوحيد البهبهانى فى تعليقته فى ترجمة الحسن بن محبوب: ۱۰۸ حيث قال: انّ التهمة فى روايته عن أبى حمزة ثابت بن دينار، و مرّ فى ترجمة ثابت رواية الحسن بن محبوب عنه، و كذا رواية أحمد بن محمّد بن عيسى و أخيه عبد اللّه عن الحسن.

و انّ وفاة أبى حمزة كانت سنة خمسين و مائة، فبملاحظة سن الحسن و سنة وفاته، يظهر أنّ تولد الحسن كان قبل وفاة أبى حمزة بسنة، و الظاهر أنّ هذا منشأ تهمته، و ربما يظهر من ترجمة أحمد أن تهمته من روايته و أخذه عنه فى صغر سنه، و على تقدير صحة التواريخ، ظاهر أنّ روايته عن كتابه، و غير خفى أنّ هذا ليس بفسق، و لا منشأ للتهمة، بل لا يجوز الاتهام بأمثال ذلك، سيّما مثل الحسن الثقة الجليل، الذى قد أكثر الأعاظم و الأجلة من الثقات و الفحول من الرواية عنه عموما، و روايته عن أبى حمزة خصوصا. و كذا الكلام فى الأخذ حال صغر السن، و لذلك ندم أحمد و تاب. الى آخر كلامه.

و مال الى هذا الرأى أيضا الحائرى فى منتهى المقال: ۱۰۴ فى ترجمة الحسن بن محبوب. و كذا المامقانى فى تنقيحه: ۱/ ۹۰ فى ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى.

و ذهب آخرون إلى أنّ المقصود منه هو على بن أبى حمزة البطائنى، و أنّ ما يوجد فى بعض نسخ النجاشى من إثبات كلمة الثمالى اشتباه من النساخ، و كذا فى بعض نسخ الكشى حيث فيها عن أبى حمزة، من سقوط لفظ «ابن».

و مال إلى هذا الرأى القهبائى فى مجمعه: ۱/ ۱۶۱ فى ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى، و كذا فى ترجمة الحسن بن محبوب: ۲/ ۱۴۴، حيث قال فيما قال: و المراد منه على بن أبى حمزة البطائنى، فإنّ ابن محبوب روى عنه كما سيأتى فى ترجمة ثابت بن دينار أبى

حمزة الثمالى، و وجه التهمة حينئذ أنّ ابن محبوب أمتن و أجل من أن يروى عن على ابن أبى حمزة البطائنى فإنّه واقفى، خبيث، ردى، معاند للرضا عليه السلام. الى آخر ما نقله.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۴۲

و كيف كان فالظاهر أنّ منشأ التوقف عدم درك الحسن عليا، كما يظهر من تاريخ ولادة الأول و وفاة الثانى، لكن بعد الإقرار بوثاقة الرجل و عدّه من الأركان الأربعة فى زمانه، لا ينبغى الإسراع إلى اتهامه، بل يجب أن نحمل ذلك على أحسن محمل، و هو أخذ الحسن الرواية من كتاب على، و مثله غير عزيز، بل هو أكثر كثير، و لا ينبغى الحمل على الإرسال، إذ لا يخلو من نوع تدليس و تغرير، و قد حقق ذلك الأستاذ العلامة دام علاه فى غير موضع «۱»، و يأتى الإشارة إليه فى ترجمته.

---

(۱) الذى حققه الأستاذ العلامة الوحيد فى ترجمة الحسن بن محبوب: ۱۰۸، هو أنّ المقصود منه أبى حمزة الثمالى كما يظهر من تاريخ وفاة الثمالى و ولادة الحسن، و كذا حمله على أخذ الحسن الرواية من كتاب الثمالى، فالظاهر أنّ كلمة على هنا فى المتن اشتباه و لا معنى لها.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۴۳

المقدمة الخامسة فى فوائد تتعلق بالرجال

اشارة

التقطتها من فوائد الأستاذ العلامة «۱»، أعلى اللّه فى الدارين مقامه.

فائدة: قال المحقق الشيخ محمّد: إذا قال النجاشى: ثقة، و لم يتعرض لفساد المذهب

، فظاهره أنّه عدل إمامى، لأنّ ديدنه التعرض للفساد، فعدمه ظاهر فى عدم ظفره، و هو ظاهر فى عدمه، لبعد وجوده مع عدم ظفره، لشدّة بذل جهده، و زيادة معرفته، و عليه جماعة من المحققين «۲»، انتهى «۳».

أقول: لا يخفى أنّ الرؤيّة المتعارفة المسلّمة أنّه إذا قال عدل إمامى- النجاشى كان أو غيره-: ثقة، الحكم بمجرده بكونه عدلا إماميا كما هو ظاهر.

إمّا لما ذكر.

أو لأنّ الظاهر «۴» التشيع، و الظاهر من الشيعة حسن العقيدة.

---

(۱) راجع فوائد الوحيد البهبهانى- الفائدة الثانية-.

(۲) انظر الرواشح السماوية- الراشحة السابعة عشر-: ۶۷، تكملة الرجال: ۱/ ۲۱، و عدة الرجال: ۱۷، الفائدة الخامسة.

و نقل المصنف فى ترجمة عبد السلام بن صالح الهروى عن المحقق الشيخ محمّد: إن عدم نقل النجاشى كونه عاميا يدل على نفيه. إلى آخره.

و قال فى مشرق الشمسين: ۲۷۱: قلت: انّهم يريدون بقولهم: فلان ثقة، أنّه عادل ضابط. إلى آخره.

(۳) انتهى كلام المحقق الشيخ محمّد، و يستمر كلام الوحيد.

(۴) فى تعليقة الوحيد: الظاهر من الرواة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۴۴

أو لأنّهم وجدوا منهم رحمهم اللّه أنّهم اصطلحوا ذلك فى الإماميـة- و إن أطلقوا على غيرهم مع القرينـة- بأنّ معنى ثقة: عادل ثبت، فكما أنّ عادل ظاهر فيهم فكذا ثقة «۱».

أو لأنّ المطلق ينصرف إلى الكامل.

أو لغير ذلك.

نعم فى مقام التعارض بأن يقول الآخر: فطحى مثلا، يحكمون بكونه موثّقا، معللين بعدم المنافاة.

و لعلّ مرادهم: عدم معارضة الظاهر النص، و عدم مقاومته، بناء على أنّ دلالة ثقة على الإمامية ظاهرة- كما أنّ فطحى على إطلاقه لعلّه ظاهر فى عدم ثبوت العدالة عند قائله، مع تأمّل فيه- و انّ الجمع مهما أمكن لازم، فيرفع اليد عما ظهر، و يتمسّك بالمتيقن، أعنى: مطلق العدالة، فيصير فطحيا عادلا فى مذهبه، فيكون الموثّق تسامح أو كلاهما.

و كذا لو كانا من واحد، لكن لعلّه لا يخلو عن نوع تدليس، إلّا أن لا يكون مقصّرا عندهم، لكون حجيّة خبر الموثّقين إجماعيا أو حقا عندهم، و اكتفوا بظهور ذلك منهم، أو غير ذلك، و سيجىء فى أحمد بن محمّد بن خالد، ما له دخل.

أو يكون ظهر خلاف الظاهر و اطّلع الجارح على ما لم يطّلع عليه المعدّل، لكن ملائمة هذا للقول بالملكة لا تخلو عن إشكال، مع أنّ المعدّل ادّعى كونه عادلا فى مذهبنا، فإذا ظهر كونه مخالفا فالعدالة فى مذهبه من أين؟! إلّا أن يدّعى أن الظاهر اتحاد سبب الجرح و التعديل فى المذهبين

---

(۱) راجع عدة الرجال للكاظمى: ۱۷، الفائدة الخامسة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۴۵

سوى الاعتقاد بإمامة إمام.

لكن هذا لا يصحّ بالنسبة إلى الزيدى و العامى و من ماثلهما جزما، و أمّا بالنسبة إلى الفطحى و الواقفى و من ضاهاهما، فثبوته أيضا يحتاج إلى التأمّل.

مع أنّه إذا ظهر خطأ المعدّل بالنسبة إلى نفس ذلك الاعتقاد فكيف يؤمن خطؤه بالنسبة إلى غيره.

و أيضا ربما يكون الجارح و المعدّل واحدا كما فى إبراهيم بن عبد الحميد «۱».

و أيضا لعلّ الجارح جرحه مبنى على ما لا يكون سببا فى الواقع، كما سيذكر فى إبراهيم بن عمر و سيجىء فيه ما ينبغى أن يلاحظ.

و كيف كان هل الحكم و البناء المذكور عند التعارض مطلق، أم مقيد بما إذا انحصر ظنّ المجتهد فيه، و انعدمت الأمارات و المرجحات؟ إذ لعلّه بملاحظتها يكون الظاهر عنده حقيّة أحد الطرفين.

لعلّ الأكثر على الثانى، و أنّه هو الأظهر، كما يأتى فى إبراهيم بن عمر، و ابن عبد الحميد، و غيرهما كسماعة، و غيره.

هذا كله إذا كان الجارح و المعدّل عدلا إماميا.

و أما إذا كان كعلى بن الحسن بن فضّال فمن جرحه يحصل ظنّ، و ربما يكون أقوى من الإمامى، فهو معتبر فى مقام اعتباره و عدم اعتباره، على ما سيجىء فى أبان و غيره، بناء على جعله شهادة أو رواية، و لم نجعل منشأ قبولها الظنّ.

و أما تعديله فلو جعل من مرجّحات قبول الرواية فلا إشكال، بل

---

(۱) حيث وثقه الشيخ فى الفهرست: ۷/ ۱۲، و قال فى رجاله: ۳۴۴/ ۲۶ و ۳۶۶/ ۱ إنّه: واقفى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۴۶

يحصل منه ما فى غاية القوّة «۱».

و أما لو جعل من دلائل العدالة فلا يخلو عن إشكال، و لو على رأى من يجعل التعديل من باب الظنون أو الرواية، و يعمل بالموثّق لعدم ظهور إرادة العدل الإمامى، أو فى مذهبه، أو الأعم، و مجرد الوثوق بقوله، و لم يظهر اشتراطه العدالة فى قبول الرواية.

إلّا أن يقال: إذا كان الإمامى المعروف كمحمّد بن مسعود يسأل عن رجل و يقول: «ثقة» على الإطلاق، مضافا إلى ما يظهر من رويّته من التعرض للوقف و الناووسية و غيرهما فى مقام جوابه و إفادته له، و أيضا ربما يظهر من إكثاره ذلك أنّه كان يرى التعرض لأمثال ذلك فى المقام.

و كذا الحال بالنسبة إلى محمّد بن مسعود الجليل، بالقياس إلى الجليل الآخذ عنه، و هكذا.

فإنه ربما يظهر من ذلك إرادة العدل الإمامى، مضافا إلى أنّه لعل الظاهر مشاركة أمثاله مع الإمامية فى اشتراط العدالة، و أنّه ربما يظهر من الخارج كون الراوى من الإمامية، فيبعد خفاء حاله على الجميع، بل و عليه أيضا، فيكون تعديله بالعدالة فى مذهبنا كما لا يخفى.

فلو ظهر من الخارج خلافه فلعل حاله حال توثيق الإمامى. و أيضا بعد ظهور المشاركة، إحدى العدالتين مستفادة فلا يقصر عن الموثق، فتأمل.

فإنّ المقام يحتاج إلى التأمّل التامّ.

و أشكل من ذلك ما إذا كان الجارح إماميا و المعدّل غيره.

و أما العكس فحاله ظاهر، سواء قلنا بأنّ التعديل من باب الشهادة، أو

---

(۱) فى فوائد الوحيد: بل يحصل منه علما فى غاية القوة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۴۷

الرواية، أو الظنون «۱».

فائدة: المدح فى نفسه يجامع صحة العقيدة و عدمها

، و الأول يسمّى حديثه:

حسنا، و الثانى: قوّيا «۲».

و إذا لم يظهر صحتها و لا فسادها فهو أيضا من القوى «۳»، لكن نراهم بمجرد ورود المدح يعدّونه حسنا، و لعلّه لأنّ إظهار المدح مع عدم إظهار القدح، و عدم تأمّل منهم، ظاهر فى كونه إماميا «۴».

مضافا إلى أنّ ديدنهم التعرّض للفساد، على قياس ما مرّ فى التوثيق، فيكون فى مقام التعارض: قويا، على قياس ما مرّ.

و الأولى فى صورة عدم التعارض أيضا ملاحظة خصوص المدح بعد ملاحظة ما فى المقام، ثم البناء على الظن الحاصل عند ذلك.

و من التأمّل فيما مرّ يظهر حال مدح على بن الحسن بن فضال و أمثاله، و كذا حال المعارضة بين مدحه و قدح الإمامى، و عكسه، و غير ذلك «۵».

فائدة: من المدح ما له دخل فى قوة السند، و صدق القول

، مثل: خيّر، و صالح.

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵.

(۲) قال الكاظمى فى العدة: ۲۰: ثمّ المدح إن جاء فى أصحابنا أفاد الحديث حسنا و عدّ حسنا، و إن جاء فى غيرهم أفاده قوة و عدّ قويا.

(۳) قال الطريحى فى جامع المقال: ۳: القوى. أطلقوه على ما رواه من سكت عن مدحهم و قدحهم.

(۴) انظر عدة الرجال للكاظمى: ۱۷، الفائدة الخامسة.

(۵) التعليقة: ۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۴۸

و منه ما له دخل فى المتن، مثل: فهم، و حافظ.

و منه ما لا دخل له فيهما: كشاعر، و قارئ.

و منشأ صيرورة الحديث حسنا أو قويا هو الأول.

و أما الثانى: فيعتبر فى مقام الترجيح و التقوية، بعد كون الحديث معتبرا.

و أما الثالث: فلا اعتبار له لأجل الحديث، نعم ربما يضمّ إلى التوثيق، و ذكر أسباب الحسن و القوة إظهارا لزيادة الكمال، فهو من المكمّلات «۱».

هذا، و قولهم: أديب، و عارف باللّغة، أو النحو، أو أمثالهما، هل هو من الأول أو الثانى أو الثالث؟

الظاهر عدم قصوره عن الثانى، مع احتمال كونه من الأول، و لعل مثل القارئ أيضا كذلك، فتأمل «۲».

فائدة: المتعارف المشهور أنّ قولهم: ثقة فى الحديث، تعديل و توثيق للراوى نفسه

«۳». و لعل منشأه الاتفاق على ثبوت العدالة، و أنّه يذكر لأجل الاعتماد،

---

(۱) التعليقة: ۶.

(۲) التعليقة: ۶، و قال الكاظمى فى عدته: ۲۰: و قد عدّوا فى المدح مثل شاعر، أديب، قارئ عارف باللّغة و النحو، نجيب. و الحق أنّ هذا كلّه و نحوه، و إن كان فى الناس ممدحة، لكنّه لا يفيد الحديث حسنا أو قوة.

(۳) انظر: توضيح المقال: ۳۹، و مقباس الهداية: ۲/ ۱۶۲، حيث تعرضوا للأقوال فيهما، و قال الكاظمى فى عدته: ۱۸، الفائدة الخامسة: و قولهم: ثقة فى الحديث توثيق، كما هو المعروف.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۴۹

و على قياس ما مرّ فى التوثيق، و أنّ الشيخ الواحد ربما يحكم فى واحد بأنّه ثقة، و فى موضع آخر بأنّه ثقة فى الحديث.

مضافا إلى أنّه فى الموضع الأول كان ملحوظ نظره الموضع الآخر كما سيجىء فى أحمد بن إبراهيم بن أحمد «۱»، فتأمل.

و ربما قيل: بالفرق بينه و بين ثقة «۲».

و يمكن أن يقال- بعد ملاحظة اشتراطهم العدالة-: إنّ العدالة المستفادة من الأول هى بالمعنى الأعم، و قد أشرنا و سنشير إلى أنّ التى وقع الاتفاق على اشتراطها هى التى بالمعنى الأعم.

و وجه الاستفادة إشعار العبارة و كثير من التراجم مثل أحمد بن بشير، و أحمد بن الحسن، و أبيه، و الحسين بن أبى سعيد، و الحسين بن أحمد بن المغيرة، و على بن الحسن الطاطرى، و عمّار بن موسى، و غير ذلك.

إلّا أنّ المحقق نقل عن الشيخ أنّه قال: يكفى فى الراوى أن يكون متحرزا عن الكذب فى الرواية، و إن كان فاسقا بجوارحه «۳»، فتأمّل.

(۱) قال الشيخ الطوسى فى رجاله: ۴۴۵/ ۴۴: أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلى. واسع الرواية، ثقة.

و قال فى الفهرست: ۳۰/ ۹۰: أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن معلى. و كان ثقة فى حديثه.

(۲) قال فى الفصول الغرويـة: ۳۰۳: و من هنـا قـد يقع التعارض بين توثيق بعض و تصـريح آخر بأنه من غير الإماميّـة، كما فى داود بن حصـين، فإن النجاشـى أطلق توثيقه، و الشـيخ صـرّح بأنّه من الواقفـة. الى أن قال: و أمّا إذا قيـد، كقولهم ثقـة فى الحديث، فيمكن أن يكون التقييـد قرينـة على إرادة مجرد الاعتمـاد عليه فى الحـديث، و بيان تحرزه فيه عن الكـذب، فلا يـدل على التعـديل، بل و لا على كونه إماميا، و نقل عن الأكثر القول بأنّه يفيد التعديل، و هو غير واضح.

(۳) معارج الأصول: ۱۴۹، عن عدة الأصول: ۱/ ۳۸۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵۰

فائدة: اختلف فى قولهم: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه

. فالمشـهور أنّ المراد صـحة ما رواه حيث تصـح الرواية إليه، فلا يلاحظ ما بعده إلى المعصوم عليه السـلام، و إن كان فيه ضـعيف، و هذا هو الظاهر من العبارة «۱».

و قيل: لا يفهم منه إلّا كونه ثقة «۲».

و اعترض عليه: بأنّ هذا أمر مشترك فلا وجه لاختصاص الإجماع بالمذكورين «۳».

و هذا بظاهره فى غاية السخافة، إذ كون الرجل ثقة لا يستلزم وقوع الإجماع على وثاقته.

إلّا أن يكون المراد ما أورده بعض المحققين: من أنّه ليس بالتعبير بها لتلك الجماعة دون غيرهم ممن لا خلاف فى عدالته فائدة «۴».

و فيه: أنّه إن أردت عدم خلاف من المعدّلين المعروفين، ففيه:

أولا: إنّا لم نجد من وثّقه جميعهم.

(۱) راجع وسائل الشيعة: ۳۰/ ۲۴۴ الفائدة السابعة، و الوافى: ۱/ ۲۷.

(۲) قال الشـيخ الأصفهانى فى الفصول الغروية: ۳۰۳ قولهم: أجمعت العصابة على تصـحيح ما يصح عنه. و هذا عند الأكثر على ما قيل يدل على توثيق من قيل ذلك فى حقه.

(۳) ذكر هذا القول الشـيخ محمّد فى شـرح الاسـتبصار على ما نقل عنه الشيخ النورى فى مستدركة: ۳/ ۷۶۰- الفائدة السابعة- قائلا: و توقف فى هـذا بعض قائلا: إنا لا نفهم منه إلا كونه ثقـة، قال و الـذى يقتضـيه النظر القاصـر: إن كون الرجل ثقة أمر مشترك فلا وجه لاختصاص الإجماع بهؤلاء المذكورين.

(۴) ذكر ذلك المحقق الشيخ محمّد فى شرح الاستبصار على ما نقل عنه السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۵۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵۱

و إن أردت عدم وجدان خلاف منهم، ففيه: انّه غير ظهور الوفاق، مع أنّ سكوتهم ربما يكون فيه شىء، فتأمّل.

و ثانيا: إنّ اتفاق خصوص هؤلاء غير إجماع العصابة، و خصوصا أنّ مدّعى هذا الإجماع الكشـى عن مشايخه. هذا مع أنّه لعلّ عند هذا القائل يكون تصحيح الحديث أمرا زائدا على التوثيق.

و إن أردت اتفاق جميع العصابة فلم يوجد إلّا فى مثل سلمان، ممن عدالته ضرورية لا تحتاج إلى الإظهار، و أمّا غيرهم فلا يكاد يوجد ثقة جليل سالما عن القدح، فضلا عن أن يتحقق اتفاقهم على سلامته منه، فضلا عن أن يثبت عندك.

و اعترض هذا المحقق أيضا: بمنع الإجماع، لأنّ بعض هؤلاء لم يدع أحد توثيقه، بل قدح بعض فى بعضهم. و بعض منهم و إن ادّعى توثيقه إلّا أنّه ورد منهم قدح فيه.

و فيه أيضا تأمل، و سيظهر لك وجهه فى الجملة.

نعم، يرد عليهم: أنّ تصحيح القدماء لا يستلزم التوثيق، إلّا أنّه يمكن أن يقال: يبعد أن لا يكون رجل ثقة و مع ذلك تتفق العصابة بأجمعها على تصحيح جميع ما رواه، سيما بعد ملاحظة دعوى الشيخ الاتفاق على اعتبار العدالة لقبول الخبر «۱».

و ربما يظهر ذلك من الرجال أيضا، و خصوصا مع مشاهدة أنّ كثيرا من الأعاظم الثقات لم يتفقوا على تصحيح حديثه، و سيجىء فى عبد اللّه بن سنان ما يؤكده، نعم لا يحصل الظن بكونه ثقة إماميا بل الأعم، كما لا يخفى، و يشير إليه نقل هذا الإجماع فى الحسن بن على، و عثمان بن

---

(۱) عدة الأصول: ۱/ ۳۷۶- ۳۷۷.

عيسى.

و ما يظهر من عدة الشيخ و غيرها: أنّ المعتبر العدالة بالمعنى الأعم، فلا يقدح نسبة بعضهم الى الوقف و أمثاله «۱»، نعم النسبة إلى التخليط- كما وقعت فى أبى بصير يحيى الأسدى- ربما تكون قادحة «۲».

فإن قلت: المحقق فى المعتبر ضعّف ابن بكير «۳»، و أيضا الشيخ «۴» ربما يقدح فيما صحّ عن هؤلاء بالإرسال. و المناقشة فى مراسيل ابن أبى عمير معروفة.

قلت: أمّا المحقق فلعلّه لم يعتمد على الإجماع المزبور، أو لم يتفطّن لما ذكرنا، أو لم يعتبر هذا الظن، أو غرضه من الضعف ما يشمل الموثقيّة.

و الشيخ و غيره من المناقشين ربما لم يثبت عندهم الإجماع، أو لم يثبت وجوب اتّباعه، لعدم كونه بالمعنى المعهود، بل كونه مجرد اتّفاق، أو لم يفهموا على وفق المشهور. و لا يضرّ ذلك، أو لم يقنعوا بمجرد ذلك.

و الأول أظهر بالنسبة إليه رحمه اللّه، لعدم ذكره ذلك فى كتابه، كما ذكره الكشى، و النجاشى «۵»، و أمثاله.

هذا و ربما يتوهم بعض من إجماع العصابة وثاقة من روى عنه

---

(۱) عدة الأصول: ۱/ ۳۷۹.

(۲) فى رجال الكشى: ۴۷۶/ ۹۰۳، قال محمّد بن مسعود: سألت على بن الحسن بن على ابن فضال، عن أبى بصير هذا، هل كان متّهما بالغلوّ؟ فقال: أمّا الغلو فلا، و لكن كان مخلّطا.

(۳) المعتبر: ۵۶ فى مبحث الحيض.

(۴) الاستبصار ۳: ۲۷۶/ ۹۸۲.

(۵) فتشنا كتاب النجاشى فلم نجد ذكر لهذا الإجماع.

هؤلاء «۱».

و فساده ظاهر. نعم يمكن أن يفهم منه اعتداد ما بالنسبة إليه.

و عندى: أنّ رواية هؤلاء إذا صحت إليهم لا تقصر عن أكثر الصحاح، و يظهر وجهه بالتأمل فيما ذكرنا.

أقول: الجماعة الّذين ادّعى الكشى إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم: زرارة، و معروف بن خربوذ، و بريد بن معاوية العجلى، و أبو بصير الأسدى- و قال بعضهم مكانه: أبو بصير المرادى، و هو ليث بن البخترى- و الفضيل بن يسار، و محمّد بن مسلم، و جميل بن درّاج، و عبد اللّه بن مسكان، و عبد اللّه بن بكير، و حمّاد بن عثمان، و حمّاد بن عيسى، و أبان بن عثمان، و يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى، و ابن أبى عمير، و عبد اللّه بن المغيرة، و الحسن بن محبوب، و أحمد بن محمّد بن أبى نصر، و فضالة بن أيوب.

و قال بعضهم: مكان ابن محبوب: الحسن بن على بن فضال، و بعضهم مكانه: عثمان بن عيسى «۲».

و أمّا معنى الكلام المزبور فالظاهر المنساق الى الذهن هو ما اختاره الأستاذ العلامة و عزاه الى المشهور، و صرّح بعض أجلاء العصر أيضا «۳» بأن

---

(۱) الفصول الغروية: ۳۰۳ قال: و ربما قيل بأنّها تدل على وثاقة الرجال الذين بعده أيضا، و هو بعيد.

(۲) رجال الكشى: ۲۳۸/ ۴۳۱، ۳۷۵/ ۷۰۵، ۵۵۶/ ۱۰۵۰.

(۳) و هو السيد محسن الأعرجى، قال فى عدته: ۴۰، الفائدة الثامنة: إن المراد الإجماع على الحكم بصحة كل حديث جاء به، و صحّ عنه، و ثبتت روايته له، حتى لا ينظر فيما فوقه، و بالجملة كلّما ثبت عندهم أنّه رواه حكموا بصحته فى نفس الأمر، و وروده عن المعصوم، سواء رواه عنه بلا واسطة، أو بواسطة ثقة أو غير ثقة. إلى آخر كلامه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵۴

عليه الشهرة.

بل نسب ذلك المحقق الداماد إلى الأصحاب مؤذنا بدعوى الإجماع، حيث قال فى الرواشح السماوية- بعد عدّ الجماعة-: و بالجملة هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة فى تعيينهم أحد و عشرون، بل اثنان و عشرون رجلا و مراسيلهم و مرافيعهم و مقاطيعهم و مسانيدهم الى من يسمّون من غير المعروفين معدودة عند الأصحاب رضى اللّه عنهم من الصحاح، من غير اكتراث منهم، لعدم صدق حدّ الصحيح- على ما قد علمته- عليها «۱». الى آخر كلامه زيد فى إكرامه.

و قال مثل ذلك فى أوائل الوافى «۲». إلّا أنّه لم ينسب ذلك الى الأصحاب، بل إلى المتأخرين.

و قال نحو ذلك فى مشرق الشمسين «۳».

و قال محمّد أمين الكاظمى: المراد بهذه العبارة أنه إذا صح السند الى الرجل فالحديث صحيح. و لا ينظر الى من بعده، و لا يسأل عنه، و من هنا صحح العلامة و ابن داود و البهائى و السيد محمّد رواية أبان بن عثمان مع أنه ناووسى، لكن هذه الصحة يراد بها ما ثبت نقله عن الأئمة المعصومين عليهم السلام و إن كان الراوى غير إمامى. انتهى. فتأمل.

و قال الشهيد قدس سره فى نكت الإرشاد فى كتاب البيع بعد ذكر رواية

---

(۱) الرواشح السماوية: ۴۷.

(۲) الوافى: ۱/ ۲۷، إلّا أنّه بعد أن ذكر رأى المتأخرين عقبه بقوله: و أنت خبير بأنّ هذه الرواية ليست صريحة فى ذلك و لا ظاهرة فيه، فإنّ ما يصحّ عنهم إنّما هو الرّواية لا المروىّ، بل كما يحتمل ذلك يحتمل كونها كناية عن الإجماع على عدالتهم و صدقهم، بخلاف غيرهم ممّن لم ينقل الإجماع على عدالته.

(۳) مشرق الشمسين: ۲۶۹- ۲۷۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵۵

عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبى الربيع الشامى هكذا:

و قد قال الكشى: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن الحسن بن محبوب.

قلت: فى هذا توثيق ما لأبى الربيع الشامى. انتهى، فتأمل.

و وصف الشهيد الثانى فى المسالك فى بحث الارتداد خبرا فيه الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة «۱»، و ما ذلك إلّا لذلك كما صرح به فى موضع آخر منه، و نقله فى مشرق الشمسين «۲» و غيره.

و ذهب الى ما قلناه أيضا العلامة المجلسى قدس سره «۳» - على ما نقل- و نسبه الى جماعة من المحققين منهم والده المقدّس التقى «۴». و يأتى فى حمزة بن حمران ما يرشد إليه.

و استدل فى الفوائد النجفية على صحة خبر ضعيف بأن فى سنده عبد اللّه بن المغيرة و هو ممن أجمعت العصابة، و الطريق إليه صحيح. و قال فى موضع آخر نحو ذلك، ثم قال: على ما فهمه الشيخ البهائى، و قبله الشهيد، و قبلهما العلامة فى المختلف من تلك العبارة.

و السيد الأستاذ دام علاه «۵» - بعد حكمه بذلك و سلوكه فى كثير من

---

(۱) مسالك الأفهام: ۲/ ۳۵۸.

(۲) مشرق الشمسين: ۲۷۰.

(۳) قال العلامة المجلسى فى كتاب الأربعين: ۵۱۲، فى الحديث الخامس و الثلاثون: و أمّا محمّد بن أبى عمير فلا ريب فى ثقته و فضله، و هو ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، إمّا تأكيدا للتوثيق، أو لعدم النظر الى من بعده من رجال السند.

(۴) قال المجلسى الأول فى روضة المتقين: ۱۴/ ۱۹: اعلم أنّ الظاهر من إجماع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنه: أنّهم لم يكونوا ينظرون الى ما بعده، فإنهم كانوا يعلمون أنّه لا يروى إلّا ما كان معلوم الصدور عن الأئمة عليهم السلام. الى آخر كلامه.

(۵) هو السيد المحقق السيد على بن السيد محمد على الطباطبائى صاحب رياض المسائل.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵۶

مصنفاته كذلك- بالغ فى الإنكار، و قال: بل المراد دعوى الإجماع على صدق الجماعة، و صحة ما ترويه، إذا لم يكن فى السند من يتوقف فيه، فإذا قال أحد الجماعة: حدثنى فلان، يكون الإجماع منعقدا على صدق دعواه، و إذا كان فلان ضعيفا أو غير معروف، لا يجديه ذلك نفعا.

و قد ذهب الى ما ذهب إليه بعض أفاضل العصر «۱»، و ليس لهما دام فضلهما ثالث.

و سائر أساتيذنا و مشايخنا على ما ذهب إليه الأستاذ العلامة أعلى اللّه فى الدارين مقامهم و مقامه.

و ادعى السيد الأستاذ دام ظله أنّه لم يعثر فى الكتب الفقهية من أول كتاب الطهارات الى آخر كتاب الديات على عمل فقيه من فقهائنا رضى اللّه عنهم بخبر ضعيف محتجا: بأنّ فى سنده أحد الجماعة و هو إليه صحيح.

و إذا وقفت على ما تلوناه عليك عرفت أنّ كلامه سلمه اللّه تعالى ليس على حقيقته، على أنّ من لم يعمل يجاب عنه بنحو ما أجاب الأستاذ العلامة عن قدح الشيخ فيما صحّ عن هؤلاء بالإرسال.

بقى شىء آخر: و هو أن الصحيح عند القدماء غير الصحيح المصطلح عليه عند المتأخرين «۲».

---

(۱) هو السيد البهى و المولى الصفى، سيدنا السيد مهدى الطباطبائى- دام ظله- (منه) و قال السيد الطباطبائى فى رجاله: ۲/ ۳۶۷ فى ترجمة زيد النرسى، و فى رواية ابن أبى عمير لأصل زيد النرسى: و حكى الكشى فى رجاله إجماع العصابة على تصحيح ما يصح

عنه، و الإقرار له بالفقه و العلم، و مقتضى ذلك صحة الأصل المذكور، لكونه ممّا قد صحّ عنه، بل توثيق راويه أيضا، لكونه العلة فى التصحيح غالبا. الى آخر كلامه.

و الظاهر أنّ هذا الكلام يخالف لما فى المتن.

(۲) مشرق الشمسين: ۲۶۹- ۲۷۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵۷

لكن يجاب عنه: بأنّ الصحيح هو الاصطلاح القديم، و الداعى لوضع هذا الجديد خفاء القرائن و الأمارات التى بها كان يتميز الصحيح من الضعيف، فإذا عرف الصحيح- سيّما و أن يدّعى الإجماع عليه غير واحد- لا محيص عنه و لا ملجأ منه.

هذا كله، و الانصاف أن مثل هذا الصحيح ليس فى القوة كسائر الصحاح، بل و أضعف من كثير من الحسان.

لا لما فهمه السيد الأستاذ مدّ فى بقاه، و من شاركه، إذ لا يكاد يفهم ذلك من تلك العبارة أبدا، و لا يتبادر الى الذهن مطلقا.

و من المعلوم أنّ صدق الرجل غير تصحيح ما يصح عنه.

بل لوهن الإجماع المزبور، إذ لم نقف على من وافق الكشى فى ذلك من معاصريه و المتقدمين عليه و المتأخرين عنه «۱»، الى زمان العلامة رحمه اللّه أو ما قاربه، نعم ربما يوجد ذكر لهذا الإجماع فى كلام النجاشى فقط من

---

(۱) قال ابن شهرآشوب فى المناقب: ۴/ ۲۱۱، فى أحوال الإمام الباقر عليه السلام: و اجتمعت العصابة أنّ أفقه الأولين ستة، و هم أصحاب أبى جعفر و أبى عبد اللّه عليهما السلام، و هم:

زرارة بن أعين، و معروف بن خربوذ المكى، و أبو بصير الأسدى، و الفضيل بن يسار، و محمّد ابن مسلم الطائفى، و يزيد بن معاوية العجلى.

و قال فى باب أحوال الإمام الصادق عليه السلام: ۴/ ۲۸۰: و اجتمعت العصابة على تصديق ستة من فقهائه عليه السلام و هم: جميل بن درّاج، و عبد اللّه بن مسكان، و عبد اللّه بن بكير، و حمّاد بن عيسى، و حمّاد بن عثمان، و أبان بن عثمان.

و فى باب أحوال الإمام الكاظم عليه السلام: ۴/ ۳۲۵، نقل مثل هذا أيضا، إلا أنّه نسبه الى الشيخ الطوسى فى الاختيار، حيث قال: و فى اختيار الرجال عن الطوسى: أنّه اجتمع أصحابنا على تصديق ستة نفر من فقهاء الكاظم و الرضا عليهما السلام و هم: يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى بياع السابرى، و محمّد بن أبى عمير، و عبد اللّه بن المغيرة، و الحسن بن محبوب السّراد، و أحمد بن محمّد بن أبى نصر.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵۸

المتقدمين، و ذلك بعنوان النقل عن الكشى «۱».

إلّا أنّ غير واحد من علمائنا- منهم الشيخ البهائى طاب ثراه- صرّح بأنّ من الأمور الموجبة لعدّ الحديث من الصحيح عند قدمائنا، وجوده فى أصل معروف الانتساب الى أحد الجماعة الّذين أجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم «۲»، فتدبر.

لكن هذا الإجماع لم يثبت وجوب اتباعه، كالذى بالمعنى المصطلح، لكونه مجرد وفاق، و لعل ما ذكرناه هو الداعى للسيد الأستاذ و موافقيه لحمل الكلام المزبور على خلاف معناه المعروف المشهور، فتأمل.

فائدة: قولهم: صحيح الحديث، عند القدماء هو: ما وثقوا بكونه من المعصوم عليه السلام

، أعمّ من أن يكون الراوى ثقة أو لأمارات أخر يقطعون أو يظنون بها صدوره عنه عليه السلام «۳».

---

(۱) فتشت رجال النجاشى بحثا عن هذا الإجماع فلم أجد له عينا و لا أثرا.

(۲) مشرق الشمسين: ۲۶۹.

(۳) قال الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين: ۲۶۹- فى أقسام الخبر و ما يكون به صحيحا-: و هذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا- قدس اللّه أرواحهم- كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به و الركون إليه.

و قال الكاظمى فى التكملة: ۱/ ۵۰: اعلم: أنّ الصحة فى لسان القدماء يجعلونها صفة لمتن الحديث على خلاف اصطلاح المتأخرين حيث يجعلونها صفة للسند، و يريدون به ما جمع شرائط العمل، إما من كونه خبر ثقة، كما هو فى اصطلاح المتأخرين. الى آخره.

و قال المجلسى الأول فى روضة المتقين: ۱۴/ ۱۰: و الظاهر من طريقة القدماء سيما أصحابنا أن مرادهم بالصحيح ما علم وروده من المعصوم.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۵۹

و لعلّ اشتراطهم العدالة لأجل أخذ الراوى من الراوى «۱» من دون حاجة الى التثبت، و تحصيل أمارات تورث لهم الوثوق المعتدّ به.

كما أنّه عند المتأخرين أيضا كذلك «۲».

و ما قيل: من أنّ الصحيح عندهم قطعى الصدور بيّنا فساده فى الرسالة «۳».

ثم انّ بين صحيحهم و المعمول به عندهم لعلّه عموم من وجه، لأنّ ما وثقوا بكونه عنهم عليهم السلام الموافق للتقية صحيح غير معمول به عندهم، و ببالى التصريح بذلك فى أواخر الكافى «۴».

---

(۱) فى التعليقة: ۶، الرواية عن الراوى.

(۲) قال الشهيد الثانى فى الرعاية: ۲۰۳: إنّ ألفاظ التعديل الدالة عليه صريحا هى قول المعدّل:

هو عدل أو ثقة. إلى أن قال: و كذا قوله هو صحيح الحديث، فإنّه يقتضى كونه ثقة ضابطا، ففيه زيادة تزكية.

و ذهب الى هذا السيد الداماد فى الرواشح السماوية: ۶۰، الراشحة الثانية عشر.

و قال الكاظمى فى عدته: ۱۸، الفائدة الخامسة، بعد ذكر كلام الشهيد الثانى فى درايته: و لقائل أقصاه الصدق و الضبط، و هما لا يستلزمان الوثاقة المأخوذ فيها الايمان، بل ربما قضت الإضافة باختصاص المدح بالحديث دون المحدّث. كما قال الشيخ فى سعد ابن طريف القاضى: إنّه صحيح الحديث. و قد قال النجاشى: إنّه يعرف و ينكر. و روى الكشى عن حمدويه الثقة انّه ناووسى.

اللّهم إلّا أن تقوم قرينة على عدم إرادة ذلك، كما إذا قيل ذلك فى الأجلاء، أو بعد التوثيق، فان قال قائل إنّما يعد حديث المحدث صحيحا فى نفسه، و يتلقّى منه بالقبول إذا كان ثقة، منعنا عليه ذلك لأنّ المدار فى القبول و التصحيح عند المتقدمين على الصّدق و الضبط، و بالجملة الوثاقة بالمعنى الأعم و لا يتوقفون فى ذلك على الايمان. الى آخر كلامه.

و راجع مقباس الهداية: ۲/ ۱۶۶.

(۳) رسالة الاخبار و الاجتهاد، للوحيد البهبهانى: ۴۷ إلى آخر الرسالة، فصّل القول فيها ردا على من قال بأنّ أحاديثنا كلها قطعية الصدور عن المعصوم عليه السلام.

(۴) المذكور فى الكافى ۷: ۳۲۴/ ۹: و عن أبيه، عن ابن فضّال جميعا، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام، قال يونس: عرضت عليه الكتاب فقال: هو صحيح. إلى أن قال: عن الحسن بن الجهم قال عرضته على أبى الحسن الرضا عليه السلام فقال لى: اروه فإنه صحيح.

و فى: ۳۲۷/ ۵ شبيه هذه العبارة.

و فى: ۳۳۰/ ۱: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، و محمد بن عيسى، عن يونس جميعا قالا: عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام على أبى الحسن الرضا عليه السلام فقال: هو صحيح. و غيرها.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۰

و ما روته العامة- مثلا- عن على عليه السلام لعله غير صحيح عندهم، و يكون معمولا به كذلك، لما نقل عن الشيخ فى العدّة: من أنّ رواية المخالفين عن الأئمة عليهم السلام إن عارضتها رواية الموثوق به وجب طرحها، و إن وافقها وجب العمل بها، و إن لم يكن ما يوافقها و لا- ما يخالفها و لا- يعرف لها قول فيها وجب أيضا العمل بها، لما روى عن الصادق عليه السلام «إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رووا «۱» عنا فانظروا الى ما رووه عن على عليه السلام فاعملوا به».

و لأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، و غياث بن كلوب، و نوح بن دراج، و السكونى، و غيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام، و لم «۲» ينكروه و لم يكن عندهم خلافه «۳»، انتهى.

و المتأخرون- أيضا- بين صحيحهم و المعمول به عندهم العموم من وجه، و بين صحيحهم و صحيح القدماء المطلق، كما أثبتناه فى الرسالة «۴».

و لعل منشأ قصر اصطلاحهم فى الصحة فيما روته الثقات صيرورة

---

(۱) فى العدة: روى.

(۲) فى العدة: فيما لم.

(۳) عدة الأصول: ۱/ ۳۷۹.

(۴) و هى رسالة الأخبار و الاجتهاد، للوحيد البهبهانى: ۶۲ الى آخره.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۱

الأحاديث ظنية، و انعدام الأمارات المقتضية للعمل بها.

و مثل الحسن، و الموثقية، و إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، و غير ذلك، و إن صار ضابطة عند البعض مطلقا، أو فى بعض رأيه، إلّا أنّ ذلك البعض لم يصطلح إطلاق الصحيح عليه، و إن كان يطلق عليه فى بعض الأوقات، بل لعل الجميع يطلقون أيضا كذلك، كما سنشير إليه فى أبان بن عثمان حذرا من الاختلاط، لشدة اعتمادهم فى مضبوطيّة قواعدهم و لئلا يقع تلبيس و تدليس.

و بالجملة لا وجه للاعتراض عليهم بتغيير الاصطلاح و تخصيصه، بعد ملاحظة ما ذكرنا «۱».

---

(۱) قال الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين: ۲۷۰: تبيين: الذى بعث المتأخرين نور اللّه مراقدهم على العدول عن متعارف القدماء و وضع ذلك الاصطلاح الجديد، هو أنّه لمّا طالت المدة بينهم و بين الصدر السالف، و آل الحال إلى اندراس بعض كتب الأصول المعتمدة، لتسلط حكام الجور و الضلال، و الخوف من إظهارها و انتساخها، و انضم الى ذلك اجتماع ما وصل إليهم من كتب الأصول فى الأصول المشهورة فى هذا الزمان، فالتبست الأحاديث المأخوذة من الأصول المعتمدة بالمأخوذة من غير المعتمدة، و اشتبهت المتكررة فى كتب الأصول بغير المتكررة، و خفى عليهم قدس اللّه أرواحهم كثير من تلك الأمور التى كانت سبب وثوق القدماء بكثير من الأحاديث، و لم يمكنهم الجرى على أثرهم فى تمييز ما يعتمد عليه مما لا يركن إليه، فاحتاجوا إلى قانون تتميّز به الأحاديث المعتبرة عن غيرها، و الموثوق بها عمّا سواها.

فقرروا لنا شكر اللّه سعيهم ذلك الاصطلاح الجديد، و قربوا إلينا البعيد، و وصفوا الأحاديث الموردة فى كتبهم الاستدلالية بما اقتضاه ذلك الاصطلاح من الصحّة و الحسن و التوثيق.

و أوّل من سلك هذا الطريق من علمائنا المتأخرين شيخنا العلامة جمال الحق و الدين الحسن بن المطهر الحلى قدس اللّه روحه.

ثم إنّهم أعلى اللّه مقامهم ربما يسلكون طريقة القدماء فى بعض الأحيان فيصفون مراسيل بعض المشاهير كابن أبى عمير و صفوان بن يحيى بالصحة، لما شاع من أنّهم لا يرسلون إلا عمّن يثقون بصدقه، بل يصفون بعض الأحاديث التى فى سندها من يعتقدون أنّه فطحى أو ناووسى بالصحة نظرا إلى اندراجه فيمن أجمعوا على تصحيح ما يصحّ عنهم.

و على هذا جرى العلامة قدس اللّه روحه فى المختلف، حيث قال فى مسألة ظهور فسق إمام الجماعة: إنّ حديث عبد اللّه بن بكير صحيح. و فى الخلاصة حيث قال: إن طريق الصدوق إلى أبى مريم الأنصارى صحيح و إن كان فى طريقه أبان بن عثمان مستندا فى الكتابين إلى إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنهما.

و قد جرى شيخنا الشهيد الثانى طاب ثراه على هذا المنوال أيضا، كما وصف فى بحث الردّة من شرح الشرائع حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة، و أمثال ذلك فى كلامهم كثير، فلا تغفل.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۲

و أيضا عدهم الحديث حسنا و موثقا منشأه القدماء، و لا خفاء فيه، مع أنّ حديث الممدوح عند القدماء ليس كحديث الثقة، و المهمل و الضعيف البتة، و كذا الموثق، نعم لم يعهد منهم أنّه حسن أو موثق مثلا، و ما فعله المتأخرون لو لم يكن حسنا لا مشاحة فيه البتة، مع أن حسنه غير خفى.

و مما ذكرنا ظهر فساد ما توهم بعض من أنّ قول مشايخ الرجال:

صحيح الحديث، تعديل، و يأتى فى الحسن بن على بن نعمان «۱» أيضا، نعم هو مدح، فتدبر «۲».

فائدة: قولهم: لا بأس به، أى: بمذهبه، أو رواياته

. و الأول أظهر إن ذكر مطلقا، و سيجىء فى إبراهيم بن محمّد بن فارس: لا بأس به فى نفسه و لكن ببعض من روى عنه «۳».

و ربما يوهم هذا كون المطلق قابلا للمعنيين، و فيه تأمل.

---

(۱) قول النجاشى فى رجاله فى ترجمته: ۴۰/ ۸۱: له كتاب نوادر صحيح الحديث.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۶.

(۳) قال الكشى فى رجاله: ۵۳۰/ ۱۰۱۴: و أمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو فى نفسه لا بأس به، و لكن بعض من يروى هو عنه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۳

و الأظهر الأوفق بالعبارة: أنّه لا بأس به بوجه من الوجوه، و لعله لذا قيل بإفادته التوثيق «۱»، و استقر به المصنف فى الوسيط «۲»، و يومئ إليه ما فى تلك الترجمة، و ترجمة بشار بن يسار «۳»، و يؤيده قولهم: ثقة لا بأس به.

و المشهور إفادته المدح «۴»، و قيل: بعدم إفادته ذلك أيضا «۵»، و فى الخلاصة عدّه من القسم الأول «۶»، فهو عنده يفيد مدحا معتدا به.

---

(۱) قال الشهيد الثانى فى الرعاية: ۲۰۵، فى تعداده لألفاظ التعديل الغير الصريحة: لا بأس به، بمعنى أنّه ليس بظاهر الضعف.

و قال فى صفحة: ۲۰۷: و أمّا نفى البأس عنه، فقريب من الخيّر، لكن لا يدلّ على الثقة، بل من المشهور: أنّ نفى البأس يوهم البأس.

و نقل المحقق فى حاشية الرعاية عن ابن معين: إذا قلت ليس به بأس، فهو ثقة.

و عن ابن أبى حاتم: إذا قيل صدوق، أو محلّه الصدق، أو لا بأس به، فهو ممّن يكتب حديثه و ينظر فيه.

و عدّ الداماد فى الرواشح السماوية: ۶۰: لا بأس به. فى ضمن ألفاظ التوثيق و المدح.

و قال الكاظمى فى العدّة: ۲۰: قولهم: لا بأس به، فإنّه فى العرف ممّا يفيد المدح، بل ربما عدّ فى التوثيق و قال الأصفهانى فى الفصول الغروية: ۳۰۳: و منها قولهم: لا بأس به، فعدّه بعضهم توثيقا، لظهور النكرة المنفية بالعموم.

(۲) فى نسختنا من الوسيط- فى ترجمة إبراهيم بن محمّد بن فارس: ۸: و عن أحمد بن طاوس، عن الكشى، عن محمّد بن مسعود: ثقة فى نفسه و لكن بعض من يروى عنه- ثم قال-: و كأنّه بناء على أنّ نفى البأس يقتضى التوثيق، و هو غريب. انتهى.

و احتمال التصحيف بين كلمة قريب و غريب غير بعيد. و لقول الوحيد فى التعليقة: ۲۷، فى تلك الترجمة: لعلّ ما ذكره من أنّ لا بأس، نفى لجميع أفراد البأس، و يؤكده قوله: و لكن ببعض من يروى عنه، و فى ذلك إشارة إلى الوثاقة، و قد مرّ فى الفائدة الثانية.

(۳) فى رجال الكشى: ۴۱۱/ ۷۷۳، قال: سألت على بن الحسن، عن بشار بن بشار- الذى يروى عنه أبان بن عثمان-؟ قال: هو خير من أبان و ليس به بأس.

(۴) كما فى عبارة الشهيد الثانى فى الرعاية: ۲۰۷، و قد مرّت.

(۵) أرسل هذا القول فى الفصول الغروية: ۳۰۳، و هو مختار السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۴۹.

(۶) الخلاصة: ۷/ ۲۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۴

فائدة: قولهم: عين، و وجه، قيل: يفيد التعديل

«۱». و يظهر من المصنف فى الحسن بن على بن زياد «۲».

و سنذكر عن جدى فيه معناهما، و استدلاله على كونه توثيقا «۳».

و ربما يظهر ذلك من المحقق الداماد أيضا فى الحسين بن أبى العلاء «۴».

و عندى أنهما يفيدان مدحا معتدا به.

و أقوى منهما قولهم: وجه من وجوه أصحابنا «۵».

---

(۱) قال فى الرواشح: ۶۰: ألفاظ التوثيق: ثقة. عين، وجه.

و قال فى الفصول الغروية: ۳۰۳: و منها قولهم عين، أو وجه.

فقد عدّه بعض الأفاضل تعديلا، و هو غير بعيد. و قال البهائى فى الوجيزة: ۵: و ألفاظ التعديل: ثقة، حجة، عين، و ما أدى مؤدّاها.

(۲) قال فى منهج المقال: ۱۰۳: و ربما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمّد بن عيسى، و لا ريب أنّ كونه عينا من عيون هذه الطائفة، و وجها من وجوهها، أولى من ذلك.

(۳) روضة المتقين: ۱۴/ ۴۵، قال: و كان هذا الشيخ عينا من عيون هذه الطائفة، و هذا توثيق. إلى أن قال: بل الظاهر أنّ قوله: وجه، توثيق.

و قال الميرزا القمى فى القوانين: ۴۸۵: فمن أسباب الوثاقة. قولهم: عين، و وجه، فقيل أنّهما يفيدان التوثيق.

(۴) و قال المحقق الداماد فى تعليقته على رجال الكشى: ۱/ ۲۴۳: و الحسين بن أبى العلاء الخفاف الأزدى، و أخواه على و عبد الحميد: وجوه، ثقات، أذكياء.

(۵) التعليقة: ۷، و قال فى الفصول الغروية: ۳۰۳: و منها قولهم: عين، أو وجه، أو وجه من وجوه أصحابنا، إلى أن قال: و الأظهر أنّه

يفيد مدحا يصح الاعتماد معه على روايته لا سيّما الأخير.

و قال الميرزا القمى فى القوانين: ۴۸۵: قولهم عين و وجه، فقيل إنّهما يفيدان التوثيق، و أقوى منهما وجه من وجوه أصحابنا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۵

فائدة: عند خالى «۱»، بل و جدى «۲» – على ما هو ببالى– كون الرجل ذا أصل، من أسباب الحسن

. و عندى فيه تأمل، لأنّ كثيرا من أصحاب الأصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة «۳»، و إن كانت كتبهم معتمدة، على ما صرح به فى أول الفهرست «۴».

و أيضا الحسن بن صالح بن حى، متروك العمل بما يختص بروايته على ما صرّح به فى التهذيب «۵»، مع أنّه ذا أصل.

---

(۱) قال المجلسى فى مرآة العقول: ۱/ ۱۰۸: الحديث التاسع مجهول على المشهور بسعدان بن مسلم، و ربما يعد حسنا لأنّ الشيخ قال: له أصل.

و قال أيضا فى ۱۰/ ۱۲۴، عند ذكر الحسن بن أيوب: و قال النجاشى: له كتاب أصل، و كون كتابه أصلا عندى مدح عظيم.

(۲) قال المجلسى الأول فى روضة المتقين: ۱/ ۸۶: فإنّك إذا تتبعت كتب الرجال، وجدت أكثر أصحاب الأصول الأربعمائة غير مذكور فى شأنهم تعديل و لا جرح، إمّا لأنّه يكفى فى مدحهم و توثيقهم أنّهم أصحاب الأصول. إلى آخره.

(۳) الظاهر من أنّهم يعدونه حسنا إذا ذكر مجردا من دون مدح أو قدح، و لذا قال المجلسى الثانى فى آخر وجيزته: ۴۰۹، بعد ذكر طرق الصدوق: و اعلم ان ما نقلنا من العلامة هو بيان حال السند دون صاحب الكتاب، و إنّما حكمنا بحسن صاحب الكتاب إذا كان على المشهور مجهولا، لحكم الصدوق رحمه اللّه بأنّه إنّما أخذ أخبار الفقيه من الأصول المعتبرة، التى عليها المعول و إليها المرجع، و هذا إن لم يكن موجبا لصحة الحديث– كما ذهب إليه المحدثون– فهو لا محالة مدح لصاحب الكتاب.

و يؤيده قول المجلسى الأول الآنف الذكر.

(۴) الفهرست: ۲.

(۵) التهذيب ۱: ۴۰۸/ ۱۲۸۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۶

و كذلك على بن أبى حمزة البطائنى، مع أنّه ذكر فيه ما ذكر «۱».

و أضعف من ذلك كون الرجل ذا كتاب.

و فى المعراج: كون الرجل ذا كتاب لا يخرجه عن الجهالة إلّا عند بعض من لا يعتد به «۲».

هذا، و الظاهر أنّ كون الرجل ذا أصل يفيد حسنا، لا الحسن الاصطلاحى. و كذا كونه كثير التصنيف، أو جيد التصنيف، و أمثال ذلك، بل كونه ذا كتاب أيضا يشير الى حسن ما.

و لعل مرادهم ذلك مما ذكروا– و سيجىء عن البلغة فى الحسن بن أيوب–: أنّ كون الرجل ذا أصل يستفاد منه الحسن «۳»، فلاحظ.

أقول: لا يكاد يفهم حسن من قولهم: له كتاب، أو أصل، أصلا، و إفادة الحسن لا بالمعنى المصطلح لا تجدى فى المقام نفعا، لكن تأمله سلمه اللّه تعالى فى ذلك– لانتحال كثير من أصحاب الأصول المذاهب الفاسدة– لعله ليس بمكانه، لأنّ ذلك لا ينافى الحسن بالمعنى الأعم، كما سيعترف به دام فضله عند ذكر وجه الحكم بصحة حديث ابن الوليد، و أحمد ابن محمّد بن يحيى، و سائر مشايخ الإجازة.

و الأولى أن يقال: لأنّ كثيرا منهم فيهم مطاعن و ذموم. إلّا أن يكون مراد خاله العلامة الحسن بالمعنى الأخص، فتأمل.

(۱) ذكر الشيخ فى ترجمته فى الفهرست: ۹۶/ ۴۱۸: واقفى المذهب، له أصل. مع كثرة ما ورد فيه من ذموم.

(۲) معراج أهل الكمال: ۱۲۹/ ۶۱، فى ترجمة: أحمد بن عبيد، و مراده من البعض هو:

المولى مراد التفرشى رحمه اللّه فى التعليقة السجادية، كما صرح بذلك فى الهامش.

(۳) راجع البلغة: ۳۴۴ هامش رقم: ۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۷

فائدة: الكتاب مستعمل عندهم رضى اللّه عنهم فى معناه المعروف

، و هو أعمّ مطلقا من الأصل و النوادر.

فإنّه يطلق على الأصل كثيرا، منه ما يأتى فى ترجمة: أحمد بن محمّد ابن عمار «۱»، و أحمد بن ميثم «۲»، و إسحاق بن جرير «۳»، و الحسين بن أبى العلاء «۴»، و بشّار بن يسار «۵»، و بشر بن مسلمة «۶»، و الحسن بن رباط «۷»، و غيرهم.

و ربما يطلق فى مقابل الأصل، كما فى ترجمة: هشام بن الحكم «۸»، و معاوية بن حكيم «۹»، و غيرهما.

(۱) قال الشيخ الطوسى فى فهرسته: ۲۹/ ۸۸: كثير الحديث و الأصول، و صنف كتبا.

(۲) قال الشيخ فى رجاله: ۴۴۰/ ۲۱: روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم، و كتاب الدلالة، و غير ذلك من الأصول.

(۳) قال الشيخ فى فهرسته: ۱۵/ ۵۳: له أصل.

و قال النجاشى فى رجاله: ۷۱/ ۱۷۰: له كتاب.

(۴) قال الشيخ فى الفهرست: ۵۴/ ۲۰۴: له كتاب يعدّ فى الأصول.

(۵) قال الشيخ فى الفهرست: ۴۰/ ۱۳۰: له أصل. عن ابن أبى عمير عنه.

و قال النجاشى فى رجاله: ۱۱۳/ ۲۹۰: له كتاب، رواه عنه محمّد بن أبى عمير.

(۶) فى الفهرست: ۴۰/ ۱۲۹: له أصل، عنه ابن أبى عمير.

و فى رجال النجاشى: ۱۱۱/ ۲۸۵: له كتاب، رواه ابن أبى عمير.

(۷) فى الفهرست: ۴۹/ ۱۷۴: له أصل. رواه ابن محبوب، و فى رجال النجاشى: ۴۶/ ۹۴:

له كتاب، رواية الحسن بن محبوب.

(۸) قال الشيخ فى الفهرست: ۱۷۴/ ۷۸۱: له أصل. و له من المصنفات كتب كثيرة.

(۹) قال النجاشى فى رجاله: ۴۱۲/ ۱۰۹۸: روى معاوية بن حكيم أربعة و عشرين أصلا، لم يرو غيرها. و له كتب.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۸

و ربما يطلق على النوادر، و هو أيضا كثير، منه قولهم: له كتاب النوادر، و فى أحمد بن الحسين بن عمر ما يدل عليه «۱».

و كذا يطلق النوادر فى مقابل الكتاب، كما فى ترجمة ابن أبى عمير «۲».

و أمّا المصنّف، فالظاهر أنّه أيضا أعمّ منهما، فإنه يطلق عليهما، كما يظهر من ترجمة أحمد بن ميثم «۳».

و يطلق بإزاء الأصل، كما فى هشام بن الحكم «۴»، و ديباجة الفهرست «۵».

و أمّا النسبة بين الأصل و النوادر، فالأصل أنّ النوادر غير الأصل، و ربما يعدّ من الأصول كما يظهر من ترجمة حريز بن عبد اللّه «۶»، و غيره.

بقى الكلام فى معرفة الأصل و النوادر، نقل ابن شهرآشوب عن المفيد: أنّ الإمامية صنّفت من عهد أمير المؤمنين عليه السلام الى زمان العسكرى عليه السلام أربعمائة كتاب تسمى الأصول، انتهى «۷».

---

(۱) قال النجاشى فى ترجمته: ۸۳/ ۲۰۰: له كتب لا يعرف منها إلّا النوادر.

(۲) قال النجاشى فى ترجمته: ۳۲۶/ ۸۸۷: و قد صنف كتبا كثيرة. حدثنا على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير بجميع كتبه. فأمّا نوادره فهى كثيرة، لأن الرواة لها كثيرة.

(۳) قال الشيخ فى الفهرست: ۲۵/ ۷۷: له مصنفات، منها كتاب الدلائل، كتاب المتعة.

(۴) قال الشيخ فى الفهرست: ۱۷۴/ ۷۸۱: و كان له أصل.، ثم قال: و له من المصنفات كتب كثيرة.

(۵) قال الشيخ فى ديباجة الفهرست: ۲: عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنفات و الأصول، و لم أفرد أحدهما عن الآخر لئلا يطول الكتابان، لأنّ فى المصنفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره فى كل واحد من الكتابين فيطول.

(۶) قال الشيخ فى الفهرست: ۶۲/ ۲۴۹: له كتب. و عدّ منها: كتاب النوادر، ثم قال:

تعدّ كلّها فى الأصول.

(۷) معالم العلماء: ۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۶۹

أقول: لا يخفى أنّ مصنفاتهم أزيد من الأصول «۱»، فلا بد من وجه لتسمية بعضها أصولا دون بعض.

فقيل: إنّ الأصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام، و الكتاب ما فيه كلام مصنفه أيضا «۲»، و أيّد ذلك بقول الشيخ رحمه اللّه فى زكريا بن يحيى الواسطى: له كتاب الفضائل، و له أصل «۳».

و فى التأييد نظر، إلّا أنّ ما ذكره لا يخلو عن قرب و ظهور.

و اعترض: بأنّ الكتاب أعمّ، و فيه أنّ الغرض بيان الفرق بين الكتاب الذى ليس بأصل و مذكور فى مقابله، و الكتاب الذى هو أصل، و بيان سبب قصر تسميتهم الأصل فى الأربعمائة.

و يظهر من كلام الشيخ فى أحمد بن محمّد بن نوح أنّ للأصول ترتيبا خاصا «۴».

و قيل- فى وجه الفرق-: أنّ الكتاب ما كان مبوبا «۵» و مفصلا، و الأصل

---

(۱) قال الحر العاملى فى الفائدة الرابعة من خاتمة الوسائل: ۳۰/ ۱۶۵- عند تعداده للكتب التى نقل عنها-: و أمّا ما نقلوا منه و لم يصرحوا باسمه فكثير جدا، مذكور فى كتب الرجال، يزيد على ستة آلاف و ستمائة كتاب، على ما ضبطناه.

بينما ذكر أنّ الأصول أربعمائة.

(۲) ذكر ذلك المحقق البحرانى فى المعراج: ۱۷، نقلا عن الفاضل الأمين الأسترآبادى قدس سره من بعض معلقاته.

و قال المحقق محمّد أمين الكاظمى فى هداية المحدثين: ۳۰۷: الفرق بين المصنف و الكتاب و الأصل: أن الأولين كتبا بعد انقضاء زمن الأئمة عليهم السلام، بخلاف الثالث فإنه كتب فى زمنهم عليهم السلام.

(۳) الفهرست: ۷۵/ ۳۱۴، فى ترجمة زكار بن يحيى الواسطى.

(۴) الفهرست: ۳۷/ ۱۱۷، قال: و له كتب فى الفقه على ترتيب الأصول.

(۵) و لكنّ يبدو أنّ كثيرا من الكتب غير مبوبة، كما ورد فى قول النجاشى فى ترجمة على بن جعفر: ۲۵۱/ ۶۶۲: له كتاب فى الحلال و الحرام يروى تارة غير مبوب، و تارة مبوّبا.

و فى ترجمة سعد بن سعد: ۱۷۹/ ۴۷۰: له كتاب مبوب و كتاب غير مبوب.

و قال فى ترجمة محمّد بن على بن بابويه الصدوق: ۳۹۲/ ۱۰۴۹: كتاب العلل غير مبوب.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۰

مجمع أخبار و آثار «۱».

و ردّ: بأنّ كثيرا من الأصول مبوّبة «۲».

و يقرب فى نظرى: أنّ الأصل هو الكتاب الذى جمع فيه مصنفه الأحاديث التى رواها عن المعصوم عليه السلام، أو عن الراوى، و الكتاب و المصنّف لو كان فيهما حديث معتمد معتبر لكان مأخوذا من الأصول غالبا.

و قيّدنا بالغالب، لأنّه ربما كان بعض الروايات يصل معنعنا، و لا يؤخذ من أصل، و بوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلا، فتدبر.

و أمّا النوادر: فالظاهر أنّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضبط فى باب لقلته أو وحدته، و من هذا قولهم فى الكتب المتداولة: نوادر الصلاة، نوادر الزكاة و غير ذلك «۳».

و ربما يطلق النادر على الشاذ «۴»، و من هذا قول المفيد رحمه اللّه: إنّ النوادر هى التى لا عمل عليها «۵».

و قال الشيخ فى التهذيب: لا يصلح العمل بحديث حذيفة لأنّ متنه لا

---

(۱) انظر عدّة الرجال: ۱۲.

(۲) كما قال الشيخ فى الفهرست: ۳۷/ ۱۱۷، فى ترجمة أحمد بن محمّد بن نوح: و له كتب فى الفقه على ترتيب الأصول.

(۳) قال العلامة المجلسى فى مرآة العقول: ۱/ ۱۵۴: النوادر: أى أخبار متفرقة مناسبة للأبواب السابقة، و لا يمكن إدخالها فيها، و لا عقد باب لها، لأنّها لا يجمعها باب، و لا يمكن عقد باب لكلّ منها.

(۴) راجع نهاية الدراية: ۶۳، و مقباس الهداية: ۱/ ۲۵۲.

(۵) الرسالة العددية: ۹/ ۱۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۱

يوجد فى شىء من الأصول المصنّفة، بل هو موجود فى الشواذّ من الأخبار «۱».

و المراد من الشاذ- عند أهل الدراية-: ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الأكثر «۲»، و هو مقابل المشهور «۳».

و الشاذّ مردود مطلقا عند بعض، مقبول كذلك عند بعض «۴».

و منهم من فصّل: بأنّ المخالف له إن كان أحفظ و أضبط و أعدل فمردود، دون العكس فيتعارضان «۵».

و عن بعض أنّ النادر ما قلّ روايته و ندر العمل به «۶». و ادعى أنّه الظاهر من كلام الأصحاب. و لا يخلو من تأمل «۷».

فائدة: قولهم: أسند عنه، قيل: معناه سمع عنه الحديث

، و لعل المراد على سبيل الاستناد و الاعتماد «۸»، و إلّا فكثير ممن سمع عنه ليس ممن أسند

---

(۱) التهذيب: ۴/ ۱۶۹.

(۲) قال ابن الصلاح فى المقدمة: ۴۴: قال الشافعى: ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، إنّما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس. و نظيره فى تدريب الراوى: ۱/ ۲۳۲ و غيرهما.

(۳) كما فى الرعاية: ۱۱۵، و الوجيزة للبهائى: ۵، و نهاية الدراية: ۶۳.

(۴) الرعاية: ۱۱۵.

(۵) الرعاية: ۱۱۵، مقدمة ابن الصلاح: ۴۶، تدريب الراوى: ۱/ ۲۳۴.

(۶) مقباس الهداية: ۳/ ۳۱.

و قال الشيخ الطريحى فى مجمع البحرين- نـدر-: ۳/ ۴۹۰: و النـادر من الحـديث فى الاصـطلاح: مـا ليس له أخ، أو يكون لكنّه قليل جدا، و يسلم من المعارض و لا كلام فى صحته، بخلاف الشاذ فإنه غير صحيح، أو له معارض.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۷.

(۸) نقل العلياری فى بهجة الآمال: ۱/ ۱۶۱ عن القوانين أنّه قال: و من أسباب الوثاقة قولهم:

أسند عنه، يعنى سمع منه الحديث على وجه الاسناد.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۲

عنه «۱».

و قال جدى: المراد روى عنه الشيوخ، و اعتمدوا عليه، و هو كالتوثيق، و لا شك أنّ هذا المدح أحسن من لا بأس به «۲»، انتهى.

قوله رحمه اللّه: و هو كـالتوثيق، لاـ يخلو من تأمـل، نعم إن أراد التوثيق بـالمعنى الأـعم فلعلّه لا بأس به، لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقة، أما أنّه روى عنه الشيوخ كذلك حتى يظهر وثاقته لبعد اتفاقهم على الاعتماد على من ليس بثقة، أو بعد اتفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات، فليس بظاهر.

نعم ربما يستفاد منه قوة و مدح «۳»، لكن ليس بمثابة قولهم: لا بأس به، بل أضعف منه، لو لم نقل بإفادة ذلك التوثيق.

و ربما يقال: بايمائه الى عدم الوثوق، و لعله ليس كذلك «۴».

أقول: لم أعثر على هـذه الكلمـة إلّا فى كلام الشـيخ رحمه اللّه، و ما ربما يوجـد فى الخلاصـة فإنّما أخـذه من رجال الشـيخ، و الشـيخ رحمه اللّه إنّما ذكرها فى رجاله دون فهرسـته، و فى أصـحاب الصادق عليه السـلام دون غيره، إلّا فى أصـحاب الباقر عليه السلام ندرة غاية الندرة «۵».

---

(۱) ذكر هذا القول أيضا الأسترآبادى فى لب اللباب: ۲۲ على ما نقل عنه محقق مقباس الهداية: ۲/ ۲۲۸.

(۲) روضة المتقين: ۱۴/ ۶۴، ذكر ذلك عند شرحه لحال أيوب بن الحر الجعفى.

(۳) قال الكاظمى فى عدته: ۵۰: و كثيرا ما يقولون: أسـند عنه- و هو بالمجهول- و المراد أنّ الأصـحاب رووا عنه، و تلك خلة مدح، فإنه لا يسند و لا يروى إلّا عمّن يعوّل عليه و يعتمد.

(۴) التعليقة: ۷.

(۵) ذكرت لفظـة «أسـند عنه» فى عـدّة من أصـحاب الأئمة عليهم السـلام فى رجال الشـيخ، ففى أصـحاب الإمام الصادق عليه السـلام جاوزوا الثلاثمائة شخص.

أما فى أصحاب الإمام الباقر عليه السلام فذكرت العبارة فى حق شخص واحد، و هو:

حماد بن راشد الأزدى: ۱۱۷/ ۳۹.

و ذكرت فى أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام مرتين:

موسى بن إبراهيم المروزى: ۳۵۹/ ۷.

يزيد بن الحسن: ۳۶۴/ ۱۹.

و ذكرت فى أصحاب الإمام الرضا عليه السلام سبع مرات:

إسماعيل بن محمّد بن إسحاق بن جعفر: ۳۶۷/ ۴.

أحمد بن عامر بن سليمان الطائى: ۳۶۷/ ۵.

داود بن سليمان بن يوسف: ۳۷۵/ ۲.

على بن بلال: ۳۸۰/ ۷.

عبد اللّه بن على: ۳۸۱/ ۱۶.

محمّد بن سهل البجلى الرازى: ۳۸۹/ ۳۴.

محمّد بن أسلم الطوسى: ۳۹۰/ ۴۹.

و ذكرت فى أصحاب الإمام الهادى عليه السلام مرة واحدة: محمّد بن أحمد بن عبيد اللّه ابن المنصور: ۴۲۲/ ۱۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۳

و اختلفت الأفهام فى قراءتها:

فمنهم من قرأها بالمجهول كما سبق، و لعلّ عليه الأكثر، و قالوا بدلالتها على المدح، لأنّه لا يسند إلّا عمن يستند إليه، و يعوّل عليه.

و فى ترجمة محمّد بن عبد الملك الأنصارى: أسند عنه، ضعيف «۱».

فتأمل.

و قيل فى وجه اختصاصها ببعض دون بعض: أنّها لا تقال إلّا فيمن لا يعرف بالتناول منه و الأخذ عنه «۲».

و قرأ المحقق الشيخ محمّد: أسند بالمعلوم، و ردّ الضمير الى الامام عليه السلام، و كذا الفاضل الشيخ عبد النبى الجزائرى رحمه اللّه فى

---

(۱) رجال الشيخ: ۲۹۴/ ۲۲۳.

(۲) قال الكاظمى فى عدته: ۵۰، بعد كلامه فى هامش رقم ۳ المتقدم: غير أنّهم إنّما يقولون ذلك فيمن لا يعرف بالتناول منه، و الأخذ عنه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۴

الحاوى «۱» كما يأتى عنهما فى يحيى بن سعيد الأنصارى «۲»، و عن الثانى فى عبد النور أيضا «۳».

و ينافيه قول الشيخ فى جابر بن يزيد: أسند عنه، روى عنهما «۴».

و قوله فى محمّد بن مسلم: أسند عنه قصير و حداج، روى عنهما «۵».

و قوله فى محمّد بن إسحاق بن يسار: أسند عنه، يكنى أبا بكر، صاحب المغازى، من سبى عين التمر، و هو أول سبى دخل المدينة، و قيل:

كنيته أبو عبد اللّه، روى عنهما «۶».

و قال المحقق الداماد فى الرواشح- ما ملخصه-: إنّ الصحابى- على مصطلح الشيخ فى رجاله- على معان:

منها: أصحاب الرواية عن الإمام بالسماع منه.

و منها: بإسناد عنه، بمعنى أنّه روى الخبر عن أصحابه عليه السلام

---

(۱) الحاوى: ۳۴۴/ ۲۱۳۵.

(۲) قال المحقق الشيخ محمّد قدس سره: العجب من العلامة رحمه اللّه أنّه أتى بقوله: أسند عنه، مع عدم تقدم مرجع الضمير، فكأنّه

نقل كلام الشيخ رحمه اللّه بصورته، و الضمير فيه عائد إلى الصادق عليه السلام، و هذا من جملة العجلة الواقعة من العلامة رحمه اللّه، انتهى.

و قال الفاضل عبد النبى الجزائرى: لا يخفى أن ضمير عنه فى عبارة الخلاصة لا مرجع له بحسب الظاهر، و كان عليه أن يقول من أصحاب الصادق عليه السلام، انتهى.

ثم عقب الحائرى بقوله: و لا يخفى أنّ ما ذكراه مبنى على قراءة «أسند»، بصيغة المعلوم، و لم يظهر ذلك من العلامة رحمه اللّه، فلعلّه رحمه اللّه قرأها بالمجهول، فلا اعتراض.

منتهى المقال، ترجمة يحيى بن سعيد الأنصارى.

(۳) الحاوى: ۳۰۶/ ۱۸۵۱.

(۴) رجال الشيخ: ۱۶۳/ ۳۰.

(۵) رجال الشيخ: ۳۰۰/ ۳۱۷.

(۶) رجال الشيخ: ۲۸۱/ ۲۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۵

الموثوق بهم، و أخذ عن أصولهم المعتمد عليها، فمعنى أسند عنه: أنّه لم يسمع منه، بل سمع من أصحابه الموثقين و أخذ عنهم من أصولهم المعتمد «۱» عليها.

و بالجملة قد أورد الشيخ فى أصحاب الصادق عليه السلام جماعة جمّة إنّما روايتهم عنه بالسماع من أصحابه الموثوق بهم و الأخذ من أصولهم المعوّل عليها، ذكر كلا منهم و قال: أسند عنه، انتهى «۲».

و ردّ: بأنّ جماعة ممن قيلت فيه، رووا عنه مشافهة «۳».

و قرأ ولد الأستاذ العلامة دام علاهما أيضا بالمعلوم، و لكن لا أدرى الى من ردّ الضمير.

و قرأ بعض السادة الأزكياء من أهل العصر «۴» أيضا كذلك، قال:

---

(۱) فى نسخة: المعمول.

(۲) الرواشح السماوية: ۶۳- ۶۵، الراشحة الرابعة عشر.

(۳) كما فى ترجمة: جابر بن يزيد الجعفى: ۱۶۳/ ۳۰، و محمّد بن إسحاق بن يسار: ۲۸۱/ ۲۲، و محمّد بن مسلم بن رباح: ۳۰۰/ ۳۱۷، فإن الثلاثة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام و قال عنهم الشيخ: أسند عنه، ثم عقبه بقوله: روى عنهما عليهما السلام.

و كثير من الذين عدّهم الشيخ فى رجاله و قال: أسند عنه، ذكرهم النجاشى فى رجاله و ذكر لهم كتاب يرويه عن ذلك الامام، مثل:

۱- محمّد بن جعفر بن محمّد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليه السلام.

۲- أبان بن عبد الملك الخثعمى.

۳- عبد اللّه بن على.

۴- أحمد بن عامر بن سليمان الطائى.

۵- محمّد بن إبراهيم العباسى الإمام.

۶- محمّد بن ميمون التميمى الزعفرانى.

۷- إبراهيم بن محمّد بن أبى يحيى و غيرهم كثير.

(۴) هو النحرير الربانى السيد بشير الجيلانى رحمه اللّه (منه).

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۶

و الأشبه كون المراد أنّهم أسندوا عنه عليه السلام و لم يسندوا عن غيره من الرواة كما تتبعت، و لم أجد رواية أحد من هؤلاء عن غيره عليه السلام إلّا أحمد بن عائذ، فإنه صحب أبا خديجة و أخذ عنه، كما نص عليه النجاشى «۱»، و الأمر فيه سهل، فكأنه مستثنى لظهوره. انتهى.

و فيه أيضا تأمل، فإن غير واحد ممن قيل فيه: أسند عنه، سوى أحمد ابن عائذ رووا عن غيره عليه السلام أيضا، منهم: محمّد بن مسلم على ما ذكره ولد الأستاذ العلامة، و الحارث بن المغيرة، و بسام بن عبد اللّه الصيرفى.

و ربما يقال: انّ الكلمة: أسند بالمعلوم، و الضمير للراوى، إلّا أن فاعل أسند ابن عقدة، لأنّ الشيخ رحمه اللّه ذكر فى أول رجاله أنّ ابن عقدة ذكر أصحاب الصادق عليه السلام و بلغ فى ذلك الغاية. قال رحمه اللّه: و إنى ذاكر ما ذكره، و أورد من بعد ذلك ما لم يذكره «۲»، فيكون المراد: أخبر عنه ابن عقدة، و ليس بذلك البعيد.

و ربما يظهر منه: وجه عدم وجوده إلّا فى كلام الشيخ. و سبب ذكر الشيخ ذلك فى رجاله دون الفهرست، و فى أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره «۳». بل و ثمرة قوله رحمه اللّه: إنى ذاكر ما ذكره ابن عقدة ثم أورد ما لم يذكره. فتأمل جدا «۴».

---

(۱) رجال النجاشى: ۹۸/ ۲۴۶.

(۲) رجال الشيخ: ۲.

(۳) ذكرنا فيما سبق المواضع التى وردت الكلمة فى حقهم، من أصحاب باقى الأئمة عليهم السلام.

(۴) و قد فصّل القول فى معنى الكلمة و مدلولها و مواردها و معناها اللغوى السيد الجلالى فى مقالته التى نشرت فى مجلة تراثنا، العدد الثالث، السنة الأولى، تحت عنوان: المصطلح الرجالى «أسند عنه» ما هو؟ و ما هى قيمته الرجالية؟.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۷

فائدة: لا يخفى أنّ كثيرا من القدماء سيّما القميين و ابن الغضائرى كانت لهم اعتقادات خاصة فى الأئمة عليهم السلام

بحسب اجتهادهم، لا يجوّزون التعدى عنها، و يسمون التعدى: غلوا و ارتفاعا، حتى أنّهم جعلوا مثل نفى السهو عن النبى صلّى اللّه عليه و آله غلوا، بل ربما جعلوا التفويض- المختلف فيه- إليهم، أو نقل خوارق العادات عنهم، أو الإغراق فى جلالتهم، و ذكر علمهم بمكنونات السماء و الأرض ارتفاعا، أو مورثا للتهمة.

و ذلك لأنّ الغلاة كانوا مختفين فى الشيعة، و مخلوطين بهم، مدلّسين أنفسهم عليهم، فبأدنى شبهة كانوا يتّهمون الرجل بالغلوّ و الارتفاع، و ربما كان منشأ رميهم بذلك وجدان رواية ظاهرة فيه منهم، أو ادعاء أرباب ذلك القول كونه منهم، أو روايتهم عنه، و ربما كان المنشأ روايتهم المناكير، الى غير ذلك.

و بالجملة الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين فى المسائل الأصولية، فربما كان شىء عند بعضهم فاسدا أو كفرا أو غلوّا، و عند آخرين عدمه، بل مما يجب الاعتقاد به، فينبغى التّأمل فى جرحهم بأمثال الأمور المذكورة.

و مما ينبه على ما ذكرنا ملاحظة ما سيذكر فى تراجم كثيرة، و يأتى فى إبراهيم بن عمر، و غيره، ضعف تضعيفات ابن الغضائرى و فى إبراهيم بن إسحاق و سهل بن زياد ضعف تضعيف أحمد بن محمّد بن عيسى، مضافا الى غيرهما من التراجم فتأمل «۱».

---

(۱) التعليقة: ۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۸

فائدة: للتفويض معان:

أولا: يأتى فى آخر الكتاب «۱».

ثانيا: تفويض الخلق و الرزق إليهم عليهم السلام، و لعلّه يرجع الى الأول، و ورد فساده عن الصادق «۲» و الرضا «۳» عليهما السلام.

ثالثا: تفويض تقسيم الأرزاق، و لعلّه مما يطلق عليه «۴».

رابعا: تفويض الأحكام و الأفعال إليه صلّى اللّه عليه و آله، بأن يثبت ما رآه حسنا، و يرد ما رآه قبيحا، فيجيز اللّه تعالى ذلك، كإطعام الجدّ السدس، و إضافة الركعتين فى الرباعيات، و الركعة فى المغرب، و النوافل

---

(۱) تعليقة الوحيد: ۴۱۰ عند ذكره للفرق، و فيه: و منها المفوّضة، القائلون بأنّ اللّه خلق محمّدا صلّى اللّه عليه و آله و فوّض إليه أمر العالم، فهو الخلّاق للدنيا و ما فيها، و قيل: فوّض ذلك الى على عليه السلام، و ربما يقولون بالتفويض إلى سائر الأئمة.

(۲) نقل العلامة المجلسى فى البحار ۲۵: ۳۴۳/ ۲۵، عن كتاب اعتقاد الصدوق: عن زرارة أنّه قال: قلت للصادق عليه السلام: إنّ رجلا من ولد عبد اللّه بن سبأ يقول بالتفويض، فقال: و ما التفويض؟ قلت: إنّ اللّه تبارك و تعالى خلق محمّدا و عليّا صلوات اللّه عليهما، ففوّض إليهما، فخلقا و رزقا و أماتا و أحييا، فقال عليه السلام: كذب عدوّ اللّه، إذا انصرفت إليه فاتل عليه هذه الآية التى فى سورة الرعد: «أَمْ جَعَلُوا لِلّهِ شُرَكاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَ هُوَ الْواحِدُ الْقَهّارُ». الرعد: ۱۶.

(۳) عيون أخبار الرضا عليه السلام ۱: ۱۲۴/ ۱۷ بسنده عن الامام الرضا عليه السلام أنّه قال:.

و من زعم أن اللّه عزّ و جل فوّض أمر الخلق و الرزق الى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض،. و القائل بالتفويض مشرك.

(۴) بصائر الدرجات: ۳۶۳/ ۱۱ بسنده عن على بن الحسين عليه السلام أنّه قال:. يا أبا حمزة لا تنامنّ قبل طلوع الشمس فإنّى أكرهها لك، إنّ اللّه يقسّم فى ذلك الوقت أرزاق العباد، و على أيدينا يجريها.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۷۹

أربعا و ثلاثين، و تحريم كل مسكر عند تحريم الخمر، الى غير ذلك «۱».

و هذا محل إشكال عندهم رحمهم اللّه، لمنافاته لظاهر (وَ ما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى) «۲» و أمثاله، و الكلينى رحمه اللّه قائل به، و الأخبار الكثيرة واردة فيه «۳».

و وجّه: بأنها تثبت من الوحى إلّا أن الوحى تابع و مجيز.

خامسا: تفويض الإرادة، بأن يريد شيئا لحسنه و لا يريد شيئا لقبحه، كإرادة تغيّر القبلة، فأوحى اللّه تعالى إليه صلّى اللّه عليه و آله بما أراد «۴».

سادسا: تفويض القول بما هو أصلح له و للخلق، و إن كان الحكم الأصلى خلافه، كما فى صورة التقية «۵».

سابعا: تفويض أمر الخلق، بمعنى: أنّه أوجب عليهم طاعته فى كل ما يأمر و ينهى، سواء علموا وجه الصحة أم لا، بل و إن كان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحة، بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم «۶».

و بعد الإحاطة بما ذكر يظهر أنّ القدح بمجرد رميهم بالتفويض لا يخلو أيضا من إشكال، و فى محمّد بن سنان ما يشير إليه «۷».

---

(۱) راجع بحار الأنوار: ۲۵/ ۳۲۸ و ما بعدها، فصل فى بيان التفويض و معانيه، و تفسير آية ۷ من سورة الحشر قوله تعالى: (وَ ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا).

(۲) النجم: ۵۳/ ۳.

(۳) الكافى: ۱/ ۳۶۳، باب فى معرفتهم أوليائهم و التفويض إليهم.

(۴) مجمع البيان: ۱/ ۲۲۷.

(۵) راجع مقباس الهداية: ۲/ ۳۷۹، الرابع.

(۶) راجع تفسير الآية ۶۵ من سورة النساء: (فَلا وَ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمّا قَضَيْتَ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيماً).

(۷) التعليقة: ۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸۰

فائدة: أبو العباس الذى يذكره النجاشى على الإطلاق

، قيل: مشترك بين ابن نوح، و ابن عقدة «۱»، و ليس كذلك، بل هو الأول، و يأتى فى إبراهيم بن عمر اليمانى «۲».

فائدة: كلمة «مولى» بحسب اللغة لها معان معروفة

«۳»، و أمّا فى المقام:

---

(۱) اختلفت كلمات الرجاليين فى تعيين أبى العباس، فمنهم من جعله: ابن عقدة، و منهم من عيّنه ابن نوح، و الأكثر على أنّه مشترك. فقال الكاظمى فى تكملة الرجال: ۱/ ۳۵۰ فى ترجمة: حفص بن البخترى: فنقل النجاشى عن أبى العباس- و هو ابن عقدة- توثيقه.

و جاء فى الهامش منه أيضا: و يحتمل أن يكون ابن نوح على ضعف، و إن كان ينقل عن كليهما، لأنّ الظاهر أنّه عند الإطلاق يراد بأبى العباس: ابن عقدة، و إذا أراد به ابن نوح قيّده، كما يظهر من تتبعه، و الشيخ محمّد فى الشرح رده بينهما، و الأظهر ذلك و سيجىء فى ترجمة حفص بن سوقة ما يؤيده، و وافقنا على هذا المجلسى فيما سيجىء- إنّ شاء اللّه- فى ترجمة الحكم بن حكيم.

و قال الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين: ۳۱۳: لا يقال إنّ النجاشى نقل توثيق حكم ابن حكيم عن أبى العباس، و هو مشترك بين ابن نوح الإمامى، و ابن عقدة الزيدى، فكيف عددت حديث حكيم من الصحيح، و المعدل له مشترك، قلنا: الاشتراك هنا غير مضر، و ابن عقدة و إن كان زيديا، إلّا أنّه ثقة مأمون، و تعديل غير الإمامى إذا كان ثقة لمن هو إمامى حقيق بالاعتبار و الاعتماد، فان الفضل ما شهدت به الاعداء.

نعم، جرح غير الإمامى للإمامى لا عبرة به، و إن كان الجارح ثقة.

(۲) فى التعليقة: ۲۴، فى ترجمته: و ما قيل من أنّ أبا العباس مشترك- و القائل هو الشهيد الثانى فى تعليقه على الخلاصة- ففيه أنّ الظاهر أنّه ابن نوح، لأنّه شيخ النجاشى، مع أنّ ابن عقدة بينه و بينه وسائط، مضاف إلى أنّ ابن نوح جليل، و الآخر عليل، و الإطلاق ينصرف الى الكامل، سيّما عند أهل هذا الفن، خصوصا النجاشى، فإنّه يعبرون عن الكامل به، أمّا الناقص فلا، بل ربما كان عندهم ذلك تدليسا، فتأمل.

(۳) راجع القاموس: ۴/ ۴۰۱، و الصحاح: ۶/ ۲۵۲۹، و تاج العروس: ۱۰/ ۳۹۹، و لسان العرب: ۱۵/ ۴۰۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸۱

فقال الشهيد الثانى: إنّه يطلق على غير العربى الخالص، و على المعتق، و على الحليف، و الأكثر فى هذا الباب إرادة المعنى الأول، انتهى «۱».

و الظاهر أنّه كذلك، إلّا أنّه يمكن أن يراد منه النزيل أيضا، فعلى هذا لا يحمل على معنى إلّا بالقرينة، و مع انتفائها فلعلّ الراجح الأول لما ذكر «۲».

فائدة: الواقفة من وقف على الكاظم عليه السلام

، و يقال لهم أيضا:

الممطورة، أى: الكلاب المبتلة من المطر «۳».

و ربما يطلق الواقف على غيره عليه السلام أيضا «۴». لكن المطلق ينصرف إلى الأول، و لا ينصرف الى غيره عليه السلام إلّا بقرينة، و لعلّ من جملتها عدم دركه الكاظم عليه السلام، و موته قبله أو فى زمانه عليه السلام، كسماعة بن مهران، و على بن حيان، و يحيى بن القاسم، لكن يأتى فيه عن المصنف رحمه اللّه جواز الوقف قبله عليه السلام و حصوله فى زمانه، فتأمل «۵».

و قال جدى رحمه اللّه: الواقفة صنفان: صنف منهم وقفوا عليه عليه السلام و فى زمانه، بأن اعتقدوا كونه عليه السلام قائم آل محمّد، لشبهة حصلت لهم مما ورد عنه و عن أبيه عليهما السلام أنّه صاحب الأمر، و لم يفهموا أن كل

---

(۱) الرعاية فى علم الدراية: ۳۹۲.

(۲) التعليقة: ۹.

(۳) فرق الشيعة- للنوبختى-: ۸۱.

(۴) راجع إكمال الدين: ۴۰.

(۵) منهج المقال: ۳۷۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸۲

واحد منهم عليهم السلام صاحب الأمر، أى أمر الإمامة، و منهم سماعة بن مهران، لما نقل من أنّه مات فى زمانه عليه السلام، و غير معلوم كفر مثل هذا الشخص لأنه عرف إمام زمانه. و لا يجب عليه معرفة من بعده، نعم إذا سمع أنّه فلان، و لم يعتقد، يصير كافرا. انتهى «۱».

و يشير الى ما ذكره رحمه اللّه أنّ الشيعة لفرط حبهم و ترجّيهم لدولة قائم آل محمّد عليه السلام كثيرا ما كانوا يسألون عنه عليه السلام، فربما كانوا يقولون: فلان- أى الإمام الآتى- و ما كانوا عليهم السلام يظهرون مرادهم من القائم مصلحة لهم، و تسلية لخواطرهم، حتى قالوا عليهم السلام: إنّ الشيعة تربّى بالأمانى.

و ربما كانوا عليهم السلام يشيرون الى مرادهم، و هم لفرط ميلهم و زيادة حرصهم لا يتفطّنون، و لعلّ عنبسة و أشباهه كانوا كذلك.

و سنذكر فى سماعه «۲» و يحيى بن القاسم «۳» و غيرهما أنّهم رووا أنّ الأئمة اثنا عشر، و لعله لا يلائم ما ذكره رحمه اللّه.

و يمكن أن يكون نسبة الوقف إلى أمثالهم لادّعاء الواقفة كونهم منهم لكثرتهم من الرواية عنهم، أو لروايتهم عنهم ما يوهم الوقف.

و كيف ما كان، فالقدح بمجرد رميهم بالوقف- بالنسبة إلى الّذين ماتوا فى زمان الكاظم عليه السلام، و الّذين رووا أنّ الأئمة اثنا عشر، و كذا من روى عن الرضا عليه السلام- لا يخلو عن إشكال، لأنّ الواقفة ما كانوا يروون عنه عليه السلام.

---

(۱) فتشت عليه كثيرا فى كتاب روضة المتقين فلم أعثر عليه.

(۲) الكافى ۱: ۴۴۹/ ۲۰.

(۳) رجال الكشى: ۴۷۴/ ۹۰۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸۳

و ممّا ذكر ظهر حال الناووسية أيضا، و لعلّ الفطحية أيضا كذلك.

فائدة: من يذكره النجاشى- أو مثله- و لم يطعن عليه

، ربما جعله بعض سبب قبول روايته، منه ما سيجىء فى الحكم بن مسكين.

أقول: من يذكره الشيخ فى الفهرست من غير قدح و إشارة الى مخالفة فى المذهب، ينبغى القطع بكونه إماميا عنده، لأنّه فهرست كتب الشّيعة و أصولهم و أسماء المصنّفين منهم، كما صرّح بذلك نفسه فى الفهرست «۱».

و مثله القول فى النجاشى، لأنّه رحمه اللّه ألّفه لذكر سلف الإمامية رضوان اللّه عليهم، و مصنفاتهم كما صرّح به فى أوله «۲»، فلاحظ.

و صرح السيد الداماد رحمه اللّه فى الرواشح: بأنّ عدم ذكر النجاشى كون الرجل عاميا فى ترجمته يدل على عدم كونه عاميا عنده «۳»، و يظهر ذلك من كلام المحقق الشيخ محمّد فى ترجمة عبد السلام الهروى، فلاحظ.

و كذا الكلام فى رجال ابن شهرآشوب لأنّه معالم العلماء فى فهرست كتب الشّيعة و أسماء المصنّفين منهم قديما و حديثا «۴».

بل يقوى فى الظن عدم اختصاص ذلك بمن ذكر، كما صرّح به فى الحاوى حيث قال: اعلم أنّ إطلاق الأصحاب لذكر الرجل يقتضى كونه إماميا، فلا يحتاج الى التقييد بكونه من أصحابنا و شبهه، و لو صرّح كان تصريحا بما علم من العادة، نعم ربما يقع نادرا خلاف ذلك، و الحمل على

---

(۱) الفهرست: ۲.

(۲) رجال النجاشى: ۳.

(۳) الرواشح السماوية: ۶۷، الراشحة السابعة عشر.

(۴) معالم العلماء: ۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸۴

ما ذكرناه عند الإطلاق مع عدم الصارف متعين «۱»، انتهى، و هو جيّد.

فائدة: فى أسباب المدح، و القوة، و قبول الرواية.

منها: قولهم: مضطلع بالرواية، أى قوى و عال لها «۲».

و منها: سليم الجنبة، قيل: معناه سليم الأحاديث و سليم الطريقة «۳».

و منها: قولهم: من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، و ربما جعل دليلا على العدالة. و فيه تأمّل، نعم من الأولياء ظاهر فيها.

و منها: خاصّى، عند خالى رحمه اللّه «۴»، و لعله لا يخلو من التأمل، لاحتمال إرادة كونه من الشيعة فى مقابل قولهم: عامّى لا أنّه من خواصّهم عليهم السلام، و كون المراد من العامّى ما هو فى مقابل الخواص لعله بعيد، فتأمل «۵».

و منها: قريب الأمر، عند أهل الدراية، و لا يخلو من التأمل «۶».

---

(۱) الحاوى: ۶.

(۲) قال فى مقباس الهداية: ۲/ ۲۳۸: و لا ريب فى إفادته المدح لكونه كناية عن قوته و قدرته عليها، فإنّ اضطلاع الأمر القدرة عليه، كأنّه قوّيت ضلوعه بحمله، و لكن فى إفادته المدح المعتد به تأمّل، و أمّا التوثيق فلا ريب فى عدم دلالته عليه.

(۳) عدّه فى توضيح المقال: ۵۰، ضمن الألفاظ التى لا تفيد مدحا و لا قدحا، و جعله أقوى من سابقه ثم قال: نعم استفادة مطلق المدح من ذلك معلوم.

(۴) حيث عدّ حيدر بن شعيب- الذى قال عنه الشيخ فى رجاله: ۴۶۷/ ۳۱: خاصى- فى وجيزته: ۲۰۴/ ۶۴۵، ممدوح.

(۵) و قال الشهيد الثانى فى الرعاية ۲۰۸: و أمّا الخاص، فمرجع وصفه إلى الدخول مع إمام معين، أو فى مذهب معين، و شدة التزامه به أعم من كونه ثقة فى نفسه، كما يدل عليه العرف.

(۶) قال الشهيد الثانى فى الرعاية: ۲۰۸ و أما قريب الأمر، فليس بواصل الى حدّ المطلوب، و إلّا، لما كان قريبا منه، بل ربما كان قريبا الى المذهب من غير دخول فيه رأسا.

و قد عدّ المولى على فى توضيح المقال: ۵۰ قريب الأمر من الألفاظ التى لا تفيد مدحا و لا قدحا، و قال: المراد إمّا أنّه قريب العهد الى التشيع، أو يقرب أمر قبول روايته، أو قريب المذهب إلينا، أو غير ذلك، و لا يخفى أنّ شيئا ممّا ذكر لا يوجب مدحا معتبرا، و إن أخذه أهل الدراية مدحا، فلعلّهم أرادوا مطلقه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸۵

و منها: كون الرجل من مشايخ الإجازة، و ربما يظهر من جدّى دلالته على الوثاقة «۱»، و كذا المصنف فى الحسن بن على بن زياد «۲».

و قال العلامة البحرانى: مشايخ الإجازة فى أعلى درجات الوثاقة «۳».

و لا يخلو عن قرب، لكن قوله: فى أعلى درجاتها، غير ظاهر.

و قال المحقق الشيخ محمّد: عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ.

و يأتى فى محمّد بن إسماعيل النيسابورى، عن الشهيد الثانى أنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون الى التنصيص على تزكيتهم «۴».

---

(۱) حسب تتبعى لروضة المتقين لم أجد توثيقا من المجلسى لمشايخ الإجازة، و إنما الموجود فيه عدم ضرر جهالة مشايخ الإجازة، و الظاهر أنّه يعتبر ذكرهم مجردا لأجل التيمن و التبرك و حتى يخرج الحديث عن الإرسال.

فقال فى الجزء ۱۴/ ۴۳: عن على بن الحسين السعدآبادى، لم يذكر فيه مدح و لا ذم، و كان من مشايخ الإجازة فلا يضر جهالته.

و قال فى: ۳۲۸: و لكن لمّا أرادوا أن يخرج الخبر بظاهره عن صورة الإرسال ذكروا طريقا إليه تيمنا و تبركا، و هؤلاء مشايخ الإجازة المحض، فلهذا ترى العلامة و غيره يصفون الخبر بالصحة، و لو كان فى أوائل السند مجاهيل: كأحمد بن محمّد بن الحسن، و أحمد بن محمّد بن يحيى، و ماجيلويه، و محمّد بن إسماعيل عن الفضل و غيرهم، و من لم يكن له اطلاع على ذلك فتارة يعترض عليه، و تارة يحكم بثقة هؤلاء، مع أنّ الظاهر أنّه لو كان لهؤلاء توثيق فى الكتب لكنّا نطّلع عليه، لأنّه لم يكن للعلامة كتاب غير هذه الأصول التى فى أيدينا، و لو كان له غيرها لكان يذكر مرّة أنّه ذكر فلان فى الكتاب الفلانى أنّ فلانا ثقة.

إلى آخر كلامه.

(۲) منهج المقال: ۱۰۳ قال: و ربما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمّد بن عيسى.

(۳) معراج الكمال: ۶۴ و فيه: و ذكرنا أنّه من مشايخ الإجازات، و الظاهر أنّهم فى أعلى طبقات الجلالة و الوثاقة.

(۴) الرعاية فى علم الدراية: ۱۹۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸۶

و عن المعراج: أنّ التزكية بهذه الجهة طريقة كثير من المتأخرين «۱».

الى غير ذلك.

و إذا كان المستجيز ممن يطعن بالرواية عن الضعفاء، فالدلالة على الوثاقة فى غاية الظهور، سيّما إذا كان المجيز من المشاهير.

و ربما يفرق بينهم و بين غيرهم بكون الأول من الثقات، و لعله ليس بشيء، فتأمّل.

و منها: كونه وكيلا لأحدهم عليهم السلام، و يأتى فى الفائدة الرابعة «۲» إن شاء اللّه.

و منها: أن يكون ممن يترك رواية الجليل أو تأول محتجا بروايته و مرجحا لها عليها، و كذا لو خصص الكتاب، أو المجمع عليه بها، و كذا الحال فيما ماثل التخصيص، أو الكتاب أو الإجماع، أو غير ذلك من الأدلة، و قد اتفق كثيرا «۳».

و منها: أن يؤتى بروايته بإزاء روايـة الجليل أو غيرها من الأدلة فتوجّه، و يجمع بينهما، و كذا أن تطرح روايته من غير جهته، و هو كثير «۴».

و منها: كونه كثير الرواية، و هو موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن

---

(۱) قـال فى المعراج: ۱۲۶: ذكر متأخرو أصـحابنا قـدس اللّه أرواحهم أنّ مشايخ الإجازات من أصـحابنا لا يحتاج إلى التنصـيص على عـدالتهم و التصـريح بوثاقتهم و جلالتهم، قالوا: و ذلك لما اسـتفاض من جلالتهم و عـدالتهم و ورعهم زيادة على ما يعتبر فى العدالة. إلى آخر كلامه.

(۲) كذا و الصواب الفائدة الثانية من آخر كتاب المنتهى، و قد اعتبرها المصنف من أمارات الوثاقة و الجلالة.

(۳) التعليقة: ۹.

(۴) التعليقة: ۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۸۷

عند الشهيد رحمه اللّه «۱»، و نشير إليه فى الحكم بن مسكين «۲».

و فى على بن الحسين السعدآبادى عن جدى: انّ الظاهر أنّه لكثرة الرواية عدّ جماعة روايته من الحسان «۳».

و قريب من ذلك فى الحسن بن زياد الصيقل «۴».

و عن خالى فى إبراهيم بن هاشم: إنّه من شواهد الوثاقة «۵».

و عن العلّامة فيه: إنّه من أسباب قبول الرواية «۶».

و يظهر من كثير من التراجم كونه من أسباب المدح و القوة.

و أولى منه كونه كثير السماع، كما يظهر من التراجم، و يذكر فى أحمد ابن عبد الواحد «۷».

و منها: أن يروى عنه- أو كتابه- جماعة من الأصحاب، و يظهر ذلك

---

(۱) روضة المتقين: ۱۴/ ۶۳، عن الحكم بن مسـكين. و قال الشـهيد رحمه اللّه: لمّا كان كثير الرواية، و لم يرد فيه طعن فأنا أعمل على روايته، انتهى.

و اعترض الشهيد الثانى بأنّه لا يكفى عدم الجرح، بل لا بدّ من التوثيق.

و الظاهر أنّ الشهيد الأول يكتفى فى العدالة بحسن الظاهر. إلى آخره.

(۲) التعليقة: ۱۲۲.

(۳) روضة المتقين: ۱۴/ ۴۳.

(۴) روضة المتقين: ۱۴/ ۹۳، قال فيه: و يظهر من كثرة الروايات عنه مع سـلامة الجميع حسـنه، و تقدم و سـيجىء عنهم عليهم السـلام: اعرفوا منازل الرجال على قدر روايتهم عنا. و يمدحون بأنّه كثير الرواية.

(۵) الأربعين، للمجلسى: ۵۰۷- ۵۰۸، الحديث الخامس و الثلاثون.

(۶) الخلاصة: ۴/ ۹.

(۷) التعليقة: ۳۷- ۳۸ قال فيه: و كذا فى كونه شيخ الإجازة، و كذا كونه كثير الرواية، و أولى منه كونه كثير السماع، المشير إلى كونه من مشايخ الإجازة، الظاهر فى أخذها عن كثير من المشايخ، و بالجملة الظاهر جلالته، بل وثاقته لما ذكر و أشرنا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۸۸

من عبد اللّه بن سنان «۱»، و محمّد بن سنان «۲»، و الفضل بن شاذان، و غيرهم، بل بملاحظة اشتراطهم العدالة يقوى كونه من أماراتها، سيّما و أن يكون من يروى عنه ممن يطعن بالرواية عن المجاهيل و الضعفاء، بل الظاهر من النجاشى فى عبد اللّه أنّه كذلك «۳».

و ما فى بعض التراجم «۴» من تضعيفه مع ذكره ذلك، لعلّه ظهر عليه من الخارج، و إن كانت الجماعة تعتمد عليه، و التخلف فى الأمارات الظنية غير عزيز و غير مضر.

و منها: رواية الجليل عنه، سيّما و أن يكون ممّن يطعن بالرواية عن الضعفاء، بل ربما تشير إلى الوثاقة.

و أولى منها: رواية الأجلاء عنه، سيّما و أن يكون منهم من يطعن، و يأتى الكلام بتمامه فى محمّد بن إسماعيل البندقى «۵».

و منها: رواية ابن أبى عمير، و صفوان بن يحيى عنه، لقول الشيخ:

---

(۱) قال النجاشى فى ترجمته: ۲۱۴/ ۵۵۸: روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا، لعظمه فى الطائفة و ثقته و جلالته.

(۲) قال فى التعليقة: ۲۹۸ فى ترجمته: و ممّا يشير الى الاعتماد عليه و قوته كونه كثير الرواية، و مقبولها، و سديدها، و سليمها، و رواية كثير من الأصحاب عنه سيّما مثل: الحسين بن سعيد، و الحسن بن محبوب، و محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، و أحمد بن محمّد بن عيسى، و غيرهم من الأعاظم، مع أنّهم قد أكثروا من الرواية عنه. مع أنّ أحمد قد أخرج من قم أحمد البرقى باعتبار رواية المراسيل و الرواية عن الضعفاء.

(۳) رجال النجاشى: ۲۱۴/ ۵۵۸.

(۴) فى تعليقة الوحيد زيادة: مثل صالح بن الحكم، حيث قال النجاشى فى ترجمته:

۲۰۰/ ۵۳۳: ضعيف. ثم قال: روى عنه ابن بكير، و جميل بن دراج.

(۵) قال فى التعليقة: ۲۸۴: و ربما يعدّ حديثه من الحسان لعدم التوثيق، و إكثار الكلينى من الرواية عنه، و كون رواياته متلقاة بالقبول، بل ربما يظهر كونه من مشايخ الكلينى و الكشى، و تلميذ ابن شاذان، كما أشير إليه، حتى أنّ جماعة عدّوا حديثه من الصحاح.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۸۹

إنّهما لا يرويان إلّا عن ثقة «۱».

و صرّح المصنّف فى إبراهيم بن عمر بأنّه يؤيّد التوثيق «۲».

و الفاضل الخراسانى فى الذخيرة بنى على القبول من هذه الجهة «۳».

و نحوهما: أحمد بن محمّد بن أبى نصر، لما سيأتى فيه «۴».

و يقرب منهم: على بن الحسن الطاطرى «۵».

و على هذا جرى مسلك الفاضل المذكور.

و منها: رواية محمّد بن إسماعيل بن ميمون «۶»، أو جعفر بن بشير «۷» عنه، أو روايته عنهما، لما يأتى فيهما.

و منها: كونه ممّن يروى عن الثقات «۸».

و منها: رواية على بن الحسن بن فضّال «۹» و من ماثله، عنه.

---

(۱) العدة: ۳۸۶.

(۲) منهج المقال: ۲۵.

(۳) قال: إبراهيم بن عمر اليمانى، فظاهر النجاشى توثيقه، و ضعفه ابن الغضائرى، لكن الاعتماد على النجاشى قد يحصل فيه خلاف من الشهيد الثانى.

راجع تكملة الرجال: ۱/ ۹۳.

(۴) من أنّه لا يروى إلّا عن ثقة، كما فى العدّة: ۱/ ۳۸۶.

(۵) لقول الشيخ فى الفهرست: ۹۲/ ۳۹۰: و له كتب فى الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها.

(۶) لما ذكره النجاشى فى ترجمته: ۳۴۵/ ۹۳۳: روى عن الثقات، و رووا عنه.

(۷) قال النجاشى فى ترجمته: ۱۱۹/ ۳۰۴: روى عن الثقات و رووا عنه.

(۸) و اعترض المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۶۵ بقوله: و أنت خبير بأنّ الرواية عن الثقات لا دلالة فيها على ما رامه، نعم لو قيل فى حقه: لا يروى إلّا عن الثقات، دلّ على المدح.

(۹) ذكر النجاشى فى ترجمته: ۲۵۷/ ۶۷۶، أنّه قلّ ما روى عن ضعيف. و لا يخفى من أنّ هذه العبارة ربما تجتمع مع كون من نريد استعلام حاله ضعيفا، لأنّهم لم يشهدوا بعدم روايته عن ضعيف، بل بقلة روايته عن ضعيف.

راجع مقباس الهداية: ۲/ ۲۶۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۰

و منها: أخذه معرّفا للجليل، وفاقا للسيد الداماد- على ما هو ببالى «۱» -.

و منها: كونه ممّن تكثر الرواية عنه، و يفتى بها، و صرّح المحقق به فى ترجمة السكونى «۲».

و منها: كثرة رواية الثّقة عن مشترك مع عدم إتيانه بقرينة معينة «۳».

---

(۱) ذكر السيد الداماد فى تعليقه على رجال الكشى ۲: ۶۸۴/ ۷۲۱، فى ترجمة يونس بن يعقوب، عند قوله: و وجّه أبو الحسن على بن موسى عليهما السلام إلى زميله محمّد بن الحباب، و كان رجلا من أهل الكوفة: صل عليه أنت.

قال: و ما رواه أبو عمرو الكشى، أنّ أبا الحسن الرضا على بن موسى عليهما السلام، وجه إلى زميله محمّد بن الحباب، فأمره بالصلاة على يونس بن يعقوب، يتضمّن مدحه، و التنويه بجلالته، سواء كان ضمير: زميله، عائدا إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام، أو إلى يونس بن يعقوب، فلا تكن من الغافلين.

(۲) قال الوحيد فى التعليقة: ۵۶ فى ترجمة إسماعيل بن أبى زياد السكونى: و المحقق ذكر فى المسائل العزّية حديثا عن السكونى، فى أن الماء يطهّر، و ذكر أنّهم قدحوا فيه بأنّه عامى، و أجاب بأنّه و إن كان كذلك، فهو من ثقات الرواة، و نقل عن الشيخ فى مواضع من كتبه، أنّ الإمامية مجتمعة على العمل بروايته و رواية عمّار و من ماثلهما من الثقات، و لم يقدح بالمذهب فى الرواية مع اشتهاره، و كتب جماعتنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله، فلتكن هذه كذلك.

و وثقه أيضا فى المعتبر: ۶۷ فى كتاب النفاس حيث قال: و السكونى عامى لكنّه ثقة.

و لكنّ المحقق فى نكت النهاية: ۳/ ۲۱ فى مسألة انعتاق الحمل بعتق امه، ضعف الرواية لأن راويها السكونى قال:

الجواب: هذه رواها السكونى، عن جعفر، عن أبيه: فى رجل أعتق أمة و هى حبلى، و استثنى ما فى بطنها، قال: الأمة حرّة و ما فى بطنها

حرّ، لأنّ ما فى بطنها منها.

و لا أعمل بما يختصّ به السكونى، لكنّ الشيخ رحمه اللّه يستعمل أحاديثه، وثوقا بما عرف من ثقته.

(۳) قال الداماد فى الرواشح: ۱۷۸: قول الثبت الثقة: عن بعض أصحابنا، أو عن صاحب لى ثقة، أو أخبرنى شيخ ثبت، أو سمعت صاحبا لى و هو ثقة ثبت، أو ما يجرى مجرى ذلك، شهادة منه لا محالة لتلك الطبقة بالثقة، و الجلالة، و صحة الحديث، و جهالة الاسم و النسب هنالك ممّا لا يوجب حكم الإرسال، و لا يثلم فى صحة الإسناد أصلا، و المنازع المشاح فى ذلك مكابر لاجّ.

أ ليس قد صار من الأصول الممهّدة عندهم أنّ رواية الشيخ الثقة الثبت الجليل القدر عن أحد ممّن لا يعلم حاله أمارة صحّة الحديث، و آية ثقة الرجل و جلالته. ثم ذكر أمثلة لذلك، ثم قال:

قال الشيخ المعظم نجم أصحابنا المحققين أبو القاسم بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلى رضى اللّه عنه، فى مختصره المعروف بنهج المعارج فى علم الأصول، فى الفصل المعقود فى مباحث متعلقة بالمخبر: المسألة الخامسة: إذا قال: أخبرنى بعض أصحابنا، أو عن بعض الإمامية، يقبل و إن لم يصفه بالعدالة، إذا لم يصفه بالفسوق، لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، و لم يعلم منه الفسوق المانع من القبول، فإن قال: عن بعض أصحابه، لم يقبل، لا- مكان نسبته إلى الرواة، أو إلى أهل العلم، فيكون البحث عنه كالمجهول. إلى آخر كلامه رحمه اللّه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۱

و منها: اعتماد شيخ عليه، كما يظهر من النجاشى و الخلاصة فى على ابن محمّد بن قتيبة «۱»، فإذا اعتمد جمع فهو فى المرتبة القصوى، و ربما يشير إلى الوثاقة، سيّما إذا كثر منهم الاعتماد.

و منها: اعتماد القميين أو روايتهم عنه «۲»، كما يأتى فى إبراهيم بن هاشم «۳»، سيّما أحمد بن محمّد بن عيسى «۴»، و ابن الوليد منهم «۵»، و يقرب

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۵۹/ ۶۷۸، و الخلاصة: ۹۴/ ۱۶، و فيهما: عليه اعتمد أبو عمرو الكشّى فى كتاب الرجال.

(۲) لأنّ المعلوم من طريقتهم كثرة طعنهم فى الرجال الّذين يروون عن المجاهيل و الضعفاء.

(۳) لأنّه أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم، و لم يطعن عليه أحد منهم، مع ما علم من طريقتهم.

(۴) لأنّه أخرج من قم جمعا- كالبرقى أحمد بن محمّد بن خالد- لروايتهم عن الضعفاء و اعتمادهم المراسيل.

(۵) لقول الشيخ فى الفهرست: ۱۵۶/ ۷۰۴: جليل القدر، عارف بالرجال، موثوق به.

و كان يستثنى من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعرى ما رواه عن الضعفاء، أو المراسيل، كما ذكره النجاشى فى رجاله: ۳۴۸/ ۹۳۹.

و قال الصدوق فى الفقيه: ۲/ ۵۵: و أمّا خبر صلاة يوم غدير خم و الثواب المذكور فيه لمن صامه، فانّ شيخنا محمّد بن الحسن رضى اللّه عنه كان لا يصححه، و يقول: إنّه من طريق محمّد بن موسى الهمدانى، و كان غير ثقة، و كل ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس اللّه روحه، و لم يحكم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۲

من ذلك ابن الغضائرى «۱».

و منها: أن تكون رواياته كلّها أو جلها مقبولة أو سديدة «۲».

و منها: وقوعه فى سند حديث اتفق الكل أو الجلّ على صحته، بل أخذ ذلك دليل الوثاقة، و يأتى فى محمّد بن إسماعيل البندقى «۳»، و أحمد بن عبد الواحد «۴».

(۱) و المقصود منه: أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه الغضائرى، مؤلف كتاب الرجال المقصور على ذكر الضعفاء، و كان يضعف الرجال بأدنى شبهة، حتى قيل أنّه قلّما يسلم منه أحد.

(۲) قال الكاظمى فى عدته: ۲۶ فيما يثبت به التعديل: و منها أن يكون أكثر ما يرويه متلقّى بالقبول، أو سديدا.

و قال الوحيد فى التعليقة: ۱۲۷، فى ترجمة حنان بن سدير: رواية ابن أبى عمير عن الحسن بن محبوب تشير أيضا إلى وثاقته، و يؤيدها رواية الجليل مثل إسماعيل و غيره عنه، و كونه كثير الرواية، و سديد الرواية، و مقبول الرواية، كما هو الظاهر، إلى غير ذلك من أمارات الاعتداد و القوة.

(۳) قال فى الرواشح: ۷۴: ثمّ ليعلم أنّ طريق الحديث بمحمّد بن إسماعيل النيسابورى، هذا صحيح لا حسن، كما قد وقع فى بعض الظنون، و لقد وصف العلامة و غيره من أعاظم الأصحاب أحاديث كثيرة- هو فى طريقها- بالصحة.

و قال الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين: ۲۷۶، بعد كلام طويل فى تعيين محمّد بن إسماعيل الذى يروى عنه الكلينى من هو: و قد حكم متأخرو علمائنا قدس اللّه أرواحهم بتصحيح ما يرويه الكلينى عن محمّد بن إسماعيل الذى فيه النزاع، و حكمهم هذا قرينة قويّة على أنّه ليس أحدا من أولئك الّذين لم يوثقهم أحد من علماء الرجال.

(۴) قال البحرانى فى بلغة المحدثين: ۳۲۸، هامش رقم (۱): المعروف بين أصحابنا عدّ حديثه فى الصحيح، و لعله كاف فى توثيقه، مع أنّه من مشايخ الإجازة المشاهير.

و قال المجلسى فى وجيزته ۱۵۰/ ۱۰۱: أحمد بن عبد الواحد البزاز المعروف بابن عبدون ممدوح، و يعدّ حديثه صحيحا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۳

و منها: إكثار الكافى أو الفقيه من الرواية عنه، و يأتى فى البندقى «۱».

و منها: قولهم: معتمد الكتاب و يأتى فى حفص بن غياث «۲».

و منها: قولهم: بصير بالحديث و الرواية «۳» «۴».

و منها: قولهم: صاحب فلان- أى واحد من الأئمة عليهم السلام- فإنّه يشعر بالمدح، كما ذكره المصنف رحمه اللّه فى إدريس بن يزيد «۵»، و غيره، و غيره أيضا.

---

(۱) قال فى التعليقة: ۲۸۴: و ربما يعدّ حديثه من الحسان لعدم التوثيق، و إكثار الكلينى من الرواية عنه، و كون رواياته متلقاة بالقبول، إلى غير ذلك ممّا مرّ فى الفوائد و هو فيه، بل ربما يظهر كونه من مشايخ الكلينى و الكشى، و تلميذ ابن شاذان، كما أشير إليه، حتى أنّ جماعة عدّوا حديثه من الصحاح، و من هذا ظهر ضعف عدّه من المجهول.

(۲) التعليقة: ۱۲۰، قال: قوله فى حفص بن غياث: و له كتاب معتمد، سيجىء عن المصنف رحمه اللّه فى ذكر طريق إليه أنّه ربما جعل ذلك مقام التوثيق من أصحابنا.

(۳) فى تعليقة الوحيد: ۱۰: الرواة.

(۴) قال النجاشى فى ترجمة: أحمد بن على بن العباس السيرافى: ۸۶/ ۲۰۹: كان ثقة فى حديثه، متقنا لما يرويه، فقيها، بصيرا بالحديث و الرواية.

و قال فى ترجمة: أحمد بن محمّد بن الربيع: ۷۹/ ۱۸۹: عالما بالرجال.

(۵) الظاهر أن الصواب فى ترجمة إدريس بن زيد، كما فى منهج المقال: ۵۰، قال: إدريس ابن زيد، وصفه الصدوق فى الفقيه بصاحب الرضا عليه السلام، و هو يدلّ على مدح، إلّا أنّه غير مذكور فى كتب الرجال، و وصف العلامة طريق الصدوق إليه بالحسن، و

ربما يشعر بالمدح، فتأمل.

و قال المجلسى الأول فى روضة المتقين: ۱۴/ ۴۸، فى ترجمته: وصف الصدوق له بأنه صاحب الرضا عليه السلام، و حكمه أولا بأنّ كتابه معتمد، يجعل الخبر حسنا، و طريقه إليه حسنا كالصحيح.

و قال السيد الخويى فى معجمه: ۱/ ۷۷: و قد جعل بعضهم ان توصيف أحد بمصاحبته لأحد المعصومين عليهم السلام من أمارات الوثاقة. ثم قال: و أنت خبير بأنّ المصاحبة لا تدل بوجه لا على الوثاقة، و لا على الحسن، كيف و قد صاحب النبى صلّى اللّه عليه و آله و سائر المعصومين عليهم السلام من لا حاجة الى بيان حالهم، و فساد سيرتهم، و سوء أفعالهم؟!.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۴

و منها: ذكر الجليل شخصا مترضّيا أو مترحّما «۱».

و منها: أن يروى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى، و لم يكن مستثنى، و عليه الفاضل الخراسانى و غيره «۲».

و يأتى فى ترجمته «۳» و فى محمّد بن عيسى ما له دخل «۴».

---

(۱) قال الكاظمى فى عدته: ۲۳: و منها ترضى الأجلّاء عنه، و ترحمهم عليه، و هذا كما ترى الكلينى و الصّدوق و الشّيخ يترحمون على ناس و يترضون عنهم، فتعلم أنّهم عندهم بمكانة من الجلالة، بدليل أنّهم ما زالوا يذكرون الثقات و الأجلاء ساكتين، و ربما كان الترحم و الترضى بخصوصية اخرى كالمشيخة و نحوها، و كيف كان فما كان ليكون إلّا عن ثقة يرجع إليه الأجلاء.

و اعترض السيد الخويى فى معجمه: ۱/ ۷۸: بأنّ الترحم هو طلب الرحمة من اللّه تعالى، فهو دعاء مطلوب و مستحب فى حق كل مؤمن، و قد أمرنا بطلب المغفرة لجميع المؤمنين و للوالدين بخصوصهما، و قد ترحم الصادق عليه السلام لكل من زار الحسين عليه السلام، بل إنّه سلام اللّه عليه قد ترحم لأشخاص خاصة معروفين بالفسق لما فيهم ما يقتضى ذلك، كالسيد إسماعيل الحميرى و غيره، فكيف يكون ترحم الشيخ الصدوق أو محمد بن يعقوب و أمثالهم كاشفا عن حسن المترحّم عليه!) و هذا النجاشى قد ترحم على محمّد بن عبد اللّه بن محمّد بن عبيد اللّه بن البهلول، بعد ما ذكر أنّه رأى شيوخه يضعفونه، و أنه لأجل ذلك لم يرو عنه شيئا و تجنبه.

(۲) فى عدة الكاظمى: ۲۶ قال: و منها كونه من رجال محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعرى، و لم يستثن عليه، و ذلك إن أقصى ما استثنى عليه روايته عن أولئك الثمانية عشر أو العشرين، فعلم أنّ من عداهم مرضى عنه، فكان أقل مراتبه المدح، بل ربما جعل طريقا إلى التوثيق، و بالجملة فاتخاذ هذا الوجه دليلا على الاعتماد طريقة جماعة من المحققين كصاحب الذخيرة و غيره.

و زاد السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۶۳: و عندى أنّه لا يفيد شيئا سوى تقوية الحديث فى الجملة.

(۳) تعليقة الوحيد: ۲۸۱.

(۴) تعليقة الوحيد: ۳۱۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۵

و منها: قول الثقة: لا أحسبه إلّا فلانا، أى ثقة أو ممدوحا، و ظاهرهم العمل به، و البناء عليه.

و تأمل فيه المحقق الشيخ محمّد لأنّ حجية الظنّ من دليل، و ما يظنّ تحقق مثله فى المقام هو الإجماع، و تحقّقه فى غاية البعد، و فى تأمّله تأمّل ظاهر «۱».

و منها: أن يقول الثّقة: حدثنى الثّقة، و فى إفادته التوثيق المعتبر خلاف معروف، و حصول الظّن منه ظاهر، و احتمال كونه فى الواقع مقدوحا لا يمنعه، فضلا عن احتمال كونه ممّن ورد فيه قدح، كما هو الحال فى سائر التوثيقات «۲».

و ربما يقال: الأصل تحصيل العلم، و لمّا تعذّر يكتفى بالظن الأقرب، و هو الحاصل بعد البحث.

و يمكن أن يقال: مع تعذر البحث، يكتفى بالظن، كما هو الحال فى التوثيقات، و سائر الأدلة، و الأمارات الاجتهادية، و ما دلّ على ذلك دلّ على هذا.

و مراتب الظن متفاوتة، و كون المعتبر أقوى مراتبه لم يقل به أحد، مع أنّه على هذا لا يكاد يوجد حديث صحيح بل و لا يوجد، و تخصيص خصوص ما اعتبره من الحدّ أنّى له بإثباته، مع أنّه ربما يكون الظن الحاصل فى بعض

---

(۱) تعليقة الوحيد: ۱۱.

(۲) قال الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملى فى وصول الأخيار: ۱۸۹: و لو قال الراوى الثقة:

حدثنى الثقة، أو العدل، و نحوهما، لم يكف عند بعضهم، لجواز كون غيره قد اطلع على جرحه، و أصالة عدم الجارح غير كاف إذ لا بدّ من البحث. و إضرابه عن تسميته مريب، و الاحتمال آت، و الأصح الاكتفاء، إذا كان القائل عالما بطرق الجرح و التعديل.

و قال السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۶۲: و منها قول الثقة: حدثنى الثقة، و أمّا لو قال:

حدثنى غير واحد من أصحابنا، أو جماعة من أصحابنا فلا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۶

التوثيقات بهذا الحد، بل و أدون، فتأمّل.

و منها: أن يكون ممن ادّعى اتفاق الشيعة على العمل بروايته- كما فى جمع «۱» - و ربما ادعى ثبوت الموثقية من ذلك.

و منعه المحقق الشيخ محمّد، و لعله فى غير موضعه، و يكون ما قالوه حقا على قياس ما مرّ فى إجماع العصابة، على أنّا نقول: الظن الحاصل من عمل الطائفة أقوى من الموثقية بمراتب شتّى، و لا أقل من التساوى، فتدبر «۲».

و منها: وقوعه فى سند حكم العلّامة بصحته، و حكم بعض بالتوثيق لذلك، كالمصنف فى الحسن بن متيل «۳»، و إبراهيم بن مهزيار «۴»، و أحمد ابن عبد الواحد «۵»، و غيرهم.

---

(۱) مثل: السّكونى، و حفص بن غياث، و غياث بن كلوب، و نوح بن درّاج، و من ماثلهم من العامّة مثل: طلحة بن زيد و غيره، و كذا مثل عبد اللّه بن بكير، و سماعة بن مهران، و بنى فضال، و الطاطريّين، و عمّار السّاباطى، و على بن أبى حمزة، و عثمان بن عيسى من غير العامة، فإنّ جميع هؤلاء نقل الشيخ عمل الطائفة بما رووه، راجع تعليقة الوحيد: ۱۱، و عدة الأصول: ۱/ ۳۸۰- ۳۸۱.

(۲) قال المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۸۰: إن لم يكن ذلك توثيقا لهم فى أنفسهم، باعتبار عدم إمكان إجماعهم على العمل برواية غير الثقة، سيّما مع اختلاف مشاربهم، و اعتبار جمع منهم العدالة، فلا أقل من كون ذلك توثيقا لهم فى خصوص الرواية، و ذلك كاف على الأظهر.

(۳) فى منهج المقال: ۱۰۶ قال: و يفهم من تصحيح العلامة طريق الصدوق إلى أبى جعفر ابن ناجية توثيقه، و هو الحق إن شاء اللّه تعالى.

(۴) منهج المقال: ۲۸، و فيه: و العلامة حكم بصحة طريق الصدوق الى بحر السقاء و فيه؟؟؟ إبراهيم و هو يعطى التوثيق.

(۵) منهج المقال: ۳۸ قال: و يستفاد من كلام العلامة فى بيان طرق الشيخ فى كتابيه توثيقه فى مواضع.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۷

و فيه: أنّ العلّامة لم يقصر إطلاق الصحة فى الثقات، إلّا أن يقال:

إطلاقه على غيرها نادر، و هو لا يضرّ، لعدم منع ذلك ظهوره فيما ذكره، سيّما بعد ملاحظة طريقته، و جعل الصحة اصطلاحا فيها.

لكن لا يخفى أنّ حكمه بصحة حديثه مرة و مرتين مثلا غير ظاهر فى توثيقه، بل ظاهر فى خلافه، بملاحظة عدم توثيقه و عدم قصره.

نعم لو كان ممن أكثر تصحيح حديثه مثل أحمد بن محمّد بن يحيى، و أحمد بن عبد الواحد، و نظائرهما، فلا يبعد ظهوره فى التوثيق.

و احتمال تصحيحه إياه لكونهم من مشايخ الإجازة، فلا يضر مجهوليتهم، أو لظنه وثاقتهم، فليس من باب الشهادة.

فيه ما سنشير إليه.

و الغفلة ينفيها الإكثار، مع أنّه فى نفسه لا يخلو من البعد «۱».

---

(۱) قال المجلسى الأول فى روضة المتقين: ۱۴/ ۳۲۸، فى ترجمة أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأودى، عند تكلمه حول طرق كتاب الحسن بن محبوب، و انّ بعض هذه الطرق فيها جهالة أو ضعف، و بعضها صحيحة: و الظاهر أنّه لا يحتاج إلى الطريق أصلا، لأنّه لا ريب فى أنّه كان أمثال هذه الكتب التى كان مدار الطائفة عليها، كانت مشتهرة بينهم زائدا على اشتهار الكتب الأربعة عندنا، و لا ريب فى أنّ الطريق لصحة انتساب الكتاب إلى صاحبه، فإذا كان الكتاب متواترا فالتمسك بأخبار الآحاد الصحيحة كان كتعرف الشمس بالسراج.

و لكن لمّا أرادوا أن يخرج الخبر بظاهره عن صورة الإرسال، ذكروا طريقا إليه تيمنا و تبركا، و هؤلاء مشايخ الإجازة المحض، فلهذا ترى العلامة و غيره يصفون الخبر بالصحة. و لو كان فى أوائل السند مجاهيل كأحمد بن محمّد بن الحسن، و أحمد بن محمّد بن يحيى، و ماجيلويه، و محمّد بن إسماعيل عن الفضل و غيرهم.

و من لم يكن له اطلاع على ذلك، فتارة يعترض عليه، و تارة يحكم بثقة هؤلاء، مع أنّ الظاهر أنّه لو كان لهؤلاء توثيق فى الكتب لكنّا نطّلع عليه، لأنّه لم يكن للعلامة كتاب غير هذه الأصول التى فى أيدينا، و لو كان له غيرها لكان يذكر مرة أنّه ذكر فلان فى الكتاب الفلانى أنّ فلانا ثقة، لكن الأصحاب نظروا إلى أنّه لو كان لم يعتبر مشايخ الإجازة و ضعفهم لكان يحكم بصحة الجميع لأنّهم جميعا منهم مع أنّه ليس كذلك دأبه.

لكن لم يلاحظوا أنّه فرّق بين مشايخ الإجازة، فبعضهم لم يكن له كتاب و لا رواية أصلا، و كان لبعضهم كتاب و رواية، و إن لم يكن يروى هذا الخبر إلا من صاحب الكتاب، فإنه يمكن أن يكون روى من غير هذا الكتاب، و لم يكن ذلك الكتاب معتبرا و لا رواية ثقة، فكانوا ينظرون إلى هذا المعنى، و يصفون الخبر بالضعف أو الجهالة لجهالة الطرق، بخلاف من لم يكن له كتاب، فإنه ذكر لمجرد اتصال السند.

و الظاهر أنّ الباعث للعلامة و أمثاله ذلك. إلى آخره.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۹۸

هذا و إن المشهور يحكمون بصحة حديث أحمد بن محمّد المذكور، و أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، و الحسين بن الحسن بن أبان، و قيل فى وجهه: حكم العلامة بالصحة، كما مرّ «۱».

---

(۱) قال الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين: ۲۷۶: تبيين: قد يدخل فى أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر فى كتب الجرح و التعديل بمدح و لا قدح، غير أنّ أعاظم علمائنا المتقدمين قدس اللّه أرواحهم قد اعتنوا بشأنه و أكثروا الرواية عنه، و أعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحة روايات هو فى سندها، و الظاهر أنّ هذا القدر كاف فى حصول الظن بعدالته.

و ذلك مثل: أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، فان المذكور فى كتب الرجال توثيق أبيه رحمه اللّه، و أمّا هو فغير مذكور بجرح و لا تعديل، و هو من مشايخ المفيد رحمه اللّه، و الواسطة بينه و بين أبيه رحمه اللّه، و الرواية عنه كثيرة.

و مثل: أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، فانّ الصّدوق يروى عنه كثيرا، و هو من مشايخه و الواسطة بينه و بين سعد بن عبد اللّه.

و مثل: الحسين بن الحسن بن أبان، فإنّ الرواية عنه كثيرة، و هو من مشايخ محمّد بن الحسن بن الوليد، و الواسطة بينه و بين الحسين بن سعيد، و الشيخ عدّه فى كتاب الرجال تارة فى أصحاب العسكرى عليه السلام، و تارة فى من لم يرو، و لم ينص عليه بشيء، و لم نقف على توثيقه إلّا فى غير بابه فى ترجمة محمّد بن أورمة، و الحق أن عبارة الشيخ هناك ليست صريحة فى توثيقه، كما لا يخفى على المتأمل.

و مثل: أبى الحسين على بن أبى جيد، فان الشيخ رحمه اللّه يكثر الرواية عنه، سيّما فى الاستبصار، و سنده أعلى من سند المفيد، لأنّه يروى عن محمّد بن الحسن بن الوليد بغير واسطة، و هو من مشايخ النجاشى أيضا.

فهؤلاء و أمثالهم من مشايخ الأصحاب، لنا ظن بحسن حالهم، و عدالتهم، و قد عددت حديثهم فى الحبل المتين و فى هذا الكتاب فى الصحيح، جريا على منوال مشايخنا المتأخرين، و نرجو من اللّه سبحانه أن يكون اعتقادنا فيهم مطابقا للواقع، و هو ولى الإعانة و التوفيق.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۹۹

و فيه: ما مرّ، إلّا أن يريدوا إكثاره.

و فيه: انّ الإكثار وقع فى مثل إبراهيم بن هاشم، و أحمد بن عبدون، و هم يعدون حديثهم من الحسان، و إن حكم جمع بصحته «۱»، إلّا أن يقال:

إنّ هذا الإكثار ليس بمثابة ذاك، لكن لا بدّ من ملاحظته، و مع ذلك كيف يفيد ذلك التوثيق دون هذا، و كون ذاك أقوى لا يقتضى قصر الحكم فيه.

و اعترض أيضا: بأنّ التوثيق من باب الشهادة، و التصحيح ربما كان مبنيا على الاجتهاد «۲».

---

(۱) قال المحقق البحرانى فى المعراج: ۸۸ فى ترجمة إبراهيم بن هاشم: لأصحابنا اضطراب كثير حتى من الواحد فى الكتاب الواحد فى حديث إبراهيم بن هاشم، فتارة يصفونه بالحسن كما حققناه و اعتمدنا عليه، و هو الصواب.

و تارة يصفونه بالصحة، كما فعله شيخنا البهائى قدس سره فى مبحث نوافل الظهرين من مفتاح الفلاح، حيث وصف حديث محمّد بن عذافر بالصحة، مع أنّ إبراهيم المذكور فى الطريق. و كذا وقع لشيخنا الشهيد الثانى فى عدة مواضع، منها فى روض الجنان فى مبحث توجيه الميت، حيث وصف حديث سليمان بن خالد بسلامة السند.

و قد وقع للعلامة رحمه اللّه مثل ذلك فى عدة مواضع من المختلف و المنتهى، و اللّه الهادى.

(۲) قال المجلسى الأول فى روضة المتقين: ۱۴/ ۳۳۴، و الباعث لهم على ذلك أن تصحيح الحديث يستلزم توثيق رجاله، سيّما إذا لم يكونوا من المشتبهين، ليقال إنّ ذلك من باب الاجتهاد، لا من باب الشهادة حتى يكون معتبرا، لأنّه كثير ما يجتهد فى مشتبه أنّه فلان، و يجتهد آخر أنّه غيره، أما إذا لم يكن مشتبها بغيره. كان من باب الشهادة كما قيل، لكن الظاهر أنّ العلامة راعى أنّهما ليسا براويين، بل كانا لمحض اتصال السند، و لو لم تجزم بأنّ مراده ذلك فلا شك فى إمكان أن يكون مراده ذلك، أو لوجه آخر أدى اجتهاده إليه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۰

و فيه: ما لا يخفى على المطّلع بحال التوثيقات، مضافا الى الاكتفاء بالظنّ و البناء عليه.

و قال جماعة فى وجهه: إنّهم ثقات و لا يحتاجون إلى التنصيص، لأنّهم من مشايخ الإجازة «۱».

و فيه: انّ هذا ليس على قواعد المشهور، بل الظاهر منهم خلافه، مع أنّهم كثيرون، فلا وجه للقصر.

و الاعتراض: بأنّ كثيرا من مشايخ الإجازة كانوا فاسدى العقيدة.

مندفع: بأنّ ذلك ينافى العدالة بالمعنى الأخص لا الأعم، و الأخص

---

(۱) قال السيد الداماد فى الرواشح: ۱۷۹: و ممّا يجب أن يعلم و لا يجوز أن يسهل عنه، أنّ مشيخة المشايخ الذين هم كالأساطين و الأركان أمرهم أجلّ من الاحتياج إلى تزكية مزك و توثيق موثق، و لقد كنا أثبتنا ذلك فيما أسلفنا بما لا مزيد عليه.

و قال الميرزا الأسترآبادى فى المنهج: ۱۰۳ فى ترجمة الحسن بن على بن زياد الوشاء:

و ربما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمّد بن عيسى.

و قال الشهيد الثانى فى الرعاية فى علم الدراية: ۱۹۲: تعرف العدالة المعتبرة فى الراوى: بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة، بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل، أو غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينى، و ما بعده إلى زماننا هذا.

ثم قال: لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين إلى تنصيص على تزكية، و لا بينة على عدالة، لما اشتهر فى كلّ عصر من ثقتهم و ضبطهم و ورعهم زيادة على العدالة.

و قال المحقق البحرانى فى البلغة: ۴۰۴ فى ترجمة محمّد بن إسماعيل البندقى:

مجهول إلّا أن الظاهر جلالته، لكونه من مشايخ الإجازة.

و قال الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين: ۲۷۶: قد يدخل فى أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر فى كتب الجرح و التعديل بمدح و لا قدح، غير أنّ أعاظم علمائنا المتقدمين قدس اللّه أرواحهم قد اعتنوا بشأنه، و أكثروا الرواية عنه، و أعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحة روايات هو فى سندها، و الظاهر أنّ هذا القدر كاف فى حصول الظن بعدالته.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۱

يظهر من الخارج، على أنّه ربما يكون ظاهر الشيخية حسن العقيدة الى أن يثبت الخلاف، فتأمّل.

و قال جماعة: إنّ مشايخ الإجازة لا يضر مجهوليتهم، لأنّ أحاديثهم مأخوذة من الأصول المعلومة، و ذكرهم لمجرد اتصال السند أو للتيمن «۱».

و فيه: انّ ذلك غير ظاهر، مضافا الى عدم انحصار ذلك فى تلك الجماعة، فكم من معروف منهم بالجلالة لم يصححوا حديثه، فضلا عن المجهول، على أنّه لا- وجه لتضعيف أحاديث سهل بن زياد و أمثاله، ممن حاله حال تلك الجماعة فى الوساطة للكتب، مشايخ الإجازة كانوا أم لا «۲».

و بالجملة لا وجه للتخصيص بمشايخ الإجازة، و لا من بينهم بجماعة خاصة.

و دعوى: أنّ غيرهم ربما يروى من غير تلك الأصول دون الجماعة، و أنّ ذلك كان ظاهرا على العلامة، بل و من تأخر عنه، جزاف، على أنّ النقل عنها غير معلوم إغناؤه عن التعديل، لعدم معلومية كل واحد من أحاديثها

---

(۱) كما ذهب إلى هذا المجلسى الأول فى أكثر من موضع، قال فى ترجمة محمّد بن على الكوفى: ۱۴/ ۲۸: و الظاهر أنّ مساهلتهم فى النقل عن أمثاله لكونه من مشايخ الإجازة، و الأمر فيه سهل، لأن الكتاب إذا كان مشتهرا متواترا عن صاحبه يكفى فى النقل عنه، و كان ذكر السند لمجرد التيمن و التبرك.

(۲) قال السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۵۸: أقول: مجرد كونه من مشايخ الإجازة لا يفيد شيئا، إذ ربما أخذوا من الضعيف لعلو إسناده، أو لمجرد إخراج الحديث من الإرسال و اتصال المستجيز بالسند ليدخل فى المسانيد و إن كان المجيز فاسد المذهب، و لو كان لمجرد كونه من مشايخ الإجازة ظهور فى الوثاقة لصحّحوا أخبار سهل بن زياد، فإنه من مشايخ الإجازة، كما حكى المجلسيان

رحمهما اللّه، و لما قالوا انّ الجهل بمشايخ الإجازة غير قادح لأنّ المستجاز فيه من الأصول المعلومة، و أجمل محامل من قال بدلالة ذلك على المدح و العدالة عندى أنّه لا يريد كلية الكبرى، بل يريد هؤلاء الاعلام المشهورين بالتعظيم و الجلالة عند الطائفة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۲

بالخصوص، و كذا الكيفية المودعة، و القدماء كانوا لا يروونها إلّا بالإجازة أو القراءة و أمثالهما، و يلاحظون الواسطة غالبا حتى فى كتب الحسين بن سعيد الذى جلّ رواية تلك الجماعة عنه، و سيجىء فى أخيه الحسن ما يدل عليه، و كذا فى كتب كثير ممن ماثله من الأجلّة، مع أنّ هذه الكتب أشهر و أظهر من غيرها.

و ربما يقال فى وجه الحكم بالصحة أنّ الاتفاق على الحكم بها دليل على الوثاقة.

و فيه: أنّ الظاهر أنّ منشأ الاتفاق أحد الأمور المذكورة «۱».

و منها: أن ينقل حديث غير صحيح فى مدحه، فان المظنون تحققه فيه عند المتأخرين، و يقوى إذا تأيّد باعتداد المشايخ، و نقلهم إياه فى بيان حال الرجل «۲».

---

(۱) قال الشيخ حسن فى منتقى الجمان: ۱/ ۳۹: الفائدة التاسعة: يروى المتقدّمون من علمائنا رضى اللّه عنهم عن جماعة من مشايخهم، الّذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم، و ليس لهم ذكر فى كتب الرجال، و البناء على الظاهر يقتضى إدخالهم فى قسم المجهولين، و يشكل بأنّ قرائن الأحوال شاهدة ببعد اتخاذ أولئك الأجلاء الرجل الضعيف أو المجهول شيخا يكثرون الرواية عنه و يظهرون الاعتناء به، و رأيت لوالدى رحمه اللّه كلاما فى شأن بعض مشايخ الصدوق رحمه اللّه قريبا مما قلناه، و ربما يتوهم أنّ فى ترك التعرّض لذكرهم فى كتب الرجال إشعارا بعدم الاعتماد عليهم، و ليس بشىء، فإن الأسباب فى مثله كثيرة، و أظهرها أنه لا تصنيف لهم، و أكثر الكتب المصنفة فى الرجال لمتقدمى الأصحاب اقتصروا فيها على ذكر المصنفين، و بيان الطرق إلى رواية كتبهم. الى آخر كلامه و فيه فوائد جمة.

(۲) قال المقدس الكاظمى فى عدته: ۲۶: و هذا كما حكم الشهيد الثانى رحمه اللّه بوثاقة عمر ابن حنظلة لقول الصادق عليه السلام فى حديث الوقت: إذن لا يكذب علينا، مع ما فى سنده من الضعف لمكان يزيد بن خليفة، و ما ذلك إلا لرواية الأجلاء كالكلينى له، و عمل كثيرين به، فضعف اعتراض ولده المحقق صاحب المعالم و استغرابه للتوثيق بمجرد هذا الخبر الضعيف لا وجه له.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۳

و أضعف من ذلك ما لو روى الراوى بنفسه ذلك، و يحصل الظن بملاحظة اعتداد المشايخ و نقلهم إياه، كما فى كثير من التراجم.

و منها: كونه من آل أبى الجهم، لما فى منذر بن محمّد «۱»، و سعيد بن أبى الجهم «۲».

و منها: كونه من آل نعيم الأزدى، لما فى بكر بن محمّد «۳»، و جعفر بن المثنى «۴»، و المثنى بن عبد السلام.

و منها: كونه من آل أبى شعبة، و يأتى فى: عمر بن أبى شعبة «۵».

و منها: قول العدل: حدثنى بعض أصحابنا، قال المحقق: يقبل و إن لم يصفه بالعدالة، إذا لم يصفه بالفسوق «۶»، لأن إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، و لم يعلم منه الفسق المانع من القبول.

و إن قال: بعض أصحابه، لم يقبل، لإمكان أن يعنى نسبته إلى الرواة

---

(۱) لما فى رجال النجاشى: ۴۱۸/ ۱۱۱۸ حيث قال فى ترجمته: من أصحابنا من بيت جليل.

(۲) لما فى رجال النجاشى: ۱۷۹/ ۴۷۲ حيث قال: كان ثقة فى حديثه، وجها بالكوفة، و آل أبى الجهم بيت كبير بالكوفة.

راجع رجال السيد بحر العلوم: ۱/ ۲۷۲- ۲۷۵ ترجمة آل أبى جهم القابوسى.

(۳) لما فى رجال النجاشى: ۱۰۸/ ۲۷۳: وجه فى هذه الطائفة، من بيت جليل بالكوفة، من آل نعيم الغامديين.

(۴) لما فى رجال النجاشى: ۱۲۱/ ۳۰۹: ثقة، من وجوه أصحابنا الكوفيين، و من بيت آل نعيم.

و ذكر السيد بحر العلوم فى رجاله: ۱/ ۲۸۳- ۲۸۹ ترجمة آل نعيم الأزدى الغامدى.

(۵) حيث قال النجاشى: ۲۳۰/ ۶۱۲ فى ترجمة عبيد اللّه بن على بن أبى شعبة الحلبى: و آل أبى شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا.

و ترجمهم السيد بحر العلوم فى رجاله: ۱/ ۲۱۴- ۲۲۲.

(۶) فى نسخة «م»: بالفسق.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۴

و أهل العلم، فيكون البحث فيه كالمجهول، انتهى «۱». و فيه نظر «۲».

و منها: رواية الجليل عن غير واحد، أو عن رهط مطلقا أو مقيدا بقول من أصحابنا، و عندى أنّ هذه الرواية فى غاية القوة، بل أقوى من كثير من الصحاح، و ربما تعد من الصحاح لبعد أن لا يكون فيهم ثقة «۳».

و منها: رواية الجليل عن أشياخه، فإن علم أنّ فيهم ثقة فالظاهر صحة الرواية، و كذا إن علم أنّ فيهم من مشايخ الإجازة أو من أشباههم، و إلّا فهى فى غاية القوة مع احتمال الصحة، لبعد الخلو عن الثقة. و رواية حمدويه عن أشياخه من الأول «۴»، لأن فيهم العبيدى «۵»، و هو ثقة كما يأتى «۶».

---

(۱) معارج الأصول: ۱۵۱ و عبارته هكذا: إذا قال أخبرنى بعض أصحابنا، و عنى الإمامية، يقبل و إن لم يصفه بالعدالة- إذا لم يصفه بالفسوق- لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، و لم يعلم منه الفسوق المانع من القبول.

فان قال: عن بعض أصحابه (خ. ل أصحابنا) لم يقبل، لا مكان أن يعنى نسبته إلى الرواة، أو أهل العلم، فيكون البحث فيه كالمجهول.

(۲) و تنظّر فيه أيضا المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۸۷ حيث قال: و أنت خبير بأنّ ما ذكره غير مستقيم، لأنّ السكوت عن تفسيقه أعمّ من التوثيق، مضافا إلى عدم صراحة بعض أصحابنا فى كون المقول فيه إماميا كما مرّ، فتأمّل.

(۳) عقّبها البهبهانى فى التعليقة: ۱۱ بقوله: و فيه تأمل، و قال المحقق الشيخ محمّد: إذا قال ابن أبى عمير عن غير واحد، عدّ روايته من الصحيح، حتى عند من لم يعمل بمراسيله.

و قال فى المدارك: لا يضر إرسالها لأن فى قوله: غير واحد، إشعار بثبوت مدلولها عنده، و فى تعليله تأمّل فتأمّل.

(۴) وردت رواية حمدويه عن أشياخه فى رجال الكشى: ۳۱۳/ ۵۶۶، ۳۸۵/ ۷۲۰، ۴۱۴/ ۷۸۰ و ۷۸۳، ۵۶۴/ ۱۰۶۵، ۶۱۲/ ۱۱۴۱.

(۵) و هو محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين.

(۶) قال الجزائرى فى حاوى الأقوال فى ترجمة جعفر بن عثمان بن زياد الرواسى: روى الكشى رحمه اللّه عن حمدويه عن أشياخه أنّه ثقة فاضل خير.، ثم قال: قلت: لا يتوهم أنّ ما نقله الكشى مرسل و لا يفيد التوثيق لأنّ بعض مشايخ حمدويه ثقة و الإضافة تفيد العموم، قيل: و فيه نظر.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۵

و منها: قولهم: فقيه من فقهائنا، بل يشير إلى الوثاقة.

و قريب منه قولهم: فقيه «۱».

و منها: قولهم: فاضل «۲»، أو دين «۳». و يأتى فى الحسن بن على بن فضال «۴».

---

(۱) قال الوحيد البهبهانى فى التعليقة: ۱۰: و منها قولهم: فقيه من فقهائنا و هو يفيد الجلالة بلا شبهة و يشير إلى الوثاقة، و البعض بل لعلّ الأكثر لا يعدّه من أماراتها، إمّا لعدم الدلالة عنده، أو لعدم نفع مثل تلك الدلالة، و كلاهما ليس بشىء، بل ربما يكون أنفع من بعض توثيقاتهم، فتأمل و لاحظ ما ذكرناه فى الفائدتين و هذه الفائدة و عبارة النجاشى فى إسماعيل ابن عبد الخالق تشير إلى ما ذكرناه، فلاحظ و تأمل، و قريب مما ذكر قولهم: فيه. انتهى.

و قد عدّ جمع هذه العبارة فى ضمن أمارات الوثاقة و المدح كما فى الرواشح: ۶۰، عدة الكاظمى: ۱۹، مقباس الهداية: ۲/ ۲۴۸، و نهاية الدراية: ۱۴۸.

(۲) و قد عدّ الشهيد الثانى فى الرعاية: ۲۰۵: فاضل من أمارات المدح الملحق لحديث المقول فيه بالحسن، و عدم إفادتها التعديل، ثم قال: و أمّا الفاضل، فظاهر عمومه، لأنّ مرجع الفضل إلى العلم، و هو يجامع الضعف بكثرة.

و قد عدّ جمع الكلمة من ألفاظ المدح كما فى الرعاية: ۲۰۵، و الرواشح: ۶۰، و مقباس الهداية: ۲/ ۲۴۷، نهاية الدراية: ۱۴۸، و قد عدّها السيد فى العدّة: ۱۹، من الألفاظ التى تفيد التوثيق.

(۳) قال المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۴۷: و لا شبهة فى دلالته على المدح المعتد به المقارب للتوثيق، بل يحتمل دلالته على ذلك، لأن الدّين لا يطلق إلا على من كان ملتزما بجميع أحكام الدين، و من كان كذلك فهو عدل.

و قد عدها السيد فى العدّة: ۱۹ من الألفاظ التى تفيد التوثيق أيضا.

و ذكرها السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۴۸ ضمن ألفاظ المدح.

و قال الأصفهانى فى الفصول الغروية: ۳۰۳: و منها قولهم: ورع أو تقى أو دين، و الأولان نص فى التعديل، و الأخير ظاهر فيه، بل لا يبعد اختصاصه عرفا به.

(۴) يأتى فى ترجمته نقلا عن الكشى و النجاشى قول الفضل بن شاذان لأبيه فيه: هذا ذاك العابد الفاضل، قال: هو ذاك.

راجع رجال الكشى: ۵۱۵/ ۹۹۳، رجال النجاشى: ۳۴/ ۷۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۶

و منها: قولهم: أوجه من فلان، أو أصدق، أو أوثق، و ما أشبه ذلك، مع كون فلان وجها، أو صدوقا، أو ثقة، بل يشير الأخير إلى الوثاقة «۱».

و منها: توثيق على بن الحسن بن فضّال «۲»، أو ابن عقدة، و من

---

(۱) قال الأصفهانى فى الفصول: ۳۰۳: و أمّا قولهم: أوجه من فلان، حيث يكون المفضّل عليه ثقة، فأقوى فى المدح، و يحتمل قويّا عدّه توثيقا.

و منها قولهم: أصدق لهجة من فلان، حيث يكون المفضّل عليه ثقة، و الظاهر أنّه يفيد مدحا يعتد به فى العمل بروايته، و كذا لو كان المفضّل عليه هنا و فيما مرّ ممدوحا بما يصحّ الاعتماد على روايته.

و قد فصّل الكلام الكاظمى فى العدّة: ۲۰ حيث قال: و التفضيل على الموثق و الممدوح أدلّ على الوثاقة و المدح من الأصل، فان لم يثبت فى المفضّل عليه كما فى مثل: أوثق إخوته، أو من أبيه مع عدم العلم بوثاقة الأب و الإخوة كان الأصل أدل، فإنا نجد أنّ قولنا هو ثقة أدلّ على الوثاقة من ذلك، و كذلك صدوق، و أصدق إخوته، و وجه و أوجههم. و ربما يتعلّق فى التوثيق بالتفضيل عليه لمكان المشاركة.

و هذا كما يجعل للحسين بن علوان حظا فى الوثاقة، بقول ابن عقدة فى أخيه الحسن: إنّه كان أوثق من أخيه. و كذلك قول النجاشى بعد حكمه على الحسين بأنّه عامى ثقة، و الحسن أخص بنا و أولى.

و الحقّ أنّه لا دلالة فى ذلك على التوثيق، لشيوع استعمال أفعل مجردا.

و قد وقع فى كلامهم التفضيل بالوثاقة على من لا حظّ له فيها من الضعفاء المتّهمين، و هذا كما قال النجاشى فى الحسن بن محمّد بن جمهور العمّى أبو محمّد البصرى: ثقة فى نفسه، ينسب إلى بنى العم، يروى عن الضعفاء، و يعتمد المراسيل، ذكره أصحابنا بذلك و قالوا: كان أوثق من أبيه. مع قولهم فى أبيه على ما فى النجاشى: انّه ضعيف فى الحديث، فاسد المذهب، و أن فيه أشياء اللّه أعلم بها من عظمها، روى عن ابنه الحسن.

و كان ما رمى به من الرّواية عن الضّعفاء لروايته عن أبيه و نحوه.

(۲) و قد ناقش المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۶۶ فى ذلك حيث قال: قلت: الموجود فى ترجمته: أنّه قلّ ما روى عن ضعيف و كان فطحيا، و لم يرو عن أبيه شيئا.

و دلالته على ما رام إثباته كما ترى، لأنّ قلّة روايته عن الضعيف تجتمع مع كون من نريد استعلام حاله ضعيفا، لأنهم لم يشهدوا بعدم روايته عن ضعيف، بل بقلّة روايته عن ضعيف، فلا تذهل. ثم قال:

و توهم إمكان الاستدلال للمطلوب بما ورد من الأمر بالأخذ بما رووا بنو فضال و ترك ما رأوا، مدفوع بأنّ الأخذ بما يرويه، عبارة عن تصديقه فى روايته، و أين ذلك و كيف هو من الدلالة على عدالة من رووا عنه شيئا أو صدقه؟ فهم مصدّقون فى الأخبار بأنّ فلانا روى عن الصادق عليه السلام كذا، و ذلك لا يستلزم بوجهه صدق فلان أيضا، هذا مضافا إلى أنّه إن تمّ لاقتضى كون رواية كل من بنى فضال كذلك لا خصوص عليه، و لم يلتزم بذلك أحد كما لا يخفى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۷

ماثلهما «۱».

و أمّا ابن نمير، فلا يبعد حصول قوة من قوله بعد ملاحظة اعتداد المشايخ به، سيّما إذا ظهر تشيّع من وثّقوه، خصوصا إذا اعترف الموثّق بتشيعه «۲».

و منها: قولهم: شيخ الطائفة، و أمثال ذلك، بل يشير إلى الوثاقة، و هو

---

(۱) قال السيد الأعرجى فى العدّة: ۲۵: و أمّا توقفهم فى توثيق ابن فضّال و ابن عقدة و أضرابهما من الثقات المنحرفين، من أئمة هذا الشأن، و أهل القدم الراسخ فيه، و الباع الطويل، فالذى يستفاد من تتبع سيرة قدماء الأصحاب هو الاعتماد على أمثال هؤلاء، كما يعرب عنه تصفح كتب الرجال، و ناهيك فى على بن الحسن بن فضّال اعتماد الثقة الجليل محمّد بن مسعود العياشى عليه، حتى أنّه ليكتفى بمجرد أن يقول من دون أن يسأله عن الوجه فى ذلك، كما وقع له غير مرّة، فلا وجه للتوقف فيه و فى اضرابه.

نعم توثيق مثله إنما يفيد الوثاقة بالمعنى الأعم، فإن ثبت كون من وثقوه مستقيما على الطريقة أفاد الوثاقة بالمعنى الأخص.

فأمّا نصر بن الصّباح، فإنّه و إن رمى بالغلو و ارتفاع القول، لكن الثقات الأجلاء كابن مسعود و الكشى تناولوا منه و رووا عنه. و عدّ قوم توثيقهم مدحا قريبا من التوثيق.

(۲) قال السيد الأعرجى فى العدّة: ۲۵: و أمّا ثقات العامة كابن نمير، فقال الأستاذ: إنّه لا يبعد عن مكانة ابن فضال.

و قال الوحيد فى التعليقة: ۱۰: و أمّا توثيق ابن نمير و من ماثله، فلا يبعد حصول قوة منه، بعد ملاحظة اعتداد المشايخ به و اعتمادهم عليه، كما سيجىء فى إسماعيل بن عبد الرحمن، و حميد بن حماد، و جميل بن عبد اللّه، و على بن حسان، و الحكم بن عبد الرحمن، و غيرهم، سيّما إذا ظهر تشيع من وثقوه، كما هو فى كثير من التراجم، و خصوصا إذا اعترف الموثق بتشيعه، و قس على توثيقهم مدحهم و تعظيمهم.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۸

أولى من الوكالة، و شيخية الإجازة، و غيرهما، مما حكموا بشهادته على الوثاقة «۱».

و منها: توثيق العلّامة و ابن طاوس و نظائرهما، و هو من أمارات الوثاقة «۲»، و توقف الشهيد «۳»، و صاحب المعالم فيه، و ولده فى العلامة و لا

---

(۱) قال العاملى فى وصول الأخيار: ۱۹۲: أما نحو شيخ هذه الطائفة و عمدتها و وجهها و رئيسها و نحو ذلك فقد استعملها أصحابنا فيمن يستغنى عن التوثيق لشهرته، إيماء إلى أنّ التوثيق دون مرتبته.

و قال الأعرجى فى العدّة: ۱۹: و أمّا نحو شيخ الطائفة و فقيهها فظاهر فى التوثيق، و ما كانت الطائفة لترجع إلّا لمن تثق بدينه و أمانته.

و علق المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۲۴ بقوله: فإذا قيل: فلان شيخ الطائفة، كان التعرض لاماميته و وثاقته مستنكرا حشوا، لكون مفاد العبارة عرفا أعظم من الوثاقة، ألا ترى أنك لو سألت أحدا عن عدالة شيخ من شيوخ الطائفة استنكر أهل العرف ذلك.

(۲) و قد ناقش فى ذلك السيد الخويى فى المعجم: ۱/ ۴۳ فقال: و مما تثبت به الوثاقة أو الحسن أن ينص على ذلك أحد الأعلام المتأخرين، بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصرا للمخبر، أو قريب العصر منه، كما يتفق ذلك فى توثيقات الشيخ منتجب الدين، أو ابن شهرآشوب.

و أمّا فى غير ذلك كما فى توثيقات ابن طاوس و العلامة و ابن داود، و من تأخر عنهم كالمجلسى لمن كان بعيدا عن عصرهم فلا عبرة بها، فإنها مبنية على الحدس و الاجتهاد جزما، و ذلك فإن السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ، فأصبح عامة الناس- إلّا قليلا منهم- مقلّدين يعملون بفتاوى الشيخ و يستدلون بها كما يستدل بالرواية، على ما صرح به الحلى فى السرائر، و غيره فى غيره.

(۳) قال الشهيد الثانى فى الرعاية: ۱۸۰: فلا ينبغى لمن قدر على البحث تقليدهم فى ذلك، بل ينفق مما آتاه اللّه، فلكل مجتهد نصيب.

فان طريق الجمع بينهما يلتبس على كثير، حسب اختلاف طرقه و أصوله فى العمل بالأخبار الصحيحة و الحسنة و الموثقة، و طرحها أو بعضها.

فربما لم يكن فى أحد الجانبين حديث صحيح، فلا يحتاج إلى البحث عن الجمع بينهما، بل يعمل بالصحيح خاصة، حيث يكون ذلك من أصول الباحث.

و ربما يكون بعضها صحيحا، و نقيضه حسنا أو موثقا و يكون من أصله العمل بالجميع، فيجمع بينهما بما لا يوافق أصل الباحث الآخر. و نحو ذلك.

و كثيرا ما يتفق لهم التعديل بما لا يصلح تعديلا، كما يعرفه من يطالع كتبهم، سيّما «خلاصة الأقوال» التى هى الخلاصة فى علم الرجال.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۰۹

يبعد موافقة غيرهم لهم «۱»، و لعلّه ليس فى موضعه لحصول الظن «۲».

و قال جدّى: العادل أخبر أو شهد فلا بدّ من القبول «۳».

و هو حسن، نعم لو ظهر ما يشير الى توهم منهم فالتوقف فيه كما فى غيره، و قصرهم رحمهم اللّه التوثيق فى القدماء غير معلوم، بل ربما يكون الظاهر خلافه مع أن ضرره غير ظاهر «۴».

---

(۱) قال العاملى فى وصول الأخيار: ۱۶۲: لكن ينبغى للماهر تدبر ما ذكروه، فلعلّه يظفر بكثير ممّا أهملوه، أو يطلع على توجيه قد أغفلوه، خصوصا مع تعارض الجرح و المدح، فلا ينبغى لمن قدر على التمييز التقليد، بل ينفق مما آتاه اللّه، فلكل مجتهد نصيب.

(۲) التعليقة: ۱۰ و العبارة فيها هكذا: و منها: توثيق العلامة و ابن طاوس و نظائرهما، و توقف المحقق الشيخ محمّد فى توثيقات

العلامة، و صاحب المعالم فى توثيقاته و توثيقات ابن طاوس، و كذا الشهيد بل و لا يبعد أنّ غيرهم أيضا توقف، بل توقف فى نظائرهما أيضا، و لعلّه ليس فى موضعه، لحصول الظن منها و الاكتفاء به. إلى آخره.

و قال الداماد فى الرواشح: ۵۹ الراشحة الحادية عشر: هل حكم العالم المزكى كالعلامة و المحقق و شيخنا الشهيد فى كتبهم الاستدلالية بصحة حديث مثلا فى قوة التزكية و التعديل لكل من رواته على التنصيص و التعيين، و فى حكم الشهادة الصحيح التعويل عليها فى باب أى منهم بخصوصه أم لا؟ وجهان و أولى بالعدم على الأقوى.

و كذلك فى التحسين و التوثيق و التقوية و التضعيف، إذ يمكن أن يكون ذلك بناء على ما ترجح عندهم فى أمر كل من الرواة من سبيل الاجتهاد، فلا يكون حكمهم حجة على مجتهد آخر، نعم إذا كان بعض الرواة غير مذكور فى كتب الرجال، أو مذكورا غير معلوم حاله، و لا هو بمختلف فى أمره، لم يكن على البعد من الحق أن يعتبر ذلك الحكم من تلقائهم شهادة معتبرة فى حقه.

(۳) راجع روضة المتقين: ۱۴/ ۱۷- ۱۸.

(۴) قال المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۹۱: و دعوى قصرهم توثيقهم فى توثيقات القدماء، مدفوعة بأنه غير ظاهر، بل ظاهر جملة من التراجم خلافه، مع أنّ ضرر القصر غير ظاهر، بل لا شبهة فى إرادتهم بالثقة: العدل.

نعم لو قالوا فى حق شخص انّه صحيح لم يفد فى إثبات الاصطلاح المتأخر، لأنّ الصحة عندهم أعمّ من الصحة عند المتأخرين، نعم لو قامت أمارة على توهم منهم فى موضع فى أصل التوثيق لزم التوقف، و أمّا حيث لم يظهر التوهم فالأقوى الاعتبار.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۰

و منها: توثيقات إرشاد المفيد رحمه اللّه «۱»، و إن كان ما فى محمّد بن سنان يأباه، لكن يمكن العلاج كما سيجىء «۲».

فائدة: فى أسباب الذم و ضعف الرواية:

منها: قولهم: ضعيف، و نرى الأكثر يفهمون منه القدح فى نفس الرجل، و يحكمون به بسببه «۳».

---

(۱) قال الوحيد فى التعليقة: ۱۱ بعد هذا الكلام: و عندى أنّ استفادة العدالة منها لا يخلو عن تأمّل، كما لا يخفى على المتأمّل فى الإرشاد فى مقامات التوثيق، نعم يستفاد منها القوة و الاعتماد. ثم قال: و المحقق الشيخ محمّد أيضا تأمّل فيها، لكن قال فى وجهه لتحققها بالنسبة إلى جماعة اختص بهم من دون كتب الرجال، بل وقع التصريح بضعفهم من غيره، على وجه يقرب الاتفاق، و لعلّ مراده من التوثيق أمر آخر انتهى. و فى العلة نظر، فتأمل.

و قد أجاب المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۹۱ على هذا بقوله: و هو كما ترى، فانّ توثيقه من ضعّفوه، أو توقفوا فى حاله لا يوجب و هن توثيقاته، غايته عدم الأخذ بتوثيقه عند تحقق اشتباهه، فإن الخطأ من غير المعصوم عليه السلام غير عزيز.

(۲) لأنّه عدّه فى الإرشاد: ۲/ ۲۴۸ فى من روى النصّ على الرضا عليه السلام بالإمامة من أبيه، من خاصته و ثقاته و أهل الورع و العلم و الفقه من شيعته.

و قال فى الكتاب التاسع من مصنفات الشيخ المفيد فى كتاب الرد على أهل العدد و الرؤية: ۲۰: و هذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، طريقه محمّد بن سنان، و هو مطعون فيه، لا تختلف العصابة فى تهمته و ضعفه، و ما كان هذا سبيله لم يعمل عليه فى الدين.

(۳) فقد عدّ الضعيف من أسباب الجرح جمع، منهم: ثانى الشهيدين فى الرعاية: ۲۰۹، و الشيخ البهائى فى الوجيزة: ۵.

و عدّها الداماد فى الرواشح: ۶۰ من ألفاظ الجرح و الذم.

و قال التقى المجلسى فى الروضة: ۱۴/ ۳۹۶: بل الحكم بالضعف ليس بجرح، فان العادل الذى لا يكون ضابطا يقال له: إنّه ضعيف، أى ليس قوة حديثه كقوة الثقة، بل تراهم يطلقون الضعيف على من يروى عن الضعفاء و يرسل الأخبار.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۱

و لا يخلو من ضعف «۱» لما سنذكر فى سهل بن زياد «۲»، و أحمد بن

---

(۱) قال السيد الأعرجى فى العدّة: ۲۸ عند تعداده لألفاظ القدح و الجرح: نعم يقع الكلام فى اصطلاحات أخر منها قولهم: ضعيف، و المعروف أنّه قدح مناف للعدالة، و من تتبع طريق القدماء و دأبهم كيف يضعفون بكثرة الإرسال، و الرواية عن الضعفاء و المجاهيل.

كما قال غض فى جعفر بن محمّد بن مالك بعد أن رماه بالرواية عن الضعفاء و المجاهيل و غير ذلك، و كل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه، فعدّ ذلك من موجبات الضعف.

حتى أنهم لينفون من اتهموه بذلك، كما وقع لأحمد بن محمّد بن عيسى مع أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى و سهل بن زياد الآدمى و غيرهما، عرف أنّ مطلق التضعيف غير قادح، بل ربما ضعفوا برواية الضعفاء و من غمز عليه.

و هذا كما قال النجاشى فى محمد بن الحسن بن عبد اللّه الجعفرى: ذكره بعض أصحابنا و غمز عليه، روى عنه البلوى، و البلوى رجل ضعيف مطعون عليه، إلى أن قال: و هذا أيضا ممّا يضعفه.

و قال فى جابر بن يزيد الجعفى، و هو يغض من جانبه: و روى عنه جماعة غمز فيهم، إلى أن قال: و كان فى نفسه مختلطا.

بل قال الأستاذ: لعلّ من أسباب الضعف عندهم قلة الحافظة، و سوء الضبط، و الرواية من غير إجازة، و الرواية عمن لم يلقه، و اضطراب ألفاظ الرواية، و إيراد الرواية التى ظاهرها الغلو و التفويض، أو الجبر و التشبيه، كما هو المسطور فى كتبنا المعتبرة، قال: بل ربما كانت مثل الرواية بالمعنى عندهم من الأسباب.

فقد بان أن التضعيف فى الاصطلاح القديم أعم منه فى الحديث، فاما قولهم ضعيف فى الحديث فربما ظهر من تخصيص الضعف بالحديث عدم القدح بالمحدث. إلى آخر كلامه، و نقلناه بطوله لما فيه من فوائد و توضيح.

(۲) فى التعليقة: ۱۷۶ قال: قوله: سهل بن زياد، اشتهر الان ضعفه، و لا يخلو من نظر، لتوثيق الشيخ، و كونه كثير الرواية جدا، و لأنّ روايته سديدة مقبولة مفتى بها، و لرواية جماعة من الأصحاب عنه، كما هو المشاهد و صرّح به هنا النجاشى، بل و رواية أجلائهم عنه، بل و إكثارهم من الرواية عنه، منهم عدّة من أصحاب الكلينى، مع نهاية احتياطه فى أخذ الرواية، و احترازه عن المتّهمين، كما هو مشهود، و ينبه عليه ما سيجىء فى ترجمته إكثاره من الرواية عنه بمكان، سيّما فى كافيه الذى قال فى صدره ما قال، فتأمل.

و بالجملة أمارات الوثاقة و الاعتماد و القوة التى مرت الإشارة إليها مجتمعة فيه كثيرة، مع أنّا لم نجد من أحد من المشايخ القدماء تأمل فى حديث بسببه، حتى أنّ الشيخ رحمه اللّه مع أنّه كثيرا ما تأمّل فى أحاديث جماعة بسببهم، لم يتفق فى كتبه مرة بالنسبة إليه، بل و فى خصوص الحديث الذى هو واقع فى سنده ربما يطعن، بل و يتكلف فى الطعن من غير جهته، و لا يتأمل فيه أصلا فتأمل. إلى آخر كلامه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۲

محمّد بن خالد «۱»، و غيرهما «۲».

و منها: قولهم: ضعيف فى الحديث، و هو غير: ضعيف.

و الحكم بالقدح به أضعف منه «۳»، كما يأتى فى سهل بن

---

(۱) راجع التعليقة: ۴۳.

(۲) كما ذكر ذلك فى ترجمة داود بن كثير الرقى.

و قد اعترض المولى الكنى فى توضيح المقال: ۴۳ على الوحيد، فقال: و منها: ضعيف، و لا ريب فى إفادته سقوط الرواية و ضعفها، و

إن لم يكن فى الشدّة مثل أكثر ما سبق، فيتميز عند التعارض. و أمّا إفادته القدح فى نفس الرجل فلعله كذلك حيث أطلق، و لم يكن قرينة كتصريح أو غيره على الخلاف، و الظاهر أنّه إليه نظر الأكثر فى استفادة قدح الرجل منه.

فما فى الفوائد بعد حكاية ذلك عنهم: و لا يخلو من ضعف لما سنذكر فى داود بن كثير و سهل بن زياد و أحمد بن محمّد بن خالد و غيرهم لا يخلو من بحث، إذ غاية الأمر وجود قرينة و تصريح بالخلاف، حتى من المضعّف، و هذا لا ينافى إفادته عند الإطلاق لما ذكرنا، مع أنّا لاحظنا ما أشار إليه من التراجم فلم نقف فيها على ما ينافى مفاد الإطلاق المزبور، فلاحظ و تأمّل.

ثمّ إن الذى يظهر منهم أو ينبغى إرادتهم مطلق القدح فى نفس الرجل لا خصوص الفسق، فيشمل ما لو كان التضعيف لسوء الضبط، و قلة الحافظة، أو عدم المبالاة فى الرواية فى أخذها و نقلها، فلا بأس بما فى الفوائد أيضا من قوله، كما أن تصحيحهم غير مقصور على العدالة، فكذا تضعيفهم غير مقصور على الفسق، و هذا غير خفى على من تتبع و تأمل.

إلى آخر كلامه.

(۳) قال فى نهاية الدراية: ۱۶۷: من ألفاظ الجرح قولهم: ضعيف، و لا ريب فى أنّه قدح مناف للعدالة إذا قيل على الإطلاق دون التخصيص بالحديث، لأن المراد فى الأول أنّه ضعيف فى نفسه، و فى الثانى أنّ الضعف فى روايته، فلا تدل على القدح فى الراوى مع الإضافة الى الحديث.

و قال الغروى فى الفصول: ۳۰۴: و منها قولهم: ضعيف، أو ضعيف فى الحديث، و هو غير صريح فى التفسيق، لجواز أن يكون التضعيف من حيث الاعتماد على المراسيل، كما هو الظاهر من الأخير، و لو صرح بذلك لم يقدح قطعا، و إن عدّه بعضهم قادحا، كما عن كثير من القميين.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۳

زياد «۱».

و قال جدى: الغالب فى إطلاقاتهم ذلك أنّه يروى عن كل أحد «۲».

و منها: الرواية عن الضعفاء و روايتهم عنه، كما سبق، و سبق منشأ التأمّل فيه «۳».

قال جدى: تراهم يطلقون الضعيف على من يروى عن الضعفاء، و يرسل الأخبار «۴»، انتهى. فتأمل.

و لعل من أسباب الضعف عندهم: قلّة الحافظة، و سوء الضبط، و الرواية من غير إجازة، و عمن لم يلقه، و اضطراب ألفاظ الرواية، و رواية ما ظاهره الغلو أو التفويض، أو نحوهما، كما هو فى كتبنا المعتبرة، بل هى مشحونة منها «۵».

---

(۱) راجع ترجمة سهل بن زياد فى التعليقة: ۱۷۶.

(۲) روضة المتقين: ۱۴/ ۵۵.

(۳) قال المامقانى فى المقباس: ۲/ ۳۰۷ عند ذكره لأسباب الذم و ما تخيل كونه من ذلك:

فمنها: كثرة الرواية عن الضعفاء و المجاهيل، جعله القميون و ابن الغضائرى من أسباب الذم، لكشف ذلك عن مسامحة فى أمر الرواية.

ثم قال: و أنت خبير بأنّه كما يمكن أن يكون لذلك، يمكن أن يكون لكونه سريع التصديق، أو لأنّ الرواية غير العمل، فتأمل.

ثم قال: و منها: كثرة رواية المذمومين عنه، أو ادعاؤهم كونه منهم. و هذا كسابقه فى عدم الدلالة على الذم، بل أضعف من سابقه، لأنّ الرواية عن الضعيف تحت طوعه، دون رواية المذموم عنه، فتأمل.

(۴) روضة المتقين: ۱۴/ ۳۹۶.

(۵) قال المولى الكنى فى توضيح المقال: ۴۴ بعد تعداده لهذه الأسباب: و بالجملة أسباب قدح القدماء كثيرة. لا يخلو من نظر، لأنّا لا

ننكر كثرة أسباب القدح عندهم، إنا نمنع التعبير عن أمثال ذلك بمطلق ضعف الرجل.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۴

مع أنّ عادة المصنّفين إيرادهم جميع ما رووه كما يظهر من طريقتهم، مضافا الى ما فى أول الفقيه «۱».

و منها: قولهم: كان من الطيّارة، و من أهل الارتفاع «۲».

---

(۱) حيث قال الشيخ الصدوق فى ديباجة الفقيه: ۱/ ۳: و لم أقصد فيه قصد المصنفين فى إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما افتى به و أحكم بصحته.

(۲) قال السيد الأعرجى فى العدة: ۲۸: و منها قولهم: كان من الطيّارة، و مرتفع القول، و فى مذهبه ارتفاع، يريدون بذلك كلّه الغلو و التجاوز بأهل العصمة إلى ما لا يسوغ- و هو الذى أراد من قال فى محمّد بن سنان: أراد أن يطير فقصصناه- و المعروف فى مثل هذا عدّه فى القوادح، كما فى معناه.

لكن قال الأستاذ: الظاهر أنّ كثيرا من القدماء سيّما القميين و ابن الغضائرى كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة و الجلالة، و مرتبة معينة من العصمة و الكمال بحسب اجتهادهم، لا يجوّزون التعدى عنها، فكانوا يعدون التجاوز عنها ارتفاعا و غلوا، حتى جعلوا مثل نفى السهو عنهم غلوا، بل ربما جعلوا نسبة مطلق التفويض إليهم، أو التفويض المختلف فيه، أو الإغراق فى إعظامهم، و حكاية المعجزات و خوارق العادات عنهم، أو المبالغة فى تنزيههم عن النقائص، و إظهار سعة القدرة، و إحاطة العلم بمكنونات الغيوب فى السماء و الأرض ارتفاعا، و موجبا للتهمة خصوصا، و الغلاة كانوا مخلوطين بهم يتدلسون فيهم.

قال: و بالجملة فالظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين فى المسائل الأصولية كالفرعية، فربما كان بعض الاعتقادات عند بعضهم كفرا أو غلوا أو تفويضا أو جبرا أو تشبيها أو نحو ذلك، و عند آخرين ممّا يجب اعتقاده.

و ربما كان منشأ جرحهم للرجل و رميهم إياه بالأمور المذكورة روايته لما يتضمن ذلك، أو نقل الرواية المتضمنة لذلك، أو لشىء من المناكير عنه، أو دعوى بعض المنحرفين أنّه منهم، فينبغى التأمّل فى جرحهم بأمثال هذه الأمور، و من لحظ موقع قدحهم فى كثير من المشاهير: كيونس بن عبد الرحمن، و محمّد بن سنان، و المفضّل بن عمر، و معلى بن خنيس، و سهل بن زياد، و نصر بن الصباح، فى كثير من أمثالهم، عرف الوجه فى ذلك، و كفاك شاهدا إخراج محمّد بن أحمد بن عيسى لأحمد بن محمّد بن خالد.

قال المحقق محمّد بن الحسن: إن أهل قم كانوا يخرجون الراوى بمجرد توهم الريب.

و قال التقى المجلسى: إن ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء و إيرادهم المراسيل، و كان ذلك اجتهاد منه، و الظاهر خطأه، لكن كان رئيس قم.

و ذكر الأستاذ أيضا: إنّ ابن عيسى و ابن الغضائرى ربما نسبا الراوى إلى الكذب و وضع الحديث بعد نسبته إلى الغلو، و كأنّه لرواية ما يدل عليه. انتهى كلام السيد فى العدّة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۵

و منها: قولهم: ليس بذاك- عند خالى رحمه اللّه- و لا يخلو من تأمّل، لاحتمال أن يراد ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما، و إن كان فيه نوع وثوق، كقولهم: ليس بذاك الثقة، و لعلّ هذا هو الظاهر، فيشعر الى نوع مدح «۱».

أقول: يأتى فى أحمد بن على أبو العباس الرازى، ما يشعر بكون المراد من قولهم ليس بذاك: ليس بذاك الثقة «۲».

و منها: قولهم: مضطرب الحديث «۳»، و مختلط الحديث، و ليس بنقىّ

---

(۱) قال الغروى فى الفصول: ۳۰۴: و منها- أى من ألفاظ الجرح- قولهم: ليس بذاك، و عدّه بعضهم ذما و بعضهم مدحا، و الأول

مبنى على أنّ المراد ليس بثقة، و الثانى يبتنى على أن المراد ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما، و الكل محتمل، و لعلّ الثانى أقرب.

و قال السيد الأعرجى فى العدة: ۳۱: و كذلك قولهم: ليس بذاك، فإنّه ربما عدّ قدحا، و أنت تعلم أنّه أكثر ما يستعمل فى نفى المرتبة العليا، كما يقال: ليس بذلك الثقة، و ليس بذلك الوجه، و ليس بذلك البعيد، فكان فيه نوع من المدح.

و قد ناقش المولى الكنى فى توضيح المقال: ۴۴ بعد إيراده لكلام الوحيد البهبهانى بقوله: قلت: هذا منه قدس سره كما سبق، فأى منافاة لاحتمال خلاف الظاهر فى الظهور، ثم ترجى ظهور الخلاف، فان كان مجرد الترجى فلا كلام، و إلّا فالظاهر خلافه، لظهور النفى المزبور فى نفى المعتبر من الوثوق و الاعتماد، نعم لو قيّده بالثقة بقوله: ليس بذاك الثقة، كان كما ذكره، و هو واضح.

و قد عدّ الداماد فى الرواشح: ۶۰: ليس بذلك، من ألفاظ الجرح و الذم.

و قال المامقانى فى المقباس: ۲/ ۳۰۲: و إنّ الأظهر كون ليس بذلك ظاهرا فى الذم، غير دال على الجرح، و مجرد الاحتمال الذى ذكره لا ينافى ظهور اللفظ فى الذم.

(۲) راجع منهج المقال، و تعليقة الوحيد عليه: ۳۸.

(۳) و قد عدها ثانى الشهيدين فى الرعاية: ۲۰۹ من ألفاظ الجرح، و كذا الداماد فى الرواشح:

۶۰ حيث جعلها من ألفاظ الجرح و الذم.

و قد ذكر البهائى فى وجيزته: ۵: مضطرب فى ألفاظ الجرح.

و الظاهر أنّها إذا جاءت من دون إضافة إلى الحديث فالمراد منها أنّ الراوى يستقيم تارة و ينحرف اخرى. كما أفاده السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۶۸، ثم قال: و أمّا قولهم مضطرب الحديث فيراد أنّ حديثه تارة يصلح، و تارة يفسد.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۶

الحديث «۱»، و يعرف حديثه و ينكر «۲»، و غمز عليه فى حديثه، أو فى بعض

---

(۱) قال السيد الأعرجى فى العدة: ۳۱ عند تعداده لهذه: فربما عدّ هذا و نحوه فى القدح، و الحق أنّه كما قال الأستاذ: ليس بظاهر فيه، إذ لا منافاة بينه و بين العدالة.

و قال الغروى فى الفصول: ۳۰۴: و منها قولهم: مضطرب الحديث، و مختلط الحديث، و ليس بنقى الحديث، و فيه دلالة على الطعن فيه، أو فى رواياته، و ربما أمكن أن يجامع ذلك مع التوثيق.

و قال السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۷۰: قولهم: ليس بنقى الحديث، المراد الغض عن حديثه.

و قال الشيخ البهائى فى وجيزته: ۵: و أما نحو يعرف حديثه و ينكر، ليس بنقى الحديث، و أمثال ذلك ففى كونه جرحا تأمل.

و قال المولى الكنى فى توضيح المقال: ۴۴: و منها: ضعيف فى الحديث، و مضطرب الحديث، و مختلط الحديث، و ليس بنقى الحديث، و يعرف حديثه و ينكر، و غمز عليه فى حديثه، و منكر الحديث، و أمثال ذلك، و لا دلالة فيها على القدح فى العدالة، بل الظاهر من التقييد عدمه، و لعلّه لذا أو غيره لم يذهب ذاهب هنا إلى إفادتها القدح فى العدالة، و إن كان مقتضى مصيرهم إلى استفادة وثاقة الرجل من قولهم: ثقة فى الحديث، القدح فيها بما ذكرنا، فكما أنّه يبعد الوثوق بأحاديث رجل ما لم يكن ثقة فى نفسه، فكذا يبعد الحكم بأمثال ما ذكر ما لم يكن ضعيفا فى نفسه، لكن الظاهر وضوح الفرق لظهور كون الوثاقة منشأ الوثوق بالرواية، و لا ملازمة فى الغالب بين ما ذكر و فسق الرجل، أو ضعفه فى نفسه.

و قال ابن الغضائرى فى ترجمة إسماعيل بن مهران: ليس حديثه بالنقى، يضطرب تارة و يصلح اخرى. مجمع الرجال: ۱/ ۲۲۵.

(۲) قال السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۷۰: و أمّا نحو يعرف حديثه و ينكر، يعنى: يؤخذ به تارة و يرد أخرى، أو أنّ بعض الناس يأخذونه و بعضهم يردّه، إمّا لضعفه أو لضعف حديثه، فلا ظهور له بالقدح كما لا يخفى، و ربما قالوا فى الراوى نفسه: يعرف و ينكر،

كما قالوا فى صالح بن أبى حمّاد: كان أمره ملتبسا، يعرف و ينكر.

و قال الغروى فى الفصول: ۳۰۴: و منها قولهم: يعرف حديثه تارة و ينكر أخرى، فإن أريد أن حديثه يقبل عند إسناده إلى ثقة، و ينكر عند إسناده إلى غير ثقة دلّ على مدحه، بل وثاقته، و كان الطعن فيمن يروى عنه.

و إن أريد أن حديثه يعرف عند اعتضاده بأمارات الوثوق، و ينكر عند تجرده عنها، دلّ على الطعن فيه، و الثانى أقرب بدليل تخصيصه بالبعض.

و عدّ الذهبى فى ميزان الاعتدال: ۱/ ۴: منكر الحديث، من أردى عبارات الجرح.

و نقل ابن قطان: أنّ البخارى قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحلّ الرواية عنه. ميزان الاعتدال ۱: ۶/ ۳ ترجمة أبان بن جبلة.

و هذا اصطلاح خاص به.

و قد فصل القول فيها المامقانى فى مقدمة تنقيح المقال: ۱۹۲ و لما فيه من فوائد ارتأينا نقله برمته، فقال: الفائدة الخامسة: إنّه قد تكرر من أهل الرجال، سيّما ابن الغضائرى رحمه اللّه فى حق جماعة من رجالنا قولهم: يعرف حديثه و ينكر، أو يعرف تارة و ينكر اخرى، و إنّا و إن ذكرنا فى مقباس الهداية ما ذكروه فى المراد بالعبارة، إلّا أنّا لكثرة وقوعه فى كلمات أصحابنا أهمّنا شرح الكلام فيه هنا أيضا، فنقول: قد صدر منهم فى المراد بالعبارة:

أحدها: انّ بعض أحاديثه معروف و بعضها منكر، و أنّ المراد بالمنكر: ما لا موافق له فى مضمونه من الكتاب و السنة. و بالمعروف: ما يوافق مضمونه بعض الأدلة. و على هذا يراد بالمنكر ما تفرّد بروايته، و ينافى ذلك قوله فى بعض المواضع: و يجوز أن يخرج شاهدا، إذا كان له موافق فى المضمون.

ثانيها: ان بعض أحاديثه منكر مخالف للأدلة فى مضمونه، و بعضها معروف له موافق فيها، و هذا يقرب من سابقه.

و يمكن الجواب بأنّ ضمير يجوز يرجع إلى أصل حديثه، لا إلى خصوص المنكر لترد المنافاة و المدافعة، فان التخريج يكون بالنسبة إلى بعض أحاديثه، و هو ما يعرف.

ثالثها: انّ المراد بالمنكر الأعاجيب، على حدّ ما قاله الشيخ رحمه اللّه فى ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك، و يقابله قوله: يعرف.

رابعها: انّ المراد بالعبارة احتمالات: إنّه يقبل تارة و لا يقبل اخرى، احتمله بعضهم، و لم أفهم معناه، لأنّ قبول الرواية يتوقف على كونه ثقة، فإذا قبلت له رواية لزم قبول جميع رواياته، إلّا أن يريد قبول بعض الأصحاب و عدم قبول بعض آخر، فيرجع إلى بيان أنّه مختلف فيه بين الأصحاب، و لعلّه يساعد على ذلك قوله: أمره مختلط، و قوله: يجوز أن يخرج شاهدا، و قوله: أمره مظلم، و على هذا الاحتمال لا يعارض قول ابن الغضائرى:

يعرف و ينكر، توثيق النجاشى و غيره.

خامسها: انّ المراد به أنّه يعرف معنى حديثه و ينكر، بمعنى أنّه مضطرب الألفاظ، على حد ما قيل فى ترجمة الحسن بن العباس، و يساعد على ذلك قوله فى ترجمة حميد بن شعيب بعد العبارة: و أكثر تخليطه فيما يرويه عن جابر، و قد اختار هذا التفسير بعضهم، حيث قال: إنّ الظاهر من قول ابن الغضائرى: يعرف و ينكر، اضطراب الحديث.

سادسها: انّ قوله: يعرف و ينكر تفسير لقوله: مختلط، و معنى اختلاط الحديث أنّه لا يحفظه على وجهه. و يدل عليه ما فى العيون عن الريان بن الصلت: و كنت أخلط الحديث بعضه ببعض لا أحفظه على وجهه.

و الذى تحصل لى بسبر كلماتهم فى التراجم و استقصائها أنّ المراد ورود حديث الرجل تارة مقبولا للعقول موافقا لظاهر الكتاب و السنة، و اخرى غير مقبول للعقول و غير موافق لظواهر الكتاب و السنة، ككون الصلاة تتكلم، و كون الفحشاء و المنكر أسماء رجال، و كون ذكر اللّه الأكبر هم الأئمة عليهم السلام، و قد تتبعت كثيرا من موارد قولهم فى رجل: يعرف و ينكر، فوجدتها على هذه الصفة، و وجدت ما ينكر منها عندهم قد ثبتت صحته بالبراهين الواضحة، و صار من ضروريات مذهب الإمامية اليوم، فتتبع.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۸

حديثه «۱»، و ليس حديثه بذاك النقى «۲».

و هذه و أمثالها ليست ظاهرة فى القدح فى العدالة.

و يأتى فى أحمد بن محمّد بن خالد «۳»، و أحمد بن عمر «۴»، و غيرهما.

فليست من أسباب الجرح و ضعف الحديث على رؤية المتأخرين، نعم هى من أسباب المرجوحية، و بينها أيضا تفاوت، فالأول أشدّ و هكذا.

---

(۱) قال السيد الأعرجى فى العدّة: ۵۳: و يقولون غمز عليه، و غمز فيه أصحابنا، و هو ظاهر فى أنّ انحرافه ليس بظاهر.

(۲) قال السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۷۰: قولهم: ليس بنقى الحديث، المراد الغض عن حديثه، و أمثال ذلك كثير فى كلماتهم، مثل قولهم: ليس بذلك، و لم يكن بذلك، و حديثه ليس بذلك النقى، و ليس بكلّ التثبت فى الحديث و المراد إما الغض [عنه] أو عن حديثه، و فى كونه جرحا تأمل بل منع، كما لا يخفى.

(۳) التعليقة: ۴۳.

(۴) التعليقة: ۳۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۱۹

أقول: و منها: كذّاب، و وضّاع، و واه «۱».

و منكر الحديث، و لين الحديث، على تأمّل فيهما «۲».

و منها: متروك، و متّهم، و ساقط، و لا شىء، و ليس بشىء، و نحو ذلك «۳».

---

(۱) و قد عدّها أو بعضها جمع من أسباب الجرح و الذم، كثانى الشهيدين فى الرعاية: ۲۰۹، و السيد الداماد فى الرواشح: ۶۰، و الشيخ حسين بن عبد الصمد فى وصول الأخيار: ۱۹۳، و الشيخ البهائى فى وجيزته: ۵، و المامقانى فى المقباس: ۲/ ۲۹۳، و السيد الأعرجى فى العدّة: ۲۸، و الغروى فى الفصول: ۳۰۴، و المولى الكنى فى توضيح المقال: ۴۳.

و قد عدّ ابن الصلاح فى المقدمة: ۷۲: كذاب، فى المنزلة الرابعة و قال: فهو ساقط الحديث و لا يكتب حديثه.

و نقل عن الخطيب أبو بكر أنه قال: أرفع العبارات فى أحوال الرواة أن يقال: حجة أو ثقة. و أدونها أن يقال: كذاب، ساقط.

و قال السيوطى فى التدريب: ۱/ ۳۴۶: و إذا قالوا: متروك الحديث، أو واهية، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، و لا يعتبر به، و لا يستشهد.

(۲) عدّ الشهيد الثانى فى الرعاية: ۲۰۹ من ألفاظ الجرح: مضطرب الحديث، منكره، لينه، ثم قال: أى يتساهل فى روايته عن غير الثقة.

و قال والد الشيخ البهائى فى وصول الأخيار عند ذكره لألفاظ الجرح و عدّ منها لين الحديث: و مثل هذا يكتب حديثه أيضا للنظر و الاعتبار، و ربما صلح شاهدا و مقويا. و ذهب إليه أيضا السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۷۰ و كذا عدّها الداماد فى الرواشح: ۶۰ من ألفاظ الجرح و الذم.

و نقل ابن قطان عن البخارى أنّه قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه. حكاه عنه الذهبى فى ميزان الاعتدال ۱: ۶/ ۳.

و ذكر الخطيب البغدادى فى الكفاية: ۲۳ أنّه سئل الدار قطنى ما المراد بفلان لين؟ قال لا يكون ساقطا متروك الحديث، و لكن مجروحا بشىء لا يسقط عن العدالة.

ثم قال البغدادى: و إذا أجابوا فى الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه و ينظر فيه اعتبارا.

(۳) و قد عدّها جمع من ألفاظ الجرح و الذم و ذكروا بينها تفاوت فى قوة الجرح و ضعفه، راجع وصول الأخيار: ۱۹۳، الرواشح السماوية: ۶۰، الرعاية فى علم الدراية: ۲۰۹، الوجيزة للبهائى: ۵، مقباس الهداية: ۲/ ۲۹۴.

و ذكرت بعض هذه الألفاظ فى كتب العامة، راجع تدريب الراوى: ۱/ ۳۴۵- ۳۴۸، مقدمة ابن الصلاح: ۷۲- ۷۳، و عدّ ابن حجر فى ديباجة التقريب: ۱/ ۵، متروك و ساقط، من المرتبة العاشرة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۲۰

و أما قولهم: مختلط، و مخلط، فقال بعض أجلاء العصر: إنّه أيضا ظاهر فى القدح لظهوره فى فساد العقيدة «۱»، و فيه نظر.

بل الظاهر أنّ المراد بأمثال هذين اللفظين من لا يبالى عمّن يروى و ممن يأخذ، يجمع بين الغثّ و السمين، و العاطل و الثمين «۲»، و هذا ليس طعنا فى نفس الرجل كما عرفته و ستعرفه «۳».

---

(۱) و هو السيد السند، و المولى المعتمد السيد محسن البغدادى النجفى دام ظله (منه. قده)، راجع عدّة الرجال: ۳۱.

و قال أيضا فى العدّة: ۵۱: إذا قيل: مخلّط، على الإطلاق، أى فى نفسه و اعتقاده، كمختلط الأمر، فإن قيل: فيما يرويه، كما قال ابن الوليد فى محمّد بن جعفر بن بطة:

مخلّط فيما يسنده، فهم منه أنّه ليس بمخلط فى اعتقاده.

و قد ذهب إلى هذا المعنى السيد الصدر فى نهاية الدراية: ۱۶۹ و قال- بعد أن ذكر ما ذكره الأعرجى-: ثم انىّ عثرت على حديث فى التهذيب يدلّ على استعمال الامام لفظ مخلط فيما ذكرنا من فساد المذهب، رواه الشيخ عن إسماعيل الجعفرى قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام و لا يتبرأ من أعدائه، و يقول: هو أحب إلى، فقال عليه السلام: هو مخلّط و هو عدو لا تصلّ خلفه و لا كرامة، إلّا أن تتقيه، الحديث.

(۲) قال المجلسى الأول فى روضة المتقين: ۱۴/ ۴۰۶، فى ترجمة عمر بن عبد العزيز:

بصرى، مخلّط، أى يدخل أخبار الغلاة و العامة فى حديثه.

(۳) و قد اعترض المولى الكنى فى التوضيح: ۴۴ على تنظر الحائرى من دلالة الكلمة على فساد العقيدة، حيث قال: ثم استشهد على مختاره بما لا يشهد له، إذ غايته إطلاق ذلك على غير فاسد العقيدة، و لا مجال لإنكاره، و أين هذا من ظهور الإطلاق، كما أنّ كون المبدأ الخلط الذى هو المزج لا يقتضى ما ذكره، فان استعمال التخليط فى فساد العقيدة أمر عرفى لا ينكر، و لا ينافيه كون أصل اللغة على خلافه، مع أنّه لا مخالفة، إذ فساد العقيدة ربما يكون بتخليط صحيحها بسقيمها، بل الغالب فى المرتدين عن الدين أو المذهب كذلك، لبعد الرجوع عن جميع العقائد.

و بالجملة فالمرجع ظهور اللفظ فى نفسه، ثم ملاحظة الخارج.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۲۱

و لو كان المراد فاسد العقيدة، كيف يقول سديد الدين محمود الحمصى- على ما فى فهرست على بن بابويه-: إنّ ابن إدريس مخلط «۱»!؟

و كيف يقول الشيخ فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: إنّ على ابن أحمد العقيقى مخلط «۲»!؟ مع عدم تأمل من أحد فى كونه إماميا.

و كيف يقول النجاشى فى محمّد بن جعفر بن أحمد بن بطة: إنّه مخلط!؟ مع اعترافه بكونه كبير المنزلة بقم، كثير الأدب و العلم و الفضل!، (قال: كان يتساهل فى الحديث، و يعلّق الأسانيد بالإجازات، و فى فهرست ما رواه غلط كثير، قال ابن الوليد: كان ضعيفا

مخلّطا فيما يسنده.

فتدبر «۳» «۴».

و قوله: فى جابر بن يزيد: إنّه كان فى نفسه مختلطا «۵». يؤيد ما قلناه،

---

(۱) فهرست منتجب الدين: ۱۷۳/ ۴۲۱.

(۲) رجال الشيخ: ۴۸۶/ ۶۰.

(۳) ما بين القوسين إضافة من نسخة «ش».

(۴) رجال النجاشى: ۳۷۲/ ۱۰۱۹.

و قال التقى المجلسى فى الروضة: ۱۴/ ۴۳۲ بعد ذكر عبارة النجاشى: الظاهر أنّ تخليطه كان لفضله، و كان يعلم أنّ الإجازات لمجرد اتصال السند، فكان يقول فيما أجيز له من الكتب: أخبرنا فلان عن فلان، و هذا نوع من التخليط، و كان الأحسن أن يقول: أخبرنا إجازة، و كان الأشهر جواز ما فعله أيضا، مع أنّه كان رأيه الجواز، و كان ابن الوليد- كالبخارى من العامة- يشترط شروطا غير لازمة، و ذكر مسلم بن الحجاج فى أول صحيحه شروطه و اعترض عليه بأنّ هذه الشروط غير لازمة، و إنّما هى بدعة ابتدعها البخارى، و ذكر جزوا فى إبطال ما ذكره من الشروط. و كذلك النجاشى و الشيخ، فانّ الشيخ لتبحره فى العلوم كان يعلم أو يظن عدم لزوم ما ذكره النجاشى، فلهذا اعتمد الشيخ على جميع إجازات ابن بطة فى فهرسته، فتدبر فى أكثر ما يضعّفون الأصحاب فإنّه من هذا القبيل.

(۵) رجال النجاشى: ۱۲۸/ ۳۳۲.

لأنّ الكلمة إذا كانت تدلّ بنفسها على ذلك لما زاد قبلها كلمة: بنفسه، هذا مع أنّ تشيع الرجل فى الظهور كالنّور على الطور.

و فى ترجمة محمّد بن وهبان الديبلى: ثقة، من أصحابنا، واضح الرواية، قليل التخليط «۱».

فلاحظ و تدبر، فإنّه ينادى بما قلناه، و صريح فيما فهمناه.

و فى محمّد بن أورمة فى النجاشى: كتبه صحاح إلّا كتابا ينسب إليه من ترجمة تفسير الباطن، فإنه مختلط «۲». و نحوه فى الفهرست «۳».

فان قلت: الأصل ما قلناه الى أن يظهر الخلاف، فلا خلاف.

قلت: اقلب تصب، لأنّ الكلمتين المذكورتين مأخوذتان من الخلط و هو الخبط أى المزج، و الأصل بقاؤهما على معناهما الأصلى، إلى أن تتحقق حقيقة ثابتة، فتدبّر.

فائدة: ربما يقال: قد وقع الخلاف فى العدالة هل هى الملكة، أم حسن الظاهر

، أم ظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق «۴»؟ و كذا فى أسباب الجرح، و عدد الكبائر، فمن أين يطلع على رأى المعدّل؟. و مع عدم الاطلاع كيف ينفع التعديل؟

---

(۱) رجال النجاشى: ۳۹۶/ ۱۰۶۰.

(۲) رجال النجاشى: ۳۲۹/ ۸۹۱، و فيه: مخلط.

(۳) الفهرست: ۱۴۳/ ۶۲۰.

(۴) الكلام هنا حول موضوع العدالة، و قد بحث الفقهاء هذه المسألة فى الكتب الفقهية الاستدلالية، فمنهم من بحثها فى كتاب

القضاء، و منهم من بحثها و فصلها فى كتاب الشهادات، و هناك رسائل مفصلة فى الموضوع منفردة.

و قد فصل الشيخ الأعظم الأنصارى الموضوع فى رسالة فى العدالة مطبوعة ضمن رسائل فقهية و ضمن المكاسب.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۲۳

و الجواب: إنّ إرادة الأخير من قولهم ثقة- و كذا من العدالة التى جعلت شرطا لقبول الخبر- لا خفاء فى فساده، و أما الأولان فأيّهما يكون مرادا ينفع القائل بحسن الظاهر، و لا يحتاج الى التعيين كما هو ظاهر.

و أمّا القائل بالملكة، فقد قال فى المنتقى: تحصيل العلم برأى جماعة من المزكّين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية و المقالية، إلّا أنّها خفيّة المواقع، متفرقة المواضع، فلا يهتدى إلى جهاتها، و لا يقدر على جمع أشتاتها، إلّا من عظم فى طلب الإصابة جهده، و كثر فى التصفّح فى الآثار كدّه «۱». انتهى.

قلت: إن لم يحصل العلم فالظن كاف لهم، كما هو دأبهم و ديدنهم، نعم بالنسبة إلى طريقته ربما يحتاج الى العلم، فتأمّل.

و يمكن الجواب أيضا: بأنّ تعديلهم لان «۲» ينتفع به الكل و هم انتفعوا به، و تلقّوه بالقبول، و لم نر من متقدميهم و لا متأخريهم ما يشير إلى تأمل من هذه الجهة فى تعديل من التعديلات، و لم يتأمل واحد من علماء الرجال و المعدّلين فى تعديل الآخر من تلك الجهة أصلا، و لا نشم رائحته مطلقا، مع إكثارهم من التأمل من جهات أخر، بل نراهم يتلقون تعديل الآخر بالقبول، حتى أنّهم يوثّقون بتوثيقه، و يجرحون بجرحه. على أنّ المعتبر عند الجلّ فى خصوص المقام العدالة بالمعنى الأعم، فلا مانع من عدم احتياج القائل بالملكة أيضا الى التعيين.

و أيضا لو أراد العدالة المعتبرة عنده كان يقول: ثقة عندى، حذرا من التدليس، و العادل لا يدلّس، مع أنّ رؤيتهم كذلك.

---

(۱) منتقى الجمان: ۱/ ۲۱ الفائدة الثانية.

(۲) كذا فى النسخ الخطية، و فى النسخة الحجرية: لا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۲۴

فائدة: قال الشيخ فى العدّة: من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلا خلاف «۱»

. فان قلت: اشتراطهم العدالة يقتضى عدم عملهم بخبر غير العادل، و ذلك يقتضى عدم اعتبار غير العدالة من أمارات الرجال، و حينئذ تنتفى الحاجة الى الرجال، لأنّ تعديلهم من باب الشهادة، و شهادة فرع الفرع غير مسموعة، و شهادة علماء الرجال على أكثر المعدّلين من هذا القبيل، لعدم ملاقاتهم لهم و لا ملاقاة «۲» من لاقاهم.

قلنا: الظاهر أنّ اشتراطهم العدالة لأجل العمل بخبر الواحد من حيث هو هو، من دون حاجة الى الانجبار بشىء «۳»، كما هو مقتضى دليلهم و رؤيتهم فى الحديث و الفقه و الرجال، فإنّ عملهم بأخبار غير العدول أكثر من أن يحصى، و ترجيحهم فى الرجال قبولها منهم بحيث لا يخفى، حتى أنّها ربما تكون أكثر من أخبار العدول التى قبلوها.

و العلّامة رحمه اللّه رتّب الخلاصة على قسمين: الأول فيمن اعتمد على روايته، أو ترجّح عنده قبول روايته- كما صرح به فى أولها «۴» -.

و يظهر من طريقته فى هذا القسم من أوله الى آخره أنّ من اعتمد عليه هو الثقة، و من ترجح عنده الحسن و الموثق.

---

(۱) عدة الأصول: ۱/ ۳۴۱.

(۲) فى نسخة «ش»: ملاقاتهم.

(۳) بشيء: لم ترد فى نسخة «م».

(۴) الخلاصة: ۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۲۵

و نقل المحقق عن الشيخ أنّه قال: يكفى فى الراوى أن يكون ثقة، متحرزا عن الكذب فى الحديث، و إن كان فاسقا بجوارحه، و إن الطائفة المحقّة عملت بأحاديث جماعة هذه حالتهم «۱»، انتهى.

و صرح فى العدّة بذلك، مع أنّه ادعى فيها الوفاق على اشتراط العدالة لأجل العمل «۲»، فتأمّل.

ثم ما ذكرت من أنّ ذلك يقتضى عدم اعتبارهم غير العدالة، فيه: أنّه ربما يحتاج إليه للترجيح.

و قولك: إن تعديلهم من باب الشهادة غير معلوم. بل الظاهر أنّه من اجتهادهم، أو من باب الرواية كما هو المشهور و لا محذور.

أما على الثانى: فلأنّ الخبر من الأدلة الشرعية.

و أما على الأول: فلأنّ اعتماد المجتهد على الظن الحاصل من قبيل اعتماده على سائر الظنون الاجتهادية، و ما دلّ على ذاك دلّ على هذا.

و ما ذكرت من أنّ شهادة فرع الفرع غير مسموعة. فيه: أنّهم لم يشهدوا على الشهادة، بل على نفس الوثاقة، و عدم الملاقاة لا ينافى القطع بها.

و القائل بكون تعديلهم شهادة، لعله يكتفى فى المقام كما يكتفى هو و غيره فيه و فى غيره أيضا، فإنّ العدالة بأى معنى تكون ليست محسوسة، مع أنّ الكل متفقون على ثبوتها بها فيما هى معتبرة فيه، فتدبر.

---

(۱) معارج الأصول: ۱۴۹.

(۲) عدة الأصول: ۱/ ۳۸۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۲۷

باب الألف

۱- آدم أبو الحسين النخّاس الكوفى:

ق «۱». و يأتى عن جش: ابن المتوكّل أبو الحسين، موثّقا «۲»، و عنه و عن صه ود: ابن الحسين كذلك «۳» «۴» «۵». فهو على الوجوه ثقة.

و فى تعق على منهج المقال: و عن صه ود: هذا هو الظاهر وفاقا لخالى و جدّى «۶».

۲- آدم بن إسحاق بن آدم:

ابن عبد اللّه بن سعد الأشعرى، قمّى، ثقة، صه «۷».

و زاد جش: له كتاب، يرويه عنه محمّد بن عبد الجبّار، و أحمد بن محمّد بن خالد «۸».

و زاد ست على صه: له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبى المفضّل الشيبانى، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى، عنه «۹».

---

(۱) رجال الشيخ: ۱۴۳/ ۱۶.

(۲) رجال النجاشى: ۱۰۴/ ۲۶۰.

(۳) رجال النجاشى: ۱۰۴/ ۲۶۱.

(۴) الخلاصة: ۱۳/ ۱.

(۵) رجال ابن داود: ۲۹/ ۲.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۴، روضة المتقين: ۱۴/ ۳۲۴، الوجيزة: ۱۴۱/ ۲.

(۷) الخلاصة: ۱۳/ ۲.

(۸) رجال النجاشى: ۱۰۵/ ۲۶۲.

(۹) الفهرست: ۱۶/ ۵۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۲۸

و فى د إنّه: لم «۱». و هو غير بعيد، لكنّى لم أجد تصريحا به من غيره.

أقول: فى مشكا: ابن إسحاق الثقة، أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى عنه، و محمّد بن عبد الجبّار عنه «۲».

۳- آدم بيّاع اللؤلؤ:

له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن زيد، عن القاسم بن إسماعيل القرشى، عن أبى محمّد- يعنى عبيس- عنه، ست «۳».

و فى تعق: قال المحقّق البحرانى: الذى أراه أنّ كلمة: عن، ههنا زائدة، أى: التى بعد القاسم بن إسماعيل القرشى «۴».

و نظره الى أنّ القاسم يكنّى بأبى محمّد، إلّا أنّ فى نسختى بعد كلمة أبى محمّد: يعنى: عبيس.

و الظاهر أنّه العبّاس بن عيسى الغاضرى، و هو يكنّى بأبى محمّد، يروى عنه حميد بواسطة ابنه، و أحمد بن ميثم، فتدبّر.

لكنّى لم أر الكلمتين فى نسختى من ست «۵»، و يحتمل كونه تفسيرا لأبى محمّد من المصنّف أو غيره، فتوهّم الناسخ فألحقهما بالأصل.

و على أىّ تقدير، كونه عبيسا محتمل، بل هو الظاهر، كما يشير إليه ما فى جش، قال: حدّثنا حميد، عن أحمد بن زيد، قال: حدّثنا عبيس، عنه «۶».

---

(۱) رجال ابن داود: ۲۹/ ۱.

(۲) هداية المحدثين: ۵.

(۳) الفهرست: ۱۶/ ۵۶. و لم يرد فيه: عن أحمد بن زيد، و كذا لم يرد فى أى مصدر.

(۴) معراج أهل الكمال: ۷/ ۲.

(۵) فى هامش نسخة «م»: و لم أرهما أيضا فى نسختى (منه).

(۶) رجال النجاشى: ۱۰۴/ ۲۶۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۲۹

و هذا يشير أيضا الى اتّحاد بيّاع اللؤلؤ مع ابن المتوكّل، و إن كان ظاهر ست التعدّد، و لعلّه غير مضر، لكثرة وقوع أمثاله عن الشيخ.

و قال بعض المحقّقين: إنّ الشيخ متى ما يرى رجلا بعنوان ذكره، فأوهم ذلك التعدّد «۱».

قلت: وقع ذلك عنه فى ست كثيرا، و منه فى صالح القمّاط «۲»، و فى جخ أكثر، و سنشير إليه فى إبراهيم بن صالح.

و الظاهر أنّ ذلك لأجل التثبّت، كما صدر عن جش أيضا، منه فى الحسن بن محمّد بن الفضل «۳»، و ليس هذا غفلة، كما توهّم بعض غفلة.

و سيجىء عن المصنّف فى صالح بن خالد ما يشير الى ما ذكرنا «۴».

و ربّما وقع منهم التوثيق فى موضع و عدمه فى آخر، كما فى أبان بن محمّد «۵»، و غيره، فتدبّر «۶».

و فى المعراج: آدم بيّاع اللؤلؤ، هو ابن المتوكّل الآتى، الثقة، و لو جعل غيره فهو مجهول الحال «۷».

۴- آدم بن الحسين النخاس:

كوفى، ثقة، له أصل، يرويه عنه إسماعيل بن مهران، جش «۸».

---

(۱) راجع رجال ابن داود: ۱۵۴/ ۱۲۱۹ ترجمة القاسم بن محمّد الجوهرى.

(۲) الفهرست: ۸۵/ ۳۶۳، ۳۶۴.

(۳) رجال النجاشى: ۵۱/ ۱۱۲.

(۴) منهج المقال: ۱۸۰.

(۵) رجال النجاشى: ۱۴/ ۱۱، ۱۸۷/ ۴۹۷.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۴.

(۷) معراج أهل الكمال: ۶/ ۲.

(۸) رجال النجاشى: ۱۰۴/ ۲۶۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۳۰

صه الى قوله: ثقة، إلّا أنّ فى نسخها: النجاشى «۱».

و عن شه: إنّه وجد فى جش بخطّ السيّد ابن طاوس أيضا:

النجاشى «۲».

و فى د: من أصحابنا من أثبته فى كتاب له: النجاشى، و هو غلط «۳».

انتهى.

و فى ضح: بالخاء المعجمة المشدّدة و السين المهملة «۴».

أقول: فى مشكا: ابن الحسين النخّاس الكوفى الثقة، عنه إسماعيل ابن مهران «۵».

۵- آدم بن عبد اللّه القمّى:

ق «۶». و فى تعق: هو والد زكريّا، و من بيت الأجلّاء، و يجىء فى أخيه عمران ما يشير الى نباهته «۷».

۶- آدم بن المتوكّل:

أبو الحسين، بيّاع اللؤلؤ، كوفى، ثقة، ذكره أصحاب الرجال، له أصل، رواه عنه جماعة، عبيس، عنه، به، جش «۸».

و فى د: ق، جش، مهمل «۹».

(۱) الخلاصة: ۱۳/ ۱، و فيه: النحّاس.

(۲) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۱۱.

(۳) رجال ابن داود: ۲۹/ ۲.

(۴) إيضاح الاشتباه: ۸۳/ ۷.

(۵) هداية المحدثين: ۵.

(۶) رجال الشيخ: ۱۴۳/ ۱۷.

(۷) لم يرد فى النسخة المطبوعة من التعليقة، و مذكور فى النسخ الخطية.

(۸) رجال النجاشى: ۱۰۴/ ۲۶۰.

(۹) رجال ابن داود: ۲۹/ ۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۳۱

و ليس فى صه، و هو يؤيّد الإهمال.

أقول: التوثيق موجود فى نسختين عندى من جش. و نقله أيضا فى الحاوى «۱»، و المجمع «۲». فالإهمال لا وجه له.

و فى مشكا: ابن المتوكّل الثقة، عبيس عنه، و أحمد بن زيد الخزاعى عنه «۳».

۷- آدم بن محمّد القلانسى:

من أهل بلخ، قيل: إنّه كان يقول بالتفويض، لم «۴»، صه «۵»، د «۶».

روى عنه الكشّى فى الرجال «۷».

۸- آدم بن يونس بن أبى المهاجر النسفى:

ثقة عدل، قرأ على الشيخ أبى جعفر قدس اللّه روحه تصانيفه،- عه «۸».

أقول: فى مشكا: ابن يونس الثقة، فى طبقة الشيخ أبى جعفر، لأنّه قرأ عليه تصانيفه «۹».

(۱) حاوى الأقوال: ۹.

(۲) مجمع الرجال: ۱/ ۱۵.

(۳) هداية المحدثين: ۵.

(۴) رجال الشيخ: ۴۳۸/ ۵.

(۵) الخلاصة: ۲۰۷/ ۵.

(۶) رجال ابن داود: ۲۲۵/ ۱.

(۷) رجال الكشى: ۱۸/ ۴۳، ۱۹۲/ ۳۳۸، ۴۸۷/ ۹۲۴.

(۸) فهرست منتجب الدين: ۱۱/ ۶.

(۹) هداية المحدثين: ۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۳۲

۹- أبان بن أبى عيّاش فيروز:

تابعى، ضعيف، ين «۱»، قر «۲»، ق «۳».

و كذا صه، و زاد: لا يلتفت إليه، و ينسب أصحابنا وضع كتاب سليم ابن قيس إليه، هكذا قال ابن الغضائرى.

و قال السيّد علىّ بن أحمد العقيقى فى كتاب الرجال: أبان بن أبى عيّاش، كان سبب تعرّفه هذا الأمر سليم بن قيس الهلالى، حيث طلبه الحجّاج ليقتله- حيث هو من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام- فهرب.

إلى أن قال: و الأقرب عندى التوقّف فيما يرويه، لشهادة ابن الغضائرى عليه بالضعف، و كذا قال شيخنا الطوسى فى كتاب الرجال، و قال: إنّه ضعيف «۴»، انتهى.

و قيل: الكتاب موضوع. و سيجىء تمام الكلام فى سليم.

و شىء ممّا ذكروا لا يقتضى الوضع، على أنّى رأيت أصل تضعيفه من المخالفين من حيث التشيّع «۵»، فتدبّر.

۱۰- أبان بن أرقم العنترى القيسى:

الكوفى، أسند عنه، ق «۶».

۱۱- أبان بن تغلب بن رباح:

أبو سعيد البكرى. رحمه اللّه، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة فى

---

(۱) رجال الشيخ: ۸۳/ ۱۰. لم يرد فيه: تابعى ضعيف.

(۲) رجال الشيخ: ۱۰۶/ ۳۶.

(۳) رجال الشيخ: ۱۵۲/ ۱۹۰. و ورد فيه: فيروز البصرى تابعى.

(۴) الخلاصة: ۲۰۶/ ۳.

(۵) ميزان الاعتدال ۱: ۱۰/ ۱۵، تهذيب التهذيب ۱: ۸۵/ ۱۷۴. الجرح و التعديل ۲: ۲۹۵/ ۱۰۸۷. إلّا أنهم لم ينسبوه الى التشيّع.

(۶) رجال الشيخ: ۱۵۱/ ۱۷۸، و فيه: العنزى.

أصحابنا.

لقى أبا محمّد علىّ بن الحسين عليه السلام، و أبا جعفر و أبا عبد اللّه عليهما السلام، و روى عنهم عليهم السلام، و كانت له عندهم حظوة و قدم.

و قال له أبو جعفر الباقر عليه السلام: اجلس فى مسجد المدينة وافت الناس، فإنى أحبّ أن يرى فى شيعتى مثلك.

و قال أبو عبد اللّه عليه السلام لمّا أتاه نعيه: أما و اللّه لقد أوجع قلبى موت أبان.

و كان قارئا، فقيها، لغويّا، بيذار «۱»، سمع من العرب، و حكى عنهم.

و صنّف كتاب الغريب فى القرآن. إلى أن قال:

فأمّا كتابه المفرد، فأخبرنا به أحمد بن محمّد بن موسى، عن أحمد ابن محمّد بن سعيد، عن المنذر بن محمّد القابوسى، قال: حدّثنى

أبى محمّد بن المنذر بن سعيد بن أبى الجهم، عن أبان.

و أمّا كتابه المشترك بينه و بين عبد الرحمن، الذى يعرف بعبد الرحمن «۲»، فأخبرنى به الحسين بن عبيد اللّه، قال: قرأت على أبى بكر أحمد بن عبد اللّه بن جلّين، قال: قرأته على أبى العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد.

و أخبرنا به أحمد بن محمّد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازى، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد. ست «۳».

و فى جش: عظيم المنزلة فى أصحابنا، لقى علىّ بن الحسين عليه

---

(۱) فى المصدر: بندارا (نبيلا خ ل).

(۲) فى المصدر: و اما المشترك الذى لعبد الرحمن.

(۳) الفهرست: ۱۷/ ۶۱، و لم يرد الترحّم المذكور فى أوّل الترجمة فيه.

السلام. و ذكر نحوه مع زيادات، منها: محمّد بن موسى بن أبى مريم صاحب اللؤلؤ، و سيف بن عميرة، و أبان بن محمّد بن أبان بن تغلب، و عبد الرحمن بن الحجّاج، و عبد اللّه بن خفقة «۱».

و فى صه: ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة، و ذكر قريبا منهما «۲».

و فى قب: ثقة، تكلّم فيه للتشيّع «۳»، مات سنة أربعين و مائة «۴».

و فى كش أحاديث كثيرة فى فضله و جلالته «۵».

و فى تعق على قوله: بيذار: رأيت فى المعراج: نبلا و سمع، و لا يبعد أن يكون تصحيفا «۶».

أقول: هذا هو الظاهر، و إن كان لذلك أيضا معنى، لأنّ الناسخ ربما لا يفهم معنى الكلمة، فيزعم بيذا: نبلا، ثمّ يجعل الراء واوا.

و فى القاموس: بيذار و بيذارة و تبذار- كتبيان- و بيذرانى: كثير الكلام «۷».

و ربّما قرئ بندار بالنون، و المهملة، و البنادرة: التجّار.

و فى مشكا: ابن تغلب الثقة، محمّد بن المنذر بن سعيد بن أبى الجهم، عنه، و عبد اللّه بن خفقة «۸»، و أبو على صاحب الكلل، و محمّد بن

---

(۱) رجال النجاشى: ۱۰/ ۷.

(۲) الخلاصة: ۲۱/ ۱. فيه «الشأن» بدل «المنزلة».

(۳) فى المصدر زيادة: من السابعة.

(۴) تقريب التهذيب: ۱/ ۳۰ رقم ۱۵۷.

(۵) رجال الكشى: ۳۳۰/ ۶۰۱- ۶۰۲، ۶۰۳، ۶۰۴.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۵، و لم يرد فيها: و سمع. معراج أهل الكمال: ۷/ ۴، و فيه:

نبيلا.

(۷) القاموس المحيط: ۱/ ۳۷۰.

(۸) فى المصدر زيادة: و رواية على بن رئاب.

موسى بن أبى مريم صاحب اللؤلؤ، و رفاعة بن موسى، و جميل بن دراج، و عبد اللّه بن سنان، و أبو سعيد القمّاط، و عبد الرحمن بن

الحجّاج، و منصور ابن حازم، و أحمد بن عمر الحلبى، و سيف بن عميرة، و سعيد بن أبى الجهم، و محمّد بن أبى عمير، و ابن مسكان، و حفيده أبان بن محمّد بن أبان بن تغلب، عنه.

قال «۱» فى أسانيد الفقيه: قال الصادق عليه السلام لأبان بن عثمان:

أبان بن تغلب قد روى عنّى رواية كثيرة، فما رواه لك «۲» فاروه عنّى.

و لقد لقى الباقر و الصادق عليهما السلام «۳»، انتهى.

و وقع فى الكافى رواية ابن أبى عمير عن أبان بن تغلب سهوا، و صوابه عن أبان بن عثمان «۴».

و هو عن علىّ بن الحسين عليه السلام، و الباقر و الصادق عليهما السلام، و عن عطيّة الكوفى، و عن أنس بن مالك، و عن الأعمش، و عن محمّد بن المنكدر، و عن سمّاك بن حرب، و عن إبراهيم النخعى، و عن أبى بصير- أيضا- كأبان بن عثمان «۵».

۱۲- أبان بن سعيد بن العاص:

ابن أميّة بن عبد شمس الأموى، و إخوته «۶»: خالد، و عنبسة «۷»، و عمرو.

---

(۱) فى المصدر: قال أبو جعفر الصدوق.

(۲) فى المشيخة و المشتركات زيادة: عنى.

(۳) الفقيه المشيخة: ۴/ ۲۳، و فيه و روى عنهما.

(۴) الكافى ۴: ۱۴۰/ ۹.

(۵) هداية المحدثين: ۶.

(۶) فى المصدر: و أخوه.

(۷) فى المصدر: عتبة، و فى نسخة: عنبسة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۳۶

و العاص بن سعيد قتله علىّ عليه السلام ببدر، ل «۱».

و فى تعق: فى المجالس: إنّه و أخويه خالدا و عمرا أبوا عن بيعة أبى بكر، و تابعوا أهل البيت عليهم السلام، (و قالوا لهم: إنّكم لطوال الشجر، طيبة الثمر، و نحن تبع لكم) «۲» و بعد ما بايع أهل البيت كرها «۳»، بايعوا «۴».

۱۳- أبان بن عبد الرحمن:

أبو عبد اللّه البصرى، أسند عنه، ق «۵».

۱۴- أبان بن عبد الملك الثقفى:

شيخ من أصحابنا، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام كتاب الحج، جش «۶».

۱۵- أبان بن عبد الملك الخثعمى:

الكوفى، أسند عنه، ق «۷».

و ربّما يحتمل أن يكون هذا و الثقفى واحدا.

۱۶- أبان بن عثمان الأحمر:

البجلى، أبو عبد اللّه، مولاهم، أصله الكوفة، و كان يسكنها تارة و البصرة أخرى، و قد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة معمّر بن المثنّى، و أبو عبد اللّه محمّد بن سلام، و أكثروا الحكاية عنه فى أخبار الشعراء، و النسب، و الأيّام.

---

(۱) رجال الشيخ: ۵/ ۳۸، و فيه: عمر.

(۲) ما بين القوسين لا يوجد فى المصدر.

(۳) لم ترد فى المصدر: كرها.

(۴) مجالس المؤمنين: ۱/ ۲۲۴، تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۷.

(۵) رجال الشيخ: ۱۵۱/ ۱۸۳.

(۶) رجال النجاشى: ۱۴/ ۹.

(۷) رجال الشيخ: ۱۵۱/ ۱۸۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۳۷

و روى عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن «۱» عليهما السلام، ست «۲». جش، إلّا الكنية «۳».

و زاد الأوّل: أخبرنا الشيخ أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان رضى اللّه عنه، و الحسين بن عبيد اللّه، عن محمّد بن عمر بن يحيى العلوى الحسينى، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قراءة عليه.

و أخبرنا أحمد بن محمّد بن موسى، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علىّ بن الحسن بن فضّال، قال: حدّثنا محمّد بن عبد اللّه بن زرارة، قال حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبى نصر، عن أبان.

و فى صه: قال كش: قال محمّد بن مسعود: قال علىّ بن الحسن بن فضّال: كان أبان بن عثمان من الناووسيّة.

ثمّ قال أبو عمرو الكشّى: إنّ العصابة أجمعت على تصحيح ما يصحّ عن أبان بن عثمان، و الإقرار له بالفقه.

فالأقرب عندى قبول روايته- و إن كان فاسد المذهب- للإجماع المذكور «۴».

و فى كش ما ذكره «۵».

و لا يخفى أنّ كونه من الناووسيّة، لا يثبت بمجرّد قول علىّ بن الحسن ابن فضّال الفطحى، سيّما و قد عارضه الإجماع المنقول بقول الكشّى الثقة، و يؤيّده: كونه من أصحاب الكاظم عليه السلام، و كثرة روايته عنه عليه

---

(۱) فى رجال النجاشى و الفهرست زيادة: موسى.

(۲) الفهرست: ۱۸/ ۶۲.

(۳) رجال النجاشى: ۱۳/ ۸.

(۴) الخلاصة: ۲۱/ ۳.

(۵) رجال الكشى: ۳۵۲/ ۶۶۰، ۳۷۵/ ۷۰۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۳۸

السلام، و أنّه لم يفرّق أحد بينها و بين روايته عن الصادق عليه السلام.

و فى تعق: ترحّم عليه فى موضعين من ست، و هو يعطى عدم كونه ناووسيّا عنده «۱»، كما هو الصواب، و يؤيّده روايته: أنّ الأئمّة اثنا

عشر «۲»، و كثرة روايته عن الكاظم عليه السلام.

و قال المقدّس الأردبيلى رحمه اللّه فى كتاب الكفالة من شرح الإرشاد:

غير واضح كونه ناووسيّا، بل قيل كان ناووسيّا. و فى كش الذى عندى: قيل:

كان قادسيّا، أى: من القادسيّة، فكأنّه تصحيف «۳»، انتهى.

و فى حاشية الوسيط من المصنّف فى بعض النسخ: إنّه من القادسيّة، فلعلّ من قال بكونه ناووسيّا، رأى كلمة: قادسيّا، فظنّ: ناووسيّا، أو كانت فى نسخته محرّفة.

و فى المعالم: ما جرح به لم يثبت، لأنّ الأصل فيه علىّ بن الحسن ابن فضّال، المتقرّر فى كلام الأصحاب أنّه من الفطحيّة، فلو قبل طعنه فى أبان لم يتّجه المنع من قبول رواية أبان، إذ الجرح ليس إلّا لفساد المذهب، و هو مشترك بين الجارح و المجروح، انتهى.

و فى المعراج: قول علىّ بن الحسن بن فضّال، لا يوجب جرحه لمثل هذا الثقة الجليل «۴»، انتهى.

قلت: إلى الآن لم أطّلع على توثيقه، و حكاية إجماع العصابة ليست نفس التوثيق و لا مستلزمة له، و هو رحمه اللّه معترف به، نعم يمكن استفادة التوثيق بالمعنى الأعم كما مرّ فى الفوائد، فلا منافاة بينه و بين كلام علىّ بن

---

(۱) ذكر الترحم القهبائى فى مجمع الرجال: ۱/ ۲۵ نقلا عن الفهرست.

(۲) الخصال: ۴۷۸/ ۴۴.

(۳) مجمع الفائدة و البرهان: ۹/ ۳۲۳.

(۴) معراج أهل الكمال: ۲۰.

الحسن بن فضّال، لكن سنشير إلى ما يشير إلى التوثيق بالمعنى الأخص أيضا.

قال «۱»: روى الصدوق فى المجلس الثانى من أماليه، فى الصحيح عن ابن أبى عمير، قال: حدّثنى جماعة من مشايخنا، منهم: أبان بن عثمان، و هشام بن سالم، و محمّد بن حمران «۲»، فتدبّر.

و أكثر ابن أبى عمير من الرواية عنه، و اعتمد على روايته الأجلّة.

و صحّح فى الخلاصة طريق الصدوق الى العلاء بن سيابة «۳»، و هو فيه، و كذا إلى أبى مريم الأنصارى «۴»، و هو فيه، لكنّه قال فيه: إنّه فطحى، و هو سهو من قلمه رحمه اللّه.

و عن المنتهى: انّه واقفى «۵». و هو كسابقه، و إن صحّ إطلاق الواقفى على من يقف على الصادق عليه السلام، لكن لم يعهد.

و قال شيخنا البهائى رحمه اللّه: قد يطلق المتأخّرون- كالعلّامة- على خبر أبان و نحوه، اسم الصحيح، و لا بأس به «۶»، انتهى.

و منه يظهر الجواب عمّا اعترض على خالى العلّامة رحمه اللّه: بأنّه يعدّ حديثه صحيحا، بناء على الإجماع المذكور، مع قوله فيه: بأنّه موثّق «۷».

مع أنّ اختلاف رأى المجتهد غير مسدود بابه، و تصحيح حديثه غير معلوم كونه فى زمان حكمه بالموثّقيّة.

---

(۱) «قال» لم ترد فى نسخة «ش».

(۲) أمالى الصدوق: ۱۵/ ۲.

(۳) الخلاصة: ۲۸۰.

(۴) الخلاصة: ۲۷۷.

(۵) منتهى المطلب: ۲/ ۷۶۳.

(۶) مشرق الشمسين: ۲۷۰.

(۷) الوجيزة: ۱۴۲/ ۱۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۰

هـذا، و يروى عنه: ابن أبى نصـر، و جعفر بن بشـير، و الأوّل لا- يروى إلّا عن ثقـة، و الثانى روى عن الثقات، و رووا عنه. و يروى عنه أيضا: الوشّاء كثيرا، و كذا فضالة.

و فى كلّ ذلك شـهادة على صحّة الإجماع المدّعى، سيّما بعد ملاحظة الإكثار من الرواية عنه، و كون كثير من رواياته مفتىّ بها، و إنّ كثيرا منها ظهر أو علم صدقه من الخارج.

و فى ترجمة الحسن بن علىّ بن زياد، ما يظهر منه قوّة كتابه، و صحّته «۱» «۲».

أقول: ذكره الفاضل الشيخ عبد النبى الجزائرى فى قسم الثقات، ثمّ فى قسم الموثّقين، مع إدراجه كثيرا من الممدوحين، بل و الموثّقين فى قسم الضعاف.

و قال عند ذكره أوّلا: و ممّا يرجّح الاعتماد عليه أيضا: إجازة الصادق عليه السـلام له الرواية عنه بواسـطة أبان بن تغلب، كما فى عبارة الفقيه «۳».

ثمّ قال: و بالجملة، فروايته لا تقصر عن الصحيح «۴».

و قال عند ذكره فى القسم الآخر: و ذكرناه هنا، لما قيل: إنّه ناووسى، كما اعتمده جماعة من المتأخّرين «۵»، انتهى.

---

(۱) رجال النجاشى: ۳۹/ ۸۰، و فيه طلب أحمد بن محمّد بن عيسى من الوشاء إجازة كتاب أبان بن عثمان.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۷.

(۳) فى نسـخة «ش» زيـادة: حيث قال: قال عليه السـلام- أى الصادق عليه السـلام- لأبان بن عثمان: ائت أبان بن تغلب، قـد روى عنى رواية كثيرة، فما رواه لك عنى فاروه عنى، انتهى. فتأمل. الفقيه- المشيخة-: ۴/ ۲۳.

(۴) حاوى الأقوال: ۳۲/ ۹۷.

(۵) حاوى الأقوال: ۱۹۹/ ۱۰۴۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۱

و يظهر منه: انّ من سوى جماعـة من المتأخّرين يقول بوثاقته، و عـدم ناووسيّته، كما صرّح به قبيل كلامه هذا، حيث قال- بعد نقل ما اشتهر نقله من سؤال فخر المحقّقين والده العلّامة- أجزل اللّه إكرامه و إكرامه- عن أبان، و قوله: الأقرب عدم قبول روايته، لقوله تعالى (إِنْ جٰاءَكُمْ فٰاسِقٌ) «۱» الآيـة، و لا- فسق أعظم من عـدم الايمان- ما لفظه: الظاهر أنّ حكمه بعـدم إيمانه لقول ابن فضّال، و أنت خبير بحال ابن فضّال هـذا، فلا يعارض قوله الإجماع المـذكور الثابت بنقل الكشّـى. على أنّ من قبل كلام ابن فضّال، يلزمه قبول قول أبان، لاشتراكهما فى عدم الايمان، و تصريح الأصحاب بتوثيقهما «۲»، انتهى.

و ما سبق فى تعق من قوله: حكايـة إجماع العصابـة الى آخره، عجيب بعـد ذكره آنفا فى معنى هـذا الإجماع عن بعض: الإجماع على توثيق الجماعـة، و هو الذى اختاره جماعة، فيكون أبان ثقة عند كلّ من فسّر العبارة المذكورة بالمعنى المذكور، بل و عند من فسّرها بالمعنى المشهور أيضا، لما سيعترف به دام فضله فى ترجمة السكونى: من أنّ الأصحاب رحمهم اللّه لا يجمعون على العمل برواية غير الثقة، و أنّ من ادّعى الإجماع على العمل بروايته، ثقة عند أهل الإجماع، فتدبّر.

و فى مشكا: ابن عثمان الناووسى المجمع على تصحيح ما يصحّ عنه، عنه: عباس بن عامر، و أحمد بن محمّد بن أبى نصر، و سندىّ بن

محمّد البزّاز، و بكر بن محمّد الأزدى، و محمّد بن سعيد بن أبى نصر، و الحجّال، و جعفر بن بشير، و أيّوب بن الحر- لم أجد روايته عنه، لكنّ

---

(۱) سورة الحجرات آية: ۶.

(۲) حاوى الأقوال: ۳۲/ ۹۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۲

شيخنا ذكرها، و هى محتملة، لأنّهما فى طبقة واحدة لرواية ابن الحر «۱» - و محسن بن محمّد «۲»، و الحسن بن علىّ الوشّاء عنه، و عنه فضالة بن أيّوب، و القاسم بن محمّد الجوهرى، و علىّ بن الحكم الكوفى، و ظريف بن ناصح، و صفوان بن يحيى، و عبد اللّه بن المغيرة، و محمّد بن أبى عمير، و عبيس بن هشام.

و فى التهذيب، رواية أحمد بن حمزة و القاسم بن محمّد، عن أبان بن عثمان «۳».

فقال بعض العلماء: هو أحمد بن اليسع القمّى الثقة، و توهّم اشتراكه هنا فاسد. و لم يثبت التعدّد، انتهى.

أقول: فيهما نظر.

و قد وقع فى كتابى الشيخ رحمه اللّه، رواية الحسين بن سعيد، عن أبان بن عثمان «۴».

و هو سهو، لأنّ المعهود المتكرّر توسّط فضالة بن أيّوب بينهما.

و وقع فيهما رواية موسى بن القاسم، عن أبان بن عثمان «۵» أيضا فى مواضع.

و هو سهو أيضا.

و يظهر بالتصفّح أنّ الواسطة المحذوفة بينهما: عبّاس بن عامر، فإنّه واقع بينهما كثيرا.

---

(۱) لرواية ابن الحر، لم ترد فى المصدر.

(۲) فى المصدر: محسن بن أحمد، و بكر بن محمّد الأزدى.

(۳) التهذيب ۱: ۷۵/ ۱۹۰.

(۴) التهذيب ۲: ۳۶۲/ ۱۴۹۸.

(۵) التهذيب ۵: ۸۶/ ۲۸۳، و ۴۲۱/ ۱۴۶۱، و الاستبصار ۲: ۱۷۱/ ۵۶۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۳

و فى التهذيب فى كتاب الحج، سند هذه صورته: محمّد بن القاسم، عن أبان، عن عبد الرحمن، عن الصادق عليه السلام «۱».

قال فى المنتقى: و محلّ التصحيف فيه «۲»: و محمّد بن القاسم، فانّ كونه تصحيفا لموسى بن القاسم، ممّا لا ريب فيه. و فى الطريق خلل آخر و هو ترك الواسطة بين موسى و أبان، و الممارسة تقتضى ثبوتها، و هى: عبّاس ابن عامر «۳»، انتهى.

و يعرف أيضا بروايته عن أبى بصير- كأبان بن تغلب- و عن أبى مريم عبد الغفّار، و عن الحارث بن المغيرة، و بريد بن معاوية بن عمّار «۴»، و محمّد الحلبى، و زرارة، و إسماعيل بن الفضل، و عبد الرحمن بن أبى عبد اللّه، و الفضيل بن يسار، و أبى العبّاس الفضل بن عبد الملك، و عن ميسر «۵»، انتهى.

۱۷- أبان بن عمر الأسدى:

ختن آل ميثم بن يحيى التمّار، شيخ من أصحابنا، ثقة، صه «۶»، جش «۷».

ق، الى قوله: ميثم التمّار الكوفى «۸».

ثمّ زاد جش: لم يرو عنه إلّا عبيس بن هشام الناشرى.

---

(۱) التهذيب ۵: ۴۱۰/ ۱۴۲۶.

(۲) فى هداية المحدثين زيادة: قوله.

(۳) منتقى الجمان: ۳/ ۴۷۸.

(۴) فى المصدر: أو معاوية بن عمّار.

(۵) هداية المحدثين: ۷.

(۶) الخلاصة: ۲۱/ ۲.

(۷) رجال النجاشى: ۱۴/ ۱۰.

(۸) رجال الشيخ: ۱۵۱/ ۱۸۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۴

و فى د، علّم عليه: لم «۱». و هو سهو.

أقول: فى مشكا: ابن عمر الأسدى، عنه عبيس بن هشام «۲».

۱۸- أبان بن محمّد البجلى:

و هو المعروف بالسندى البزّاز، أحمد بن محمّد القلانسى «۳» عنه بكتاب النوادر. و هو ابن أخت صفوان بن يحيى، قاله ابن نوح، جش «۴».

و يأتى فى سندى توثيقه عنه و عن غيره.

و فى تعق: قال شيخنا البهائى رحمه اللّه فى حاشيته على صه: جش ظنّهما اثنين، و ذكر أبان بن محمّد فى باب الألف، و السندىّ بن محمّد فى حرف السين، و وثّق الثانى دون الأوّل.

قلت: لا إشعار فى جش على ظنّه التعدّد، بل الظاهر منه بناؤه على الاتّحاد. و عدم توثيقه أوّلا لعلّه لعدم ثبوته حينئذ، أو للحوالة على ما ذكره فى باب السين، فتأمّل «۵».

أقول: فى مشكا: ابن محمّد البجلى المعروف بالسندى الثقة، عنه أحمد بن محمّد القلانسى، و محمّد بن علىّ بن محبوب، و الصفّار، و أحمد ابن أبى عبد اللّه عنه.

و حيث يعسر التمييز- كرواية علىّ بن الحكم عن أبان- تقف الرواية على مذهب من تأخّر فلا تغفل، فإنّ أبان مشترك بين تسعة عشر رجلا فيهم الثقة و غيره، على تقدير أن يكون الخثعمى غير الكوفى «۶»، انتهى.

---

(۱) رجال ابن داود: ۳۰/ ۸.

(۲) هداية المحدثين: ۸.

(۳) فى المصدر: محمد بن أحمد القلانسى.

(۴) رجال النجاشى: ۱۴/ ۱۱.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۹.

(۶) هداية المحدثين: ۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۵

۱۹- إبراهيم أبو رافع:

عتيق رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، ثقة، شهد مع رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله مشاهده، و لزم أمير المؤمنين عليه السلام بعده، و كان من خيار الشيعة، أعمل على روايته، صه «۱».

و فى جش: أبو رافع، مولى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، اسمه:

أسلم، كان للعباس بن عبد المطلب، فوهبه للنبى صلّى اللّه عليه و آله، فلمّا بشّر النبىّ صلّى اللّه عليه و آله بإسلام العبّاس أعتقه.

ثمّ قال: و أخبرنا محمّد بن جعفر الأديب، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد فى تاريخه أنّه يقال: إنّ اسم أبى رافع: إبراهيم.

و أسلم أبو رافع قديما بمكّة، و هاجر إلى المدينة، و شهد مع النبىّ صلّى اللّه عليه و آله مشاهده، و لزم أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، و كان من خيار الشيعة، و شهد معه حروبه، و كان صاحب بيت ماله عليه السلام بالكوفة، و ابناه: على و عبيد اللّه، كاتبا أمير المؤمنين عليه السلام «۲».

ثم ذكر ما يدلّ على نهاية جلالته و علوّ مرتبته.

و فى تعق: فى نسخة: ابن أبى رافع، و كذا يظهر من شيخنا البهائى، و الظاهر أنّه سهو من النسّاخ «۳».

أقول: فى مشكا: أبو رافع الثقة عتيق رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، محمّد بن عبيد اللّه بن أبى رافع، عن أبيه، عنه «۴»، انتهى.

---

(۱) الخلاصة: ۳/ ۲.

(۲) رجال النجاشى: ۴/ ۱.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۹.

(۴) هداية المحدثين: ۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۶

۲۰- إبراهيم أبو السفاتج:

يأتى فى إسحاق بن عبد العزيز.

۲۱- إبراهيم بن أبى بكر:

محمّد بن الربيع، ثقة، هو و أخوه إسماعيل بن أبى سمّال رويا عن أبى الحسن موسى عليه السلام، و كانا من الواقفة، جش «۱».

و فيه أيضا: إنّ محمّدا يكنّى أبا بكر، و أبا السمال، كما يأتى.

و فى تعق: فيه ما سيجىء فى إبراهيم بن أبى سمّال «۲».

أقول: فى مشكا: ابن أبى بكر محمّد بن الربيع الثقة الواقفى، عن أبى الحسن موسى عليه السلام حيث لا مشارك «۳».

۲۲- إبراهيم بن أبى البلاد:

و اسم أبى البلاد: يحيى بن سليم، و قيل: ابن سليمان، مولى بنى عبد اللّه بن غطفان «۴». يكنّى أبا يحيى، كان ثقة، قارئا، أديبا.

و كان أبو البلاد ضريرا، و كان راوية الشعر، و له يقول الفرزدق:

يا لهف نفسى على عينيك من رجل

و روى عن أبى جعفر و أبى عبد اللّه عليهما السلام.

و لإبراهيم: محمّد و يحيى، رويا الحديث.

و روى إبراهيم عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن و الرضا عليهم السلام، و عمّر دهرا، و كان للرّضا عليه السلام إليه رسالة، و أثنى عليه.

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۱/ ۳۰.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۹.

(۳) هداية المحدثين: ۹.

(۴) فى رجال النجاشى و الخلاصة: غطفان.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۷

له كتاب، يرويه عنه جماعة، محمّد بن سهل بن اليسع عنه، جش «۱».

و فى ضا: كوفى، ثقة «۲».

و فى صه: يكنّى أبا الحسن- و قال ابن بابويه فى كتاب الفقيه إنّه:

يكنّى أبا إسماعيل «۳» - روى عن الصادق و الكاظم و الرضا عليهم السلام، و عمّر دهرا، و كان للرّضا عليه السلام إليه رسالة، و أثنى عليه، ثقة، أعمل على روايته «۴».

و فى ست: له أصل، أخبرنا «۵» ابن أبى جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمّد بن أبى الصهبان «۶» - و اسمه عبد الجبّار- عن أبى القاسم عبد الرحمن بن حمّاد، عن محمّد بن سهل بن اليسع، عنه «۷».

و فى تعق: غطفان بالمعجمة ثمّ المهملة المفتوحتين.

و فى الكافى فى باب النبيذ الحرام «۸»، ثمّ نقل حديثا و قال: يظهر منه مضافا إلى نباهة شأنه: دركه الجواد عليه السلام أيضا، و تكنّيه بأبى إسماعيل «۹».

أقول: فى مشكا: ابن أبى البلاد يحيى بن سليم و قيل: ابن سليمان، الثقة، عنه محمّد بن سهل بن اليسع، و الحسن بن علىّ بن يقطين، و محمّد

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۲/ ۳۲.

(۲) رجال الشيخ: ۳۶۸/ ۱۸.

(۳) الفقيه- المشيخة-: ۴/ ۶۸.

(۴) الخلاصة: ۳- ۴/ ۴.

(۵) فى المصدر: أخبرنا به.

(۶) فى المصدر: عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن أبى الصهبان.

(۷) الفهرست: ۹/ ۲۲.

(۸) الكافى ۶: ۴۱۶/ ۵.

(۹) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۸

ابن الحسين بن أبى الخطّاب، و الحسين بن سعيد، و موسى بن القاسم.

و هو عن الباقر و الصادق و الكاظم و الرضا عليهم السلام «۱»، انتهى.

۲۳- إبراهيم بن أبى حفص:

أبو إسحاق الكاتب، شيخ من أصحاب أبى محمّد عليه السلام، ثقة، وجيه، صه «۲».

و زاد جش: له كتاب «۳».

و زاد ست على صه: له كتب «۴».

و د عدّه من أصحاب العسكرى عليه السلام «۵». كما هو الظاهر من أبى محمّد، و صرّح به فى بعض نسخ ست.

۲۴- إبراهيم بن أبى زياد الكرخى:

فى الفقيه: فى الصحيح عن ابن أبى عمير، عنه «۶».

و فى تعق: و كذا فى التوحيد «۷»، و يروى عنه صفوان بن يحيى «۸» أيضا، و الحسن بن محبوب «۹»، و كل ذلك يشعر بوثاقته.

و هو يروى عن الصادق و الكاظم عليهما السلام.

و حكم خالى بحسنه «۱۰»، لأنّ للصدوق طريقا إليه.

---

(۱) هداية المحدثين: ۹.

(۲) الخلاصة: ۵/ ۱۲.

(۳) رجال النجاشى: ۱۹/ ۲۲.

(۴) الفهرست: ۷/ ۱۰.

(۵) رجال ابن داود: ۳۰/ ۱۰.

(۶) الفقيه- المشيخة- ۴: ۶۱.

(۷) التوحيد: ۱۹/ ۵.

(۸) الكافى ۶: ۳۰/ ۱.

(۹) الكافى ۸: ۳۷۰/ ۵۶۰.

(۱۰) الوجيزة: ۳۶۷/ ۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۴۹

و قال جدّى: هو كثير الرواية «۱».

قلت: و حكم بعض المعاصرين بأنّه: ابن زياد الكوفى الآتى أبو أيّوب الخراز، الثقة. و قال: فى الأكثر: ابن زياد.

و يمكن أن يستشهد له بأنّ صفوان «۲»، و ابن أبى عمير «۳»، و الحسن بن محبوب «۴»، يروون عن أبى أيّوب.

و إنّ فى الأمالى- على ما فى نسختى- روى عن ابن أبى عمير، عن إبراهيم بن زياد الكرخى، عن الصادق عليه السلام: لو أنّ عدوّ علىّ عليه السلام جاء إلى الفرات و هو يرج رجيجا «۵»، قد أشرف ماؤه على جنبيه «۶»، فتناول منه شربة فقال: بسم اللّه، و إذا شربها قال: الحمد للّه، ما كان ذلك إلّا ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير «۷» «۸».

و فى آخر كمال الدين، عنه، قلت للصادق عليه السلام: أ لم يكن على عليه السلام قويّا فى دين اللّه؟ قال: بلى، قلت: فكيف ظهر عليه القوم و لم «۹» يدفعهم؟ إلى أن قال عليه السلام: و لم يكن على عليه السلام ليقتل الآباء حتى يخرج الودائع.، و كذلك قائمنا «۱۰» عليه السلام لم «۱۱» يظهر أبدا

---

(۱) روضة المتقين: ۱۴/ ۲۵.

(۲) الفهرست: ۸/ ۱۳.

(۳) التهذيب ۳: ۲۹۳/ ۸۸۸.

(۴) التهذيب ۴: ۱۲۳/ ۳۵۵.

(۵) فى المصدر: يزخ زخيخا.

(۶) فى المصدر: جنبتيه.

(۷) أمالى الصدوق: ۵۲۳/ ۸.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۱۹.

(۹) فى المصدر: و كيف لم.

(۱۰) فى المصدر: قائمنا أهل البيت.

(۱۱) فى المصدر: لن.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۰

حتى يظهر «۱» ودائع اللّه عزّ و جل، فإذا ظهرت، ظهر على من ظهر فيقتلهم «۲».

أقول: فى مشكا: ابن أبى زياد الكرخى، عنه ابن أبى عمير «۳».

۲۵- إبراهيم بن أبى سمّال:

بالسين المهملة و اللام، واقفى، لا أعتمد على روايته.

و قال جش: إنّه ثقة، صه «۴».

و فى جش: إبراهيم بن أبى بكر محمّد بن الربيع، يكنّى بأبى بكر محمّد بن السمّال «۵»، إلى أن قال: ثقة هو و أخوه إسماعيل بن أبى سمّال، رويا عن أبى الحسن موسى عليه السلام، و كانا من الواقفة.

و ذكر كش عنهما فى كتاب الرجال حديثا، شكّا، و وقفا عن القول بالوقف. و له كتاب نوادر، عنه به محمّد بن حسّان «۶».

و فى ست: إبراهيم بن أبى بكر بن سمّال، له كتاب، أخبرنا به ابن عبدون، عن ابن الزبير، عن علىّ بن الحسن بن فضّال، عن أخويه، عن أبيهما الحسن بن علىّ بن فضّال، عنه «۷»، انتهى.

و فى كش، ما يدلّ على موته واقفيّا، شاكا «۸».

---

(۱) فى المصدر: تظهر.

(۲) كمال الدين: ۲/ ۶۴۲، و فيه: ظهر على من يظهر فقتله.

(۳) هداية المحدثين: ۹.

(۴) الخلاصة: ۱۹۸/ ۳.

(۵) فى المصدر: يكنى: بأبى بكر بن أبى السمّال.

(۶) رجال النجاشى: ۲۱/ ۳۰.

(۷) الفهرست: ۹/ ۲۴.

(۸) رجال الكشى: ۴۷۱/ ۸۹۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۱

و فى تعق: فى ضح ضبطه بالكاف، ثمّ قال: و قيل: باللام «۱».

و الذى يوجد و يشاهد باللام، و سنذكر ما يشهد له، نعم فى فهرست الفقيه بالكاف «۲». و ربّما يوجد فى بعض نسخ الحديث أيضا «۳»، و لا يبعد أن يكون وهما.

و الظاهر أنّ عدم قبول صه روايته لعدم قبوله كلام جش، و لعلّه لذا حكم فى المدارك بأنّه: مجهول، و فى المسالك بأنّه: ضعيف، على ما نقل عنهما «۴»، مع إمكان توجيه كلام شه، و احتمال الغفلة منهما.

و فى جش فى ترجمة داود بن فرقد: روى عنه هذا الكتاب جماعة «۵» من أصحابنا رحمهم اللّه كثيرة، منهم أيضا إبراهيم بن أبى بكر محمّد بن عبد اللّه النجاشى، المعروف بابن أبى سمّال «۶» «۷».

أقول: فى مشكا: ابن أبى سمّال «۸» الموثّق، عنه محمّد بن حسّان، و الحسن بن علىّ بن فضّال.

و هو عن الكاظم عليه السلام حيث لا مشارك «۹».

۲۶- إبراهيم بن أبى الكرام:

بفتح الكاف و تشديد الراء، الجعفرى رحمه اللّه، كان خيّرا، روى عن

---

(۱) إيضاح الاشتباه: ۸۶/ ۱۹.

(۲) الفقيه- المشيخة-: ۴/ ۶۴.

(۳) التهذيب ۳: ۸۶/ ۲۴۴.

(۴) معراج أهل الكمال: ۳۰.

(۵) فى المصدر: جماعات.

(۶) رجال النجاشى: ۱۵۸/ ۴۱۸.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۰.

(۸) فى المصدر زيادة: الواقفى.

(۹) هداية المحدثين: ۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۲

الرضا عليه السلام، صه «۱»، جش إلّا الترحّم و ترجمة الحروف.

و زاد: له كتاب، محمّد بن حسّان، عن ابن أبى عمران موسى بن رنجويه «۲» الأرمنى «۳»، به «۴».

أقول: الظاهر زيادة كلمة: ابن، لما يأتى فى ترجمة موسى من رواية محمّد بن حسّان، عنه، و تكنّيه بأبى عمران، فلاحظ.

هذا و فى الوجيزة: ممدوح «۵».

و فى الحاوى ذكره فى قسم الحسان «۶».

و فى مشكا: ابن أبى الكرام الجعفرى الممدوح، عنه ابن أبى عمران موسى بن رنجويه «۷» الأرمنى «۸».

۲۷- إبراهيم بن أبى محمود الخراسانى:

مولى، روى عن الرضا عليه السلام، ثقة، أعتمد على روايته، صه «۹».

و فى جش: ثقة، روى عن الرضا عليه السلام، له كتاب، يرويه أحمد ابن محمّد بن عيسى «۱۰».

---

(۱) الخلاصة: ۶/ ۱۸.

(۲) فى المصدر: عن أبى عمران موسى بن زنجويه.

(۳) فى المصدر زيادة: عن إبراهيم.

(۴) رجال النجاشى: ۲۱/ ۲۹.

(۵) الوجيزة: ۱۴۲/ ۱۷.

(۶) حاوى الأقوال: ۱۷۹.

(۷) فى المصدر: زنجويه.

(۸) هداية المحدثين: ۱۰.

(۹) الخلاصة: ۳/ ۳.

(۱۰) رجال النجاشى: ۲۵/ ۴۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۳

و فى ظم: له مسائل «۱».

و زاد ست: أخبرنا بها عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن علىّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد و الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه «۲».

و فى كش، حديث معتبر عن الجواد عليه السلام فى جلالة قدره «۳».

أقول: فى مشكا: ابن أبى محمود الثقة، عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، و الحسن بن أحمد المالكى، و الحسن بن موسى الخشّاب، و إبراهيم بن هاشم.

و هو عن الكاظم و الرضا و الجواد عليهم السلام «۴».

۲۸- إبراهيم بن أبى يحيى المدنى:

روى عنه فى الفقيه، فى الموثّق بالحسن بن علىّ بن فضّال «۵».

و كأنّه ابن محمّد بن أبى يحيى المدنى الآتى.

و فى تعق: هذا هو الظاهر، كما لا يخفى على المتأمّل. و يروى عنه حمّاد «۶»، و فيه إيماء إلى الاعتماد «۷».

أقول: فى مشكا: ابن أبى يحيى، عنه ظريف بن ناصح.

و هو عن الصادق عليه السلام «۸».

---

(۱) رجال الشيخ: ۳۴۳/ ۲۰.

(۲) الفهرست: ۸/ ۱۵.

(۳) رجال الكشى: ۵۶۷/ ۱۰۷۲، ۱۰۷۳.

(۴) هداية المحدثين: ۱۰.

(۵) الفقيه- المشيخة-: ۴/ ۹۷، و فيه: المدايني.

(۶) الكافى ۵: ۳۷۶/ ۶.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۰.

(۸) هداية المحدثين: ۱۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۴

۲۹- إبراهيم بن أحمد بن محمّد:

أبو إسحاق المقرئ العدل، الطبرى، له المناقب، ب «۱».

أقول: الظاهر أنّ هذا هو الذى قال فيه ابن أبى الحديد: ذكر أبو الفرج ابن الجوزى فى التاريخ فى وفاة الشيخ أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبرى الفقيه المالكى، قال: كان شيخ الشهود المعدّلين ببغداد، و متقدّمهم، سمع الحديث الكثير، و كان كريما، مفضلا على أهل العلم، و عليه قرأ الشريف الرضى رضى اللّه عنه القرآن، و هو شاب حدث «۲». إلى آخره.

۳۰- إبراهيم بن أحمد بن محمّد:

الحسينى الموسوى الرومى، نزيل دار النقابة بالرى، فاضل، مقرئ، عه «۳».

۳۱- إبراهيم بن إسحاق:

ثقة، دى «۴».

۳۲- إبراهيم بن إسحاق الأحمرى:

النهاوندى، له كتب، و هو ضعيف، لم «۵».

و فى جش: كان ضعيفا فى حديثه، متهوما، له كتب، أخبرنا بها أبو القاسم علىّ بن شبل «۶» بن أسد، قال: حدّثنا أبو منصور ظفر بن حمدون

---

(۱) معالم العلماء: ۷/ ۲۹.

(۲) شرح نهج البلاغة: ۱/ ۳۴، باختلاف يسير.

(۳) فهرست منتجب الدين: ۱۹/ ۲۵.

(۴) رجال الشيخ: ۴۰۹/ ۶.

(۵) رجال الشيخ: ۴۵۱/ ۷۵.

(۶) فى نسخة «م»: سهل.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۵

البادرائى، عنه، بها «۱».

و فى ست: إبراهيم بن إسحاق الأحمرى، و يكنّى أبا إسحاق النهاوندى، كان ضعيفا فى حديثه، متّهما فى دينه «۲».

و زاد صه: فى مذهبه ارتفاع، و أمره مختلط، لا أعتمد «۳» على شىء ممّا يرويه.

و قد ضعّفه الشيخ فى ست، و قال فى كتاب الرجال فى دى: إبراهيم ابن إسحاق ثقة، فإن يك هو هذا فلا تعويل على روايته «۴».

ثمّ فى جش- بعد ما مرّ-: قال أبو عبد اللّه بن شاذان: حدّثنا علىّ ابن حاتم، قال: أطلق لى أبو أحمد القاسم بن محمّد الهمدانى، عن إبراهيم بن إسحاق، و سمع منه سنة تسع و ستين و مائتين «۵».

و فى ست- بعد ما مرّ-: صنّف كتبا جماعة «۶» قريبة من السداد، أخبرنى أبو القاسم علىّ بن شبل بن أسد الوكيل، عن ظفر بن حمدون بن شدّاد البادرائى، عنه.

و أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه، عن التلعكبرى، عن أبى سليمان أحمد ابن نصر «۷» بن سعيد الباهلى- المعروف بابن أبى هراسة- عنه «۸».

و فى تعق: يروى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى مع كثرة غمزه فى

---

(۱) رجال النجاشى: ۱۹/ ۲۱.

(۲) الفهرست: ۷/ ۹.

(۳) فى المصدر: لا أعمل.

(۴) الخلاصة: ۱۹۸/ ۴.

(۵) رجال النجاشى: ۱۹/ ۲۱.

(۶) فى نسخة من المصدر: جملتها.

(۷) فى الفهرست: نصير، و فى نسخة منه: نصر.

(۸) الفهرست: ۷/ ۹، و فيه: المعروف بابن هراسة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۶

الرواة، بل و الأجلّة، و طعنه فيمن يروى عن الضعفاء، و أخرج من قم جمعا لذلك، و لم يرو عن ابن محبوب و ابن المغيرة و الحسن بن خرزاد كما يأتى فيه «۱».

و قوله: أطلق لى، أى: رخّص لى.

و يحتمل أن يكون القاسم هو الوكيل الجليل، فيكون فى سماعه منه شهادة على الاعتماد، و يؤكّده كثرة الرواية عنه، و كذا رواية الصفّار و علىّ بن شبل الجليلين «۲».

و ربّما كان سبب تضعيفهم إيراده الروايات التى يظنّون دلالتها على الغلو، و لذا اتّهموه فى دينه، و مرّ الكلام فى ذلك فى صدر الكتاب «۳».

أقول: الظاهر تغاير المذكور فى دى مع هذا، و يشير إليه كونه: لم، و يدلّ عليه رواية الشيخ و جش- كما ترى- عن هذا بواسطتين، و هما: علىّ ابن شبل، و ظفر بن حمدون. فيلزم بناء على الاتّحاد روايتهما رحمهما اللّه عن الجواد عليه السلام بثلاث وسائط، و هو كما ترى.

و استظهر شه أيضا التغاير، و احتمل كون المذكور فى دى هو الآتى عن قى «۴» «۵».

و جزم فى الرواشح بالمغايرة و قال: يروى عن الثقة محمّد بن خالد البرقى، و عن الضعيف أبو سليمان المعروف بابن أبى هراسة «۶».

(۱) راجع رجال الكشى: ۵۱۲/ ۹۸۹.

(۲) كما فى الفهرست: ۷/ ۹.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۰.

(۴) رجال البرقى: ۵۸ إبراهيم بن إسحاق بن أزور.

(۵) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۹۳.

(۶) الرواشح.، و نقل ذلك أيضا فى تنقيح المقال: ۱/ ۱۴ برقم ۶۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۷

و فى مشكا: الأحمرى الثقة، عنه محمّد بن الحسن الصفّار، و أحمد ابن سعيد بن نصر الباهلى «۱»، و ظفر بن حمدون، و القاسم بن محمّد الهمدانى «۲».

۳۳- إبراهيم بن إسحاق بن أزور:

شيخ لا بأس به، قى «۳».

أقول: مضى ذكره فى الذى قبيله، و يأتى فى الذى بعد بعده.

۳۴- إبراهيم بن إسماعيل الخلنجى الجرجانى:

يظهر من كشف الغمّة مدحه «۴»، تعق «۵».

۳۵- إبراهيم الأعجمى:

من أهل نهاوند، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبى المفضّل الشيبانى، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى، عن إبراهيم الأعجمى رحمه اللّه، ست «۶».

و فى لم: روى عنه البرقى «۷».

و فى تعق: قرّب فى التلخيص و النقد «۸»، كونه الأحمرىّ المتقدّم، و فى ست ترحّم عليه، و هو يأباه، و كذا ذكره على حدة فى لم، و إنّ ما ذكره

(۱) فى المصدر: أحمد بن نصر بن سعيد.

(۲) هداية المحدثين: ۱۶۶.

(۳) رجال البرقى: ۵۸.

(۴) كشف الغمة: ۲/ ۴۲۷.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۱.

(۶) الفهرست: ۸/ ۱۶، و لم يرد الترحم فيه.

(۷) رجال الشيخ: ۴۵۱/ ۷۸.

(۸) نقد الرجال: ۱۱/ ۷۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۸

فيه غير ما ذكره فى الأحمر، ثمّ إنّ ترحّم ست دليل على حسن حاله «۱».

أقول: ظاهر الحاوى أيضا اتّحاده مع الأحمرى «۲»، بل اتّحاد المذكور عن قى أيضا معهما «۳».

و جزم فى الرواشح باتّحاده مع الذى فى قى، و تغايره مع الأحمرى، حيث قال- بعد ما مرّ عنه-: و لنا أيضا: إبراهيم بن إسحاق النهاوندى، يقال له: إبراهيم العجمى، يروى عنه: أحمد بن محمّد بن خالد البرقى، ذكره الشيخ أيضا فى لم «۴»، بعد ذكر الأحمرى النهاوندى الضعيف «۵»، و هو الذى قال قى فيه: إبراهيم بن إسحاق بن أزور شيخ لا بأس به «۶»، انتهى «۷».

و فى مشكا: الأعجمى، عنه أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى «۸».

۳۶- إبراهيم بن حمويه:

روى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى، و لم تستثن روايته، و فيه إشعار بالاعتماد عليه، تعق «۹».

۳۷- إبراهيم الخارقى:

فى الأصح كأنّه ابن زياد الآتى، أو ابن هارون «۱۰».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۱.

(۲) حاوى الأقوال: ۱۰/ ۷.

(۳) حاوى الأقوال: ۲۱۳/ ۱۱۰۶.

(۴) رجال الشيخ: ۴۵۱/ ۷۸.

(۵) رجال الشيخ: ۴۵۱/ ۷۵.

(۶) رجال البرقى: ۵۸.

(۷) الرواشح السماوية.، راجع تنقيح المقال: ۱/ ۱۴ برقم ۶۴.

(۸) هداية المحدثين: ۱۰.

(۹) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۱.

(۱۰) هذه الترجمة لم ترد فى نسخة «م».

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۵۹

۳۸- إبراهيم بن رجاء الجحدرى:

من بنى قيس بن ثعلبة، رجل ثقة، من أصحابنا البصريّين، صه «۱»، جش «۲».

و زاد ست: أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمدانى رضى اللّه عنه، عن علىّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عنه «۳».

أقول: فى مشكا: الجحدرى الثقة، علىّ بن إبراهيم، عن أبيه، عنه «۴».

۳۹- إبراهيم بن رجاء الشيبانى:

أبو إسحاق المعروف بابن أبى هراسة. و هراسة أمّه، عامّى، جش «۵».

و زاد صه: بالراء و السين المهملة، لا أعتمد على ما يرويه «۶».

ثم زاد جش: روى عن الحسن بن علىّ بن الحسين «۷»، و عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن على، و جعفر بن محمّد، و له عن جعفر نسخة. روى عنه هارون بن مسلم «۸»، انتهى.

و كلام الشيخ فى الكتابين خال عن لفظة: أبى.

ففى ق: إبراهيم ابن رجاء، أبو إسحاق، المعروف بابن هراسة

---

(۱) الخلاصة: ۴/ ۷.

(۲) رجال النجاشى: ۱۶/ ۱۶.

(۳) الفهرست: ۴/ ۵.

(۴) هداية المحدثين: ۱۶۶.

(۵) رجال النجاشى: ۲۳/ ۳۴.

(۶) الخلاصة: ۱۹۸/ ۵.

(۷) فى نسختنا من رجال النجاشى: عن الحسين بن على بن الحسين.

(۸) رجال النجاشى: ۲۳/ ۳۴.

الشيبانى الكوفى «۱».

و فى ست: إبراهيم بن هراسة، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبى المفضّل الشيبانى، عن ابن بطّة القمّى، عن أبى عبد اللّه محمّد بن القاسم، عن إبراهيم بن هراسة «۲»، انتهى.

و هذا القول أنسب بقولهم: هراسة أمّه.

و ربّما يظهر من كلام الشيخ أنّ ابن أبى هراسة غير هذا، فإنّه قال فى باب من عرف بلقبه: ابن أبى هراسة، له كتاب الإيمان و الكفر و التوبة «۳».

و فى لم: أحمد بن أبى نصر «۴» الى أن قال: المعروف بابن أبى هراسة «۵». و لعلّ هذا أثبت.

و فى تعق على قوله: أنسب: فى القاموس: إبراهيم بن هراسة كسحابة- و هو: متروك الحديث «۶»، فتأمّل «۷».

أقول: قال فى الحاوى: لا يخفى أنّ لفظ: أبى، فى كتاب جش و صه ثابت فيما وجدناه من النسخ، و الظاهر منافاة ذلك لكون هراسة أمّه «۸»، انتهى.

و يظهر من الميرزا أنّ الذى فى لم فى باب أحمد، أحمد بن أبى

---

(۱) رجال الشيخ: ۱۴۶/ ۷۰.

(۲) الفهرست: ۹/ ۱۹.

(۳) الفهرست: ۱۹۳/ ۹۰۱.

(۴) فى نسختنا من المصدر: أحمد بن النضر.

(۵) رجال الشيخ: ۴۴۲/ ۳۱.

(۶) القاموس المحيط: ۲/ ۲۵۹.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۱.

(۸) حاوى الأقوال: ۲۱۳/ ۱۱۰۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۱

نصر «۱».

و يأتى عن ب أيضا، لكنّه لم ينقل عن لم هناك إلّا: ابن نصر، فلاحظ «۲».

و فى مشكا: الشيبانى، عنه محمّد بن القاسم، و هو عن الحسن بن علىّ بن الحسين، و عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن على، و جعفر بن محمّد «۳».

۴۰- إبراهيم بن الزبرقان التيمى الكوفى:

أسند عنه، ق «۴».

۴۱- إبراهيم بن زياد:

أبو أيّوب الخزّاز، الكوفى، ق «۵».

و قيل: هذا ابن عثمان، و قيل: ابن عيسى، و يأتى.

۴۲- إبراهيم بن زياد الخارقى:

الكوفى، ق «۶».

و فى كش: جعفر بن أحمد، عن نوح بن إبراهيم الخارقى «۷»، قال:

وصفت الأئمّة عليهم السلام «۸»، فقلت: أشهد أن لا إله إلّا اللّه وحده لا شريك له، و أنّ محمّدا صلّى اللّه عليه و آله عبده و رسوله «۹»، و أنّ عليّا عليه

---

(۱) منهج المقال: ۲۱.

(۲) معالم العلماء: ۱۴۳/ ۱۰۰۳، و فيه: ابن أبى هراسة بن هودة، و اسمه أحمد بن أبى نصر الباهلى، له الأيمان و الكفر و التوبة.

(۳) هداية المحدثين: ۱۶۶.

(۴) رجال الشيخ: ۱۴۴/ ۴۰.

(۵) رجال الشيخ: ۱۴۶/ ۷۹.

(۶) رجال الشيخ: ۱۴۵/ ۵۶، و فيه: الحارثى، و فى نسخة منه: الخارفى، بدل: الخارقى.

(۷) فى المصدر: المخارقى.

(۸) فى المصدر: وصفت الأئمة لأبى عبد اللّه عليه السلام.

(۹) فى المصدر: و أن محمّدا رسول اللّه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۲

السلام إمام، ثمّ الحسن عليه السلام، ثمّ الحسين عليه السلام، ثمّ علىّ ابن الحسين عليه السلام، ثمّ محمّد بن على عليه السلام، ثمّ أنت،

فقال:

رحمك اللّه، ثمّ «۱» اتّقوا اللّه، اتّقوا اللّه، عليكم بالورع و صدق الحديث «۲» و عفّة البطن و الفرج «۳».

و فى بعض النسخ: المخارقى.

و فى تعق: ما يأتى فى إبراهيم المخارقى «۴».

۴۳- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم:

ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى المدنى، ق «۵».

و فى قب: الزهرى، أبو إسحاق المدنى، نزيل بغداد، ثقة، حجّة، تكلّم فيه بلا قادح، و مات سنة خمس و ثمانين و مائة «۶».

أقول: يأتى ما فيه فى الذى يليه فلاحظ.

۴۴- إبراهيم بن سعيد المدنى:

أسند عنه، ق «۷».

و فى تعق: الظاهر من بعض اتّحاده مع ابن سعد الماضى، و هو محتمل «۸».

---

(۱) فى المصدر: ثم قال.

(۲) فى المصدر زيادة: و أداء الأمانة.

(۳) رجال الكشى: ۴۱۹/ ۷۹۴.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۷.

(۵) رجال الشيخ: ۱۴۴/ ۲۸.

(۶) تقريب التهذيب ۱: ۳۵/ ۲۰۲.

(۷) رجال الشيخ: ۱۴۴/ ۴۱.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۳

۴۵- إبراهيم بن سلام نيسابورى:

وكيل، ضا «۱».

و فى صه: ابن سلامة نيشابورى، وكيل، من أصحاب الكاظم عليه السلام، لم يقل الشيخ فيه غير ذلك. و الأقوى عندى قبول روايته «۲»، انتهى.

و فى تعق: قال شيخنا البهائى: و ذلك لأنّهم عليهم السلام لا يجعلون الفاسق وكيلا «۳».

و يأتى الكلام فيه فى الفائدة الثانية «۴».

أقول: قال شه: قال د: هو ابن سلام بغير هاء، و إنّه من أصحاب الرضا عليه السلام. و نسب ما ذكره من الأمرين إلى الضعف «۵».

و فى الحاوى: لا يخفى أنّ قول العلّامة رحمه اللّه إنّه: من رجال الكاظم عليه السلام، وهم، إذ لم يذكره الشيخ فى رجال الكاظم عليه السلام و لا أحد غيره من أصحاب الأصول، إلى آخر كلامه «۶».

۴۶- إبراهيم بن سليمان بن أبى داحة:

المزنى، مولى آل طلحة بن عبيد اللّه، أبو إسحاق، و كان وجه أصحابنا البصريّين فى الفقه و الكلام و الأدب و الشعر، و الجاحظ يحكى عنه.

و قال الجاحظ: ابن داحة، عن محمّد بن أبى عمير «۷»، له كتب،

---

(۱) رجال الشيخ: ۳۶۹/ ۳۷، و فيه: ابن سلامة، و فى نسخة: سلام.

(۲) الخلاصة: ۴/ ۵.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۱.

(۴) يأتى فى خاتمة المنتهى.

(۵) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۶، رجال ابن داود: ۳۱/ ۲۰.

(۶) حاوى الأقوال: ۲۱۳/ ۱۱۱۰.

(۷) البيان و التبيين: ۱/ ۸۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۴

ذكرها بعض أصحابنا فى الفهرستات، لم أر منها شيئا. جش «۱».

و نحوه ست، إلّا أنّ فيه: ابن داحة، و زاد: ذكر أنّه روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و ذكر أنّه صنّف كتبا، و لم نر منها شيئا، رحمة اللّه عليه و رضوانه «۲».

و فى صه: ابن سليمان بن أبى داحة «۳»، و داحة: امّه، و قيل: كانت جارية لأبيه نسب إليها «۴».

و قيل: أبوه إسحاق بن أبى سليمان، فوقع الاشتباه، فحوّل لفظ: أبى سليمان، الى داحة.

قال الشيخ: ذكر أنّه روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و كان وجه أصحابنا بالبصرة فقها و كلاما و أدبا و شعرا «۵»، انتهى.

و لا يخفى أنّ ما مرّ من كون داحة امّه أو جارية لأبيه نسب إليها، يؤيّد قول ست بظاهره، و إن احتمل أن يكون نسب أبوه إليها فقيل لأبى سليمان:

أبو داحة، كما هو عادة العرب فى مثله كأبى ريشة و نحوه، ثمّ نسب هو إلى أبيه فقيل: ابن أبى داحة، و القول الآخر فيها بعيد غير واضح.

و فى تعق: ربّما يستفاد من وجاهته فى الفقه وثاقته. و يأتى فى ابن أبى عمير عن جش: ابن داحة «۶»، كما فى ست. فالظاهر أنّ: أبى، سهو،

---

(۱) رجال النجاشى: ۱۵/ ۱۴.

(۲) الفهرست: ۴/ ۳، الّا أنّ التّرحم و الترضية لم ترد، و وردت فى مجمع الرجال: ۱/ ۴۴، نقلا عن الفهرست.

(۳) فى المصدر زيادة: المدنى (المزنى) ست.

(۴) فى المصدر: ربّته فنسب إليها.

(۵) الخلاصة: ۴/ ۸.

(۶) رجال النجاشى: ۳۲۶/ ۸۸۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۵

فتأمّل «۱».

أقول: قوله دام فضله: ربّما يستفاد. الى آخره، لا يخفى أنّ فى استفادة الوثاقة ما لا يخفى، نعم الظاهر إفادة الحسن.

و لذا فى الوجيزة أنّه: ممدوح «۲».

و فى الحاوى ذكره فى قسم الحسان «۳».

و قوله: يأتى عن جش: ابن داحة، لا يخفى أنّ ما يأتى نقل ذلك عن الجاحظ، كما نقله عنه هنا أيضا، فلاحظ.

و قول الميرزا رحمه اللّه: و إن احتمل أن يكون نسب. إلى آخره.

هنا احتمال آخر، و هو أن يكون منسوبا الى أبى داحة أبى أمّه، و مثله أكثر كثير.

و فى مشكا: ابن أبى داحة الممدوح، عن الصادق عليه السلام «۴».

۴۷- إبراهيم بن سليمان بن عبد اللّه:

ابن حيّان النهمى الخزّاز.

فى صه: قال الشيخ: إنّه كان ثقة فى الحديث، و ضعّفه غض فقال:

إنّه يروى عن الضعفاء و فى مذهبه ضعف، و جش وثّقه أيضا كالشيخ، و حينئذ يقوى عندى العمل بما يرويه «۵»، انتهى.

و فى ست: كان ثقة فى الحديث «۶».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۱- ۲۲.

(۲) الوجيزة: ۱۴۳/ ۲۷.

(۳) حاوى الأقوال: ۱۷۹/ ۸۹۷.

(۴) هداية المحدثين: ۱۶۷.

(۵) الخلاصة: ۵/ ۱۱.

(۶) الفهرست: ۶/ ۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۶

و كذا جش إلّا أنّ فيه: ابن عبيد اللّه، كما فى ضح «۱»، و بدل حيّان:

خالد «۲».

و فيما زاد ست و جش: أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد، عنه «۳». إلّا أنّ فى جش بدل أبى طالب الأنبارى:

علىّ بن حبشى.

أقول: فى مشكا: ابن سليمان بن عبد اللّه بن حيّان الثقة، عنه حميد ابن زياد «۴».

۴۸- إبراهيم بن شعيب العقرقوفى:

ضا «۵». و فى ظم: ابن شعيب واقفى «۶».

و زاد صه: لا أعتمد على روايته «۷».

و فى كش: حدّثنا حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى، قال:

حدّثنا علىّ بن خطّاب- و كان واقفيّا- ثمّ ذكر أيضا ما يدلّ على وقفه «۸».

و فى د: إبراهيم بن شعيب، م، جخ، واقفى، كش، و فى رجوعه خلاف «۹»، انتهى.

و لا أدرى من أين فهم الخلاف.

---

(۱) إيضاح الاشتباه: ۸۵/ ۱۵.

(۲) رجال النجاشى: ۱۸/ ۲۰.

(۳) الفهرست: ۶/ ۸ و فيه: عن أبى طالب الأنبارى عن ابن أبى جيد، عنه.

(۴) هداية المحدثين: ۱۶۷.

(۵) رجال الشيخ: ۳۶۹/ ۲۸.

(۶) رجال الشيخ: ۳۴۴/ ۲۵.

(۷) الخلاصة: ۱۹۷/ ۲.

(۸) رجال الكشى: ۴۶۹/ ۸۹۵.

(۹) رجال ابن داود: ۲۲۶/ ۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۷

۴۹- إبراهيم بن شعيب الكوفى:

ق «۱». و لا يبعد اتّحاده مع الواقفى الماضى.

و فى تعق: لا يبعد اتّحاده مع المزنى و ابن ميثم الآتيين، كما احتمله فى النقد «۲».

و فى الكافى فى باب الدعاء للإخوان بظهر الغيب، بسنده إلى إبراهيم ابن أبى البلاد أو عبد اللّه بن جندب، قال: كنت فى الموقف فلمّا أفضت لقيت إبراهيم بن شعيب فسلّمت عليه، و كان مصابا بإحدى عينيه، و إذا عينه الصحيحة حمراء كأنّها «۳» علقة دم، فقلت له: قد أصبت بإحدى عينيك و أنا و اللّه مشفق على الأخرى، فلو قصّرت من البكاء قليلا، فقال: لا و اللّه يا أبا محمّد. الحديث «۴» «۵».

أقول: فى الوجيزة: ابن شعيب الكوفى، ضعيف «۶».

و هو يعطى اتّحاده عنده مع السابق، و كيف كان، فهذا الخبر مما يؤنس بحاله.

و لم نذكر المزنى و ابن ميثم، لجهالتهما.

۵۰- إبراهيم الشعيرى:

يروى عنه ابن أبى عمير «۷»، و فيه إشعار بوثاقته. و لا يبعد كونه أخا

---

(۱) رجال الشيخ: ۱۴۵/ ۴۶.

(۲) نقد الرجال: ۹/ ۵۴.

(۳) فى النسختين الخطية: كأنّه، و المثبت من الطبعة الحجرية و المصدر.

(۴) الكافى ۲: ۳۶۸/ ۶، باختلاف فيه، و قد ورد نصّا فى الكافى ۴: ۴۶۵- ۴۶۶/ ۹، فى باب الوقف بعرفة و حدّ الموقف.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۲.

(۶) الوجيزة: ۱۴۳/ ۲۸.

(۷) الكافى ۳: ۱۲۶/ ۱، التهذيب ۱: ۲۸۵/ ۸۳۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۸

إسماعيل بن أبى زياد السكونى الشعيرى، إلّا أنّ فى بعض الروايات، عن ابن أبى عمير، عن صاحب الشعير «۱»، تعق «۲».

۵۱- إبراهيم بن صالح الأنماطى:

يكنّى بأبى إسحاق، كوفى، ثقة لا بأس به. قال لى أبو العبّاس أحمد ابن علىّ بن نوح: انقرضت كتبه، فليس أعرف منها إلّا كتاب الغيبة، أخبرنا به عن أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حميد بن زياد، عن عبيد اللّه بن أحمد ابن نهيك، عنه، جش «۳».

ثمّ فيه: إبراهيم بن صالح الأنماطى الأسدى، ثقة، روى عن أبى الحسن عليه السلام و وقف.

له كتاب، يرويه عدّة، أخبرنا محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، قال: حدّثنى إبراهيم بن صالح «۴».

و فى ست: كوفىّ، يعرف بالأنماطى، يكنّى أبا إسحاق، ثقة، ذكر أصحابنا أنّ كتبه انقرضت، و الذى أعرفه «۵» من كتبه كتاب الغيبة، أخبرنا به الحسين بن عبيد اللّه، قال: حدّثنا عبد اللّه بن جعفر «۶»، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، عن إبراهيم الأنماطى «۷».

و فيه أيضا: إبراهيم بن صالح، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن

---

(۱) الكافى ۸: ۳۰۴/ ۴۷۲.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۲.

(۳) رجال النجاشى: ۱۵/ ۱۳.

(۴) رجال النجاشى: ۲۴/ ۳۷.

(۵) فى المصدر: أعرف.

(۶) فى المصدر: أحمد بن جعفر.

(۷) الفهرست: ۳/ ۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۶۹

ابن نهيك، عن إبراهيم بن صالح «۱».

و فى بعض النسخ: عنه، و هو ثقة.

و الإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد بن زياد «۲».

و فى ضا: ابن صالح «۳». و زاد قر: الأنماطى «۴». و زاد لم: روى عنه أحمد بن نهيك «۵».

و لا يخفى أنّ الراوى عنه: عبيد اللّه بن أحمد، لا أحمد.

و فى صه: قال الشيخ: إنّه ثقة، و كذا قال جش، إلّا أنّه قال: ثقة لا بأس «۶».

و قال فى باب إبراهيم- أيضا-: إنّ إبراهيم بن صالح الأنماطى الأسدى ثقة، روى عن أبى الحسن عليه السلام و وقف.

و الظاهر أنّهما واحد، مع احتمال تعدّدهما، فعندى تردّد «۷» فيما يرويه «۸»، انتهى.

و فى تعق: اعترض عليه المحقق البحرانى بمنع ما ادّعاه من الظهور، بل الظاهر المغايرة، مع أنّ مع الاتّحاد لا وجه لتوقّفه، إذ لو اعتبر الإيمان فى الراوى- كما صرّح به فى الأصول، و فى مواضع كثيرة من كتبه الاستدلاليّة،

---

(۱) الفهرست: ۱۰/ ۲۶.

(۲) ورد الإسناد فى ترجمة: إبراهيم بن خالد العطار، الفهرست: ۱۰/ ۲۵.

(۳) رجال الشيخ: ۳۶۸/ ۱۷.

(۴) رجال الشيخ: ۱۰۴/ ۱۳.

(۵) رجال الشيخ: ۴۵۰/ ۷۱.

(۶) فى المصدر: لا بأس به.

(۷) فى المصدر: فعندى توقف.

(۸) الخلاصة: ۱۹۸/ ۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۰

و كتاب صه- ففيه:

أوّلا- إنّه مناف لإيراده كثيرا من أهل العقائد الفاسدة فى القسم الأوّل، و تصريحه بالاعتماد على رواياتهم، مثل: الحسن بن علىّ بن فضّال، و ابنه «۱»، و غيرهما.

و ثانيا: إنّ الواجب حينئذ ترك حديثه لا التردّد.

و إن لم يعتبر، فالواجب حينئذ قبول رواياته، فالتوقّف لا وجه له على أىّ حال «۲».

أقول: بملاحظة الأب و النسبة، و ما ذكره الشيخ فى كتبه، يحصل الظنّ بالاتّحاد.

و نقل هو رحمه اللّه عن بعض محقّقى هذا الفن أنّ: الظاهر من الشيخ فى كتبه اتّحاد الكل «۳».

و ذكر الشيخ فى لم، و اخرى فى قر، و اخرى فى ضا، بعد ملاحظة حال الشيخ فى كتب رجاله عموما، و فى لم خصوصا، كما سيجىء فى عدّة مواضع.

و كذا بعد ملاحظة أنّ جش قال فى الموضعين: روى عنه عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك «۴». لا يحصل ظنّ يصادم ما ذكرنا.

و الظاهر أنّ الشيخ رحمه اللّه متى كان يرى رجلا- بعنوان فى بادئ نظره ذكره لأجل التثبّت، كما أشير إليه فى آدم بن المتوكّل. و الغفلة فى مثل هذا عن جش متحقّقة، لكن لندرتها منه يضعف الظن، و لذا قال رحمه اللّه: مع

---

(۱) الخلاصة: ۳۷/ ۲، ۹۳/ ۱۰۵.

(۲) معراج أهل الكمال: ۵۳- ۵۴/ ۱۶.

(۳) معراج أهل الكمال: ۵۵.

(۴) رجال النجاشى: ۱۵/ ۱۳، ۲۴/ ۳۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۱

احتمال تعدّدهما، إشارة إلى ضعف الظهور، على أنّه لا أقلّ من التردّد.

قوله: إذ لو اعتبر «۱». إلى آخره.

نختار أوّلا: الاعتبار، كما صرّح به فى مواضع.

قوله: هو مناف. الى آخره.

فيه: أنّ اعتبارهم الأمور من باب الأصل و القاعـدة، يعنى: أنّ الأصل عدم اعتبار روايهٔ غير المؤمن من حيث أنّه غير مؤمن، أمّا لو انجبر و أيّد بما يجبر و يؤيّد، فلا شبهة فى عملهم بها و اعتبارهم لها، كما هو معلوم. و قد مرّ بعض الكلام فى الفوائد.

فلعلّ اعتماده على روايات مثل: الحسن بن على و ابنه، لما ظهر له من الجوابر و المؤيدات، و هذا هو الظاهر منه رحمه اللّه، و يشير إليه التأمّل فيما ذكره و نقل بالنسبهٔ إليهم فى صه.

و نقـل عنه رحمه اللّه أنّه قـال فى عبـد اللّه بن بكير: إنّه ممّن أجمعت العصابـهٔ «۲». و الـذى أراه: عـدم جواز العمل على الموثّق إلّا أن يعتضد بقرينهٔ، و منه الإجماع المذكور، انتهى.

قوله: و الواجب حينئذ. إلى آخره.

وجوبه عليه فرع الظهور المعتـدّ به، و هو بعـد فى التردّد و التأمّـل، مع أنّ تردّده عبـارهٔ عن عـدم وثوقه و اعتبـاره، فيرجع إلى التركّ، و المناقشهٔ غير المثمرهٔ لا تناسب الفقيه.

فإن قلت: يحتمل أن يكون حصل لهم العلم فى أخبار غير العدول فعملوا بها.

---

(۱) فى النسخهٔ الخطيهٔ: اعتبرت.

(۲) الخلاصهٔ: ۱۰۷/ ۲۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۲

قلت: هذا الاحتمال قطعىّ الفساد كما لا يخفى على المتتبّع، و مرّ فى الفوائد ما يشير إليه.

و ثانيا: عدم الاعتبار.

قوله: فالواجب. إلى آخره.

ممنوع، إذ لا يلزم من عـدم الاعتبار: اعتبار مجرّد التوثيق فى فاسـد الاعتقاد، إذ لعلّه يعتبر فى الاعتماد و العمل وثوقا و اعتدادا معتدّا به، و لعلّه لم يحصل له من مجرّد التوثيق، بملاحظهٔ أنّ فساد الاعتقاد ناشئ عن التقصير فى أمر الدين، و لذا يكون مستحقّا للعقاب.

فإن قلت: اعتراضنا عليه من جههٔ أنّه رحمه اللّه ربما يعتمد على فاسد المذهب و يدخله فى القسم الأوّل بمجرّد التوثيق، من دون إظهار الجابر و المؤيّد.

قلت: ما ذكرت ممنوع، فإنّ علىّ بن الحسن بن فضّال، و نظائره:

كـأبيه، و حميـد بن زياد، و علىّ بن أسباط، و من ماثلهم، فيهم من المؤيّـدات و الجوابر ما لا يخفى على المطّلع بأحوالهم، و لـذا تراه أخرج أحمد بن الحسن عن القسم الأوّل «۱» مع حكمه بتوثيقه، حيث لم يجد فيه ما وجده فى أخيه على، و أضرابه.

على أنّـا نقول: عـدم إظهاره الجابر ليس دليلا على عـدمه، بل ديـدنه فى صه فى الغالب الترجيـح و البناء من دون إظهار المنشأ، إلّا أنّه ربما يرجّح جش على الشيخ و كش و غض و غيرهم، و ربما يرجّح الشيخ على جش و كش، و ربما يرجّح غض على غيره، و هكذا.

و لم يبرز فى الأكثر منشأ ترجيحه و بنائه و الظاهر وجدانه المنشأ و ترجحه

---

(۱) الخلاصهٔ: ۲۰۳/ ۱۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۳

فى نفسه من الخارج و البناء عليه، فتتبّع و تأمّل و أنصف «۱».

و ربما يظهر من عبارته المنشأ و لا يظهر كونه منشأ، من ذلك ما فى ابن بكير، قال: قال الشـيخ: إنّه فطحىّ المذهب إلّا أنّه ثقهٔ. إلى أن

قال: فأنا أعتمد على روايته و إن كان فاسد المذهب «۲». نعم قال فى مواضع أخر ما مرّ.

و ممّا ذكر اندفع كثير من اعتراضات كثير- كالشهيد الثانى و أمثاله- على صه.

فإن قلت: إنّهم ذكروا للعمل بخبر الواحد شروطا، و ذكروا من جملتها: العدالة، و هذا ظاهر فى اشتراطها مطلقا.

قلت: الظاهر من دليلهم و كيفية استدلالهم فى كتبهم الاستدلاليّة و الرجاليّة: أنّ هذا الشرط شرط لقبول الخبر و العمل به، من دون حاجة الى التثبّت و التوقّف على التفحّص، لا- أنّهم بعد التثبّت فى خبر غير العدل و حصول الوثوق به و ظهور حقيقته لا- يعملون به أيضا، كيف و كتبهم مشحونة من عملهم بمثله و تصريحهم بقبوله، إلّا أنّ حالاتهم مختلفة فى الوثوق، و ربّما يعبّرون عنه بالمقبول، و المعتبر، و المعمول به، و القوى. فصحيحهم من جملة ما يعملون به، لا هو هو بعينه.

و ظنّى أنّ إطلاقهم الصحيح على خبر العادل من جهة عدم احتياجه إلى الجابر أو الجبيرة، نعم ربما يسامحون فيطلقون الصحيح على مقبولهم، و ذلك بناء على مشاركته له فى الحجيّة و الاعتداد، نظرا إلى أنّه لا مشاحّة فى الإطلاق بعد عدم التفاوت فى الثمرة.

---

(۱) نهاية المقطع الأول من تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۲، ۵۹.

(۲) الخلاصة: ۱۰۶/ ۲۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۴

و بهذا تندفع اعتراضات كثيرة، و يظهر عدم صحّة الاحتجاج بتصحيحهم على توثيقهم، فتدبّر.

فإن قلت: لعلّ قبولهم قول غير العدل و عملهم بغير الصحيح بناء على حجّية الجابر فى نفسه، فيكون العمل فى الحقيقة بالجابر، أو يحصل لهم بواسطة الجابر القطع بمضمونه، فيخرج بسببه عن خبر الواحد الذى ذكروا الشروط لاعتباره.

قلت: يظهر من ملاحظة كتبهم و أقوالهم: أنّ جوابهم ليست بحيث تكون حجّة برأسها، و لا بحيث يحصل القطع منها منفردة أو منضمّة إلى الضعف، و ليس بناؤهم على ما ذكرت بغير خفاء.

فإن «۱» قلت: لعلّ قبوله و قبول غيره قول غير العدل و عملهم بالأحاديث الضعيفة، غفلة منه أو تغيّر رأى.

قلت: إكثارهم ذلك، و كثرة امتزاج مقبولهم مع مردودهم بأنّهم يقبلون و يردّون و هكذا، يأبى عمّا ذكرت، سيّما مع اتّفاقهم على ذلك و العمل كذلك، و خصوصا مع التصريحات الواردة منهم، كما أشرنا إلى شىء منه فى الفوائد.

هذا و مضافا الى شناعة ما ذكرت و عدم مناسبة نسبتهم إليه، على أنّ فى توجيه كلامهم و إثبات خطئهم لأجل الردّ عليهم ما لا يخفى، مع أنّ تغيّر الرأى لعلّه لا اعتراض فيه، فتأمل «۲».

أقول: فى مشكا: الأنماطى الثقة أو الموثّق، عنه عبد اللّه بن أحمد ابن نهيك «۳».

---

(۱) بداية المقطع الثانى من تعليقة الوحيد البهبهانى.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵۹.

(۳) فى المصدر: عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، و هو الصواب.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۵

و هو عن الكاظم عليه السلام «۱».

۵۲- إبراهيم بن عبد الحميد الأسدى:

مولاهم البزّاز، ق «۲».

و فى ظم: ابن عبد الحميد، واقفى «۳».

و فى ضا: من أصحاب أبى عبد اللّه عليه السلام، أدرك الرضا عليه السلام و لم يسمع منه على قول سعد بن عبد اللّه، واقفى، له كتاب «۴».

و فى ست: ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان و الحسين بن عبيد اللّه، عن أبى جعفر محمّد بن علىّ بن الحسين ابن بابويه، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد و محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب و إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبى عمير و صفوان، عن إبراهيم.

و له كتاب النوادر، رواه حميد بن زياد، عن عوانة بن الحسين البزّاز، عنه «۵».

و فى جش: هو أخو محمّد بن عبد اللّه بن زرارة لأمّه. روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و أخواه الصباح و إسماعيل ابنا عبد الحميد، له كتاب نوادر، يرويه عنه جماعة، عنه: محمّد بن أبى عمير «۶».

و فى صه: وثّقه الشيخ فى ست، و قال فى كتاب الرجال: إنّه واقفى،

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۶۷.

(۲) رجال الشيخ: ۱۴۶/ ۷۸.

(۳) رجال الشيخ: ۳۴۴/ ۲۶.

(۴) رجال الشيخ: ۳۶۶/ ۱.

(۵) الفهرست: ۷/ ۱۲.

(۶) رجال النجاشى: ۲۰/ ۲۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۶

من أصحاب الصادق عليه السلام.

قال سعد بن عبد اللّه: أدرك «۱» الرضا عليه السلام و لم يسمع منه، و تركت «۲» روايته لذلك.

و قال الفضل بن شاذان: إنّه صالح «۳»، انتهى.

و قال شه: لا منافاة بين حكم الشيخ بكونه واقفيّا و كونه ثقة، و كذلك قول الفضل: إنّه صالح، و حينئذ فلا يعارض القول بكونه واقفيّا «۴»، انتهى.

و فى كش: إبراهيم بن عبد الحميد الصنعانى، ذكر الفضل بن شاذان أنّه صالح.

و قال نصر بن الصباح: إبراهيم روى «۵» عن أبى الحسن موسى عليه السلام، و عن الرضا عليه السلام، و عن أبى جعفر عليه السلام، و هو واقف على أبى الحسن عليه السلام، و كان يجلس فى المسجد و يقول: أخبرنى أبو إسحاق كذا و فعل أبو إسحاق كذا- يعنى أبا عبد اللّه عليه السلام- كما كان غيره يقول: حدّثنى الصادق عليه السلام، و حدّثنى العالم، و حدّثنى الشيخ، و حدّثنى أبو عبد اللّه عليه السلام، و كان فى مسجد الكوفة خلق كثير من أصحابنا، فكلّ واحد منهم يكنّى عن أبى عبد اللّه عليه السلام باسم «۶»، انتهى ملخّصا.

و فى تعق، على قول شه: فلا تعارض: لا يخفى تحقّق التعارض،

---

(۱) فى المصدر: أنّه أدرك.

(۲) فى المصدر: فتركت.

(۳) الخلاصة: ۱۹۷/ ۱.

(۴) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۹۳.

(۵) فى المصدر: يروى.

(۶) رجال الكشى: ۴۴۶/ ۸۳۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۷

فإنّ ذكره رحمه اللّه إيّاه فى أربعة مواضع من رجاله و عدم توثيقه فى شىء منها، مضافا إلى تصريحه بأنّه واقفى مكرّرا، فى غاية الظهور فى عدم وثاقته عنده، سيّما بعد ملاحظة رويّته. و توثيقه فى ست من دون إشارة إلى وقفه، ظاهره عدم كونه واقفيّا عنده. و كذا الحال بالنسبة إلى كلام الفضل. و دفعه يحتاج إلى نوع عناية، سيّما بالنسبة إلى الفضل بن شاذان.

و الأظهر عدم كونه واقفيّا لظاهر ست، و كلام الفضل، و كونه من أصحاب الرضا عليه السلام و الجواد عليه السلام، لما صرّح به بعض المحقّقين من أنّ الواقفة ما كانوا يروون عن الرضا عليه السلام و من بعده، و يأتى فى أحمد بن الحسن بن إسماعيل توقّف جش فى وقفه لذلك «۱».

و قال جدّى: روايته عن الرضا عليه السلام و من بعده يدلّ على رجوعه «۲».

و مما يؤيّد عدم وقفه: تصحيح المعتبر حديث وضع عائشة القمقمة فى الشمس «۳»، مع أنّه فى سنده.

و يأتى عن العلّامة فى عيسى بن أبى منصور عدّ حديثه حسنا. و يظهر منه اعتماد كش و حمدويه و الفضل و ابن أبى عمير على روايته «۴». مع أنّه أكثر من الرواية عنه.

و لعلّ نسبة الوقف إليه فى جخ من كلام سعد أو كلام نصر، و كلامه مع أنّه غير صريح و لا ظاهر و كلام نصر مع عدم حجيّته عند مثل شه، كيف يقاوم جميع ما ذكرنا، سيّما بعد ملاحظة التدافع بينه و بين كلام سعد، و ملاحظة

---

(۱) رجال النجاشى: ۷۴/ ۱۷۹.

(۲) روضة المتقين: ۱۴/ ۴۳.

(۳) المعتبر: ۱/ ۳۹.

(۴) الخلاصة: ۱۲۲/ ۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۷۸

ما أشرنا إليه من عدم رواية الواقفى عن الرضا عليه السلام و من بعده.

و بالجملة بعد ملاحظة ما فى ضا و كلام نصر، لا يبقى وثوق بعدم كون نسبة الوقف فى جخ من جهتها، و قد عرفت ما فيهما. و وجوب الجمع و لو بالتوجيه و التأويل البعيد على تقدير التسليم، فإنّما هو مع المقاومة.

و بالجملة الأقرب عندى كونه من الثقات، و اللّه يعلم «۱».

أقول: ظاهر الشيخ فى ست و إن كان عدم الوقف، إلّا أنّ كلامه رحمه اللّه فى جخ صريح فيه. مضافا الى ب، حيث قال: إبراهيم بن عبد الحميد ثقة، من أصحاب الكاظم عليه السلام، إلّا أنّه واقفى، له أصل و كتاب النوادر «۲».

فيجب إرجاع الظاهر الى الصريح، و كلام الفضل بن شاذان لا ينافى سوء العقيدة أصلا.

و أمّا كلام بعض المحقّقين فبعد تسليمه، لم يثبت بعد روايته عن الرضا عليه السلام، و كونه من أصحابه عليه السلام لا يستلزمها، بل رأيت تصريح سعد بعدم سماعه منه، و هو ظاهر الشيخ رحمه اللّه فى ضا. نعم ذكر نصر بن الصباح ذلك، و هو لا يعارض كلام سعد، مع أنّه كما ذكر ذلك ذكر وقفه أيضا.

و قول سعد: - و لم يسمع منه عليه السلام و تركت روايته لذلك- ينادى بوقفه، إذ لو كان عدم السماع لعدم الوقف لما تركت روايته.

و أمّا تصحيح المعتبر حديثه، ففيه: عدم ثبوت إرادته رحمه اللّه من الصحيح المعنى المصطلح، بل الظاهر عدمه، كيف و فى سند الرواية:

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵۹.

(۲) معالم العلماء: ۷/ ۲۸.

درست، و لا كلام فى عدم وثاقته، و صرّح هو سلّمه اللّه تعالى بأنّ المحقّق و غيره من المتأخّرين أيضا يطلقون الصحيح على المقبول كما مرّ.

و أمّا ما يأتى من عدّ العلّامة حديثه حسنا، ففى خلاف مطلوبه أظهر، إذ لو كان إبراهيم عنده ثقة إماميّا لحكم بصحّة حديثه، إذ ليس فيه من يتوقّف فيه سواه، فالمراد بالحسن المعنى الأعم لا محالة.

و ما ذكره سلّمه اللّه تعالى من المؤيّدات، غير مناف للوقف، و قصاراه الوثاقة بالمعنى الأعم، فتدبّر.

و لذا فى الوجيزة: ثقة، غير إمامى «۱».

و ذكره فى الحاوى فى الموثّقين «۲» و إن ذكره فى الثقات أيضا «۳»، لكنّه صرّح بأنّ ذلك لاحتمال التعدّد.

و فى مشكا: ابن عبد الحميد الواقفى الثقة «۴»، عنه ابن أبى عمير، و صفوان، و عوانة بن الحسين البزّاز، و درست «۵».

۵۳- إبراهيم بن عبد الرحمن بن أميّة:

ابن محمّد بن عبد اللّه بن ربيعة الخزاعى، أبو محمّد المدنى، أسند عنه، ق «۶».

۵۴- إبراهيم بن عبد اللّه القارى:

من القارة، من خواصّ علىّ عليه السلام من مضر، كما فى ى «۷»،

---

(۱) الوجيزة: ۱۴۳/ ۳۰.

(۲) حاوى الأقوال: ۹۵/ ۱۰۳۷.

(۳) حاوى الأقوال: ۱۱/ ۱۱.

(۴) فى المصدر: الموثّق.

(۵) هداية المحدثين: ۱۰.

(۶) رجال الشيخ: ۱۴۶/ ۷۵.

(۷) رجال الشيخ: ۳۵/ ۳ و فيه: إبراهيم بن عبد اللّه القارى من القارة.

و قى «۱»، و صه عنه «۲».

۵۵- إبراهيم بن عبدة:

قال أبو عمرو الكشّى: حكى عن بعض الثقات بنيسابور، و ذكر توقيعا فيه طول «۳»، يتضمّن العتب على إسحاق بن إسماعيل و ذمّ

سيرته، و إقامة إبراهيم بن عبدة و الدعاء له، و أمر ابن عبدة أن يحمل ما يحمل إليه من حقوقه الى الرازى، صه، فى باب إبراهيم «۴».

و فى الكنى: قال أبو عمرو الكشّى: حكى بعض الثقات «۵». و هو الصحيح.

و فى كش، توقيع طويل يتضمّن مدحه و نهاية جلالته، يأتى بعضه فى إسحاق بن إسماعيل «۶».

و فى تعق: قوله و هو الصحيح.

أقول: فى طس أيضا كما فى صه.

و فى الحاشية: هكذا بخط السيّد، و الذى فى نسختين عندى للاختيار إحداهما مقروءة على السيّد: حكى بعض الثقات «۷»، انتهى.

و الظاهر أنّ ما فى خطّ السيّد رحمه اللّه سهو من قلمه، و تبعه العلّامة غفلة لحسن ظنّه به، فتأمّل «۸».

---

(۱) رجال البرقى: ۵.

(۲) الخلاصة: ۱۹۲، و فى نسختنا منها: ابن عبيد اللّه القارئ.

(۳) فى النسخ الخطية: فى طول.

(۴) الخلاصة: ۷/ ۲۴.

(۵) الخلاصة: ۱۹۰/ ۳۲.

(۶) رجال الكشى: ۵۷۵- ۵۷۹/ ۱۰۸۸.

(۷) التحرير الطاووسى: ۱۹.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۸۱

۵۶- إبراهيم بن عبيد اللّه بن العلاء:

المدنى، قال ابن الغضائرى: لا أعرفه «۱». الى أن قال: هذا لا أعتمد على روايته لطعن «۲» هذا الشيخ فيه، مع أنّى لم أقف له على تعديل من غيره، صه «۳».

و فى تعق: فى نسختى من النقد: قال سعد بن عبد اللّه: أدرك الرضا عليه السلام و لم يسمع منه، فتركت لذلك روايته. و قال الفضل بن شاذان:

إنّه صالح، انتهى.

و مرّ نظير العبارة فى إبراهيم بن عبد الحميد، فتأمّل «۴».

أقول: لم أجد ما نقله سلّمه اللّه فى نسختى من النقد، بل لم أجده فى إبراهيم بن عبد الحميد أيضا فى المتن، نعم هو مذكور فى حاشيته، و الظاهر أنّ الناسخ رأى الحاشية مكتوبة بين الأسطر فزعمها على الاسم الأوّل، مع أنّها للثانى، لأنّ ابن عبد الحميد فيه مذكور بعد إبراهيم هذا، و قد وقع خبط فى الترتيب، و لعلّه من النسّاخ.

۵۷- إبراهيم بن عثمان:

المكنّى أبا أيّوب الخزّاز، الكوفى، ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو الحسين بن أبى جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد.

و أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان، عن أحمد بن محمّد بن

---

(۱) فى المصدر: لا نعرفه.

(۲) فى المصدر: لوجود طعن.

(۳) الخلاصة: ۱۹۸- ۱۹۹/ ۸.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۴، و فيه بدل «إنّه صالح»: ابنه صالح بن العلاء المدنى. و هو اشتباه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۸۲

الحسن بن الوليد «۱»، عن محمّد بن الحسن بن الصفّار «۲»، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، عن محمّد بن أبى عمير و صفوان بن يحيى، عنه، ست «۳».

و فى جش: إبراهيم بن عيسى، أبو أيّوب الخزّاز «۴»، و قيل: إبراهيم بن عثمان. روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و أبى الحسن عليه السلام، ذكر ذلك أبو العبّاس فى كتابه، ثقة، كبير المنزلة. عنه: الحسن بن محبوب «۵».

و فى صه: ابن عيسى، أبو أيّوب الخزّاز «۶»، كوفى، ثقة، كبير المنزلة، و قيل: ابن عثمان. روى عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن عليهما السلام «۷».

و فى ق: ابن زياد أبو أيّوب الخزّاز «۸». ثم فى آخر الباب: ابن عيسى، كوفىّ، خزّاز، و يقال: ابن عثمان «۹».

و فى كش: أبو أيّوب، إبراهيم بن عيسى الخزّاز، قال محمّد بن مسعود، عن علىّ بن الحسن بن فضّال: أبو أيّوب، كوفى، اسمه إبراهيم بن عيسى، ثقة «۱۰»، انتهى.

و فى رواية صحيحة فى قنوت الجمعة، التصريح بأنّه ابن عيسى «۱۱»،

---

(۱) فى المصدر زيادة: عن أبيه.

(۲) فى المصدر: محمّد بن الحسن الصّفار.

(۳) الفهرست: ۸/ ۱۳.

(۴) فى المصدر: الخرّاز.

(۵) رجال النجاشى: ۲۰/ ۲۵.

(۶) فى المصدر: الخراز.

(۷) الخلاصة: ۵/ ۱۳.

(۸) رجال الشيخ: ۱۴۶/ ۷۹، و فيه بزيادة: الكوفى.

(۹) رجال الشيخ: ۱۵۴/ ۲۴۰.

(۱۰) رجال الكشى: ۳۶۶/ ۶۷۹.

(۱۱) الاستبصار ۱: ۴۱۷/ ۱۶۰۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۸۳

فتدبّر.

و فى تعق: قال المحقّق البحرانى: الظاهر أنّ زيادا جدّه، و أنّه إبراهيم ابن عثمان بن زياد، و ربّما نسب الى جدّه.

و فى آخر كتاب الرهون من التهذيب «۱»، التصريح بما ذكرناه، انتهى «۲».

أقول: فى مشكا: ابن عثمان أو ابن عيسى الثقة الخزّاز، عنه ابن أبى عمير، و محمّد بن عيسى.

و وقع فى إسناد الشيخ رواية الحسين بن سعيد، عن إبراهيم الخزّاز، عن عبد الحميد بن عواض «۳».

قال فى المنتقى: الحسين بن سعيد إنّما يروى عنه بالواسطة، كابن أبى عمير فى الغالب، و فى الأقل صفوان بن يحيى، أو عبد اللّه بن المغيرة، أو فضالة عن الحسين بن عثمان عنه «۴».

(و صفوان عنه، و القرينة تفرّق بينه و بين من تقدّم) «۵». و عنه الحسن بن محبوب، و عبد اللّه بن المغيرة البجلى الثقة، و علىّ بن الحكم الثقة، و حسين ابن عثمان، و داود بن النعمان، و يونس بن عبد الرحمن «۶».

---

(۱) التهذيب ۷: ۱۷۹/ ۷۸۷.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۴.

(۳) التهذيب ۲: ۹۲/ ۲۴۵.

(۴) منتقى الجمان: ۲/ ۶۲.

(۵) ما بين القوسين لم يرد فى المصدر.

و هو مذكور فى جامع المقال للطريحى: ۵۳.

(۶) هداية المحدثين: ۱۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۸۴

۵۸- إبراهيم بن عربى الأسدى:

مولاهم كوفى، أسند عنه، ق «۱».

۵۹- إبراهيم بن على بن عبد اللّه:

ابن جعفر بن أبى طالب الجعفرى، ضا «۲».

و لا يبعد أن يكون ابن أبى الكرام المتقدّم.

قلت: جزم به فى المجمع «۳».

۶۰- إبراهيم بن على الكوفى:

راو، مصنّف، عالم، زاهد، قطن بسمرقند، لم «۴».

و فى صه: لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام. قال الشيخ: إنّه راو.

إلى آخره «۵».

و يخطر بالبال أنّ قول الشيخ: راو، لا دلالة فيه على روايته عن الأئمّة عليهم السلام، و يدلّ عليه أيضا ذكره فى لم، فتأمّل.

أقول: كأنّ الميرزا رحمه اللّه فهم من قول العلّامة- بعد قوله: لم يرو، قال الشيخ إنّه راو. الى آخره- ظنّ العلّامة دلالة قول الشيخ على روايته عنهم عليهم السلام، و أنّ مراده رحمه اللّه بيان خلاف من الشيخ. و ليس كذلك، بل العلّامة رحمه اللّه أخذ الاسم و مجموع الوصف من لم. و مراده من قوله: لم يرو، بيان عدم روايته عنهم عليهم السلام، و من إيراد كلام الشيخ رحمه اللّه، ذكر أسباب حسنه و قبول روايته، و هى كونه راويا مصنّفا

---

(۱) رجال الشيخ: ۱۴۵/ ۴۳.

(۲) رجال الشيخ: ۳۶۸/ ۲۳.

(۳) مجمع الرجال: ۱/ ۳۵.

(۴) رجال الشيخ: ۴۳۸/ ۲.

(۵) الخلاصة: ۷/ ۲۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۸۵

زاهدا. إلى آخره، فلا تغفل.

و ذكره فى الحاوى فى قسم الحسان «۱».

و فى الوجيزة: ممدوح «۲».

۶۱- إبراهيم بن عمر اليمانى:

الصنعانى «۳»، ثقة، روى عن أبى جعفر و أبى عبد اللّه عليهما السلام، ذكر ذلك أبو العبّاس و غيره، جش «۴».

و فى صه، بعد نقل ذلك عنه قال: و قال غض: إنّه ضعيف جدّا، ثمّ قال: و الأرجح عندى قبول روايته و إن حصل بعض الشك بالطعن فيه «۵».

و اعترض عليه شه، بأنّ فى ترجيح تعديله نظر.

أمّا أوّلا: فلتعارض الجرح و التعديل، و الأوّل مرجّح، مع أنّ كلا من الجارح و المعدّل لم يذكر مستندا لينظر فى أمره.

و أمّا ثانيا: فلأنّ جش نقل توثيقه و ما معه عن أبى العبّاس و غيره، كما يظهر من كلامه. و المراد بأبى العبّاس هذا: أحمد بن عقدة، و هو زيدىّ المذهب، لا يعتمد على توثيقه، أو ابن نوح. و مع الاشتباه لا يفيد. و غيره مبهم لا يفيد فائدة يعتمد عليها.

و أمّا غير هذين من مصنّفى الرجال كالشيخ الطوسى و غيره، فلم ينصّوا عليه بجرح و لا تعديل، نعم قبول المصنّف روايته أعمّ من تعديله، كما يعلم من قاعدته، و مع ذلك لا دليل على ما يوجبه «۶»، انتهى.

---

(۱) حاوى الأقوال: ۱۷۹/ ۸۹۹.

(۲) الوجيزة: ۱۴۴/ ۳۳.

(۳) فى رجال النجاشى و الخلاصة زيادة: شيخ من أصحابنا.

(۴) رجال النجاشى: ۲۰/ ۲۶.

(۵) الخلاصة: ۶/ ۱۵.

(۶) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۸۶

و فيه: إنّ كون التوثيق فى كلام جش مجرّد النقل غير واضح، بل الظاهر أنّه حكم منه بالتوثيق.

و إشارة إلى شيوع ذلك و شهرته إن عاد: ذلك، الى التوثيق.

و ربّما احتمل أن يكون إشارة إلى روايته عنهما عليهما السلام، و حينئذ لا بحث.

على أنّ الجارح ليس بمقبول القول- نعم ربما قبل قوله عند الترجيح أو عدم المعارض- فإنّه مع عدم توثيقه، قد كثر منه القدح فى جماعة لا يناسب ذلك حالهم.

هذا، و قد يؤيّد التوثيق هنا رواية ابن أبى عمير و لو بواسطة، سيّما و هو حمّاد بن عيسى «۱»، فتدبّر.

و فى ست: له أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد ابن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد ابن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عنه.

و أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك و القاسم بن إسماعيل القرشى جميعا، عنه «۲».

و فى تعق على قول الميرزا: إنّ الجارح ليس بمقبول.

قال المحقّق الشيخ محمّد: يستفاد من صه الاعتماد على قوله، ففى ترجمة صباح بن قيس قال فى القسم الثانى: إنّه أبو محمّد، كوفىّ، زيدىّ، قاله غض، و قال: إنّ حديثه يعدّ فى حديث أصحابنا ضعيفا «۳»، و قال جش:

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۰/ ۲۶، فى ترجمته.

(۲) الفهرست: ۹/ ۲۰.

(۳) فى التعليقة: صحيحا، و هو اشتباه.

إنّه ثقة «۱».

و الظاهر من ذكره فى القسم الثانى الاعتماد على غض، انتهى.

أقول: و كذلك فعل فى جابر بن يزيد «۲»، و عبد اللّه بن أيّوب بن راشد «۳»، و ظفر بن حمدون «۴»، و غيرهم.

و فى إدريس بن زياد ربما يظهر منه مقاومة جرحه لتعديل جش «۵»، و كذا فى الحسين بن شاذويه «۶».

و بالجملة: من تتبع صه، بل و جش، وجدهما يقبلان قوله مطلقا، لا فى خصوص صورة الترجيح أو عدم المعارض كسائر المشايخ. و من تتبع كلام طس وجده كثير الاعتماد عليه، عظيم الاعتقاد به.

و ذكره الشيخ فى أوّل ست «۷» بما سنشير إليه. و سيجىء فى ترجمته ما يزيد على ذلك.

فالأولى أن يقال: إنّ بناء صه على الترجيح و التعديل، و ترجيحه قول شيخ على آخر، ليس من نفس توثيقهم و جرحهم، و بمجرّد ذلك دائما، و إن كان منشأ الترجيح و مبنى اجتهاده غير معلوم من كلامه فى بعض المواضع، على ما أشرنا إليه فى إبراهيم بن صالح.

على أنّا نقول: ربما كان ترجيح الجرح عنده ليس على الإطلاق، بل فى صورة التساوى أو رجحان غير معتدّ به، و لعلّ ترجيحه هنا من رجحان

---

(۱) الخلاصة: ۲۳۰/ ۲.

(۲) الخلاصة: ۳۵/ ۲.

(۳) الخلاصة: ۲۳۸/ ۲۳.

(۴) الخلاصة: ۹۱/ ۳.

(۵) الخلاصة: ۱۲/ ۲.

(۶) الخلاصة: ۵۲/ ۲۱.

(۷) الفهرست: ۱.

معتدّ به عنده، و جش عنده فى غاية الضبط و نهاية المهارة، كما هو فى الواقع كذلك.

و قول شه: أبو العبّاس مشترك.

فيه: إنّ الظاهر أنّه: ابن نوح، لأنّه شيخ جش، و بين جش و ابن عقدة وسائط، مضافا إلى أنّ ابن نوح جليل، و الآخر عليل، و الإطلاق ينصرف الى الكامل، سيّما عند أهل هذا الفن، خصوصا جش، فإنّهم يعبّرون عن الكامل به لا الناقص، بل ربما كان تدليسا عندهم.

و قوله: و مع ذلك لا دليل على ما يوجبه.

فيه: إنّ ما اعتمدت عليه من أخبار غير الإماميّة، و من لم يثبت توثيقه، أكثر من أن يحصى، فضلا عن غيرك.

و بالجملة: لا يوجد من لا يعمل بغير الصحيح بناء على الاصطلاح الجديد. مضافا إلى أنّه لا يكاد يوجد صحيح يثبت عدالة كلّ واحد من سلسلة سنده بالنحو الذى ذكره و اعتبره، و على تقدير وجوده، فالاقتصار عليه فاسد «۱».

أقول: ما ذكره دام فضله حقّ لا شبهة فيه، لكنّه و الميرزا قبله غفلا عن ذهاب شه إلى أنّ ابن الغضائرى على سبيل الإطلاق: الحسين بن عبيد اللّه، الثقة الجليل، لا ابنه أحمد، فلا يرد عليه اعتراض الميرزا و غيره من هذه الجهة، و لا يحتاج إلى تكلّف الجواب. نعم قوله: و أما ثانيا.

إلى آخره. بتمامه ليس فى محلّه، فلا تغفل.

و فى مشكا: ابن عمر اليمانى الثقة، عنه حمّاد بن عيسى، و هو عن

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۴- ۲۵.

أبى خالد القمّاط «۱».

۶۲- إبراهيم بن عيسى:

هو أبو أيّوب على قول، و قد تقدّم.

۶۳- إبراهيم بن الفضل الهاشمى:

المدنى، أسند عنه، ق «۲».

و فى تعق: روى عنه جعفر بن بشير «۳» كما قيل، ففيه إشعار بوثاقته «۴».

۶۴- إبراهيم الكرخى:

هو ابن أبى زياد «۵».

۶۵- إبراهيم بن محمّد بن أبى يحيى:

أبو إسحاق، مولى أسلم، مدنى. روى عن أبى جعفر و أبى عبد اللّه عليهما السلام، و كان خصّيصا، و العامّة لهذه العلّة تضعّفه.

و حكى بعض أصحابنا عن بعض المخالفين، أنّ كتب الواقدى سائرها إنّما هى كتب إبراهيم بن محمّد بن أبى يحيى، نقلها الواقدى و ادّعاها.

و ذكر بعض أصحابنا أنّ له كتابا مبوّبا فى الحلال و الحرام، عن أبى عبد اللّه عليه السلام.

الحسين بن محمّد الأزدى، عنه، به، جش «۶».

صه الى قوله: خاصّا به، خصّيصا بحديثنا، و العامّة تضعّفه لذلك.

(۱) هداية المحدثين: ۱۱.

(۲) رجال الشيخ: ۱۴۴/ ۲۵.

(۳) الفقيه ۲: ۱۷۳/ ۷۶۵، و فيه: إبراهيم بن الفضيل.

و فى طبعه جماعة المدرسين ۲: ۲۶۵/ ۲۳۸۸: إبراهيم بن الفضل.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۶.

(۵) تقدمت ترجمته برقم ۲۴.

(۶) رجال النجاشى: ۱۴/ ۱۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۰

و بعد مدنى: و قيل: أبو الحسن «۱».

و فى ست: ابن محمّد بن يحيى «۲» أبو إسحاق، مولى أسلم من قصى، مدنى. روى عن أبى جعفر و أبى عبد اللّه عليهما السلام، و كان خاصّا بحديثنا و العامّة تضعّفه لذلك.

ذكر يعقوب بن سفيان فى تاريخه فى أسباب تضعيفه عن بعض الناس: أنّه سمعه ينال من الأوّلين.

ذكر «۳» بعض ثقات العامّة، أنّ كتب الواقدى. إلى قوله: له كتاب مبوّب فى الحلال و الحرام، عن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام.

أخبرنى أحمد بن محمّد القابوسى، عن الحسن «۴» بن محمّد بن على الأزدى، عنه «۵».

و فى تعق: قال المحقّق البحرانى: أسلم بالضم: قبيلة من الأزد، و بالفتح: قبيلة من قضاعة.

و أقصى: بفتح الهمزة، و القاف و الصاد المهملة، كذا عن مشايخنا «۶».

(۱) الخلاصة: ۴/ ۶.

(۲) فى نسختنا من المصدر: ابن محمّد بن أبى يحيى.

(۳) فى المصدر: و ذكر.

(۴) كتب فوق (الحسن) فى المخطوطة: الحسين ظ.

(۵) الفهرست: ۳/ ۱، و فى نسختنا منه: أخبرنا به أحمد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازى، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الحافظ، قال: حدثنا المنذر بن محمّد القابوسى، قال: حدثنا الحسين بن محمّد بن على الأزدى، قال: حدثنا إبراهيم بن محمّد بن أبى يحيى.

(۶) معراج أهل الكمال: ۷۵، و الظاهر أنّ الشرح اللغوى ل «أسلم» من الوحيد البهبهانى و ليس من المحقق البحرانى، كما يظهر ذلك من التعليقة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۱

ثمّ قال: أورده فى صه فى القسم الأوّل، فيدلّ على قبول روايته، مع أنّه شرط عدالة الراوى موافقا لجمهور أصحابنا، و لا يظهر ممّا ذكر فيه عدالته «۱»، انتهى.

و الجواب عنه مرّ فى إبراهيم بن صالح الأنماطى.

و ما مرّ من أنّ العامّة تضعّفه لذلك، يشهد له ما عن صاحب ميزان الاعتدال: هو كذّاب، رافضى «۲» «۳».

أقول: الذى نقله بعض الجامعين للرجال عن الكتاب المذكور هكذا: إبراهيم بن أبى يحيى، رافضى، ثقة، فلعلّ ذلك عنه فى غيره «۴».

و فى مختصر تذكرة الذهبى: إبراهيم بن محمّد بن أبى يحيى الفقيه المحدّث، أبو إسحاق الأسلمى المدنى، أحد الأعلام. ثمّ قال: قال المؤلّف: ما كان ابن أبى يحيى فى وزن من يضع الحديث، و كان من أوعية العلم، و عمل موطّإ كبيرا، و لكنّه ضعيف عند الجماعة، ثمّ قال: و قال أبو همّام: سمعته يشتم بعض السلف.

و قال ابن معين و أبو داود: رافضى كذّاب «۵»، انتهى.

و عن تهذيب الأسماء للنووى: إبراهيم بن محمّد بن أبى يحيى، شيخ الشافعى.

و أبى يحيى: سمعان، و يقال له: إبراهيم بن محمّد بن أبى عطاء.

روى عنه الشافعى. اتّفق العلماء على تضعيفه و جرحه، و إن كان يرى

---

(۱) معراج أهل الكمال: ۷۴.

(۲) ميزان الاعتدال ۱: ۵۷- ۵۸/ ۱۸۹.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۶.

(۴) مجمع الرجال: ۱/ ۶۳.

(۵) تذكرة الحفاظ ۱: ۲۴۶/ ۲۳۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۲

القدر «۱»، انتهى.

و بعض أجلّاء العصر «۲» حسب دلالة قولهم: كان خصّيصا و العامّة تضعّفه لذلك، على عاميّته، و أنّ سبب بغضهم إيّاه روايته لنا.

و هو عجيب منه.

و أنت إذا أحطت بما مرّ ممّا قاله فيه مشايخ الفريقين و علماء الطائفتين، لا أظنّك ترتاب فى تشيّعه.

و لذا فى الوجيزة: ممدوح «۳».

و فى ست: رحمه اللّه «۴».

و ما مرّ من أنّ أقصى: بفتح الهمزة، فى نسختى من ست، و نقله عنه فى الحاوى: قصى، من غير همزة «۵».

و فى الصحاح: قصى، مصغّرا: اسم رجل «۶».

و فى د، ضبطه أفصى، بالفاء «۷».

و فى الصحاح: أفصى: اسم رجل «۸».

و فى القاموس: أفصى: جماعة «۹».

و أمّا كون أقصى- بالقاف- اسم رجل، فلم أعثر عليه بعد، فتتبّع.

---

(۱) تهذيب الأسماء ۱: ۱۰۳/ ۳۵.

(۲) هو المحقق المتقن مولانا السيد محسن البغدادى النجفى (منه قده).

(۳) الوجيزة: ۱۴۴/ ۳۸.

(۴) الفهرست: ۳/ ۱، و لم يرد فيه الترحم، و ورد فى نسخة القهبائى فى المجمع: ۱/ ۶۳.

(۵) حاوى الأقوال: ۲۱۴/ ۱۱۱۴.

(۶) الصحاح: ۶/ ۲۴۶۳.

(۷) رجال ابن داود: ۳۳/ ۲۹.

(۸) الصحاح: ۶/ ۲۴۵۵.

(۹) القاموس المحيط: ۴/ ۳۷۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۳

و فى مشكا: ابن أبى يحيى، عنه الحسين بن محمّد الأزدى.

و هو عن الباقر و الصادق عليهم السلام «۱».

۶۶- إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل:

روى عنه علىّ بن الحسن الطاطرى «۲»، و فيها إشعار بوثاقته، لما سيأتى فى ترجمته، تعق «۳».

أقول: و ذلك قول الشيخ رحمه اللّه: إنّ الطائفة عملت بما رواه الطاطريّون «۴».

و هذا لا يشعر بوثاقة من رووا عنه أصلا، بل و لا بمدح له مطلقا، لأنّ المراد أنّهم لم يكونوا يتوقّفون فى رواية يتّفقون فى سندها بسببهم، و إن كانوا مخالفين فى المذهب، لا أنّ من رووا عنه ثقة، أو فيه قوّة، فتأمّل.

۶۷- إبراهيم بن محمّد الأشعرى:

قمّى، ثقة، روى عن موسى و الرضا عليهما السلام. و أخوه الفضل، و كتابهما شركة، رواه الحسن بن علىّ بن فضّال عنهما، جش «۵».

صه، الى قوله: عن الكاظم و الرضا عليهما السلام «۶».

و فى ست: له كتاب بينه و بين أخيه الفضل بن محمّد، أخبرنا به ابن أبى جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن محمّد بن الحسين، عن الحسن بن علىّ بن فضّال، عنهما «۷».

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۶۸.

(۲) راجع رجال النجاشى: ۱۷۳/ ۴۵۶، ترجمة زكريّا بن يحيى الواسطىّ.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۶.

(۴) عدة الأصول: ۱/ ۳۸۱.

(۵) رجال النجاشى: ۲۴/ ۴۲.

(۶) الخلاصة: ۶/ ۲۰.

(۷) الفهرست: ۸/ ۱۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۴

و فى لم: أخو الفضل بن محمّد «۱».

و فى تعق: وثّقه طس أيضا فى كتاب كشف المحجة «۲» «۳».

أقول فى مشكا: ابن محمّد الأشعرى الثقة، عنه الحسن بن علىّ بن فضّال.

و هو عن الكاظم و الرضا عليهما السلام «۴».

۶۸- إبراهيم بن محمّد بن بسّام:

المصرى، يكنّى أبا إسحاق، روى عنه التلعكبرى إجازة، لم «۵».

۶۹- إبراهيم بن محمّد بن سعيد:

ابن هلال بن عاصم بن سعيد «۶» بن مسعود الثقفى رضى اللّه عنه، أصله كوفى.

و سعيد «۷» بن مسعود أخو أبى عبيد بن مسعود عمّ المختار، ولّاه أمير المؤمنين عليه السلام المدائن، و هو الذى لجأ إليه الحسن عليه السلام يوم ساباط.

و انتقل أبو إسحاق إبراهيم- هذا- إلى أصفهان و أقام بها، و كان زيديّا أوّلا، ثمّ انتقل الى القول بالإمامة.

و يقال: إنّ جماعة من القمّيّين كأحمد بن محمّد بن خالد و غيره وفدوا إليه «۸» إلى أصفهان و سألوه الانتقال الى قم فأبى.

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۵۱/ ۷۷.

(۲) كشف المحجة: ۱۲۵.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۶.

(۴) هداية المحدثين: ۱۶۸.

(۵) رجال الشيخ: ۴۴۵/ ۴۳، و لم ترد فيه: إجازة.

(۶) فى المصدر: سعد.

(۷) فى المصدر: سعد.

(۸) فى المصدر: عليه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۵

و له مصنّفات كثيرة، أخبرنا بجميع هذه الكتب أحمد بن عبدون، عن علىّ بن محمّد بن الزبير القرشى، عن عبد الرحمن بن إبراهيم، عن أبى إسحاق إبراهيم بن محمّد.

و أخبرنا بكتاب المعرفة، الأجلّ المرتضى علىّ بن الحسين الموسوى، و الشيخ أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد رحمهما اللّه جميعا، عن علىّ بن حبشى الكاتب- قال الشيخ أبو على: ابن حبش بغير ياء- عن الحسن بن علىّ بن عبد الكريم الزعفرانى، عن أبى إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد.

و مات إبراهيم بن محمّد هذا رحمه اللّه سنة ثلاث و ثمانين و مائتين، ست «۱».

فقالوا: أصفهان، فحلف لا أروى هذا الكتاب إلّا بها. فانتقل إليها، و رواه بها، ثقة منه بصحّة ما رواه فيه.

و له مصنّفات كثيرة. ثمّ عدّ بعضها- و كذا فى ست- و هى تنوف على أربعين، منها: كتاب السقيفة، كتاب الردّة، كتاب فدك، كتاب المودّة فى ذوى القربى، كتاب ما نزل من القرآن فى أمير المؤمنين عليه السلام، كتابان فى الإمامة، كتاب المتعتين، كتاب الوصيّة.

و نحوه جش الى قوله فأبى، و زاد: و كان سبب خروجه من الكوفة أنّه عمل كتاب المعرفة، و فيه المناقب المشهورة و المثالب، فاستعظمه الكوفيّون، و أشاروا عليه بان يتركه و لا يخرجه، فقال: أىّ البلاد أبعد من الشيعة؟

---

(۱) الفهرست: ۴/ ۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۶

ثمّ ذكر طرقا متعدّدة إليه «۱»، و كذا ست «۲».

و فى القسم الأوّل من صه: كان زيديّا أوّلا ثمّ انتقل الى القول بالإمامة، و صنّف فيها و فى غيرها، ذكرنا كتبه فى كتابنا الكبير. ثمّ ذكر تاريخ وفاته «۳». و كذا جش، كما مرّ عن ست.

و فى تعق: يظهر حسنه من أمور: وفد القمّيّين إليه، و سؤال الانتقال الى قم. و إشارة الكوفيّين بعدم إخراج كتابه، و كونه صاحب مصنّفات «۴»، و ملاحظة أسامى كتبه «۵»، و ترحّم الشيخ عليه. و قال خالى: له مدائح كثيرة، و وثّقه طس «۶»، انتهى.

قلت: معاملة القمّيّين المذكورة ربما تشير الى وثاقته. يتّبه على ذلك ما يأتى فى إبراهيم بن هاشم «۷».

۷۰- إبراهيم بن محمّد بن سماعة:

أخو جعفر و حسن، و يأتى مع جعفر إن شاء اللّه.

و فى تعق: ربما يظهر من ترجمة أبيه و أخيه جعفر معروفيّته، بل

---

(۱) رجال النجاشى: ۱۶/ ۱۹.

(۲) الفهرست: ۴- ۷.

(۳) الخلاصة: ۵/ ۱۰.

(۴) فى المصدر زيادة: كثيرة.

(۵) فى المصدر زيادة: و ما يظهر منها.

(۶) الوجيزة ۱۴۴/ ۳۹. و كتاب إقبال الأعمال: ۱۵، فصل: فيما نذكره من الروايات بمعرفة أول شهر رمضان، و فيه: و رأيت كتاب الحلال و الحرام لإسحاق بن إبراهيم الثقفى، الثقة. إلى آخره.

و الصواب: أبى إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفى، ذكر ذلك الشيخ آقا بزرك الطهرانى فى الذريعة ۷: ۶۱/ ۳۲۲.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۷

نباهته، و تكنّيه بأبى محمّد «۱».

۷۱- إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الختلى:

يروى عن سعد بن عبد اللّه و غيره من القمّيّين، و عن علىّ بن الحسن ابن فضّال، و كان رجلا صالحا، لم «۲».

و زاد فى صه، بعد الختلى: بضمّ الخاء المعجمة بعدها تاء مثنّاة من فوق. و بعد و عن علىّ بن الحسن بن فضّال: و لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام «۳»، انتهى.

و فى القاموس: ختل- كسكر-: كورة بما وراء النّهر «۴».

و فى تعق: هو والد هشام بن إبراهيم المشرقى «۵».

أقول فى الوجيزة: ممدوح «۶».

و فى الحاوى أيضا ذكره فى الحسان «۷».

۷۲- إبراهيم بن محمّد بن عبد اللّه الجعفرى:

أسند عنه، ق «۸».

و فى تعق: الظاهر أنّه إبراهيم بن محمّد بن على بن عبد اللّه بن جعفر ابن أبى طالب، والد عبد اللّه الثقة الصدوق، و هو جدّ سليمان بن جعفر الجعفرى المشهور.

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۶.

(۲) رجال الشيخ: ۴۳۸/ ۶.

(۳) الخلاصة: ۷/ ۲۸.

(۴) القاموس المحيط: ۳/ ۳۶۶.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۶.

(۶) الوجيزة: ۱۴۵/ ۴۰.

(۷) حاوى الأقوال: ۱۸/ ۹۰۱.

(۸) رجال الشيخ: ۱۴۴/ ۳۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۸

و يأتى فى ابنه عن جش أنّ أباه روى عن الباقر و الصادق عليهما السلام «۱» «۲».

أقول: جزم بما ذكره فى المجمع «۳».

و احتمل بعض كونه ابن أبى الكرام «۴»، و ربما يبعده كون ذاك من ضا، و لم ينقل أنّه كان قر، ق أيضا، و هذا قر، ق، و لم يثبت أنّه ضا أيضا.

۷۳- إبراهيم بن محمّد بن على الكوفى:

أسند عنه، ق «۵».

۷۴- إبراهيم بن محمّد بن فارس النيسابورى:

دى «۶»، و فى كر: نيسابورى «۷».

و فى صه: لا بأس فى نفسه، و لكن بعض من يروى عنه «۸».

و فى كش: قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمّد بن مسعود. إلى أن قال: فقال: و أمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو فى نفسه لا بأس به، و لكن بعض من يروى هو عنه «۹».

و فى تعق: قال المحقّق البحرانى: وثّقه طس «۱۰».

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۱۶/ ۵۶۲.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۷.

(۳) مجمع الرجال: ۱/ ۶۸.

(۴) جامع الرواة: ۱/ ۳۲.

(۵) رجال الشيخ: ۱۴۴/ ۳۴.

(۶) رجال الشيخ: ۴۱۰/ ۱۱.

(۷) رجال الشيخ: ۴۲۸/ ۱۰.

(۸) الخلاصة: ۷/ ۲۵.

(۹) رجال الكشى: ۵۳۰/ ۱۰۱۴.

(۱۰) بلغة المحدثين: ۳۲۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۱۹۹

أقول: لعلّ ما ذكره أخذه ممّا فى كتاب السيّد رحمه اللّه من قوله:

إبراهيم بن محمّد بن فارس، ثقة فى نفسه، و لكن ببعض «۱» من يروى «۲» عنه.

الطريق: أبو عمرو الكشّى، عن أبى النضر، انتهى.

و قال المحرّر فى حاشيته: صورة الكلام فى الاختيار: و أمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو فى نفسه لا بأس به، و لكن بعض من يروى عنه.

هكذا فى النسختين اللتين إحداهما مقروءة على السيّد، و العجب بعد هذا ممّا ذكره السيّد رحمه اللّه «۳»، انتهى.

أقول: لعلّ ما ذكره رحمه اللّه من أنّ: لا بأس، نفى لجميع أنواع البأس، و يؤكّده قوله: و لكن ببعض من يروى عنه، و فى ذلك إشارة إلى الوثاقة، و مرّ فى الفوائد «۴» «۵».

أقول: جعله فى النقد: رى فقط، و نقل عن د أنّه؟؟؟ جعله لم «۶»، و تنظّر فيه «۷».

و الثانى فى محلّه دون الأوّل.

هذا و فى نسختى من الاختيار أيضا كما ذكره المحرّر. و فى التحرير و حاشيته كما مرّ.

---

(۱) فى التحرير: بعض.

(۲) فى نسخة «ش» زيادة: هو.

(۳) التحرير الطاووسى: ۲۲/ ۱۱.

(۴) فوائد الوحيد المطبوعة ذيل رجال الخاقانى- الفائدة الثانية-: ۳۱.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۷، باختلاف بعض الكلمات.

(۶) رجال بن داود: ۳۳/ ۳۲.

(۷) نقد الرجال: ۱۳/ ۱۰۱، و فيه: من أصحاب الهادى و العسكرى عليهما السلام.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰۰

لكن فى حاشية شه على صه هكذا: فى كش: ثقة فى نفسه «۱».

و هو يؤيّد ما فى التحرير، إن لم يكن مأخوذا منه.

و ما فى تعق من أنّ: لا بأس، نفى. إلى آخره، قال فى الوسيط أيضا كذلك، و استقر به «۲».

و فى الوجيزة: ممدوح «۳».

و ذكره فى الحاوى فى الثقات «۴»، لنقل شه التوثيق عن كش، ثمّ فى الحسان «۵»، لعدم عثوره على التوثيق فى نسخ كتاب كش،

فتدبّر.

۷۵- إبراهيم بن محمّد بن معروف:

أبو إسحاق المذارى- بالميم المفتوحة، و الذال المعجمة، و الراء بعد الألف- شيخ من أصحابنا، ثقة. روى عن أبى على محمّد بن علىّ بن همّام، و من كان فى طبقته، صه «۶».

و زاد جش: له كتاب المزار، أخبرنا به الحسين بن عبيد اللّه، عنه «۷».

و فى ست: صاحب حديث و روايات، له كتاب مناسك الحج، أخبرنا به و برواياته أحمد بن عبدون، عنه «۸».

---

(۱) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۸.

(۲) الوسيط: ۸.

(۳) الوجيزة: ۱۴۵/ ۴۱.

(۴) حاوى الأقوال: ۱۲/ ۱۴.

(۵) حاوى الأقوال: ۱۸۰/ ۹۰۲.

(۶) الخلاصة: ۵/ ۱۴، و فيه: أبى على محمّد بن همام، و كان فى طبقته.

(۷) رجال النجاشى: ۱۹/ ۲۳.

(۸) الفهرست: ۷/ ۱۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰۱

۷۶- إبراهيم بن محمّد:

مولى «۱» قريش، روى عنه التلعكبرى إجازة، لم «۲».

۷۷- إبراهيم بن محمّد بن ميمون:

غير مذكور فى الكتابين.

و عن كتاب ميزان الاعتدال: إنّه من أجلّاء الشيعة، روى عن عابس «۳»، انتهى.

و لعلّه ابن ميمون الآتى.

۷۸- إبراهيم بن محمّد الهمدانى:

ضا «۴»، ج «۵»، دى «۶».

و فى صه: وكيل، كان حجّ أربعين حجّة، و روى كش فى سند- ذكرته فى الكتاب الكبير- عن أبى محمّد الرازى، قال: كنت أنا و أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل، فقال لنا: العليل «۷» ثقة، و أيّوب بن نوح ثقة، و إبراهيم بن محمّد الهمدانى و ابن حمزة «۸» و أحمد بن إسحاق، ثقات جميعا «۹».

و فى نسخة بدل العليل: العامل.

---

(۱) فى المصدر: إبراهيم بن محمّد بن مولى، و الظاهر أنّه اشتباه.

(۲) رجال الشيخ: ۴۴۶/ ۴۷.

(۳) ميزان الاعتدال ۱: ۶۳/ ۲۰۳، و فيه: أجلاد الشيعة.

(۴) رجال الشيخ: ۳۶۸/ ۱۶.

(۵) رجال الشيخ: ۳۹۷/ ۲.

(۶) رجال الشيخ: ۴۰۹/ ۸.

(۷) فى الخلاصة: العامل.

(۸) فى الخلاصة: و أحمد بن حمزة.

(۹) الخلاصة: ۶/ ۲۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰۲

و قال شه: فى هذا الطريق من هو مطعون عليه، و مجهول العدالة، و مجهول الحال «۱»، انتهى.

و فى كش: محمّد بن مسعود، قال: حدّثنى على بن محمّد «۲»، قال: حدّثنى محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبى محمّد الرازى. إلى آخر ما نقله صه، إلّا أنّ فيه: و الغائب العليل، و أحمد بن حمزة، بدل: ابن حمزة «۳».

و فيه أحاديث أخر تدلّ على جلالته «۴».

و فى تعق: يأتى فى محمد بن على بن إبراهيم، أنّ إبراهيم بن محمّد و أولاده كانوا وكلاء الناحية «۵».

و يظهر من ترجمة فارس بن حاتم، أنّ المراد بالعليل: على بن جعفر الهمانى، و كأنّه كان عليلا «۶».

و قوله: و ابن حمزة، كذا بخطّ السيّد رحمه اللّه، و تبعه فى صه، و إلّا ففى الاختيار أيضا كما نقله المصنّف عن كش «۷».

أقول: ذكره الفاضل الشيخ عبد النبى الجزائرى فى قسم الثقات، و قال: ما ذكره المحشّى- يعنى شه- من الكلام فى السند غير واضح كلّه، نعم محمّد بن أحمد «۸» مشترك بين الثقة و غيره، مع قرب احتمال كونه

---

(۱) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۸.

(۲) فى نسخة «م» لم يرد: على بن محمّد.

(۳) رجال الكشى: ۵۵۷/ ۱۰۵۳.

(۴) رجال الكشى: ۶۱۱/ ۱۱۳۵ و ۱۱۳۶.

(۵) راجع رجال النجاشى: ۳۴۴/ ۹۲۸.

(۶) رجال الكشى: ۵۲۳/ ۱۰۰۵، ۵۲۶/ ۱۰۰۹.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۷.

(۸) فى المصدر: ابن محمّد.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰۳

المحمودى.

ثمّ قال: فى فوائد صه ما لفظه: و منهم «۱» أحمد بن إسحاق و جماعة، و قد خرج التوقيع فى مدحهم. و روى أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبى محمّد الرازى، قال: كنت أنا و أحمد «۲» بن أبى عبد اللّه بالعسكر، فورد علينا رسول «۳» من قبل الرجل فقال:

أحمد بن إسحاق الأشعرى، و إبراهيم بن محمّد الهمدانى، و أحمد بن حمزة ابن اليسع، ثقات.

و ظاهر الحال يشهد بأنّ هذا كلام الشيخ، و طريقه الى أحمد بن إدريس إلى سائر رواياته فى ست صحيح، و باقى الطريق واضح الصحّة.

ثمّ قال: و قد ذكرناه أيضا فى الفصل الرابع نظرا إلى ما ذكره العلّامة هنا «۴».

ثمّ ذكره فى الفصل الرابع، و اعتذر بهذا العذر الواهى «۵»، و هو غريب بعد ما مرّ عنه.

۷۹- إبراهيم بن محمّد بن يحيى المدنى:

أسند عنه، ق «۶».

أقول: هو ابن محمّد بن أبى يحيى كما فى بعض نسخ جخ أيضا، و حكم به فى الوسيط «۷».

---

(۱) فى هامش المخطوطة: اى الوكلاء المحمودين (منه).

(۲) فى المصدر: و محمّد.

(۳) رسول، لم ترد فى المصدر.

(۴) حاوى الأقوال: ۱۳/ ۱۷.

(۵) حاوى الأقوال: ۲۱۵/ ۱۱۶.

(۶) رجال الشيخ: ۱۴۴/ ۲۴، و فيه: إبراهيم بن محمّد بن أبى يحيى المدنى.

(۷) الوسيط: ۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰۴

و فى الوجيزة ظنّهما اثنين، و قال فى الأوّل: ممدوح، و فى الثانى:

أسند عنه «۱»، فتأمّل.

۸۰- إبراهيم المخارقى:

لا يبعد كونه الخارقى المتقدّم و هو ابن زياد، إلّا أنّه وقع فى كش هكذا «۲» فيما رأيت من نسخه و نسخ الاختيار. نعم فى الاختيار الطاووسى بخطّ طس: إبراهيم الخارقى «۳».

و فى تعق: لا يبعد كما فى النقد كونه إبراهيم بن هارون الخارقى الآتى «۴»، و يحتمل اتّحادهما، و كون أحدهما نسبة الى الجد.

و بالجملة: الظاهر الخارقى و المخارقى وهم، و ممّا ينبّه عليه ما سيجىء فى الحسين بن سلمة «۵».

أقول: جزم فى الوسيط بالاتّحاد «۶».

و لم أذكر الحسين لجهالته، و الذى فى ترجمته: الحسين بن سلمة الخارقى الكوفى «۷»، فتأمّل جدّا «۸».

و فى الوجيزة: إبراهيم المخارقى ممدوح «۹»، و لم يذكر ابن زياد،

---

(۱) الوجيزة: ۲ و ۳.

(۲) رجال الكشى: ۴۱۹/ ۷۹۴.

(۳) التحرير الطاووسى: ۱۳/ ۲.

(۴) نقد الرجال: ۱۴/ ۱۰۸.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۷.

(۶) الوسيط: ۹.

(۷) رجال الشيخ: ۱۷۰/ ۸۰، و فيه: الحسين بن سلمة، أبو عمارة الهمدانى المحاربى الكوفى.

(۸) فى هامش المخطوطة: وجه التأمّل إنّ كون الحسين خارقيا أى مدخل له فى كون إبراهيم كذلك (منه).

(۹) الوجيزة: ۱۴۶/ ۵۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰۵

فتأمّل.

۸۱- إبراهيم بن مسلم بن هلال:

الضرير، كوفىّ، ثقة، ذكره شيوخنا فى أصحاب الأصول، صه «۱».

و زاد جش: عنه حميد «۲».

أقول: فى مشكا: ابن مسلم الثقة، عنه حميد «۳».

۸۲- إبراهيم بن المفضّل بن قيس:

ابن رمانة الأشعرى، مولاهم، أسند عنه، ق «۴».

۸۳- إبراهيم بن موسى بن جعفر:

ابن محمّد بن على بن الحسين عليه السلام، كان شيخا كريما «۵»، تقلّد الإمرة على اليمن فى أيّام المأمون من قبل محمّد بن زيد بن علىّ بن الحسين الذى بايعه أبو السرايا بالكوفة، كذا فى الإرشاد «۶».

و فى الكافى فى باب أنّ الإمام متى يعلم أنّ الأمر صار إليه، رواية تدلّ على ذمّه «۷».

قلت: فى سند الرواية ضعف.

و فى الوجيزة: ممدوح «۸».

---

(۱) الخلاصة: ۶/ ۲۱.

(۲) رجال النجاشى: ۲۵/ ۴۴.

(۳) هداية المحدثين: ۱۲.

(۴) رجال الشيخ: ۱۴۵/ ۴۷.

(۵) فى المصدر: كان سخيّا، شجاعا، كريما.

(۶) الإرشاد: ۲/ ۲۴۵.

(۷) الكافى ۱: ۳۱۱/ ۲.

(۸) الوجيزة: ۱۴۵/ ۴۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰۶

۸۴- إبراهيم بن المهاجر الأزدى:

الكوفى، أسند عنه، ق «۱».

۸۵- إبراهيم بن مهزم الأسدى:

من بنى نصر أيضا، يعرف بابن أبى بردة، ثقة ثقة. روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و أبى الحسن عليه السلام، و عمّر عمرا طويلا.

له كتاب، محمّد بن سالم بن عبد الرحمن، عنه، به، جش «۲».

و نحوه صه، إلى قوله: طويلا «۳».

و فى ست: له أصل، أخبرنا به ابن أبى جيد، عن محمّد بن الحسن ابن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه «۴».

أقول: فى مشكا: ابن مهزم، عنه الحسن بن محبوب «۵».

۸۶- إبراهيم بن مهزيار:

ج «۶»، دى «۷».

و فى جش: له كتاب البشارات، محمّد بن عبد الجبّار، عنه، به «۸».

و فى صه: روى كش عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، أنّ أباه لمّا حضره الموت دفع إليه مالا، و أعطاه علامة لمن يسلّم إليه المال، فدخل إليه

---

(۱) رجال الشيخ: ۱۴۶/ ۶۶.

(۲) رجال النجاشى: ۲۲/ ۳۱.

(۳) الخلاصة: ۶/ ۱۹.

(۴) الفهرست: ۹/ ۲۱.

(۵) هداية المحدثين: ۱۲.

(۶) رجال الشيخ: ۳۹۹/ ۱۹.

(۷) رجال الشيخ: ۴۱۰/ ۱۰، بإضافة: أهوازى.

(۸) رجال النجاشى: ۱۶/ ۱۷.

شيخ فقال: أنا العمرى، فأعطاه المال.

و فى الطريق ضعف «۱»، انتهى.

و حكم بصحّة طريق الصدوق رحمه اللّه الى بحر السقاء «۲»، و هو فيه، و هو يعطى التوثيق.

و عدّه فى ربيع الشيعة من الأبواب و السفراء للصاحب عليه السلام الّذين لا تختلف الشيعة القائلون بإمامة الحسن بن على عليه السلام فيهم «۳».

و فى كش: فى حفص بن عمر و المعروف بالعمرى، و إبراهيم بن مهزيار، و ابنه محمّد: أحمد بن على بن كلثوم السرخسى- و كان

من القوم، و كان مأمونا على الحديث- قال: حدّثنى إسحاق بن محمّد البصرى، قال:

حدّثنى محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، ثمّ ذكر ما نقل مضمونه فى صه «۴».

و فى تعق على قوله: و فى الطريق ضعف: تضعيفه بأحمد بن على، و إسحاق بن محمّد. و فيه ما سيجىء فيهما.

و قول المصنّف: و هو يعطى التوثيق، فيه ما أشرنا إليه فى الفوائد «۵».

هذا، و يروى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى «۶»، و لم تستثن روايته، و فيه إشعار بوثاقته.

و يدلّ عليها أيضا كونه وكيلا، و يظهر وكالته أيضا ممّا سيجىء فى ابنه

---

(۱) الخلاصة: ۶/ ۱۷.

(۲) الخلاصة: ۲۷۹.

(۳) إعلام الورى: ۴۴۵- ۴۴۶.

(۴) رجال الكشى: ۵۳۱/ ۱۰۱۵.

(۵) فوائد الوحيد البهبهانى- الفائدة الثالثة-: ۵۶، المطبوعة ضمن رجال الخاقانى.

(۶) تهذيب الأحكام ۲: ۲۳۴/ ۹۲۳.

محمّد، و غير ذلك «۱».

أقول: فى الوجيزة: ثقة، من السفراء «۲».

و فى الحاوى: ذكر الصدوق فى كتاب كمال الدين ما لفظه: حدّثنا محمّد بن موسى المتوكّل «۳»، قال: حدّثنا عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن إبراهيم بن مهزيار، ثمّ ذكر حديثا مطوّلا- يتضمّن ثناء عظيما من القائم عليه السلام على إبراهيم بن مهزيار، إلّا أنّه هو الراوى «۴». انتهى، فتأمّل.

و فى مشكا: ابن مهزيار، عنه محمّد بن عبد الجبّار «۵».

۸۷- إبراهيم بن ميمون الكوفى:

ق «۶». ثم فيهم أيضا: إبراهيم بن ميمون بيّاع الهروى «۷»، و لا يبعد الاتّحاد.

و فى تعق: يأتى من المصنّف عند ذكر طرق الصدوق رحمه اللّه ما يشير الى حسن حاله فى الجملة «۸».

و يروى عنه ابن أبى عمير بواسطة حمّاد «۹»، و كذا بواسطة معاوية بن عمّار «۱۰»، و كذا فضالة، عن حمّاد، عنه «۱۱»، و صفوان، عن ابن مسكان

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۸.

(۲) الوجيزة: ۱۴۶/ ۴۹.

(۳) فى الحاوى و كمال الدين: محمّد بن موسى بن المتوكل.

(۴) حاوى الأقوال: ۲۱۵/ ۱۱۱۸، كمال الدين ۲: ۴۴۵/ ۱۹.

(۵) هداية المحدثين: ۱۲.

(۶) رجال الشيخ: ۱۴۵/ ۴۹.

(۷) رجال الشيخ: ۱۵۴/ ۲۳۶.

(۸) منهج المقال- الفائدة الثامنة-: ۴۰۸.

(۹) الكافى ۵: ۲۷۰/ ۵.

(۱۰) الكافى ۴: ۱۷۱/ ۴.

(۱۱) التهذيب ۳: ۲۶۸/ ۷۶۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۰۹

عنه «۱»، و كذا على بن رئاب «۲».

و فى جميع ما ذكر الإشارة «۳» إلى وثاقته.

و عن قب: إنّه صدوق «۴». و سيشير إليه المصنّف «۵».

هذا مضافا الى ما يظهر من استقامة رواياته و كثرتها «۶».

أقول: يأتى فى ترجمة عبد اللّه بن مسكان، أنّ إبراهيم هذا حمل جواب مسائل عبد اللّه عن أبى عبد اللّه عليه السلام «۷»، فيظهر أنّ الإمام عليه السلام كان يعتمد عليه، فهو معتمد عليه وفاقا للمجمع «۸».

و يأتى عن تعق ما يقوّيه عند ذكر طرق الصدوق.

و مضى: ابن محمّد بن ميمون.

۸۸- إبراهيم بن نصر بن القعقاع الجعفى:

كوفى، يروى عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن عليهما السلام، ثقة، صحيح الحديث، صه «۹».

و زاد جش: عنه جعفر بن بشير «۱۰».

و فى قر: ابن نصر «۱۱».

---

(۱) الكافى ۴: ۲۳۵- ۲۳۶/ ۱۷.

(۲) الكافى ۴: ۱۰۶/ ۵.

(۳) فى التعليقة: إشارة.

(۴) تقريب التهذيب ۱: ۴۵/ ۲۹۳.

(۵) منهج المقال: ۴۰۸ الفائدة الثامنة.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۸.

(۷) رجال الكشى: ۳۸۲/ ۷۱۶.

(۸) مجمع الرجال: ۱/ ۷۵، ۴/ ۵۲ ذكر الموضوع فقط و لم يذكر فيه أنّه معتمد.

(۹) الخلاصة: ۶/ ۱۶.

(۱۰) رجال النجاشى: ۲۱/ ۲۸.

(۱۱) رجال الشيخ: ۱۰۴/ ۱۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱۰

و زاد ق: القعقاع الكوفى، أسند عنه «۱».

و فى ست: له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبرى، عن أبى على محمّد بن همّام، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل، عن جعفر بن بشير، عنه «۲».

و فى تعق: فى رواية جعفر بن بشير عنه إشعار بالوثاقة، و أسند عنه بالقوّة، مضافا الى كونه ذا كتاب، و مضى الكلّ فى الفوائد «۳».

أقول: لمّا كان التوثيق ساقطا فى كلام جش و صه من نسخته أيّده اللّه من رجال الميرزا رحمه اللّه استدل بما استدل، و هو موجود فى سائر النسخ فلاحظ.

و فى مشكا: ابن نصر الثقة، عنه جعفر بن بشير «۴».

۸۹- إبراهيم بن نصير الكشّى:

ثقة، مأمون، كثير الرواية، صه «۵»، لم «۶».

و فى ست: له كتاب رويناه بالإسناد الأول، عن حميد، عن القاسم ابن إسماعيل، عنه «۷».

و الإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى «۸».

---

(۱) رجال الشيخ: ۱۴۵/ ۵۵.

(۲) الفهرست: ۹/ ۱۸.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۸.

(۴) هداية المحدثين: ۱۲، و فيه: ابن أبى النصر، و الظاهر أنّه اشتباه، أو خطأ مطبعى.

(۵) الخلاصة: ۷/ ۲۷.

(۶) رجال الشيخ: ۴۳۹/ ۱۴.

(۷) الفهرست: ۱۰/ ۲۸.

(۸) ذكر الإسناد فى ترجمة إبراهيم بن خالد العطّار- الفهرست-: ۱۰/ ۲۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱۱

۹۰- إبراهيم بن نعيم العبدى:

أبو الصباح الكنانى، من عبد القيس، و ينسب إلى كنانة لأنّه نزل فيهم، ق «۱».

و فى جش بعد الكنانى: نزل فيهم فنسب إليهم، كان أبو عبد اللّه عليه السلام يسمّيه الميزان لثقته، رأى أبا جعفر عليه السلام، و روى عن أبى إبراهيم عليه السلام. له كتاب، صفوان، عنه، به «۲».

و فى صه، بعد الكنانى: ثقة أعتمد «۳» على قوله، سمّاه الصادق عليه السلام الميزان، قال له: أنت ميزان لا عين فيه. رأى أبا جعفر الجواد عليه السلام «۴»، و روى عن أبى إبراهيم موسى عليه السلام «۵».

و فى قر: قال له الصادق عليه السلام: أنت ميزان لا عين فيه، كان يسمّى الميزان من ثقته. له أصل، رواه محمّد بن إسماعيل بن بزيع و محمّد ابن الفضل «۶» و أبو محمّد صفوان بن يحيى «۷».

و فى كش: محمّد بن مسعود، عن على بن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء، عن بعض أصحابنا قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام لأبى الصباح الكنانى: أنت ميزان، فقال له: جعلت فداك إنّ الميزان ربما كان فيه عين، فقال: أنت ميزان ليس فيه عين «۸».

---

(۱) رجال الشيخ: ۱۴۴/ ۳۳.

(۲) رجال النجاشى: ۱۹- ۲۰/ ۲۴.

(۳) فى الخلاصة: اعمل.

(۴) فى النسخة المطبوعة: رأى أبا جعفر عليه السلام، و ورد فى النسخة الخطية من الخلاصة تقييده: بالجواد.

(۵) الخلاصة: ۳/ ۱.

(۶) فى نسخة «م»: محمّد بن الفضيل.

(۷) رجال الشيخ: ۱۰۲/ ۲.

(۸) رجال الكشى: ۳۵۰/ ۶۵۴، و فى نسخة «م»: ليس عين فيه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱۲

محمّد بن مسعود، قال: قال على بن الحسن بن فضّال: أبو الصباح الكنانى ثقة «۱»، و إنّما سمّى الكنانى لأنّ منزله فى كنانة، و كان عبديّا «۲»، انتهى.

و يأتى ما فى ست فى الكنى «۳».

و فى تعق: يأتى فى زياد بن المنذر عن المفيد رحمه اللّه أنّه من فقهاء أصحابهم عليهم السلام الإعلام. إلى آخره «۴» «۵».

أقول: قال شه: ذكر كش حديث العين مرسلا عن الصادق عليه السلام، و الظاهر أنّه الأصل فيه كغيره من الأخبار الواردة فى الرجال «۶».

قلت: و على تقدير كون المرسل هو الأصل فيه، فجزم أساطين الفن و الحكم بوثاقته- سيّما بعد اتّفاق كلمتهم- كاف فى هذا الباب.

هذا، و قول صه: رأى أبا جعفر الجواد عليه السلام، الظاهر أنّ القيد سهو من قلمه طاب ثراه، و العبارة مأخوذة ظاهرا من جش، و يشهد له ذكره فى قر.

و فى مشكا: ابن نعيم الثقة المكنّى بأبى الصباح «۷»، عنه صفوان بن يحيى، و محمّد بن الفضيل، و القاسم بن محمّد، و فضالة بن أيّوب، و محمّد ابن إسماعيل بن بزيع، و عثمان بن عيسى، و على بن الحسن بن رباط،

---

(۱) فى المصدر: ثقة و كان كوفيّا.

(۲) رجال الكشى: ۳۵۱/ ۶۵۸.

(۳) الفهرست: ۱۸۵/ ۸۳۶.

(۴) مصنفات المفيد ۹: ۳۱- ۳۲، العدد و الرؤية.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۸.

(۶) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۶.

(۷) فى المصدر: المكنى بأبى الصباح الكنانى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱۳

و محمّد بن إسحاق الخزاز، و ظريف بن ناصح، و عبد اللّه بن المغيرة الثقة، و على بن النعمان النخعى الثقة، و على بن الحكم.

و هو عن صابر، و منصور بن حازم، و عبد اللّه بن أبى يعفور «۱».

۹۱- إبراهيم بن هارون الخارقى:

الكوفى، ق «۲».

و فى تعق: فيه ما مرّ فى إبراهيم المخارقى «۳».

۹۲- إبراهيم بن هاشم:

أبو إسحاق القمّى، أصله كوفى، انتقل الى قم. قال أبو عمرو الكشّى: تلميذ يونس بن عبد الرحمن، من أصحاب الرضا عليه السلام، هذا قول كش، و فيه نظر.

و أصحابنا يقولون: أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم هو.

له كتب، علىّ ابنه، عنه، بها، جش «۴».

و كذا صه و ست الى قوله: بقم، إلّا قوله: قال أبو عمرو. إلى: فيه نظر.

و زادا: و ذكروا أنّه لقى الرضا عليه السلام «۵».

و زاد فى صه: و هو تلميذ يونس بن عبد الرحمن، و لم أقف لأحد من أصحابنا على قول فى القدح فيه، و لا على تعديله بالتّنصيص، و الروايات عنه كثيرة، و الأرجح قبول قوله، انتهى.

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۲.

(۲) رجال الشيخ: ۱۴۶/ ۶۸.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۹.

(۴) رجال النجاشى: ۱۶/ ۱۸.

(۵) الخلاصة: ۴/ ۹، الفهرست: ۴/ ۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱۴

و إنّما قيّد بالتنصيص، لأنّ ظاهر الأصحاب تلقّيهم روايته بالقبول، كما يتبّه عليه قولهم: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم.

و قال شه: ذكر الشيخ فى أحاديث الخمس أنّه أدرك أبا جعفر الثانى عليه السلام، و ذكر له معه خطابا فى الخمس «۱»، انتهى.

ثمّ زاد ست: جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ أبو عبد اللّه، و ابن عبدون، و الحسين بن عبيد اللّه، كلّهم عن الحسن بن حمزة بن على بن عبد اللّه «۲» العلوى، عن على بن إبراهيم، عن أبيه «۳».

و فى أوّل الترجمة: رضى اللّه عنه «۴».

و فى تعق: قول العلّامة: و لا تعديله بالتّنصيص، إشارة إلى أنّه ظاهر من الأصحاب إلّا أنّهم لم ينصّوا عليها.

و قوله: و الروايات، يشير الى ما ذكرناه فى الفوائد.

و فيه- مضافا الى ما ذكر- أنّ العلّامة رحمه اللّه صحّح جملة من طرق الصدوق هو فيها، كطريقه الى عامر بن نعيم «۵»، و كردويه «۶»، و ياسر الخادم «۷». و كثيرا ما يعدّ أخباره فى الصحاح كما فى المختلف «۸».

بل قال جدّى: جماعة من أصحابنا يعدّون أخباره من الصحاح «۹».

---

(۱) تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة: ۷، التهذيب ۴: ۱۴۰/ ۳۹۷.

(۲) فى الفهرست: عبيد اللّه.

(۳) الفهرست: ۴/ ۶.

(۴) فى نسختنا من الفهرست لم ترد الترضية.

(۵) الخلاصة: ۲۷۸.

(۶) الخلاصة: ۲۷۷.

(۷) الخلاصة: ۲۷۸.

(۸) مختلف الشيعة: ۴۸۷.

(۹) روضة المتقين: ۱۴/ ۲۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱۵

و نقل المحقّق البحرانى عن بعض معاصريه- و الظاهر من طريقته إنّه خالى رحمه اللّه- توثيقه عن جماعة و قوّاه «۱»، لأنّ اعتماد جلّ أئمّة الحديث من القميّين على حديثه لا يتأتّى مع عدم علمهم بثقته، مع أنّهم كانوا يقدحون بأدنى شىء، كما أنّهم غمزوا فى أحمد بن محمّد بن خالد مع ثقته و جلالته بأنّه يروى عن الضعفاء و يعتمد المجاهيل «۲»، مع أنّ ولده الثقة الجليل اعتمد فى نقل الأخبار جلّها عنه، و اعتمد ثقة الإسلام عليه مع قرب عهده به فى أكثر أخباره.

قلت: و كذا سعد بن عبد اللّه «۳»، و عبد اللّه بن جعفر الحميرى «۴»، و محمّد بن يحيى «۵»، و غيرهم من الأجلّاء، و كذا كونه شيخ الإجازة، و كذا رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عنه «۶» و عدم استثنائه «۷».

و عن والد شيخنا البهائى رحمه اللّه: إنّى لأستحيى أن لا أعدّ حديثه صحيحا «۸».

و يقوّيه أيضا ما مرّ من نشره حديث الكوفيّين بقم، سيّما بعد ملاحظة

---

(۱) البلغة- الهامش-: ۳۲۶. و راجع كتاب الأربعين للمجلسى: ۵۰۷.

(۲) فى المصدر ورد: المراسيل.

(۳) التهذيب ۴: ۲۰۷/ ۶۰۱.

(۴) الفقيه- المشيخة-: ۴/ ۹۳.

(۵) الفقيه- المشيخة-: ۴/ ۹۹.

(۶) التهذيب ۴: ۲۱۹/ ۶۳۹.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۹.

(۸) راجع معراج أهل الكمال: ۸۷ فقد نقل نص العبارة. و المذكور فى وصول الأخيار للشيخ حسين بن عبد الصمد- والد الشيخ البهائى-: ۹۹: و اعلم أن ما يقارب الصحيح عندنا فى الاحتجاج ما رواه على بن إبراهيم، عن أبيه. لأنّ أباه ممدوح جدا، و لم نر أحدا من أصحابنا نص على ثقته، و لكنهم وثقوا ابنه. بل هو عندنا من أجلاء الأصحاب، و أكثر رواياته عن أبيه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱۶

أنّ النشر لا يتحقّق ظاهرا إلّا بالقبول، و أنّ انتشاره عندهم من حيث العمل و الاعتماد لا مجرّد النقل، الى غير ذلك ممّا لا يحصى كثرة.

و قول جش: فيه نظر.

لعلّ وجهه عدم دركه الرضا عليه السلام باعتقاده.

و قال المحقّق الشيخ محمّد: ذكرت له وجوها فى حاشية الفقيه، و الذى يخطر الآن بالبال أنّ أوجهها كون النظر راجعا إلى كونه من أصحاب الرضا عليه السلام، لأنّ جش ذكر فى ترجمة على بن إبراهيم الهمدانى:

و روى إبراهيم بن هاشم، عن إبراهيم بن محمّد الهمدانى، عن الرضا عليه السلام. إلى أن قال: و الظاهر أنّ الشيخ تبع كش «۱»، فتأمّل.

أقول: ما مرّ من ذكر جش ذلك فى ترجمة على بن إبراهيم، كذا فى تعق بخطّه دام فضله، و الكلام المذكور فى ترجمة محمّد بن على بن إبراهيم «۲»، فالظاهر وقوع سقط فى قلمه.

و ما ذكره المحقّق المذكور فى وجه النظر و استوجهه لا يخلو من نظر، سيّما قوله: و الظاهر أنّ الشيخ تبع كش، فإنّه بمكان من الخفاء.

و لعلّ وجه النظر كونه تلميذ يونس، و ربما يشير إليه تعقيبه بقوله:

و أصحابنا يقولون أوّل من نشر. الى آخره. لأنّ أهل قم- كما يأتى- يونس عندهم ضعيف غير مقبول القول، كثير الطعن و الذم، فإذا كانت هذه حال الشيخ عندهم، فكيف يكون التلميذ مقبولا و كلامه مسموعا، إلى حدّ ينشر حديث الكوفيّين عندهم و فى بلدهم، على وجه القبول منه و التسليم له.

---

(۱) راجع تكملة الرجال: ۱/ ۱۰۸، و فيه: ترجمة محمّد بن على بن إبراهيم الهمدانى، كما فى رجال النجاشى: ۳۴۴/ ۹۲۸ كما سينبه عليه المصنف بعد أسطر.

(۲) رجال النجاشى: ۳۴۴/ ۹۲۸.

هذا و ربما ادّعى رواية إبراهيم هذا عن الصادق عليه السلام، لما ذكره الشيخ رحمه اللّه فى زيادات باب الأنفال من التهذيب: عن محمّد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن صدقات أهل الذمّة. الحديث «۱».

و استظهر الشهيد الثانى فى حواشيه على الحديث إرسال الرواية، لأنّ إبراهيم ضا، و هو تلميذ يونس، و هو ظم ضا، مع أنّ إبراهيم روى عن الجواد عليه السلام أيضا، فروايته عن الصادق عليه السلام لا تخلو عن بعد.

و ردّه فى الرواشح بأنّ الصادق عليه السلام توفّى سنة ثمان و أربعين و مائة، و هى بعينها سنة ولادة الرضا عليه السلام، و توفّى عليه السلام سنة ثلاث و مائتين و الجواد عليه السلام إذ ذاك فى تسع سنين من العمر، فيمكن أن يكون لإبراهيم إذ يروى عن الصادق عليه السلام عشرون سنة، ثمّ يكون قد بقى إلى زمن الجواد عليه السلام من غير بعاد «۲».

قلت: نحن فى غنية عمّا تكلّفه المحقّقان المذكوران كلاهما، و الدعوى المذكورة فى حيّز المنع، فإنّ الرواية المذكورة بعينها حرفا فحرفا من دون تغيير حرف مرويّة فى الكافى فى باب صدقة أهل الجزية، بل فى التهذيب أيضا فى باب الجزية: عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن

---

(۱) تهذيب الأحكام ۴: ۱۳۵/ ۳۷۹. لكن ورد فيه: محمّد بن يعقوب عن على بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمّد بن مسلم.

إلّا أنّ فى الطبعة الحجرية من التهذيب: ۱/ ۲۵۶ ذكر السند كما فى المتن، و فى هامشها ذكر الواسطة عن نسخة.

(۲) الرواشح السماوية: ۵۰.

صدقات أهل الجزية. الحديث «۱»، فتدبّر.

هذا و فى الوجيزة: ممدوح كالصحيح «۲».

و فى الحاوى ذكره فى قسم الثقات «۳»، ثمّ فى قسم الحسان «۴».

و فى مشكا: ابن هاشم القمّى تلميذ يونس بن عبد الرحمن، عنه ابنه على، و محمّد بن الحسن الصفّار، و سعد بن عبد اللّه، و محمّد بن

أحمد بن يحيى، و أحمد بن إسحاق بن سعد «۵».

۹۳- إبراهيم بن هراسة:

مضى فى ابن رجاء.

۹۴- إبراهيم بن يحيى:

هو ابن أبى البلاد.

۹۵- إبراهيم بن يزيد المكفوف:

ضعيف، يقال إنّ فى مذهبه ارتفاعا، جش «۶».

و زاد صه: فلا أعمل بروايته «۷».

و فى كر: ابن يزيد المكفوف، و أخوه أحمد بن يزيد «۸».

۹۶- إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم:

الكندى، الطحّان، روى عن أبى الحسن موسى عليه السلام، ثقة،

---

(۱) الكافى ۳: ۵۶۸/ ۵، التهذيب ۴: ۱۱۳/ ۳۳۳، إلّا أنّه ورد فى التهذيب بدل- أهل الجزية-: أهل الذمّة.

(۲) الوجيزة: ۱۴۶/ ۵۳.

(۳) حاوى الأقوال: ۱۴/ ۲۲.

(۴) حاوى الأقوال: ۱۸۰/ ۹۰۳.

(۵) هداية المحدثين: ۱۲.

(۶) رجال النجاشى: ۲۴/ ۴۰.

(۷) الخلاصة: ۱۹۸/ ۷.

(۸) رجال الشيخ: ۴۲۸/ ۱۲- ۱۳. و لم يرد فيه: المكفوف.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۱۹

صه «۱».

و زاد جش: له كتاب نوادر، أحمد بن ميثم، عنه، به «۲».

و فى ست: له كتاب رويناه بالإسناد الأوّل عن حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم، عنه «۳».

و الإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى.

و فى بعض النسخ بعد عنه: و هو ثقة.

قلت: منها نسختى، و نقلها عنه فى المجمع أيضا «۴».

و فى مشكا: ابن يوسف الثقة، عنه أحمد بن ميثم «۵».

۹۷- أبى بن ثابت بن المنذر:

ابن حزام «۶»، أخو حسّان، شهد بدرا و أحدا، ل «۷».

و زاد صه- و قد «۸» ذكره فى القسم الأوّل- ترجمة ثابت «۹».

و يأتى فى إياس أنّه قتل يوم بئر معونة «۱۰».

۹۸- أبى بن قيس:

قتل يوم صفّين، صه فى القسم الأوّل «۱۱».

---

(۱) الخلاصة: ۶/ ۲۲.

(۲) رجال النجاشى: ۲۳/ ۳۶.

(۳) الفهرست: ۱۰/ ۲۷.

(۴) مجمع الرجال: ۱/ ۸۱.

(۵) هداية المحدثين: ۱۳. و لم يرد فيه التوثيق.

(۶) فى نسخة «م»: ابن حرام.

(۷) رجال الشيخ: ۴/ ۱۳.

(۸) فى نسخة «ش»: بعد.

(۹) الخلاصة: ۲۲/ ۱.

(۱۰) الخلاصة: ۲۳/ ۱.

(۱۱) الخلاصة: ۲۲/ ۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۲۰

و فى كش، ما يأتى فى أخويه الحارث و علقمة «۱».

۹۹- أبى بن كعب:

شهد العقبة مع السبعين، و كان يكتب الوحى، آخا رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم بينه و بين سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل «۲»، شهد بدرا و العقبة الثانية، و بايع لرسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، صه فى القسم الأوّل «۳».

و زاد ل- بعد كعب- عدّة آباء، ثمّ قال: و يكنّى أبا المنذر «۴».

و فى تعق: فى الوجيزة أبى مجهول «۵».

و كتب عليه بعض الفضلاء: العجب من هذا العلّامة كيف جعل أبيّا مجهولا- مع أنّ ثلاثة منهم أجلّاء ممدوحون، ثمّ ذكر الثلاثة المذكورين.

و ببالى أنّ ما ينقل عن أبى فى فضائل السور من موضوعاته.

إلّا أنّ فى المجالس ما يظهر منه جلالته و إخلاصه لأهل البيت عليهم السلام «۶» «۷».

أقول: الظاهر أنّ الواضع غيره، و أنّه متأخّر عن زمن الصحابة، لأنّه اعتذر عن فعله بأنّه رأى الناس نبذوا القرآن وراء ظهورهم، و اشتغلوا

بالأشعار و فقه أبى حنيفة و نحوه، ففعل ذلك لترويج القرآن، و نسب الرواية الى أبى.

كذا نقله السيّد الشريف الجرجانى فى حواشى الكشّاف عن

---

(۱) رجال الكشى: ۱۰۰/ ۱۵۹.

(۲) فى الخلاصة: سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل.

(۳) الخلاصة: ۲۲/ ۲.

(۴) رجال الشيخ: ۴/ ۱۶.

(۵) الوجيزة: ۱۴۶/ ۵۹.

(۶) مجالس المؤمنين: ۱/ ۲۳۲.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۲۱

الصنعانى «۱».

و قد صرّح شه فى شرح الدراية- على ما نقل- بأنّ الواضع غيره «۲»، فلاحظ.

۱۰۰- أجلح بن عبد اللّه أبو حجية الكندى:

قال ابن حجر: يقال اسمه يحيى، صدوق، شيعى من السابعة «۳».

و قال الذهبى: وثّقه ابن معين و غيره، و ضعّفه النسائى، و هو شيعى، مات سنة خمس و أربعين و مائة «۴».

و فى تعق: يأتى فى يحيى بن عبد اللّه عن ق «۵» «۶».

۱۰۱- أحكم بن بشّار المروزى:

ج «۷».

و زاد فى صه: غال لا شيء «۸».

و زاد كش على صه بعد المروزى: الكلثومى «۹».

و فيه أيضا: أحمد بن على بن كلثوم السرخسى قال: رأيت رجلا من أصحابنا يعرف بأبى «۱۰» زينبة، فسألنى عن أحكم بن بشّار المروزى، و سألنى

---

(۱) الكشاف: ۱/ ۷۵، و فيه: الصغانى.

(۲) الرعاية فى علم الدراية: ۱۵۷.

(۳) تقريب التهذيب ۱: ۴۹/ ۳۲۳.

(۴) ميزان الاعتدال ۱: ۷۸/ ۲۷۴.

(۵) رجال الشيخ: ۳۳۵/ ۴۱.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۹.

(۷) رجال الشيخ: ۳۹۹/ ۱۷، و فيه: أحلم.

(۸) الخلاصة: ۲۰۷/ ۸.

(۹) فى نسختنا لم ترد كلمة «الكلثومى». و ذكرها فى الهامش عن بعض النسخ.

(۱۰) فى المصدر: بابن.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۲۲

عن قصّته و عن الأثر الذى فى حلقه- و قد كنت رأيت فى بعض حلقه شبه الخيط كأنّه أثر الذبح- فقلت له: قد سألته مرارا فلم يخبرنى.

قال: فقال: كنّا سبعة نفر فى حجرة واحدة ببغداد فى زمان أبى جعفر الثانى عليه السلام، فغاب عنّا أحكم من عند العصر و لم يرجع إلينا فى تلك الليلة، فلمّا كان من جوف الليل جاءنا توقيع من أبى جعفر عليه السلام: أنّ صاحبكم الخراسانى مذبوح مطروح فى لبد فى مزبلة كذا و كذا، فاذهبوا و داووه بكذا و كذا، فذهبنا فوجدناه مذبوحا مطروحا كما قال عليه السلام، فحملناه، فداويناه بما أمر عليه السلام به، فبرئ من ذلك.

قال أحمد بن على: كان قصّته أنّه تمتّع ببغداد فى دار قوم، فعلموا به، و أخذوه و ذبحوه و أدرجوه فى لبد و طرحوه فى مزبلة.

قال أحمد بن على: و كان إذا ذكر عنده الرجعة فأنكرها أحد فيقول:

أنا أحمد المكرورين «۱».

و فى تعق: الحكم بالغلو من طس «۲». فلعلّه فى الاختيار كان كذلك.

و يحتمل كون غال، مصحّف: قال، أو كون الكلثومى غال مكتوبا تحت اسم أحمد، لأنّ الظاهر أنّه لقبه، و أنّه غال.

و بالجملة الحكم بمجرّد ذلك لا يخلو عن إشكال، ينبّه على ذلك مشاهدة نسخة كش و ما قالوا فيها.

و يحتمل أن يكون كش زعم غلوّه ممّا روى عنه، و انّ الراوى أحمد، مع ظهور صحبته معه، و مرّ فى الفوائد التأمّل فى أمثال ذلك «۳».

أقول: غير خفىّ على المتتبّع أنّ غلوّ القمّيّين ليس الغلو المعروف

---

(۱) رجال الكشى: ۵۶۹/ ۱۰۷۷.

(۲) التحرير الطاووسى: ۸۱/ ۵۲.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۲۳

المستلزم للكفر، كيف، و رئيس القمّيّين و أعلم علمائهم أبو جعفر الصدوق يقول: أوّل درجة الغلو رفع السهو عن النبى صلّى اللّه عليه و آله، بل يظهر من مطاوى كلماتهم و مبانى عباراتهم عدم إرادتهم منه معناه المشهور، و سنشير إليه فى نصر بن الصباح إن شاء اللّه، إلّا أنّ الرجل يخرج من الضعف إلى الجهالة.

و يمكن استظهار مدح له من الرواية المذكورة بتكلّف.

و قوله: أحد المكرورين، فى بعض النسخ: المكذوبين، أى: إذا حدّث بالرجعة كذّب.

هذا، و الظاهر أنّه الحكم بن بشار الآتى وفاقا للنقد «۱»، و استظهره ولد الأستاذ العلّامة دام علاهما.

۱۰۲- أحمد بن إبراهيم أبو حامد المراغى:

روى كش عن على بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثنى أبو حامد «۲» أحمد بن إبراهيم المراغى، قال: كتب أبو جعفر محمّد بن أحمد بن

جعفر القمّى العطّار- و ليس له ثالث فى الأرض فى القرب من الأصل- يصفنا لصاحب الناحية عليه السلام، فخرج: وقفت على ما وصفت به أبا حامد أعزّه اللّه بطاعته، و فهمت ما هو عليه، تمّم اللّه ذلك له بأحسنه، و لا أخلاه من تفضّله عليه، و كان اللّه وليّه، عليه أكثر السلام و أخصّه، صه «۳».

و فى كش ما ذكره. و ممّا زاد: قال أبو حامد: هذا فى رقعة طويلة و فيها أمر و نهى الى ابن أخى كثير، و فى الرقعة مواضع قد قرضت، فدفعت الرقعة كهيئتها الى علاء بن الحسن الرازى.

---

(۱) نقد الرجال: ۱۶/ ۱.

(۲) فى نسخة «م» و «ش»: أبو أحمد، و فى هامشيهما: أبو حامد.

(۳) الخلاصة: ۱۸/ ۲۹.

و كتب رجل من أجلّة إخواننا يسمّى الحسن بن نضر بما خرج فى أبى حامد و أنفذه إلى ابنه «۱».

و فى تعق: عدّ من الحسان لذلك، و ليس ببعيد و إن كان الراوى هو نفسه، لاعتناء المشايخ بشأنه و نقله فى مدحه، مضافا الى ما يظهر ممّا فيها من الإمارات الدالّة على الصدق «۲».

قلت: و لذا ذكره العلّامة فى القسم الأوّل.

و فى الوجيزة: ممدوح «۳».

۱۰۳- أحمد بن إبراهيم بن أبى رافع:

ابن عبيد بن عازب، أخى البرّاء بن عازب الأنصارى، أصله كوفى، سكن بغداد. و كان ثقة فى الحديث، صحيح الاعتقاد، له كتب، أخبرنا بها الحسين بن عبيد اللّه، جش «۴».

و نحوه ست الى قوله: صحيح العقيدة. و زاد: أخبرنا الشيخ أبو عبد اللّه، و الحسين بن عبيد اللّه، و أحمد بن عبدون، و غيرهم، عنه «۵».

و مثلهما صه الى قوله: صحيح العقيدة «۶».

و ممّا زاد ست و صه بعد أبى رافع: الصيمرى، يكنّى أبا عبد اللّه.

و فى لم: روى عنه التلعكبرى، و قال: روى عنّى و رويت عنه «۷».

و فى تعق: فى قولهم: ثقة فى الحديث، ما مرّ فى الفوائد. و يشير الى

---

(۱) رجال الكشى: ۵۳۴- ۵۳۵/ ۱۰۱۹. و فيه: و أنفذه إلى أبيه، و فى الهامش: إلى ابنه.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۰.

(۳) الوجيزة: ۱۴۷/ ۶۲.

(۴) رجال النجاشى: ۸۴/ ۲۰۳.

(۵) الفهرست: ۳۲/ ۹۶.

(۶) الخلاصة: ۱۷/ ۲۴.

(۷) رجال الشيخ: ۴۴۵/ ۴۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۲۵

وثاقته روايـة الأجلّة، و كونه من مشايخ الإجازة، و فى محمّد بن يعقوب الكلينى ما يؤيّد «۱»، و يذكره الشيخ مترضّيا فى المصباح «۲» «۳».

قلت: ذكره فى الحاوى فى الثقات «۴».

و فى الوجيزة: ثقة «۵». فتأمّل.

و فى مشكا: ابن إبراهيم بن أبى رافع الثقة، عنه الحسين بن عبيد اللّه، و التلعكبرى، و المفيد، و أحمد بن عبدون «۶».

۱۰۴- أحمد بن إبراهيم بن أحمد:

ابن المعلّى بن أسد القمّى «۷»، يكنّى أبا بشر، واسع الرواية، ثقة، روى عنه التلعكبرى اجازة و لم يلقه، لم «۸».

و فى ست: ابن إبراهيم بن معلّى بن أسد العمّى «۹»، و هو أبو بشر.

و العم: هو مرّة بن مالك بن حنظلة.

و كان ثقة فى حديثه، حسن التصـنيف، و أكثر الرواية عن العامّة و الأخباريّين. و كان جدّه المعلّى بن أسد- فيما ذكر الحسين بن عبيد اللّه- من أصحاب صاحب الزنج و المختصّين به.

أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عنه «۱۰».

---

(۱) راجع الفهرست: ۱۳۵/ ۶۰۱، ترجمة محمّد بن يعقوب.

(۲) مصباح المتهجد: ۷۵۹.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۰.

(۴) حاوى الأقوال: ۲۰/ ۵۶.

(۵) الوجيزة: ۱۴۷/ ۶۳.

(۶) هداية المحدثين: ۱۶۹.

(۷) فى المصدر: العمّى البصرى.

(۸) رجال الشيخ: ۴۴۵/ ۴۴.

(۹) فى نسختنا من المصدر: ابن إبراهيم بن أحمد بن معلى بن أسد العمّى.

(۱۰) الفهرست: ۳۰/ ۹۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۲۶

و فى جش كما فى ست فى نسـبه، و زاد بعـد العمّى: ينسب الى العم، و هو مرّة بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، و هم الذين انقطعوا بفارس من «۱» بنى تميم حتّى قال الشاعر:

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم و نهر جور فما تعرفكم العرب

ثمّ قال: و كان ثقة فى حديثه، حسن التصنيف، و أكثر الرواية عن العامّة الأخباريّين. إلى قوله: المختصّين به.

ثمّ قال: أخبرنا بكتبه الحسين بن عبيد اللّه، عن محمّد بن هارون «۲» الدبيلى، عنه، بها «۳».

و فى صه: ابن محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلّى بن أسد العمّى، بصرى، أبو بشر. كان ثقة من أصحابنا فى حديثه «۴».

أقول: فى القاموس: العمّ: لقب مالك بن حنظلة، أبو قبيلة، و هم العمّيون، أو النسب إلى عمّ عمّيون، كأنّه نسبة إلى عمّى «۵».

و فى مشكا: ابن إبراهيم بن أحمد الثقة، عنه أبو طالب الأنبارى، و محمّد بن وهبان، و التلعكبرى لكنّه لم يلقه فمتى وجد فهو مقطوع.

و هو عن عبد العزيز بن يحيى الجلودى «۶».

۱۰۵- أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل:

ابن داود بن حمدون، الكاتب، النديم، شيخ أهل اللغة و وجههم،

---

(۱) فى المصدر: عن.

(۲) فى المصدر: وهبان.

(۳) رجال النجاشى: ۹۶/ ۲۳۹.

(۴) الخلاصة: ۱۶/ ۲۰.

(۵) القاموس المحيط: ۴/ ۱۵۴.

(۶) هداية المحدثين: ۱۶۹.

أستاذ أبى العبّاس، قرأ عليه قبل ابن الأعرابى. و كان خصّيصا بسيّدنا أبى محمّد العسكرى عليه السلام، و أبى الحسن عليه السلام قبله.

له كتب، جش «۱»، صه إلّا: له كتب.

و زاد بعد النديم: أبو عبد اللّه. و بعد أبى العبّاس: ثعلب «۲». و بعد ابن الأعرابى: و تخرّج عليه «۳».

و ست كصه إلّا ثعلب. و زاد بعد قبله: و له معه عليه السلام مسائل و أخبار «۴».

و فى تعق: ذكره فى القسم الأوّل. و اعترض عليه بأنّك اشترطت العدالة.

و فيه ما مرّ فى إبراهيم بن صالح.

و المراد بأبى العبّاس: أحمد بن يحيى النحوى، المعروف بثعلب.

و يمكن كونه المبرّد لأنّه يكنّى به أيضا، و اسمه محمّد بن يزيد، إلّا أنّ المصرّح به فى صه الأوّل، كذا فى المعراج «۵» «۶».

قلت: فى الوجيزة: ممدوح «۷».

و ذكره فى الحاوى فى الضعاف «۸»، و كم له من مثله.

---

(۱) رجال النجاشى: ۹۳/ ۲۳۰.

(۲) فى النسخ الخطية: تغلب.

(۳) الخلاصة: ۱۶/ ۱۵.

(۴) الفهرست: ۲۷/ ۸۳.

(۵) معراج أهل الكمال: ۹۲- ۹۳.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۱.

(۷) الوجيزة: ۱۴۷/ ۶۴.

(۸) حاوى الأقوال: ۲۱۹/ ۱۱۴۷.

۱۰۶- أحمد بن إبراهيم السبنسنى:

روى عنه كش مترحّما «۱»، و فى عبد السلام بن صالح ما يشير إليه، تعق «۲».

۱۰۷- أحمد بن إبراهيم:

المعروف بعلان الكلينى، خيّر، فاضل، من أهل الرى، لم «۳».

و زاد صه بعد الكلينى: مضموم الكاف مخفّف اللام، منسوب إلى قرية من الرى «۴».

۱۰۸- أحمد بن إبراهيم بن المعلّى:

هو ابن إبراهيم بن أحمد «۵».

۱۰۹- أحمد بن أبى بشر السرّاج:

كوفى، مولى، يكنّى أبا جعفر، ثقة فى الحديث، واقف المذهب، روى عن موسى بن جعفر عليه السلام، جش «۶»، صه «۷».

و زاد ست: أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن جعفر، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عنه «۸».

و فى كش ذموم كثيرة تأتى فى الحسين بن أبى سعيد المكارى.

و فى تعق: هى فى ابن السرّاج، و لم يذكر أنّ اسمه أحمد، و الظاهر

---

(۱) رجال الكشى: ۶۱۵/ ۱۱۴۸.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۰.

(۳) رجال الشيخ: ۴۳۸/ ۱.

(۴) الخلاصة: ۱۸/ ۳۱.

(۵) الفهرست: ۳۰/ ۹۰، رجال الشيخ: ۴۴۵/ ۴۴.

(۶) رجال النجاشى: ۷۵/ ۱۸۱.

(۷) الخلاصة: ۲۰۲/ ۷، و فى نسختنا منها: أحمد بن أبى بشير السرّاج.

(۸) الفهرست: ۲۰/ ۶۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۲۹

أنّ المراد حيّان السرّاج.

فان كان حكم جش و موافقيه لتوهّم كون الذموم فيه، ففيه ما فيه. مع أنّه ذكره ثانيا بعنوان ابن محمّد أبو بشر «۱» من دون تعرّض للوقف «۲».

قلت: لو كان حكمهم لذلك لما حكموا بوثاقته. و لم أعثر له على ترجمة بعد فى الاختيار، و كذا فى التحرير، و الموجود: - كما يأتى مع الحسين كما أشار إليه سلّمه اللّه تعالى- ابن السرّاج، و لم يذكر اسمه، مع أنّ ما فيه ذكر ابن السرّاج خبر واحد، و مع ذلك فى سنده ضعف. و لذا ذكره فى الحاوى فى الموثّقين «۳».

و فى الوجيزة: ثقة غير إمامى «۴».

و فى ب: أحمد بن أبى بشر السرّاج، الكوفى، ثقة، إلّا أنّه فطحى «۵».

هذا، و اتّحاد ابن محمّد الآتى معه يحتاج إلى التأمّل.

و فى مشكا: ابن أبى بشر الواقفى، عنه الحسن بن محمّد بن سماعة.

و هو عن الكاظم عليه السلام «۶».

۱۱۰- أحمد بن أبى زاهر:

و اسم أبى زاهر موسى. أبو جعفر الأشعرى القمّى، مولى، كان وجها بقم، و حديثه ليس بذلك النقى، و كان محمّد بن يحيى العطّار أخصّ أصحابه، صه «۷».

---

(۱) رجال النجاشى: ۸۹/ ۲۱۹.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۱.

(۳) حاوى الأقوال: ۱۹۷/ ۱۰۴۲.

(۴) الوجيزة: ۱۴۷/ ۶۷.

(۵) معالم العلماء: ۱۱/ ۵۴، و فيه: أحمد بن أبى السرّاج الكوفى، مولى، ثقة إلّا أنّه واقفى.

(۶) هداية المحدثين: ۱۳.

(۷) الخلاصة: ۲۰۳/ ۱۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۰

و زاد جش: و صنّف كتبا «۱».

و ست: أخبرنا ابن أبى جيد و الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عنه «۲».

قلت: وجاهته بقم من أعلى المدح. و حديثه ليس بذلك النقى أى:

ليس فى المرتبة القصوى من النقاوة، و هو ليس قدحا. و كون محمّد بن يحيى الثقة الجليل من أصحابه ناهيك به مدحا.

و لذا فى الوجيزة: ممدوح «۳».

و فى مشكا: ابن أبى زاهر الممدوح فى الجملة، عنه محمّد بن يحيى العطّار «۴».

۱۱۱- أحمد بن أبى طالب الطبرسى:

غير مذكور فى الكتابين، و سنذكره بعنوان على بن أبى طالب.

۱۱۲- أحمد بن أبى عوف:

يكنّى أبا عوف، من أهل بخارى، لا بأس به، لم «۵»، صه «۶».

قلت: هو فى القسم الأوّل، لما مضى فى الفوائد.

فى الوجيزة ممدوح «۷».

---

(۱) رجال النجاشى: ۸۸/ ۲۱۵.

(۲) الفهرست: ۲۵/ ۷۶.

(۳) الوجيزة: ۱۴۷/ ۶۸.

(۴) هداية المحدثين: ۱۳.

(۵) رجال الشيخ: ۴۴۰/ ۱۷.

(۶) الخلاصة: ۱۸/ ۳۳.

(۷) الوجيزة: ۱۴۷/ ۶۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۱

۱۱۳- أحمد بن أحمد الكوفى الكاتب:

فى محمّد بن يعقوب الكلينى «۱» رحمه اللّه ما يشعر بحسن حاله، تعق «۲».

۱۱۴- أحمد بن إدريس بن أحمد:

أبو على الأشعرى، القمّى، كان ثقة، فقيها فى أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية، له كتاب النوادر، و مات بالقرعاء سنة ستّ و ثلاثمائة من طريق مكّة على طريق الكوفة، جش «۳».

و نحوه صه «۴». و ست، و زاد بعد كتاب النوادر: كبير كثير الفوائد.

الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفرى، عنه «۵».

و فى لم: كان من القوّاد، روى عنه التلعكبرى «۶».

و فى تعق: الأشعر: أبو قبيلة باليمن. و القرعاء- بالقاف و المهملتين-: منهل بطريق مكّة بين القادسيّة و العقبة، كذا فى المعراج «۷» «۸».

قلت: كذا ذكرهما فى القاموس «۹».

---

(۱) فى المصدر: أحمد بن محمّد بن يعقوب الكلينى، و الصواب ما فى المتن، راجع رجال النجاشى: ۳۷۷/ ۱۰۲۶ ترجمة محمّد بن يعقوب الكلينى.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۱. و ورد فيها: ما يشير فى الجملة، بدل: ما يشعر.

(۳) رجال النجاشى: ۹۲/ ۲۲۸.

(۴) الخلاصة: ۱۶/ ۱۴.

(۵) الفهرست: ۲۶/ ۸۱، و فيه: أحمد بن محمّد بن جعفر بن سفيان البزوفرى، عنه.

(۶) رجال الشيخ: ۴۴۴/ ۳۷.

(۷) معراج أهل الكمال: ۱۰۰- ۱۰۱/ ۳۸.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۱.

(۹) القاموس المحيط: ۲/ ۵۹، ۳/ ۶۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۲

و زاد فى الصحاح- بعد أبو قبيلة من اليمن-: و هو أشعر بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان «۱».

و فى مشكا: ابن إدريس الثقة أبو على الأشعرى، عنه: أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفرى، و التلعكبرى، و محمّد بن يعقوب، و الحسن

بن حمزة العلوى.

و هو عن محمّد بن عبد الجبّار، و محمّد بن أحمد بن يحيى، و محمّد ابن الحسن بن الوليد «۲».

۱۱۵- أحمد بن إسحاق الرازى:

ثقة، دى «۳».

و زاد فى صه: أورد كش ما يدلّ على اختصاصه بالجهة المقدّسة، و قد ذكرته فى الكتاب الكبير «۴».

و لم أجد فى كش من ذلك. نعم فيه من ذلك فى حقّ أحمد بن إسحاق القمّى «۵»، و يأتى.

و لا يبعد اتّحادهما، و لكنّ الظاهر من كلامه تغايرهما، و ربما يحتمل فى شىء منه أن يكون فى حقّ الرازى و اللّه العالم.

قلت: مرّ فى إبراهيم بن محمّد أنّ أحمد بن إسحاق ثقة بنصّ الإمام عليه السلام، و الظاهر أنّه هو كما فهمه فى الحاوى «۶»، و غيره.

---

(۱) الصحاح: ۲/ ۷۰۰.

(۲) هداية المحدثين: ۱۳.

(۳) رجال الشيخ: ۴۱۰/ ۱۴.

(۴) الخلاصة: ۱۴/ ۶.

(۵) رجال الكشى: ۵۵۶/ ۱۰۵۱.

(۶) حاوى الأقوال: ۲۱/ ۵۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۳

و يأتى عن الميرزا فى الذى بعيده أنّه هو.

و فيه تأمّل، يشير إليه ما يأتى فى الكنى فى الرازى.

۱۱۶- أحمد بن إسحاق بن عبد اللّه:

ابن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعرى، أبو على القمى، ثقة، كان وافد القمّيّين. روى عن أبى جعفر الثانى عليه السلام، و أبى الحسن عليه السلام، و كان خاصّة أبى محمّد عليه السلام، و هو شيخ القمّيّين. رأى صاحب الزمان عليه السلام، صه «۱».

جش الى قوله: أبى محمّد عليه السلام، إلّا التوثيق، و أبو على «۲».

و زاد: قال أبو الحسن علىّ بن عبد الواحد الحميرى «۳» رحمه اللّه و أحمد بن الحسين رحمه اللّه: رأيت من كتبه كتاب علل الصوم، ثمّ قال:

و أخبرنى أجازه أبو عبد اللّه القزوينى، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن سعد، عنه، بكتبه «۴».

و فى ست بعد أبو على: كبير القدر، و كان من خواصّ أبى محمّد عليه السلام، و رأى صاحب الزمان عليه السلام، و هو شيخ القمّيّين و وافدهم.

له كتب، الحسين بن عبيد اللّه و ابن أبى جيد، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن سعد بن عبد اللّه، عنه «۵».

و فى ج: ابن إسحاق بن سعد الأشعرى القمّى «۶».

---

(۱) الخلاصة: ۱۵/ ۸.

(۲) فى نسختنا من المصدر ورد: أبو على.

(۳) فى المصدر ورد: الخمرى.

(۴) رجال النجاشى: ۹۱/ ۲۲۵.

(۵) الفهرست: ۲۶/ ۷۸.

(۶) رجال الشيخ: ۳۹۸/ ۱۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۴

و زاد كر: ثقة «۱».

و الظاهر أنّه ابن عبد اللّه بن سعد، نسب الى جدّه.

و مرّ فى إبراهيم بن محمّد الهمدانى توثيق صاحب الزمان عليه السلام إيّاه، و يأتى إن شاء اللّه فى أواخر الكتاب أيضا «۲».

و فى ربيع الشيعة: إنّه من الوكلاء و السفراء و الأبواب المعروفين الذين لا تختلف الإماميّة القائلون بإمامة الحسن بن على عليه السلام فيهم «۳».

و فى كش: محمّد بن علىّ بن القاسم القمّى، قال: حدّثنى أحمد بن الحسين القمّى الآبى أبو على، ثمّ ذكر ما يدلّ على نهاية جلالة أحمد بن إسحاق «۴».

أقول: مرّ فى الذى قبيله ذكره.

و حكم فى مشكا بتعدّدهما فقال: ابن إسحاق بن سعد الثقة، عنه:

سعد بن عبد اللّه، و محمّد بن الحسن الصفّار، و الحسن بن محمّد «۵»، و علىّ ابن إبراهيم، و محمّد بن يحيى العطّار.

و هو عن الجواد و الهادى و العسكرى عليهم السلام «۶».

ثمّ قال: ابن إسحاق بن عبد اللّه، عنه سعد بن عبد اللّه، و العبّاس بن معروف، مع إمكان الاتّحاد «۷».

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۲۷/ ۱.

(۲) يأتى فى الخاتمة فى الفائدة الثالثة، عند ذكره أبو عمرو عثمان بن سعيد العمرى.

(۳) إعلام الورى: ۴۸۸.

(۴) رجال الكشى: ۵۵۶/ ۱۰۵۱.

(۵) فى المصدر: الحسين بن محمّد.

(۶) هداية المحدثين: ۱۳.

(۷) هداية المحدثين: ۱۶۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۵

۱۱۷- أحمد بن إسماعيل السليمانى:

أبو على، روى عنه الثقة الجليل علىّ بن محمّد الخزّاز فى الكفاية مترحّما «۱»، و هو دليل الحسن، تعق «۲».

۱۱۸- أحمد بن إسماعيل بن عبد اللّه:

أبو على، بجلى، عربى، من أهل قم، يلقّب سمكة: كان من أهل الفضل و الأدب و العلم، و يقال إنّ عليه قرأ أبو الفضل محمّد بن

الحسين بن العميد. و له عدّة كتب لم يصنّف مثلها.

و كان إسماعيل بن عبد اللّه من غلمان أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى و ممّن تأدّب عليه.

أخبرنا محمّد بن محمّد، عن جعفر بن محمّد، عنه، جش «۳».

ست الى قوله: تأدّب عليه إلّا أنّ ليس فيه: يلقّب سمكة، بل جعله:

ابن إسماعيل بن سمكة بن عبد اللّه. و فيه: و عليه قرأ. و بدل غلمان:

أصحاب «۴».

و فى لم: ابن إسماعيل بن سمكة القمّى، أستاذ ابن العميد «۵».

و صه كست، و زاد: هذا خلاصة ما وصل إلينا فى معناه، و لم ينصّ عليه علماؤنا بتعديل، و لم يرد «۶» فيه جرح، فالأقوى قبول روايته لسلامتها عن المعارض «۷».

---

(۱) كفاية الأثر: ۵۳، و لم يرد الترحّم.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۱.

(۳) رجال النجاشى: ۹۷/ ۲۴۲.

(۴) الفهرست: ۳۱/ ۹۳.

(۵) رجال الشيخ: ۴۵۵/ ۱۰۳.

(۶) فى المصدر: لم يرو.

(۷) الخلاصة: ۱۶/ ۲۱. و فيها: مع سلامتها عن المعارض.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۶

و قال شه: ما ذكره غايته أنّه يقتضى المدح، فقبول المصنّف روايته مرتّب على قبول مثله.

و أمّا تعليله بسلامتها عن المعارض، فعجيب لا يناسب أصله فى الباب، فإنّ السلامة عن المعارض مع عدم العدالة إنّما يكفى على أصل من يقول بعدالة من لا يعلم فسقه، و المصنّف لا يقول به، لكنّه يتّفق منه فى هذا القسم كثيرا «۱».

و فى تعق: قال فى المعراج: هو فى غاية الجودة و المتانة «۲»، كيف و لو صحّ تعليله المذكور لزم قبول «۳» رواية مجهول الحال- كما هو المنقول عن أبى حنيفة- و لم يقل به أحد من أصحابنا. لكنّه رحمه اللّه اتّفق له مثل هذا كثيرا غفلة، و المعصوم من عصمه اللّه «۴».

أقول: هذا الاعتراض منهما عجيب، لأنّ الظاهر من قوله: قبول روايته، التفريع على ما ذكره سابقا من المدح، كما أشار إليه فى أوّل كلام شه أيضا، و معلوم من مذهبه و رؤيته فى غير صه «۵» من كتب الأصول و الفقه.

و يؤيّد ما قلناه قول شيخنا البهائى: هذا يعطى عمل المصنّف بالحديث الحسن، فإنّ هذا الرجل إمامى ممدوح، انتهى.

و قوله: لسلامتها، أىّ إذا سلمت قبلت. و فى نسخة: مع سلامتها، و لم يرد ما فهماه قطعا. و صرّح بما ذكرناه فى حميد بن زياد.

و على تقدير كون الباء سببيّة يكون المراد: إنّ قبول قول مثل هذا

---

(۱) لم يرد هذا المقطع فى النسخة الموجودة عندنا من تعليقة الشهيد الثانى على الخلاصة.

(۲) كلمة: و المتانة، لم ترد فى المعراج.

(۳) فى التعليقة: قبوله.

(۴) معراج أهل الكمال: ۱۰۱/ ۳۹.

(۵) فى التعليقة: فى صه و غيره.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۷

الممدوح بسبب سلامتها عن المعارض. لكنّه خلاف الظاهر، لأنّ ظاهره على هذا كون جميع رواياته سالمة عن المعارض، و فيه ما فيه.

و بالجملة: ما هذا إلّا غفلة بيّنة منهما «۱».

أقول: ما أفاده سلّمه اللّه تعالى فى غاية الجودة، إلّا أنّ استلزام سببيّة الباء كون جميع رواياته سالمة غير معلوم. بل المراد أنّها من حيث هى هى مقبولة، لسلامتها عمّا يعارض القبول، أى: الجرح.

هذا، و ما مرّ عن ست، و تبعه صه من أنّ: إسماعيل بن سمكة، ينافيه قولهما بعيده: كان إسماعيل بن عبد اللّه «۲». الى آخره.

فإذا الصحيح ما فى جش، و كلمة: ابن، فى كلامهما- بعد إسماعيل- زائدة.

و يؤيّده أيضا ما فى لم على ما فى الحاوى: ابن إسماعيل سمكة بن عبد اللّه «۳».

و فى الوجيزة: ممدوح «۴».

و فى الحاوى ذكره فى الضعاف، قال: لأنّ المدح المذكور غير مفيد للمطلوب «۵»، فتأمّل جدّا.

و فى مشكا: ابن إسماعيل سمكة الفاضل، عنه جعفر بن محمّد بن قولويه، و محمّد بن الحسين بن العميد.

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۲.

(۲) إلّا أنّ الوارد فى الفهرست: كان إسماعيل بن سمكة بن عبد اللّه.

(۳) لدينا نسختان من الحاوى، و المنقول فيهما عن لم، أحدها: ابن إسماعيل بن سمكة.

و الثانية: ابن إسماعيل سمكة.

(۴) الوجيزة: ۱۴۸/ ۷۲.

(۵) حاوى الأقوال: ۲۱۹/ ۱۱۴۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۸

و هو عن أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى «۱».

۱۱۹- أحمد بن إسماعيل الفقيه:

صاحب كتاب الإمامة، صه «۲».

و زاد لم: من تصنيف علىّ بن محمّد الجعفرى، روى عنه التلعكبرى إجازة «۳».

و فى تعق: الوصفان يشيران الى الوثاقة، و ذكره فى لم هكذا: أحمد ابن إسماعيل الفقيه، صاحب. الى آخره.

و المصنّف أدرج لفظ صه. و د «۴» زاد: لم، فى البين «۵»، فتأمّل «۶».

أقول: فى نسخته سلّمه اللّه تعالى من رجال الميرزا رحمه اللّه بعد كتاب الإمامة: صه، و زاد د: لم. و هو غلط من النسّاخ، فإنّ الذى فى سائر النسخ: و زاد لم: من تصنيف. إلى آخره «۷».

و هو معنى صحيح لا خفاء فيه.

هذا، و فى ب كما فى ست، إلى قوله: الجعفرى «۸».

و لم يذكره فى الوجيزة، فتأمّل.

و فى مشكا: ابن إسماعيل الفقيه، عنه التلعكبرى «۹».

(۱) هداية المحدثين: ۱۷۰.

(۲) الخلاصة: ۱۹/ ۳۶، و فيه: أحمد بن إسماعيل بن الفقيه.

(۳) رجال الشيخ: ۴۴۶/ ۵۰.

(۴) كلمة: د، لم ترد فى المصدر.

(۵) رجال ابن داود: ۳۶/ ۶۰.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۲.

(۷) منهج المقال: ۳۲.

(۸) معالم العلماء: ۲۴/ ۱۱۶.

(۹) هداية المحدثين: ۱۷۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۳۹

۱۲۰- أحمد بن بشير البرقى:

فى لم: أحمد بن الحسين بن سعيد و أحمد بن بشير البرقى، روى عنهما محمّد بن أحمد بن يحيى «۱»، و هما ضعيفان، ذكر ذلك ابن بابويه «۲».

و فى صه زاد بعد ضعيفان: قال الشيخ الطوسى رحمه اللّه «۳».

و فى تعق: الظاهر أنّ ذلك لاستثنائهما من رجال محمّد بن أحمد، و فيه ما سيجىء فيه «۴».

قلت: لكنّه يخرج الرجل من الضعف إلى الجهالة.

و فى مشكا: ابن بشير، عنه محمّد بن أحمد بن يحيى «۵».

۱۲۱- أحمد بن جعفر بن سفيان:

البزوفرى، يكنّى أبا على، ابن عمّ أبى عبد اللّه، روى عنه التلعكبرى و سمع منه سنة خمس و ستّين و ثلاثمائة، و له منه إجازة. و كان يروى عن أبى على الأشعرى.

أخبرنا عنه محمّد بن محمّد بن النعمان، و الحسين بن عبيد اللّه، لم «۶».

و لا يبعد كونه ابن محمّد بن جعفر الصولى الآتى، و ربما يؤيّده ما فى ست، فى ترجمة أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن جعفر بن

(۱) فى رجال الشيخ: أحمد بن محمد بن يحيى، و الصواب ما فى المتن، لأنّ المقصود منه:

محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعرى القمى صاحب كتاب نوادر الحكمة.

(۲) رجال الشيخ: ۴۴۷/ ۵۴، ۵۵.

(۳) الخلاصة: ۲۰۵/ ۱۹.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۲.

(۵) هداية المحدثين: ۱۴.

(۶) رجال الشيخ: ۴۴۳/ ۳۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۰

سفيان «۱». فيكون فى لم منسوبا إلى جدّه، و ترك نسبة الصولى.

و فى تعق: قوله: ابن عمّ أبى عبد اللّه، أى: الحسين بن علىّ بن سفيان البزوفرى الجليل، و كونه من مشايخ الإجازة يشير إلى وثاقته «۲».

أقول: فى مشكا: ابن جعفر بن سفيان البزوفرى، عنه التلعكبرى.

و هو عن أبى على الأشعرى أحمد بن إدريس «۳».

۱۲۲- أحمد بن جعفر بن محمّد بن إبراهيم:

ابن موسى بن جعفر العلوى الحميرى «۴»، يكنّى أبا جعفر. روى عنه التلعكبرى و سمع منه فى سنة سبعين و ثلاثمائة. و كان يروى عن حميد، لم «۵».

و فى تعق: فى المعراج: إنّه شيخ الإجازة، و ظاهر لم ذلك، و هو يشير إلى وثاقته «۶».

۱۲۳- أحمد بن الحارث كوفى:

غمز أصحابنا فيه، و كان من أصحاب المفضّل بن عمر. أبوه روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام.

له كتاب، رواه عنه الحسن بن محمّد بن سماعة، جش «۷».

و فى صه: ابن الحارث الأنماطى، من أصحاب الكاظم عليه السلام،

---

(۱) الفهرست: ۲۶/ ۸۱.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۳.

(۳) هداية المحدثين: ۱۴.

(۴) فى المصدر: الحيرى.

(۵) رجال الشيخ: ۴۴۱/ ۲۹، و فيه: أحمد بن جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم ابن موسى.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۳.

(۷) رجال النجاشى: ۹۹/ ۲۴۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۱

واقفى، و كان من أصحاب. إلى آخره «۱».

و فى كش: حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى، أنّ أحمد بن الحارث الأنماطى كان واقفيّا «۲».

و فى ظم: ابن الحارث الأنماطى «۳». ثمّ فيه: ابن الحارث واقفى «۴».

و فى ست: ابن الحارث، له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عنه «۵».

و الظاهر اتّحاد الكل، و هو: الأنماطى الواقفى.

و فى تعق: فى النقد: أحمد بن الحارث، روى عنه المفضّل بن عمر ق جخ «۶» «۷»، فتأمّل «۸».

قلت: لم أعرف وجها للتأمّل، و يأتى بعيدة عن ق ما نقله عنه، فتدبّر.

۱۲۴- أحمد بن الحارث:

روى عنه المفضّل بن عمر، قى «۹».

و زاد ق: و أحمد بن أبى الأكراد «۱۰». و ربما يحتمل كونه الأنماطى

---

(۱) الخلاصة: ۲۰۲/ ۵.

(۲) رجال الكشى: ۴۶۸/ ۸۹۲.

(۳) رجال الشيخ: ۳۴۳/ ۱۹.

(۴) رجال الشيخ: ۳۴۴/ ۳۲.

(۵) الفهرست: ۳۶/ ۱۱۲.

(۶) رجال الشيخ: ۱۵۳/ ۲۲۹.

(۷) نقد الرجال: ۱۹/ ۲۷.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۳، و لم ترد فيه عين العبارة.

(۹) رجال البرقى: ۲۱.

(۱۰) رجال الشيخ: ۱۵۳/ ۲۲۹، و برقم ۲۳۰: أحمد بن أبى الأكراد، و الظاهر أنّه لا ربط له بالأول.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۲

المذكور.

۱۲۵- أحمد بن الحارث الزاهد:

ضا جخ، عامىّ، د «۱».

و لم أجده فى جخ و لا غيره.

۱۲۶- أحمد بن الحسن بن إسماعيل:

ابن شعيب بن ميثم التمّار، أبو عبد اللّه «۲»، مولى بنى أسد الميثمى، من أصحاب الكاظم عليه السلام، واقفى. قال جش: و هو على كلّ حال «۳» ثقة «۴» معتمد عليه.

و عندى فيه توقّف، صه «۵».

و فى جش بعد بنى أسد: قال أبو عمرو الكشّى: كان واقفا، و ذكر هذا عن حمدويه، عن الحسن بن موسى الخشّاب، قال: أحمد بن الحسن واقف «۶».

و قد روى عن الرضا عليه السلام. و هو على كلّ حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه.

له كتاب نوادر، يعقوب بن يزيد، و عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، و الحسن بن محمّد بن سماعة، عنه بكتابه عن الرجال، و عن أبان بن عثمان «۷».

---

(۱) رجال ابن داود: ۲۲۷/ ۱۹.

(۲) قوله: أبو عبد اللّه، لم يرد فى المصدر.

(۳) فى المصدر: وجه.

(۴) فى المصدر: ثقة صحيح الحديث.

(۵) الخلاصة: ۲۰۱/ ۴.

(۶) رجال الكشى: ۴۶۸/ ۸۹۰.

(۷) رجال النجاشى: ۷۴/ ۱۷۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۳

و فى ست بعد بنى أسد: كوفى، صحيح الحديث سليم. روى عن الرضا عليه السلام. و له كتاب النوادر، أخبرنا به الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن يعقوب بن يزيد الأنبارى الكاتب، عن محمّد بن الحسن بن زياد، عنه.

و رواه حميد بن زياد، عن أبى العبّاس عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، عنه «۱».

و فى تعق: فى العيون أيضا أنّه واقفى «۲». و ربما يظهر من جش توقّفه فيه، و الظاهر أنّه لروايته عن الرضا عليه السلام، و يشير إليه قوله: و قد روى. إلى آخره.

و قال جدّى: روايته عنه عليه السلام تدلّ على رجوعه، فإنّهم كانوا أعادى له عليه السلام «۳» «۴».

قلت: ربما كان الوقف بعد الرواية.

و لذا فى الوجيزة: موثّق «۵»، و ذكره فى الحاوى فى الموثّقين «۶»، إلّا أنّ فى ب ذكر روايته عنه عليه السلام من دون تعرّض للوقف «۷»، فتدبّر.

و فى مشكا: ابن الحسن الميثمى الثقة، عنه محمّد بن الحسن بن زياد، و عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، و الحسن بن محمّد بن سماعة، و يعقوب

---

(۱) الفهرست: ۲۲/ ۶۶.

(۲) عيون أخبار الرضا عليه السلام ۱: ۲۰/ ۱.

(۳) روضة المتقين: ۱۴/ ۴۳.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۳.

(۵) الوجيزة: ۱۴۸/ ۷۹.

(۶) حاوى الأقوال: ۱۹۷/ ۱۰۴۴.

(۷) معالم العلماء: ۱۲/ ۵۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۴

ابن يزيد، و موسى بن عمر «۱».

۱۲۷- أحمد بن الحسن الاسفراينى:

أبو العبّاس المفسّر الضرير، له كتاب المصابيح فى ذكر ما نزل من القرآن فى أهل البيت عليهم السلام، و هو كتاب حسن كثير الفوائد، سمعت أبا العبّاس أحمد بن علىّ بن نوح يمدحه و يصفه، جش «۲».

و مثله ست إلى قوله: كثير الفوائد.

و زاد: أخبرنا به عدّة من أصحابنا، منهم محمّد بن محمّد بن النعمان و الحسين بن عبيد اللّه و أحمد بن عبدون و غيرهم، عن أبى عبد اللّه أحمد بن إبراهيم بن أبى رافع، عن أبى طالب محمّد بن أحمد بن إسحاق بن البهلول، عنه «۳».

أقول: فى ب، إلى قوله: حسن «۴».

و أخبرناك: بأنّ ذكر الرجل فيه و فى جش و ست من دون تعرّض لفساد المذهب يدلّ على كونه إماميّا عندهم، فإذا أضيف إليه كونه ذا كتاب- سيّما فى أهل البيت عليهم السلام- خصوصا و أن يصفه جماعة من أساطين الفن و يمدحه، يدخل فى سلك الحسان لا محالة.

فذكر الحاوى إيّاه فى قسم الضعاف «۵» ليس ينكر.

لكن الكلام مع العلّامة المجلسى فى عدم ذكره فى الوجيزة، مع ذكره أحمد بن حاتم بن ماهويه «۶» و أمثاله، فتدبّر.

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۷۰، و لم يرد فيه التوثيق.

(۲) رجال النجاشى: ۹۳/ ۲۳۱.

(۳) الفهرست: ۲۷/ ۸۴.

(۴) معالم العلماء: ۱۵/ ۷۵.

(۵) حاوى الأقوال: ۲۲۳/ ۱۱۶۵، و فيه: ابن الحسين الأسفرانى.

(۶) الوجيزة: ۱۴۸/ ۷۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۵

۱۲۸- أحمد بن الحسن بن الحسين:

اللؤلؤى، ثقة- و ليس بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤى- كوفى. و له كتاب اللؤلؤة «۱»، أخبرنا به الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن أبى زاهر، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عنه، ست «۲»، صه إلى قوله: كوفى «۳».

و جش كست حتّى السند، إلّا التوثيق. و فيه: و ليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤى «۴».

أقول: فى مشكا: ابن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عنه الحسن بن الحسين اللؤلؤى «۵».

۱۲۹- أحمد بن الحسن الرازى:

يكنّى أبا على، خاصّى، روى عن أبى الحسين الأسدى. روى عنه التلعكبرى، و له منه إجازة، لم «۶».

و فى تعق: كونه من مشايخ الإجازة يشير إلى وثاقته «۷».

قلت: فى الوجيزة: ممدوح «۸».

و فى مشكا: ابن الحسن الرازى، عنه التلعكبرى «۹».

---

(۱) فى نسخة «م»: اللؤلؤ.

(۲) الفهرست: ۲۳/ ۶۹.

(۳) الخلاصة: ۱۵/ ۱۰.

(۴) رجال النجاشى: ۷۸/ ۱۸۵.

(۵) هداية المحدثين: ۱۷۰.

(۶) رجال الشيخ: ۴۴۴/ ۳۸.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۳.

(۸) الوجيزة: ۱۴۸/ ۷۸.

(۹) هداية المحدثين: ۱۷۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۶

۱۳۰- أحمد بن الحسن بن عبد الملك:

روى عنه ابن الزبير، روى عن الحسن بن محبوب، لم «۱».

و يأتى عن غيره: ابن الحسين.

۱۳۱- أحمد بن الحسن بن على:

ابن محمّد بن فضّال بن عمر بن أعين «۲» - مولى عكرمة بن ربعى الفيّاض- أبو الحسين، و قيل: أبو عبد اللّه. يقال: إنّه كان فطحيّا، و كان ثقة فى الحديث، روى عنه أخوه علىّ بن الحسن. و مات «۳» سنة ستّين و مائتين، جش «۴».

و نحوه ست، و زاد: أبو الحسين بن أبى جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عنه «۵».

و كست صه، إلّا السند، و زاد: أنا أتوقّف فى روايته «۶».

و يأتى فى أخيه محمّد عن محمّد بن مسعود أيضا كونه فطحيّا.

و فى تعق: يأتى فى الحسن بن على قوله: حرّف محمّد بن عبد اللّه على أبى، مع أنّ الظاهر رجوع أبيه. فالظاهر أنّ قول جش: و كان ثقة، أيضا من مقول القول، لأنّ فطحيّته أظهر و أشهر من وثاقته.

هذا، و ذكر فى العدّة أنّ الطائفة عملت بما رواه بنو فضّال «۷»، و طريق

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۵۳/ ۸۹، و فيه: ابن عبد الملك الأودى.

(۲) فى المصدر: ابن محمّد بن على بن فضال بن عمر بن أيمن.

(۳) فى نسخة «م»: مات.

(۴) رجال النجاشى: ۸۰/ ۱۹۴.

(۵) الفهرست: ۲۴/ ۷۲.

(۶) الخلاصة: ۲۰۳/ ۱۰.

(۷) عدّة الأصول: ۱/ ۳۸۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۷

البناء و العمل- بالنحو الذى ظهر عندى- مرّ فى الفوائد «۱».

أقول: فى مشكا: ابن الحسن بن علىّ بن فضّال الفطحى الثقة، عنه علىّ بن الحسن أخوه، و الصفّار، و محمّد بن أحمد بن يحيى، و

محمّد بن علىّ بن محبوب كما فى كتابى الشيخ «۲»، و إن كان فى ترك الواسطة بينهما نظر، فإنّه شائع فى تضاعيف طرق الكتاب، و إثبات الواسطة قليل.

و هو عن عمرو بن سعيد.

و كثيرا ما يرد علىّ بن الحسن مطلقا عن أحمد بن الحسن مطلقا، و المراد بهما هما «۳».

۱۳۲- أحمد بن الحسن القطّان:

كثيرا ما يروى عنه الصدوق مترضّيا «۴».

و قال فى كمال الدين: حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان، المعروف بأبى علىّ بن عبد ربّه الرازى، و هو شيخ كبير لأصحاب الحديث «۵».

و فى نسخة منه و من الخصال: ابن الحسين.

و فى الأمالى: أحمد بن الحسن القطّان، المعروف بأبى علىّ بن عبد ربّه «۶»، المعدل «۷».

و الظاهر أنّه من مشايخه، تعق «۸».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۳.

(۲) تهذيب الأحكام ۲: ۳۱۶/ ۱۲۹۲، الاستبصار ۱: ۲۶۰/ ۹۳۳.

(۳) هداية المحدّثين: ۱۷۰.

(۴) التوحيد: ۴۰۶/ ۵.

(۵) كمال الدين: ۱/ ۶۷.

(۶) من قوله: الرازى إلى هنا ساقط من نسخة «ش».

(۷) أمالى الصدوق: ۴۵۴. و فيه و فى التعليقة: العدل.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۴، باختلاف.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۴۸

قلت: الذى فى نسخة من كمال الدين: حدّثنا أحمد بن محمّد بن الحسن القطّان، و كان شيخا لأصحاب الحديث ببلد الرى، يعرف بأبى علىّ ابن عبد ربّه.

۱۳۳- أحمد بن الحسين بن أحمد:

النيسابورى، الخزاعى، نزيل الرى، والد الشيخ الحافظ عبد الرحمن، عدل، عين، قرأ على السيّدين المرتضى و الرضى رضوان اللّه عليهما و الشيخ أبى جعفر رحمه اللّه.

له الأمالى فى الأخبار أربع مجلّدات، و كتاب عيون الأحاديث، و الروضة فى الفقه و السنن، و المفتاح فى الأصول و المناسك.

أخبرنا الشيخ الإمام السعيد ترجمان كلام اللّه جمال الدين أبو الفتوح الحسين بن علىّ بن محمّد «۱» الخزاعى الرازى النيسابورى، عن والده، عن جدّه، عنه، عه «۲».

۱۳۴- أحمد بن الحسين بن سعيد:

ابن حمّاد بن سعيد «۳» بن مهران، مولى علىّ بن الحسين عليهما السلام، أبو جعفر الأهوازى، الملقّب دندان.

روى عن جميع شيوخ أبيه إلّا حمّاد بن عيسى، فيما زعم أصحابنا القمّيّون، و ضعّفوه، و قالوا: هو غال، و حديثه يعرف و ينكر. عنه محمّد بن الحسن الصفّار، جش «۴».

و كذا صه و ست إلى قوله: و ينكر، و زاد ست: الحسين بن عبيد اللّه

---

(۱) فى المصدر زيادة: ابن أحمد.

(۲) فهرست الشيخ منتجب الدين: ۷/ ۱.

(۳) فى الخلاصة: سعد.

(۴) رجال النجاشى: ۷۷/ ۱۸۳.

و ابن أبى جيد، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عنه «۱».

و زاد صه على جش: و قال ابن الغضائرى: و حديثه فيما رأيته سالم، و الذى أعتمد عليه التوقّف فيما يرويه «۲».

و فى تعق: فى المعراج: لا وجه لتوقّفه، مع سلامة القدح عن المعارض «۳».

و فيه: ما أشرنا فى إبراهيم بن صالح، و مرّ فى الفوائد التأمّل فى غلوّ القمّيّين «۴»، و أحاديثه فى كتب الحديث صريحة فى خلافه، مضافا الى أنّ جش و ست لم يحكما به، بل نقلا عن الغير، و ابن الغضائرى مع كثرة غمزه لم يغمز عليه «۵».

قلت: و يؤيّده: أنّ فى ب ذكره و ذكر مصنّفاته، و لم يتعرّض لقدح أصلا «۶»، فهو عنده إمامى. و كونه صاحب مصنّفات مدح كما لا يخفى، فتدبّر.

و فى مشكا: ابن الحسين بن سعيد، عنه محمّد بن الحسن الصفّار «۷».

۱۳۵- أحمد بن الحسين بن عبد الملك:

أبو جعفر الأزدى، كوفىّ، ثقة، مرجوع إليه. ما يعرف له مصنّف، غير

---

(۱) الفهرست: ۲۲/ ۶۷.

(۲) الخلاصة: ۲۰۲/ ۸.

(۳) معراج أهل الكمال: ۱۱۰/ ۴۶.

(۴) فوائد الوحيد البهبهانى المطبوع ذيل رجال الخاقانى: ۳۸.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۴، باختلاف.

(۶) معالم العلماء: ۱۲/ ۵۷.

(۷) هداية المحدثين: ۱۷۱.

أنّه جمع كتاب المشيخة و بوّبه على أسماء الشيوخ، جش «۱».

و نحوه ست، و زاد: سمعنا هذه النسخة من أحمد بن عبدون، قال:

سمعتها من علىّ بن محمّد بن الزبير، عنه. و فيه: الأودى، بدل: الأزدى «۲».

و صه كجش إلى قوله: مرجوع إليه، و زاد: أعتمد على روايته «۳».

و فى لم: ابن الحسن بن عبد الملك الأودى، روى عنه ابن الزبير.

روى عن الحسن بن محبوب «۴».

لكنّ الذى فى طريقه الى ابن محبوب «۵»، و مشيخة التهذيب:

الحسين، و فيها أيضا: الأزدى «۶».

و فى د: و منهم من يقول: الأزدى، و ليس بشىء. و أود: اسم رجل «۷».

قلت: فى حواشى الشيخ حسن رحمه اللّه على صه: قد تتبعت الكتب لتحقيق ضبط هذه الكلمة، فرأيتها مضطربة، فالتصحيف واقع قطعا، و لكنّ الموجود فى مظانّ الصحّة، و المتكرّر كثيرا هو: الأودى، انتهى.

و فى الحاوى: الموجود فى باب الأحداث من التهذيب، و فى باب

---

(۱) رجال النجاشى: ۸۰/ ۱۹۳.

(۲) الفهرست: ۲۳/ ۷۱.

(۳) الخلاصة: ۱۵/ ۱۱.

(۴) رجال الشيخ: ۴۵۳/ ۸۹.

(۵) فى الفهرست: ۴۷، فى ترجمة الحسن بن محبوب: الحسين بن عبد الملك الأزدى، إلّا أنّ فى مجمع الرجال: ۲/ ۱۴۶، نقلا عن الفهرست: أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأودى.

(۶) تهذيب الأحكام- المشيخة- ۱۰: ۵۸/ ۳۰.

(۷) رجال ابن داود: ۳۷/ ۶۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۱

الاستحاضة: ابن عبد الملك الأودى «۱»، و ربما يوجد فى بعض المواضع «۲».

ابن عبد الكريم الأودى عن الحسن بن محبوب «۳»، و هو غلط من النسّاخ «۴».

و فى مشكا: ابن الحسين بن عبد الملك الأودى، علىّ بن محمّد بن الزبير، و ابن عقدة، عنه. و هو عن الحسن بن محبوب.

و سبق أحمد بن الحسن بن عبد الملك، فلا تغفل عن احتمال الاتّحاد، بل هو الظاهر «۵».

۱۳۶- أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه الغضائرى:

فى تعق: سيذكره المصنّف فى باب المصدّر بابن «۶».

و هو من المشايخ الأجلّة، و الثقات الذين لا يحتاجون الى التنصيص بالوثاقة، و يذكر المشايخ قوله فى الرجال و يعدّونه فى جملة الأقوال، و يأتون به فى مقابلة أقوال أعاظم الرجال، و يعبّرون عنه بالشيخ، و يذكرونه مترحّما.

و هو المراد بابن الغضائرى على الإطلاق، كما صرّح به المصنّف فى آخر الكتاب، و جماعة من المحقّقين «۷»، و يظهر من تصريح العلّامة فى المقامات، منها فى إسماعيل بن مهران «۸»، و كذا طس، منها فى شريف بن

---

(۱) التهذيب ۱: ۳۰/ ۸۰، ۱۶۸/ ۴۸۲.

(۲) فى الحاوى زيادة: الحسين.

(۳) التهذيب ۱: ۱۲۲/ ۳۲۴.

(۴) حاوى الأقوال: ۲۲/ ۶۰.

(۵) هداية المحدثين: ۱۷۱.

(۶) منهج المقال: ۳۹۸.

(۷) منهم السيد الداماد فى الرواشح السماوية: ۱۱۱ الراشحة الخامسة و الثلاثون. و المجلسى الأول فى روضة المتقين: ۱۴/ ۳۳۰. و المجلسى الثانى فى بحار الأنوار: ۱/ ۲۲، و غيرهم.

(۸) الخلاصة: ۸/ ۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۲

سابق «۱».

و يدلّ عليه قول الشيخ فى أوّل ست: و لم يتعرّض أحد منهم لاستيفاء جميعه- أى الرجال- إلّا ما كان قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه رحمه اللّه، فإنّه عمل كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنّفات، و الآخر ذكر فيه الأصول «۲».

و قال طس فى كتابه الجامع للرجال: و عن كتاب أبى الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه الغضائرى «۳».

و عن الشهيد الثانى الحكم بأنّه والده «۴».

و ربما يكون و هما نشأ من صه فى سهل بن زياد، حيث قال: ذكر ذلك ابن نوح و أحمد بن الحسين، ثمّ قال: و قال ابن الغضائرى: إنّه كان ضعيفا «۵».

لكن بعد ملاحظة جش «۶»، و معرفة أنّ صه مأخوذة منه، ربما يرتفع الوهم، سيّما مع ملاحظة ما ذكرنا، بل بعد التتبع لا يبقى شبهة فى أنّ مثل هذا الكلام عن أحمد، و أنّه المعهود بالجرح و التعديل.

و احتمال إطلاق العلّامة ابن الغضائرى على الحسين فى خصوص المقام اعتمادا على القرينة بعيد، لعدم معهوديّة ما ذكره عنه، بل عدم معهوديّة النقل، فتأمّل.

---

(۱) التحرير الطاووسى: ۱۵۳.

(۲) الفهرست: ۱، و فيه: أبو الحسن.

(۳) التحرير الطاووسى: ۵.

(۴) قال الشهيد الثانى فى إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد، والد الشيخ البهائى: و مصنفات و مرويات الشيخ أبى عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه الغضائرى التى من جملتها كتاب الرجال.

راجع البحار: ۱۰۸/ ۱۵۹.

(۵) الخلاصة: ۲۲۸/ ۲.

(۶) رجال النجاشى: ۱۸۵/ ۴۹۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۳

قال الشيخ محمد: مراد العلّامة من قوله: قال ابن الغضائرى.

إلى آخره، بيان عبارته، إذ جش اختصرها.

و من قوله: و أحمد بن الحسين، عبارته بعينها نقلها عنه. و قوله: قال ابن الغضائرى، ابتداء كلامه، فتأمّل.

لأنّ الذى ذكره مغاير لما ذكره ابن الغضائرى، فإنّه قال: ضعيف فى الحديث غير معتمد فيه. و ابن الغضائرى: ضعيف جدّا فاسد الرواية

و المذهب.

مع أنّه ربما لا يظهر من عبارة جش أنّ ابن الغضائرى ضعّفه، إذ ربما يظهر أنّ ابتداء ما ذكره عن ابن الغضائرى: و كان أحمد. إلى آخره.

و لم يذكر أيضا قوله: فأظهر البراءة. إلى آخره.

فلذا ذكر عبارته بعينها و لم يقل: قال أحمد، مكان: ابن الغضائرى، لئلّا يتوهّم كونه من جش أيضا، فيحصل اختلال، فتدبّر.

نعم فى عبد اللّه بن أبى زيد عن جش، قال أبو عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه، عن أبى غالب الزرارى: كنت أعرف أبا طالب واقفا، ثمّ عاد إلى الإمامة «۱».

لكنّ هذا مع ندرته، ليس برؤية ما ينقل عن ابن الغضائرى. و كذا ما فى أحمد بن القاسم «۲».

و يزيد ما ذكرناه وضوحا: أنّ جش أو غيره لم يذكر للحسين كتابين فى الرجال، بل و لا كتابا. نعم له كتاب التاريخ.

و فى صه فى عمر بن ثابت: ضعيف جدّا، قاله ابن الغضائرى، و قال

---

(۱) رجال النجاشى: ۲۳۲/ ۶۱۷، و فيه: عبيد اللّه بن أبى زيد.

(۲) رجال النجاشى: ۹۵/ ۲۳۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۴

فى كتابه الآخر. إلى آخره «۱».

مع أنّه ربما يقول: حدّثنى أبى، و لم يعهد للحسين أب يعد فى هذه المقامات، فتتبّع.

و قال فى النقد: أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه «۲» الغضائرى، صنّف كتاب الرجال المقصور على ذكر الضعفاء، و الظاهر أنّ ابن الغضائرى الذى ينقل عنه فى صه كثيرا هو هذا، كما صرّح به فى إسماعيل بن مهران «۳» و أبى الشداخ «۴» «۵» «۶».

أقول: جزم ولده الفاضل أيضا بكونه هو، و بالغ فى الردّ على الشهيد الثانى، ثمّ قال: و على ما اخترنا، يكفى فى توثيق ابن الغضائرى اعتناء المشايخ و الفضلاء بأقواله و جرحه و تعديله، سيّما العلّامة و من تأخّر عنه، انتهى.

و صرّح بذلك أيضا فى الحاوى «۷».

و فى مل: أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه الغضائرى، له كتاب الرجال، من المعاصرين للشيخ، وثّقه العلّامة «۸»، انتهى.

و فى أوائل البحار: إنّ كونه أحمد لعلّه أقوى «۹». و فى موضع آخر: هو

---

(۱) الخلاصة: ۲۴۱/ ۱۰.

(۲) فى المصدر زيادة: ابن إبراهيم.

(۳) الخلاصة: ۸/ ۶.

(۴) الخلاصة: ۱۹۱/ ۳۷.

(۵) نقد الرجال: ۲۰/ ۴۴.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۵.

(۷) حاوى الأقوال: ۸.

(۸) أمل الآمل ۲: ۱۲/ ۲۴.

(۹) بحار الأنوار: ۱/ ۲۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۵

الظاهر «۱».

و قال المحقّق الشيخ محمّد عند ذكر كلام للعلّامة- يأتى فى ترجمة حذيفة بن منصور-: لا يخفى دلالة كلام العلّامة هنا على تعديل ابن الغضائرى، ثمّ قال: و إنّما المقصود هنا التنبيه على أنّ العلّامة قائل بتوثيق ابن الغضائرى، و هو أحمد، كما ذكرته فى موضع آخر.

و عن السيّد الداماد فى مواضع من حواشيه على الاختيار: اختياره «۲».

و كذا فى الرواشح، قال: و كان شريك شيخنا النجاشى فى القراءة على أبيه أبى عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه «۳».

قلت: ربما يظهر من ترجمة علىّ بن محمّد بن شيران «۴»، بل و ترجمة عبد اللّه بن أبى عبد اللّه «۵»، أنّ جش كان يقرأ عليه أيضا، فلاحظ.

و فى المجمع: إنّه شيخ الشيخ و النجاشى، و عالم عارف جليل كبير فى الطائفة «۶».

هذا، و ما مرّ من المناقشة فى كلام الشيخ محمّد فى تصحيح كلام العلّامة، لعلّه ليس بمكانه، بل الأمر كما ذكره رحمه اللّه، فإنّ كلمتى: ابن نوح و أحمد بن الحسين رحمهما اللّه، آخر كلام جش الذى نقله العلّامة، و قوله: و قال ابن الغضائرى، ابتداء كلام من العلّامة رحمه اللّه، كما هو ظاهر لمن لاحظ الترجمة المذكورة، و لا منافاة «۷» أصلا، سوى أنّ ما ذكره جش نقل

---

(۱) بحار الأنوار: ۱/ ۴۱.

(۲) اختيار معرفة الرجال: ۱/ ۱۱۹.

(۳) الرواشح السماوية: ۱۱۲.

(۴) رجال النجاشى: ۲۶۹/ ۷۰۵.

(۵) رجال النجاشى: ۲۱۹/ ۵۷۲.

(۶) مجمع الرجال: ۱/ ۱۰۸.

(۷) و لا مغايرة، (خ ل).

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۶

بالمعنى، و ما ذكره العلّامة عين عبارته.

قوله سلّمه اللّه تعالى: فإنّه قال: ضعيف فى الحديث غير معتمد، و ابن الغضائرى: ضعيف جدّا فاسد الرواية، ذلك غير مضرّ فى مقام النقل بالمعنى.

و قوله دام فضله: إذ ربما يظهر أنّ ابتداء ما ذكره عن ابن الغضائرى:

و كان أحمد. إلى آخره، خفىّ جدّا، إذ القدر المتيقّن فيه كونه مقول القول هو قوله: و قد كاتب. إلى آخره، و الباقى سواء فى الظهور و الخفاء.

و قوله: و لم يذكر البراءة، فيه ما ذكرناه أوّلا.

و قوله: و لذا ذكر عبارته بعينها، ربما يكون الباعث بيان ما قاله ابن الغضائرى وحده فيه، إذ الذى نقله جش كلام ابن الغضائرى و ابن نوح كليهما، فتدبّر.

۱۳۷- أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه:

المهرانى، الآبى، له ترتيب الأدلّة فيما يلزم خصوم الإماميّة و غيره، ب.

و فى تعق: هو أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه «۱» بن مهران الآبى العروضى، يروى عنه الصدوق مترضّيا «۲» «۳».

قلت: فى نسختى من ب بعد الإماميّة: دفعه عن الغيبة و الغائب، المكافاة فى المذهب فى النقض على أبى خلف «۴».

---

(۱) فى المصدر زيادة: ابن محمّد.

(۲) كمال الدين ۲: ۴۷۶/ ۲۶.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۵.

(۴) معالم العلماء: ۲۴/ ۱۱۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۷

۱۳۸- أحمد بن الحسين بن عمر:

ابن يزيد الصيقل، أبو جعفر، كوفىّ، ثقة من أصحابنا، و جدّه عمر ابن يزيد بيّاع السابرى، يروى «۱» عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن عليهما السلام، صه «۲».

و زاد جش: له كتب، لا نعرف «۳» منها إلّا النوادر، قرأته أنا و أحمد بن الحسين رحمه اللّه على أبيه، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عنه.

و قال أحمد بن الحسين رحمه اللّه: له كتاب فى الإمامة، أخبرنا به أبى، عن العطّار، عن أبيه، عن أحمد بن أبى زاهر، عنه «۴».

أقول: فى مشكا: ابن الحسين بن عمر الثقة، عنه محمّد بن أحمد ابن يحيى، و أحمد بن أبى زاهر «۵».

۱۳۹- أحمد بن الحسين بن يحيى:

ابن سعيد الهمدانى «۶»، أبو الفضل، بديع الزمان، الشاعر المشهور، فاضل جليل، إمامى المذهب، حافظ، أديب، منشئ، له مقامات عجيبة، و له ديوان شعر، و كان عجيب البديهة و الحفظ، مل «۷».

و هو غير مذكور فى الكتابين.

---

(۱) فى المصدر: روى.

(۲) الخلاصة: ۱۹/ ۴۱.

(۳) فى المصدر: لا يعرف.

(۴) رجال النجاشى: ۸۳/ ۲۰۰.

(۵) هداية المحدثين: ۱۷۱.

(۶) فى المصدر: أحمد بن الحسين بن يحيى الهمذانى.

(۷) أمل الآمل ۲: ۱۳/ ۲۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۸

۱۴۰- أحمد بن حمّاد:

ج «۱». و زاد كر: المحمودى، يكنّى أبا على «۲».

و فى صه: ابن حمّاد المروزى، روى الكشّى إنّ الماضى «۳» عليه السلام كتب إليه يقول له: قد مضى أبوك رضى اللّه عنه و عنك، و هو عندنا على حال محمودة، و لن تبعد من تلك الحال، و روى عنه أشياء رديّة تدلّ على ترك العمل بروايته، و قد ذكرتها فى الكتاب الكبير. و الأولى عندى التوقّف عمّا يرويه «۴».

و فى كش فى أحمد بن حمّاد المروزى: محمّد بن مسعود، قال:

حدّثنى أبو على المحمودى محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزى، قال: كتب أبو جعفر عليه السلام الى أبى. إلى أن قال: قال المحمودى: قد كتب «۵» إلىّ الماضى. إلى آخر ما مرّ عن صه «۶».

و يأتى فى ابنه محمّد، و فيه: وجدت فى كتاب أبى عبد اللّه الشاذانى «۷»، سمعت الفضل بن شاذان يقول: التقيت مع أحمد بن حمّاد المتشيّع و كان ظهر له منه الكذب، فكيف غيره «۸».

علىّ بن محمّد القتيبى، عن الزفرى بكر بن زفرة الفارسى، عن الحسن بن الحسين أنّه قال: استحلّ أحمد بن حمّاد منّى مالا له خطر، ثمّ

---

(۱) رجال الشيخ: ۳۹۸/ ۹.

(۲) رجال الشيخ: ۴۲۸/ ۸.

(۳) فى المصدر: أن الباقر.

(۴) الخلاصة: ۲۰۴/ ۱۷.

(۵) فى المصدر: و كتب.

(۶) رجال الكشى: ۵۵۹/ ۱۰۵۷.

(۷) فى المصدر: زيادة: بخطه.

(۸) رجال الكشى: ۵۶۰/ ۱۰۵۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۵۹

ذكر أنّه كتب الى أبى الحسن عليه السلام يشكوه، فكتب عليه السلام: خوّفه باللّه، ففعل و لم ينفع، فعاوده برقعة اخرى، فكتب عليه السلام: إذا لم يجد «۱» فيه التخويف باللّه كيف نخوّفه «۲» بأنفسنا «۳».

محمّد بن مسعود، قال: حدّثنى أبو على المحمودى، قال: حدّثنى أبى، ثمّ ذكر احتجاجا حسنا له مع أبى الهذيل العلّاف فى الإمامة «۴».

هذا، و الظاهر أنّ أحمد بن حمّاد: مروزى، لكن ابنه: محمّد، هو المكنّى بأبى على الملقّب بالمحمودى، من أصحاب العسكرى عليه السلام.

و جعل الشيخ هذه الكنية و اللقب لأحمد، و عدّه من رجاله عليه السلام، سهو من قلمه، كما يأتى فى محمّد ابنه. و قد عرفت من كش إنّ الماضى عليه السلام كتب الى محمّد ابنه لا إليه، كما فى صه.

قلت: قد سبقه طس فيه و فى التوقّف فى روايته «۵».

و لا يخفى أنّه لا صراحة فى خبرى الذم فى كونه المراد، مضافا إلى جهالة سند الثانى، و على فرض التسليم فهو معارض بترضّى الإمام عنه بعد موته، و قوله: قد مضى و هو عندنا على حال محمودة، و الراوى ليس إلّا محمّد ابنه.

و يأتى عن صه «۶» و طس «۷» جلالته، و الراوى عنه محمّد بن مسعود،

---

(۱) فى المصدر: يحل.

(۲) فى المصدر: فكيف تخوفه.

(۳) رجال الكشى: ۵۶۱/ ۱۰۵۹.

(۴) رجال الكشى: ۵۶۱/ ۱۰۶۰.

(۵) التحرير الطاووسى: ۵۵/ ۳۲.

(۶) الخلاصة: ۱۵۲/ ۷۲.

(۷) التحرير الطاووسى: ۵۲۷/ ۳۸۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۰

و حاله معلوم.

فما فى الوجيزة من أنّه مختلف فيه «۱»، ليس بمكانه.

و أمّا صه و طس، فتوقّفهما لظنّهما أنّه هو الراوى للمدح، فتدبّر.

۱۴۱- أحمد بن حمزة بن بزيع:

قال حمدويه عن أشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع و أحمد بن بزيع «۲» كانا فى عداد الوزراء، كش «۳».

و زاد صه و قد ذكره فى القسم الأوّل: و هذا لا يثبت به «۴» عندى عدالته «۵».

و بخطّ الشهيد الثانى: هذا لا يقتضى مدحا- فضلا عن العدالة- إن لم يكن إلى الذنب أقرب، و حينئذ فلا وجه لإدراجه فى هذا القسم «۶».

و فى تعق: فيه إيماء إلى الجلالة، و قربه إلى الذنب بعد اقترانه بمحمّد ابن إسماعيل كما ترى «۷».

قلت: احتمل فى المجمع كونه المذكور فى إبراهيم بن محمّد الهمدانى «۸»، فيكون ثقة، فتأمّل.

۱۴۲- أحمد بن حمزة بن عمران:

القمّى، يأتى فى عمران بن عبد اللّه ما يشير إلى كونه معتمدا، تعق «۹».

---

(۱) الوجيزة: ۱۴۹/ ۸۳ و فيها: ممدوح، و فى النسخ الخطيّة منها: مختلف فيه.

(۲) فى المصدر: أحمد بن حمزة بن بزيع.

(۳) رجال الكشى: ۵۶۴/ ۱۰۶۵.

(۴) لم يرد فى المصدر: به.

(۵) الخلاصة: ۱۸/ ۳۰.

(۶) فى نسختنا من تعليقة الشهيد الثانى لم ترد هذه العبارة.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۵.

(۸) مجمع الرجال: ۱/ ۱۱۲.

(۹) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۱

۱۴۳- أحمد بن حمزة بن اليسع:

ابن عبد اللّه القمّى، روى أبوه عن الرضا عليه السلام، ثقة ثقة، صه «۱».

و زاد جش: له كتاب نوادر «۲».

و فى دى: ابن حمزة بن اليسع، قمّى، ثقة «۳».

و تقدّم توثيق القائم عليه السلام إيّاه فى إبراهيم بن محمّد الهمدانى.

أقول: فى مشكا: ابن حمزة بن اليسع الثقة، عنه عبد اللّه بن جعفر الحميرى.

و يعرف بوروده فى طبقة رجال الهادى عليه السلام، و أمّا أبوه، فممّن روى عن الرضا عليه السلام «۴».

۱۴۴- أحمد بن الخضر بن أبى صالح:

الخجندى، ذكره الصدوق مترضّيا، و كنّاه بأبى العبّاس «۵»، تعق «۶».

۱۴۵- أحمد بن الخضيب:

فى الإرشاد و الكشف حديث يدلّ على ذمّه، و أنّه طالب الهادى عليه السلام بالانتقال من داره و تسليمها إليه، و دعا عليه السلام عليه، و قتل بعد أيّام «۷».

---

(۱) الخلاصة: ۱۴/ ۵.

(۲) رجال النجاشى: ۹۰/ ۲۲۴.

(۳) رجال الشيخ: ۴۰۹/ ۲. و فيه: القمّى ثقة.

(۴) هداية المحدثين: ۱۷۱.

(۵) كمال الدين ۲: ۵۰۹/ ۳۹.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۵.

(۷) الإرشاد: ۲/ ۳۰۶، و فيه: الخصيب، و كشف الغمّة: ۲/ ۳۸۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۲

و نحوه فى الكافى «۱».

۱۴۶- أحمد بن داود بن سعيد:

الفزارى، يكنّى أبا يحيى الجرجانى، كان من أجلّة «۲» أصحاب الحديث من العامّة، و رزقه اللّه هذا الأمر. و له كتب كثيرة ذكرناها فى كتابنا الكبير، و صنّف فى الردّ على أهل الحشو كتبا متعدّدة، صه «۳».

ست إلى: هذا الأمر، و زاد: و له تصنيفات كثيرة فى فنون الاحتجاجات على المخالفين.

و ذكر محمّد بن إسماعيل النيسابورى أنّه هجم عليه محمّد بن طاهر، و أمر بقطع لسانه و يديه و رجليه و يضرب «۴» ألف سوط و بصلبه، لسعاية كان سعى بها إليه معروفة، سعى بها محمّد بن يحيى الرازى و ابن البغوى و إبراهيم بن صالح «۵».

و فى كش: قال أبو عمرو: أبو يحيى الجرجانى اسمه أحمد بن داود ابن سعيد الفزارى، و كان من أجلّة. إلى قوله: فى الردّ على

أصحاب الحشو تصنيفات كثيرة، و ألّف من فنون الاحتجاجات كتبا ملاحا.

و ذكر محمّد بن إسماعيل النيسابورى «۶». إلى آخر ما ذكره ست «۷».

و فى لم: كان عاميّا متقدّما فى علم الحديث ثمّ استبصر، له كتب «۸».

---

(۱) الكافى ۱: ۴۱۹/ ۶.

(۲) فى المصدر: جملة.

(۳) الخلاصة: ۱۷/ ۲۶.

(۴) فى المصدر: و بضرب.

(۵) الفهرست: ۳۳/ ۱۰۰.

(۶) فى المصدر: بنيسابور.

(۷) رجال الكشى: ۵۳۲/ ۱۰۱۶.

(۸) رجال الشيخ: ۴۵۶/ ۱۰۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۳

و فى تعق: فى المعراج: ذكره صه فى القسم الأوّل، مع أنّه لم يعدّله أحد من الأصحاب، مع أنّه كان عاميّا، و تاريخ رجوعه غير معلوم، و كذا تاريخ الرواية، و هذا يقتضى الترك و إدخال روايته فى الضعيف «۱»، انتهى.

و ظهر الجواب عن الأوّل فى الفوائد.

و عن الثانى: أنّ هذا القسم ليس موضوعا لمن يقبل جميع رواياته من أوّل عمره إلى آخره. كيف، و كثير منهم لا- تأمّل- حتّى للمعترض- فيه، كابن المغيرة و ابن أبى نصر و أمثالهما. على أنّ الظاهر أنّ رواياته المختصّة بمذهبنا صادرة عنه حال الاستقامة، مع أنّه يمكن أن يظهر ذلك من نفس رواياته أو الأمور الخارجة، و المعتبر حتّى عنده فى أمثال المقام الظن. على أنّ قولهم:

ثقة، لا يقتضى الوثاقة من أوّل العمر إلى آخره، بل هو خلاف الظاهر، فيرد ما ذكر فى جميع الثقات، و الجواب الجواب «۲».

قلت: يأتى فى الكنى ذكره من جش و غيره.

و فى الحاوى ذكره فى الضعاف «۳».

و فى الوجيزة: ممدوح «۴».

۱۴۷- أحمد بن داود بن على:

القمّى، أخو شيخنا الفقيه القمّى، كان ثقة ثقة، كثير الحديث، صحب أبا الحسن علىّ بن الحسين بن بابويه، جش «۵».

صه، إلّا تكرار التوثيق، و بدل أخو شيخنا الفقيه: أبو الحسين، و ليس

---

(۱) معراج أهل الكمال: ۱۱۶.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۶.

(۳) حاوى الأقوال: ۲۲۴/ ۱۱۶۶.

(۴) الوجيزة: ۱۴۹/ ۸۶.

(۵) رجال النجاشى: ۹۵/ ۲۳۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۴

بعد صحب: أبا الحسن «۱».

و زاد ست على صه: له كتاب النوادر، كثير الفوائد، أخبرنا به الحسين ابن عبيد اللّه، عن أبى الحسن محمّد بن أحمد بن داود، عن أبيه «۲».

قلت: فى الحاوى الصواب بدل أخو شيخنا: أبو شيخنا، كما يستفاد من ترجمة ولده محمّد، و يأتى أنّه شيخ هذه الطائفة «۳».

و فى مشكا: ابن داود القمّى الثقة، عنه محمّد ابنه، و هذا المذكور ممّن صحب علىّ بن الحسين بن بابويه القمّى «۴».

۱۴۸- أحمد بن رباح بن أبى نصر:

السّكونى، مولى، روى عن الرجال، له كتاب يرويه جماعة، عنه علىّ ابن الحسن الطاطرى، جش «۵».

و فى ست: ابن رباح، له كتاب، أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد، عن ابن نهيك، عنه «۶».

و فى تعق: فى رواية الطاطرى عنه إشعار بوثاقته، و فى رواية الجماعة كتابه إشعار بالاعتماد، و كذا فى روايته عن جماعة «۷».

قلت: مضافا إلى أنّ ظاهر جش و ست كونه إماميّا، و كذا: ب، حيث ذكره و قال: له كتاب «۸»، لكن فى إشعار رواية الطاطرى عنه بوثاقته شىء

---

(۱) الخلاصة: ۱۶/ ۱۷.

(۲) الفهرست: ۲۹/ ۸۷.

(۳) حاوى الأقوال: ۲۲/ ۶۳.

(۴) هداية المحدثين: ۱۷۲.

(۵) رجال النجاشى: ۹۹/ ۲۴۹.

(۶) الفهرست: ۳۶/ ۱۱۳.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۶.

(۸) معالم العلماء: ۲۲/ ۱۰۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۵

عرفته.

و فى مشكا: ابن رباح «۱»، عنه علىّ بن الحسن الطاطرى، و عبيد اللّه ابن أحمد بن نهيك «۲».

۱۴۹- أحمد بن رزق الغمشانى:

بالغين المعجمة المضمومة و الشين المعجمة و النون بعد الألف، بجلىّ، ثقة، صه «۳»، جش إلّا الترجمة «۴».

و فى ست: ابن رزق الغمشانى، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبى محمّد هارون بن موسى، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن يحيى بن زكريّا بن شيبان و علىّ بن الحسن بن فضّال، عن العبّاس بن عامر القصبانى، عنه «۵».

قلت: فى مشكا: ابن رزق الثقة، عنه العبّاس بن عامر، و محمّد بن الحسن الصفّار «۶».

۱۵۰- أحمد بن رشيد بن خيثم:

العامرى الهلالى. قال ابن الغضائرى: إنّه زيدى، يدخل حديثه فى حديث أصحابنا، ضعيف فاسد، صه «۷».

و قريب منها د «۸».

---

(۱) فى نسخة «م»: رياح.

(۲) هداية المحدثين: ۱۴.

(۳) الخلاصة: ۲۰/ ۴۸. و فيها: ابن زرق الغمشانى.

(۴) رجال النجاشى: ۹۸/ ۲۴۳.

(۵) الفهرست: ۳۵/ ۱۰۶.

(۶) هداية المحدثين: ۱۴.

(۷) الخلاصة: ۲۰۵/ ۲۱. و فيها: ابن خيثم العامرى.

(۸) رجال ابن داود: ۲۲۸/ ۲۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۶

۱۵۱- أحمد بن رميح المروزى:

له إثبات الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام، و كتاب فى ذكر القائم عليه السلام «۱»، ب «۲».

قلت: ظاهره كونه من علماء الإماميّة.

۱۵۲- أحمد بن زياد بن جعفر:

الهمذانى- بالذال المعجمة- كان رجلا ثقة، ديّنا، فاضلا، رضى اللّه عنه، صه «۳».

و فى تعق: زاد فى كمال الدين: عليه رحمة اللّه و رضوانه «۴»، و أكثر فيه من الرواية عنه «۵».

أقول «۶»: زاد فى الحاوى: بغير واسطة، ثمّ قال: و كأنّ العلّامة استفاد توثيقه من هذه العبارة، و هى كافية فى ذلك «۷»، انتهى.

و فى الوجيزة: ثقة «۸».

و فى مشكا: ابن جعفر الهمدانى، عنه الصدوق، أثنى عليه فى إكمال الدين فقال: كان رجلا ثقة ديّنا فاضلا «۹»، و لا يبعد أن يكون استفادة العلّامة توثيقه من هذا الكتاب «۱۰».

---

(۱) فى المصدر: فى كتاب ذكر قائم آل محمّد عليه السلام.

(۲) معالم العلماء: ۲۴/ ۱۱۷. و فيه: أبو سعيد أحمد.

(۳) الخلاصة: ۱۹/ ۳۷.

(۴) كمال الدين ۲: ۳۶۹، و فيه: رحمة اللّه عليه و رضوانه.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۶.

(۶) فى نسخة «ش»: قلت.

(۷) حاوى الأقوال: ۲۲/ ۶۵، باختلاف.

(۸) الوجيزة ۱۴۹/ ۹۰.

(۹) كمال الدين: ۳۶۹.

(۱۰) هداية المحدثين: ۱۷۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۷

۱۵۳- أحمد بن زياد الخزّاز «۱»:

واقفى، ظم «۲».

و زاد فى صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام «۳».

أقول: فى مشكا: ابن زياد الخزّاز الذى يذكر فى أصحاب الكاظم عليه السلام، فى الفقيه: روى أحمد بن أبى نصر «۴» البزنطى، عن أحمد بن زياد، قال: سمعت «۵» أبا الحسن عليه السلام «۶» «۷».

۱۵۴- أحمد بن سابق:

روى كش بطريق غير معلوم الصحّة أنّ الرضا عليه السلام لعنه، و الوجه عندى التوقّف فيما يرويه، صه «۸».

و فى كش: نصر بن الصباح، عن أبى يعقوب إسحاق بن محمّد البصرى، عن محمّد بن عبد اللّه بن مهران، عن سليمان بن جعفر الجعفرى، قال: كتب أبو الحسن عليه السلام إلى يحيى بن أبى عمران و أصحابه:

عافانا اللّه و إيّاكم، انظروا أحمد بن سابق لعنه اللّه الأغم «۹» الأشج فاحذروه «۱۰».

---

(۱) فى نسخة «م»: الخزار.

(۲) رجال الشيخ: ۳۴۳/ ۲۲.

(۳) الخلاصة: ۲۰۱/ ۱.

(۴) فى الفقيه: أحمد بن محمّد بن أبى نصر.

(۵) فى المصدر: سألت.

(۶) الفقيه ۴: ۱۵۸/ ۵۴۹.

(۷) هداية المحدثين: ۱۷۲.

(۸) الخلاصة: ۲۰۴/ ۱۶.

(۹) فى المصدر: الأعثم، و فى نسخة منه: الأعسم.

(۱۰) فى المصدر: و احذروه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۸

قال أبو جعفر: و لم يكن أصحابنا يعرفون أنّه أشجّ، أو به شجّة، حتّى كشف رأسه و إذا به شجّة.

قال أبو جعفر محمّد بن عبد اللّه: و كان أحمد قبل هذا يظهر القول بهذه المقالة، فما مضت الأيّام حتّى شرب الخمر و دخل فى البلايا «۱».

و فى تعق: فى الوجيزة: ثقة. و الظاهر أنّه سهو من النسّاخ «۲».

قلت: الظاهر اختصاصه بنسخته سلّمه اللّه تعالى، فانّ فى سائر نسخها: ضعيف «۳».

هذا، و قول صه: غير معلوم الصحّة، الظاهر أنّه معلوم الضعف، إلّا أنّ قول كش: - قال أبو جعفر. إلى آخره- بعنوان الجزم- و الظاهر

أنّه الحميرى- كاف، إلّا أنّه لا ثمرة مهمّة.

۱۵۵- أحمد بن السرى:

واقفى، ظم «۴».

و زاد صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام «۵».

۱۵۶- أحمد بن سلامة الجزائرى:

فاضل، صالح، فقيه، معاصر، كان قاضى حيدرآباد. له شرح الإرشاد فى الفقه و غير ذلك، مل «۶».

و هو غير مذكور فى الكتابين.

---

(۱) رجال الكشى: ۵۵۲/ ۱۰۴۳.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷.

(۳) الوجيزة: ۱۵۰/ ۹۲.

(۴) رجال الشيخ: ۳۴۳/ ۲۳.

(۵) الخلاصة: ۲۰۱/ ۲.

(۶) أمل الآمل ۲: ۱۵/ ۲۹. و فيه: أحمد بن سلام.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۶۹

۱۵۷- أحمد بن صبيح:

أبو عبد اللّه الأسدى، كوفىّ، ثقة، و الزيديّة تدّعيه، و ليس بصحيح، جش «۱».

ست، صه، إلّا أنّ فيهما: و ليس منهم.

و زاد صه بعد صبيح: بالمهملة المفتوحة و الباء الموحّدة ثمّ الحاء المهملة «۲».

و زاد ست: له كتاب التفسير، عدّة من أصحابنا، عن أبى المفضّل، عن جعفر بن محمّد الحسنى، عنه.

و كتاب النوادر، الحسين بن عبيد اللّه، عن محمّد بن الحسن بن هارون الكندى «۳»، عن محمّد بن الحسين بن حفص «۴» الخثعمى «۵»، عن الحسن ابن علىّ بن بزيع، عنه «۶».

أقول: فى مشكا: ابن صبيح الثقة، عنه جعفر بن محمّد الحسنى، و الحسن بن علىّ بن بزيع «۷».

۱۵۸- أحمد بن عامر بن سليمان:

ابن صالح بن وهب بن عامر، و هو الذى قتل مع الحسين بن علىّ عليهما السلام بكربلاء. ثمّ ساق نسبه إلى قطرة «۸» بن طى. و قال: و يكنّى

---

(۱) رجال النجاشى: ۷۸/ ۱۸۴.

(۲) الخلاصة: ۱۵/ ۹.

(۳) فى المصدر: محمّد بن محمد بن الحسين بن هارون الكندى.

(۴) فى نسخة «م»: جعفر.

(۵) فى المصدر: محمّد بن حفص الخثعمى.

(۶) الفهرست: ۲۲/ ۶۸.

(۷) هداية المحدثين: ۱۴.

(۸) فى المصدر: فطرة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۰

أحمد بن عامر: أبا الجعد.

قال عبد اللّه ابنه- فيما أجازنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم-: حدّثنا أبى، قال: حدّثنا عبد اللّه، قال: ولد أبى سنة سبع و خمسين و مائة، و لقى الرضا عليه السلام سنة أربع و تسعين و مائة، و مات الرضا عليه السلام بطوس سنة اثنين و مائتين، يوم الثلاثاء لثمان عشر خلون من جمادى الأولى، و شاهدت أبا الحسن و أبا محمّد عليهما السلام، و كان أبى مؤذّنهما. إلى أن قال:

دفع إلىّ هذه النسخة نسخة «۱» عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى، أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى الجندى شيخنا رحمه اللّه، قرأتها عليه، حدّثكم أبو الفضل عبد اللّه بن أحمد بن عامر، قال: حدّثنا أبى، قال: حدّثنا الرضا عليه السلام.

و النسخة حسنة، جش «۲».

۱۵۹- أحمد بن عائذ:

قر «۳». و زاد صه: بالذال المعجمة، أبو حبيب الأحمسى البجلى، مولى، ثقة.

كان صحب أبا خديجة سالم بن مكرم و أخذ عنه و عرف به، و كان حلّالا.

قال كش: قال محمّد بن مسعود: سألت أبا الحسن علىّ بن الحسن ابن فضّال عن أحمد بن عائذ كيف هو؟ فقال: صالح، كان يسكن بغداد.

---

(۱) فى المصدر: رفع إلىّ هذه النسخ نسخة.

(۲) رجال النجاشى: ۱۰۰/ ۲۵۰.

(۳) رجال الشيخ: ۱۰۷/ ۴۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۱

و قال أبو الحسن: أنا لم ألقه «۱».

و كذا جش إلى قوله: حلّالا «۲»، إلّا الترجمة، و فيه: ابن حبيب. و زاد:

علىّ بن الحسين بن عمرو الخزّاز «۳»، عنه، بكتابه «۴».

و فى كش ما ذكره صه «۵».

و فى ق: ابن عائذ بن حبيب، العبسى الكوفى أبو على، أسند عنه «۶».

و فى د أيضا: ابن حبيب «۷».

فالظاهر أنّ: أبو، فى صه سهو من قلم الناسخ.

قلت: فى مشكا: ابن عائذ الثقة، عنه علىّ بن الحسين بن عمرو «۸» الخزّاز.

و هو عن أبى خديجة سالم بن مكرم «۹».

۱۶۰- أحمد بن العبّاس النجاشى:

الأسدى، مصنّف هذا الكتاب، (أطال اللّه بقاه، و أدام علوّه و نعماءه) «۱۰». له كتاب الجمعة و ما ورد فيه من الأعمال، و كتاب الكوفة و ما فيها من الآثار و الفضائل، و كتاب أنساب نصر «۱۱» بن قعين و أيامهم و أشعارهم،

---

(۱) الخلاصة: ۱۸/ ۲۸.

(۲) فى نسخة «م»: خلّالا.

(۳) فى نسخة «م»: الخزار.

(۴) رجال النجاشى: ۹۸- ۹۹/ ۲۴۶.

(۵) رجال الكشى: ۳۶۲/ ۶۷۱.

(۶) رجال الشيخ: ۱۴۳/ ۱۴.

(۷) رجال ابن داود: ۳۸/ ۸۲.

(۸) فى المصدر: عمر.

(۹) هداية المحدثين: ۱۴.

(۱۰) ما بين القوسين لم يرد فى طبعه جماعة المدرسين قم، و مذكور فى طبعه دار الإضواء بيروت.

(۱۱) فى نسخة «م»: نضر.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۲

و كتاب مختصر الأنوار و مواضع النجوم التى سمّتها العرب، جش «۱».

و فى تعق: يأتى فى أحمد بن على عن المصنّف ما يناسب المقام «۲».

أقول: و سنذكر هناك جملة من الأوهام من قلم جملة من الأجلّة الأعلام.

۱۶۱- أحمد بن العبّاس النجاشى:

الصيرفى المعروف بابن الطيالسى، يكنّى أبا يعقوب، سمع منه التلعكبرى سنة خمس و ثلاثين و ثلاثمائة و له منه إجازة، و كان يروى دعاء الكامل، لم «۳».

و فى تعق: فى كونه من مشايخ الإجازة إشعار بالوثاقة «۴».

۱۶۲- أحمد بن عبد اللّه بن أحمد:

ابن أبى عبد اللّه البرقى.

فى تعق: سيجىء فى طريق الفقيه إلى محمّد بن مسلم «۵»، و تصحيح العلّامة بعض روايات ابن مسلم مع النسبة إلى الصدوق على وجه ظاهره أنّه من الفقيه.

و قال جدّى: الظاهر أنّه ثقة عند الصدوق، لاعتماده فى كثير من الروايات عليه «۶»، انتهى.

و يحتمل كونه ابن بنت البرقى الذى يروى عنه، بأن يكون عبد اللّه بن

(۱) رجال النجاشى: ۱۰۱/ ۲۵۳.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷.

(۳) رجال الشيخ: ۴۴۶/ ۴۵.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷.

(۵) الفقيه- المشيخة-: ۴/ ۶.

(۶) روضة المتقين: ۱۴/ ۷۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۳

بنته، فنسب إلى جدّه، أو يكون والد عبد اللّه هو محمّد بن أبى القاسم، فلاحظ ترجمته «۱». و يؤيّده تكنّى «۲» محمّد بأبى عبد اللّه. لكن كون محمّد ابن بنته «۳» ربما يبعد روايته عنه، فتأمّل.

أو يكون ابن بنت البرقى لقب أحمد، و يكون عبد اللّه صهر البرقى، كما نذكره «۴» فى علىّ بن أبى القاسم، فلاحظ.

و فى المعراج: و قد يعدّ من مشايخ الإجازات، و غير بعيد. بل لا يبعد أن يكون عبد اللّه بن أميّة الذى يروى عنه الكلينى- و هو أحد العدّة التى يروى عن أحمد بن محمّد بن خالد بواسطتها- هو هذا الرجل، و أميّة تصحيف:

ابنته، ليوافق ما فى ترجمة البرقى و غيرها: أنّ الراوى عنه أحمد ابن بنته، و إلى هذا مال المحقّق الشيخ محمّد «۵»، انتهى «۶».

قلت: فى شرح المقدّس الصالح على الكافى: أحمد بن عبد اللّه ابن بنت أحمد بن محمّد البرقى «۷».

۱۶۳- أحمد بن عبد اللّه بن أحمد:

ابن جلّين الدورى، أبو بكر «۸» الورّاق، كان من أصحابنا، ثقة فى حديثه، مسكونا إلى روايته، صه «۹».

(۱) رجال النجاشى: ۳۵۳/ ۹۴۷.

(۲) فى التعليقة: تكنية.

(۳) فى التعليقة: أحمد ابن ابن بنته.

(۴) فى التعليقة: سنذكره.

(۵) الموجود فى المعراج فى ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقى: ۱۶۳ عند شرحه للطريق قال: أحمد بن عبد اللّه بن البرقى و لا أعلم حاله.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷.

(۷) شرح أصول الكافى للمازندرانى: ۲/ ۸۸.

(۸) فى المصدر: أبو بكير.

(۹) الخلاصة: ۱۷/ ۲۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۴

و زاد جش: لا نعرف له إلّا كتابا واحدا فى طرق من روى ردّ الشمس، و ما يتحقّق بأمرنا، مع اختلاطه بالعامّة، و روايته عنهم و روايتهم عنه.

دفع إلىّ شيخ الأدب أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصرى رحمه اللّه كتابا بخطّه قد أجاز له جميع روايته «۱».

و زاد ست على صه: له كتاب فى طرق من روى ردّ الشمس، الحسين ابن عبيد اللّه، عنه، به «۲».

و فى لم بعد الورّاق: ثقة، روى عنه ابن الغضائرى «۳».

أقول: لم أجد فى عدّة نسخ من رجال الميرزا نقل التوثيق عن ست، و لا ذكر لم. و الموجود فيهما كما ذكرناه.

و نقله عنهما أيضا فى الحاوى «۴»، و المجمع «۵»، و النقد «۶»، و قبلهم د «۷»، فلاحظ.

هذا، و قول جش: و ما يتحقّق بأمرنا، الظاهر أنّه معطوف على طرق من روى ردّ الشمس- أى: فى ذكر ما يتحقّق بأمر الشيعة، أى الإمامة، يعنى: مع اختلاطه بهم، و روايته عنهم، و روايتهم عنه، كتب كتابا فى أمر الإمامة و تحقيق حقيّته- وفاقا لبعض الأجلّاء «۸».

و الفاضل الشيخ عبد النبى الجزائرى و المحقّق الشيخ محمّد فهما

---

(۱) رجال النجاشى: ۸۵/ ۲۰۵، و فيه: أجاز له فيه جميع رواياته.

(۲) الفهرست: ۳۲/ ۹۷.

(۳) رجال الشيخ: ۴۵۵/ ۱۰۵.

(۴) حاوى الأقوال: ۲۳/ ۶۸.

(۵) مجمع الرجال: ۱/ ۱۲۰.

(۶) نقد الرجال: ۲۳/ ۷۳.

(۷) رجال ابن داود: ۳۸/ ۸۵.

(۸) قوله: وفاقا لبعض الأجلاء، فى نسخة «ش» وردت بعد قوله: ردّ الشمس.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۵

الخلاف، و منافاة كلام جش لما ذكره الشيخ، بل المنافاة بين كلامى جش كما صرّح به الأخير، و هما قوله: كان من أصحابنا ثقة، ثمّ قوله: و ما يتحقّق بأمرنا. و كأنّهما جعلا: ما، نافية، فتأمّل جدّا.

و فى أنساب السمعانى: أحمد بن عبد اللّه بن أحمد بن جلّين الدورى الجلينى الولاء «۱»، من أهل بغداد، حدّث عن أحمد بن القاسم البغوى.

إلى أن قال: و كان رافضيّا مشهورا بذلك، و كانت ولادته سنة تسع و تسعين و مائتين، و أوّل كتابه «۲» الحديث فى سنة ثلاثة عشر و ثلاثمائة، و مات فى شهر رمضان سنة تسع و سبعين و ثلاثمائة «۳».

و عن كتاب ميزان الاعتدال: أحمد بن عبد اللّه بن جلّين، عن أبى القاسم البغوى، رافضى بغيض، كان ببغداد «۴».

و فى مشكا: ابن جلّين الثقة، عنه الحسين بن عبيد اللّه الغضائرى «۵».

۱۶۴- أحمد بن عبد اللّه بن أحمد:

ابن الرفاء، أخونا، مات قريب السن، رحمه اللّه، له كتاب الجمعة، جش. كذا نقل فى د عن جش «۶».

و الذى وجدته فيه: ابن عبد. إلى آخره «۷».

---

(۱) فى المصدر: الرواق.

(۲) فى المصدر: كتابته.

(۳) أنساب السمعانى: ۳/ ۲۸۷، ما مذكور عن أنساب السمعانى فى المتن، أثبتناه من نسخة «ش»، و لم يرد فى نسخة «م».

(۴) ميزان الاعتدال ۱: ۱۰۹/ ۴۲۶.

(۵) هداية المحدثين: ۱۷۳.

(۶) رجال ابن داود: ۳۹/ ۸۶، و فيه: أحمد بن عبد اللّه بن أحمد الرفاء.

(۷) رجال النجاشى: ۸۷/ ۲۱۲، و فيه: أحمد بن عبد اللّه بن أحمد الرفاء.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۶

قلت: كذا أيضا وجدته، و نقله فى الحاوى «۱».

و فى الوجيزة: ممدوح «۲».

۱۶۵- أحمد بن عبد اللّه الأصفهانى:

الحافظ أبو نعيم- بالنون المضمومة-، قال شيخنا محمّد بن علىّ بن شهرآشوب: إنّه عامّى، صه «۳».

قلت: فى ب: أحمد بن عبد اللّه الأصفهانى، الحافظ أبو نعيم، عامىّ «۴»، إلّا أنّ له: منقبة المطهّرين و مزيّة «۵» الطيّبين و ما نزل من القرآن فى أمير المؤمنين عليه السلام «۶»، انتهى.

و فى تاريخ ابن خلّكان: ولد فى رجب سنة أربع و ثلاثين و ثلاثمائة، و توفّى فى صفر، و قيل: فى محرّم سنة خمس و ثلاثين و أربعمائة بأصفهان «۷».

۱۶۶- أحمد بن عبد اللّه بن أميّة:

مرّ فى ترجمة أحمد بن عبد اللّه بن أحمد ما ينبغى أن يلاحظ «۸»، و يأتى عند ذكر العدّة. و الظاهر منه كونه من مشايخه، و ظاهره كونه من المعتمدين، بل و الثقات، تعق «۹».

---

(۱) حاوى الأقوال: ۲۲۵/ ۱۱۷۶.

(۲) الوجيزة: ۱۵۰/ ۹۹.

(۳) الخلاصة: ۲۰۵/ ۲۴ و فيه: أحمد بن عبيد اللّه الأصفهانى.

(۴) فى المصدر: عامىّ المذهب.

(۵) فى المصدر: و مرتبة.

(۶) معالم العلماء: ۲۵/ ۱۲۳.

(۷) وفيات الأعيان ۱: ۹۱/ ۳۳ و فيه: ولد فى رجب سنة ست و ثلاثين و ثلاثمائة، و قيل: أربع و ثلاثين، و توفى فى صفر، و قيل: فى محرم سنة ثلاثين و أربعمائة بأصفهان.

(۸) فى المصدر: فيه ما أشرنا إليه آنفا.

(۹) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۷

۱۶۷- أحمد بن عبد اللّه بن جعفر:

الحميرى، له مكاتبة، صه «۱».

و فى تعق و جش فى ترجمة أخيه محمّد «۲».

۱۶۸- أحمد بن عبد اللّه بن عيسى:

ابن مصقلة بن سعد القمّى الأشعرى، ثقة، له نسخة عن أبى جعفر الثانى عليه السلام، صه «۳».

و زاد جش: روى محمّد بن عبد الرحمن بن سلام «۴»، عنه، عن محمّد ابن علىّ بن موسى عليهم السلام «۵».

۱۶۹- أحمد بن عبد اللّه الكرخى:

علىّ بن محمّد القتيبى، قال: حدّثنى طاهر «۶» بن محمّد بن علىّ بن بلال و سألته عن أحمد بن عبد اللّه الكرخى- إذ رأيته يروى كتبا كثيرة عنه- فقال: كان كاتب إسحاق بن إبراهيم فتاب و أقبل على تصنيف الكتب، و كان أحد غلمان يونس بن عبد الرحمن رحمه اللّه، و يعرف بابن خانبة «۷»، و كان من العجم، كش «۸».

و يأتى: ابن عبد اللّه بن مهران.

---

(۱) الخلاصة: ۱۹/ ۳۸.

(۲) رجال النجاشى: ۳۵۴/ ۹۴۹، تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷.

(۳) الخلاصة: ۲۰/ ۵۱.

(۴) فى نسخة «ش»: سلامة.

(۵) رجال النجاشى: ۱۰۱/ ۲۵۲.

(۶) فى المصدر: أبو طاهر.

(۷) فى المصدر: و يعرف به، و هو يعرف بابن خانبة.

(۸) رجال الكشى: ۵۵۶/ ۱۰۷۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۷۸

۱۷۰- أحمد بن عبد اللّه الكوفى:

صاحب إبراهيم بن إسحاق الأحمر «۱»، يروى عنه كتب إبراهيم كلّها.

روى عنه التلعكبرى إجازة، لم «۲».

و فى تعق: فيه إشعار بوثاقته «۳».

أقول: فى مشكا: ابن عبد اللّه الكوفى، عنه التلعكبرى أجازه «۴».

۱۷۱- أحمد بن عبد اللّه بن متوّج البحرانى:

غير مذكور فى الكتابين، و نذكره بعنوان ابن متوّج لاشتهاره به.

۱۷۲- أحمد بن عبد اللّه بن محمّد:

ابن عمر بن علىّ بن أبى طالب عليه السلام، الهاشمى المدنى، أسند عنه، ق «۵».

۱۷۳- أحمد بن عبد اللّه بن مهران:

المعروف بابن خانبـة، أبو جعفر، كان من أصـحابنا الثقات، لا نعرف له إلّا كتاب التأديب، و هو كتاب يوم و ليلة، حسن جيّد صـحيح، جش «۶».

و كذا ست و صه «۷» إلى قوله: الثقات. و زادا: و ما ظهر له رواية، و صنّف كتاب التأديب، و هو كتاب يوم و ليلة «۸».

و زاد فى صه: و كان كاتب. إلى آخر ما مرّ عن كش فى ابن

---

(۱) فى المصدر: الأحمرى.

(۲) رجال الشيخ: ۴۴۶/ ۴۸.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷.

(۴) هداية المحدثين: ۱۷۳.

(۵) رجال الشيخ: ۱۴۲/ ۱.

(۶) رجال النجاشى: ۹۱/ ۲۲۶ و فيه: و لا نعرف.

(۷) فى نسخة «ش»: قدم صه على ست.

(۸) الفهرست: ۲۶/ ۷۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۲۷۹

عبد اللّه الكرخى «۱».

و فى لم. إلى أن قال: أبو جعفر، ثقة «۲».

و الظاهر أنّه الكرخى السابق.

و فى تعق: يأتى أيضا فى ترجمة محمّد بن عبد اللّه بن مهران اتّصافه بالكرخى، بل بملاحظته لا يبقى شـبهة فى الاتّحاد، و يأتى فيه أنّه له مكاتبة إلى الرضا عليه السلام «۳».

قلت: لا شبهة فى الاتّحاد مع قطع النظر عمّا يأتى، لوقوع التصريح فى المقامين بأنّه ابن خانبة.

و توهّم د التعدّد «۴»، و لا منشأ له.

هـذا، و ما مرّ عن تعق من أنّه يأتى فى ترجمـة محمّـد بن عبـد اللّه بن مهران، كـذا بخطّه دام فضـله، و قد سـقط من قلمه كلمتان، فإنّه محمّد بن أحمد بن عبد اللّه، و هو ابن أحمد هذا، فلاحظ.

و فى مشـكا: ابن عبـد اللّه بن مهران الكرخى، عنه طاهر بن محمّـد بن علىّ بن بلال، و يعرف بوقوعه فى طبقـة يونس بن عبد الرحمن لأنّه أحد غلمانه «۵».

۱۷۴- أحمد بن عبد الملك المؤذّن:

أبو صالح، عامّى، له كتاب الأربعين فى فضائل الزهراء عليها

---

(۱) الخلاصة: ۱۵/ ۱۳، رجال الكشى: ۵۶۶/ ۱۰۷۱.

(۲) رجال الشيخ: ۴۵۳/ ۹۳.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷، باختلاف.

(۴) رجال ابن داود: ۳۹/ ۸۹- ۹۰.

(۵) هداية المحدثين: ۱۷۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۰

السلام، ب «۱».

۱۷۵- أحمد بن عبد الواحد بن أحمد:

البزّاز، أبو عبد اللّه، شيخنا المعروف بابن عبدون. له كتب، و كان قويّا فى الأدب «۲»، قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب.

و كان قد لقى أبا الحسن علىّ بن محمّد القرشى المعروف بابن الزبير.

و كان علوّا فى الوقت، جش «۳».

و فى لم: أحمد بن عبدون، المعروف بابن الحاشر، يكنّى أبا عبد اللّه، كثير السماع و الرواية، سمعنا منه، و أجاز لنا جميع ما رواه، مات سنة ثلاث و عشرين و أربعمائة «۴».

و فى صه: قال جش: شيخنا «۵» المعروف بابن عبدون.

و قال الشيخ: أحمد بن عبدون، و يعرف بابن الحاسر «۶»، انتهى.

و يستفاد من كلام العلّامة فى بيان طرق الشيخ فى كتابيه «۷» توثيقه فى مواضع «۸».

و فى تعق: و ذلك لحكمه بالصحّة مع كونه فى الطريق. و لا يخلو من

---

(۱) معالم العلماء: ۲۵/ ۱۲۴، و فيه: عامّى المذهب إلّا أنّ له كتاب الأربعين.

(۲) فى نسخة «ش»: و قد.

(۳) رجال النجاشى: ۸۷/ ۲۱۱.

(۴) رجال الشيخ: ۴۵۰/ ۶۹.

(۵) فى المصدر: و كان شيخنا.

(۶) الخلاصة: ۲۰/ ۴۷ و فيه: الخاسر بدل: الحاسر.

(۷) فى نسخة «ش»: كتابه.

(۸) يذكر العلّامة طريق الشيخ الطوسى إلى الشيخ الكلينى بالصحة، و فى الطريق ابن عبدون، راجع: الخلاصة: ۲۷۵ و ۲۷۶، و تهذيب الأحكام- المشيخة-: ۱۰/ ۲۷، و الاستبصار- المشيخة-: ۴/ ۳۰۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۱

تأمّل، سيّما بملاحظة اضطرابه رحمه اللّه فى البناء على الصحّة كما لا يخفى على المتتبّع أحواله.

و العجب من المحقّق البحرانى أنّه ذكر فى المعراج ما ذكره المصنّف «۱»، و نقل بعد ذلك بوريقات حكم العلّامة بصحّة حديث أبان بن عثمان مع الاعتراف و التصريح بكونه فطحيّا «۲».

نعم، كثرة حكمه بالصحّة تشعر بالتوثيق، و كذا كونه شيخ الإجازة، و كذا كونه كثير الرواية، و أولى منه كونه كثير السماع، الظاهر فى الأخذ عن كثير من المشايخ.

و بالجملة: الظاهر جلالته بل وثاقته لما ذكر.

و فى البلغة: المعروف من أصحابنا عدّ حديثه فى الصحيح، و لعلّه كاف فى توثيقه، مع أنّه من مشايخ الإجازة المشاهير.

و فى وجيزة شيخنا المعاصر أنّه ممدوح، و يعدّ حديثه صحيحا «۳»، و عليه سؤال يمكن دفعه بالعناية «۴»، انتهى.

و ما ذكره من «۵» المعروفيّة من الأصحاب محلّ تأمّل، إذ لم يوجد إلّا من العلّامة رحمه اللّه و ذلك فى مواضع، و ربما تبعه بعض غفلة، و هو أيضا معترف.

و ما ذكره خالى لا غبار عليه أصلا.

هذا، و يستند جش إلى قوله و يعتمد عليه، منه ما فى داود بن كثير «۶».

---

(۱) معراج أهل الكمال: ۶.

(۲) معراج أهل الكمال: ۲۱.

(۳) الوجيزة: ۱۵۰/ ۱۰۱.

(۴) بلغة المحدثين: ۳۲۸، و فيها: و عليه سؤال يمكن دفعه بالعبارة.

(۵) فى نسخة «ش»: فى.

(۶) رجال النجاشى: ۱۵۶/ ۴۱۰.

و كذا الشيخ، و يذكره مترحّما «۱» «۲».

أقول: ذكره فى الحاوى فى خاتمة قسم الثقات «۳»، و قد عقدها لمن لم ينصّ على توثيقه، لكن يستفاد من قرائن أخر.

و ما مضى من قوله: و كان علوّا «۴»، لعلّ المعروف بالمهملة، و ربما فهم دلالته على المدح، و قرأه فى الحاوى بالمعجمة.

و فى مشكا: ابن عبد الواحد بن عبدون، بوقوعه فى طبقة الشيخ رحمه اللّه و جش، لأنّهما رويا عنه و أجاز لهما «۵».

۱۷۶- أحمد بن عبيد اللّه بن يحيى:

ابن خاقان، له مجلس يصف فيه أبا محمّد الحسن بن علىّ العسكرى عليهما السلام.

ابن أبى جيد، عن ابن الوليد، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عنه، ست «۶».

و فى الإرشاد: كان شديد النصب و الانحراف عن أهل البيت عليهم السلام «۷».

و فى تعق: و كذا فى الكافى «۸»، و كمال الدين «۹» «۱۰».

---

(۱) الفهرست: ۱۰۳/ ۴۴۴.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۷.

(۳) حاوى الأقوال: ۱۷۰/ ۶۹۸.

(۴) فى نسخة «ش»: غلوّا.

(۵) هداية المحدثين: ۱۴.

(۶) الفهرست: ۳۵/ ۱۰۲.

(۷) الإرشاد: ۲/ ۳۲۱.

(۸) الكافى ۱: ۴۲۱/ ۱.

(۹) كمال الدين: ۴۰.

(۱۰) لم أجده فى نسخة التعليقة المطبوعة و الخطية.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۳

أقول: فى مشكا: ابن عبيد اللّه، عنه جعفر بن عبد اللّه الحميرى «۱».

۱۷۷- أحمد بن علويّة الأصفهانى:

المعروف بابن الأسود الكاتب، له دعاء الاعتقاد تصنيفه، لم «۲».

و فى جش: أحمد بن علويّة الأصفهانى، أخبرنا ابن نوح، عن محمّد ابن علىّ بن أحمد بن هشام أبو جعفر القمّى، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد ابن محمّد بن بشير البطّال «۳» بن بشير الرحّال- قال: و سمى الرّحال لأنّه رحل خمسين رحلة من حجّ إلى غزو- قال: حدّثنا أحمد بن علويّة بكتابه الاعتقاد فى الأدعية «۴».

و فى تعق: فى ضح: له كتاب الاعتقاد فى الأدعية، و له النونية المسمّاة بالألفيّة و بالمحبرة «۵»، و هى ثمانمائة و ثلاثون بيتا، و قد عرضت على أبى حاتم السجستانى فقال: يا أهل البصرة غلبكم و اللّه شاعر أصفهان فى هذه القصيدة و فى «۶» أحكامها و كثرة فوائدها «۷»، انتهى.

و لعلّه أخو الحسن الثقة.

و قال جدّى: لعلّ المراد بدعاء الاعتقاد دعاء العديلة «۸» «۹».

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۵.

(۲) رجال الشيخ: ۴۴۷/ ۵۶.

(۳) فى المصدر: بشر بن البطّال.

(۴) رجال النجاشى: ۸۸/ ۲۱۴.

(۵) فى نسخة «ش»: و بالمجبرة، و فى التعليقة: و المجمرة، و فى الإيضاح: و المحبرة.

(۶) فى المصدر: فى.

(۷) إيضاح الاشتباه: ۱۰۴/ ۶۹.

(۸) روضة المتقين: ۱۴/ ۳۷.

(۹) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۴

أقول: فى ب كما فى ضح بتمامه، إلّا قوله: فى الأدعية «۱».

و ذكره فى الخاتمة فى شعراء أهل البيت المجاهرين و وصفه بالشيخ «۲».

و كون المراد بدعاء الاعتقاد دعاء العديلة، ينافيه قولهم: كتاب الاعتقاد فى الأدعية، و كذا ما فى لم: دعاء الاعتقاد تصنيفه، فتدبّر.

و فى مشكا: ابن علويّة، عنه محمّد بن عامر، و محمّد بن أحمد بن بشير البطّال بن بشير الرحّال «۳».

۱۷۸- أحمد بن علىّ بن إبراهيم:

روى عنه أبو جعفر، لم «۴». يعنى: ابن بابويه.

و فى تعق: هو ابن علىّ بن إبراهيم بن هاشم المشهور، يروى عنه الصدوق مترضّيا «۵» مترحّما «۶»، و قد أكثر من الرواية عنه «۷».

أقول: فى مشكا: ابن علىّ بن إبراهيم، عنه أبو جعفر بن بابويه «۸».

۱۷۹- أحمد بن علىّ بن إبراهيم:

ابن محمّد بن الحسن بن محمّد «۹» بن عبيد اللّه بن الحسين بن علىّ

---

(۱) معالم العلماء: ۲۳/ ۱۱۰، و فيه: له كتب منها كتاب دعاء، بدل: كتاب الاعتقاد فى الأدعية.

(۲) معالم العلماء: ۱۴۸، إلّا أنّه لم يصفه ب: الشيخ.

(۳) هداية المحدثين: ۱۵/ ۲۰ و فيه: أحمد بن بشير بن البطّال.

(۴) رجال الشيخ: ۴۴۹/ ۶۱.

(۵) عيون أخبار الرضا ۱: ۸۸/ ۱۱.

(۶) معانى الأخبار: ۳۲/ ۳، عيون أخبار الرضا: ۲/ ۲۴۲.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۸.

(۸) هداية المحدثين: ۱۷۳.

(۹) ابن محمّد، لم ترد فى المصدر.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۵

ابن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليه السلام، يكنّى أبا العبّاس الكوفى الجوّانى، روى عنه التلعكبرى أحاديث يسيرة، و سمع منه دعاء الحريق، و له منه إجازة، لم «۱».

و فى تعق: يأتى فى الألقاب ما يرشد إليه «۲».

و فى ترجمة والده علىّ أنّه الجوّانى.

أقول: فى مشكا: ابن علىّ بن إبراهيم بن محمّد، عنه التلعكبرى «۳».

۱۸۰- أحمد بن علىّ بن أبى طالب الطبرسى:

غير مذكور فى الكتابين.

و فى مل: الشيخ أبو منصور، أحمد بن علىّ بن أبى طالب الطبرسى، عالم فاضل «۴» محدّث ثقة، له كتاب الاحتجاج على أهل اللجاج، حسن كثير الفوائد. يروى عن السيد العالم العابد أبى جعفر مهدى بن أبى حرب الحسينى المرعشى «۵»، انتهى.

و فى ب: شيخى أحمد بن أبى طالب الطبرسى، له: الكافى فى الفقه حسن، و الاحتجاج، و مفاخر الطالبيّة، و تاريخ الأئمّة عليهم السلام، و فضائل الزهراء عليها السلام «۶».

۱۸۱- أحمد بن على:

أبو العبّاس، و قيل: أبو على، الرازى الخضيب الأيادى، لم يكن

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۴۱/ ۲۸.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۸.

(۳) هداية المحدثين: ۱۷۳.

(۴) فى المصدر زيادة: فقيه.

(۵) أمل الآمل ۲: ۱۷/ ۳۶.

(۶) معالم العلماء: ۲۵/ ۱۲۵، و أضاف فيه: كتاب الصلاة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۶

بذاك «۱» الثقة فى الحديث، و يتّهم «۲» بالغلو، و له كتاب الشفاء و الجلاء فى الغيبة، حسن.

الحسين بن عبيد اللّه، عن محمّد بن أحمد بن داود و هارون بن موسى جميعا، عنه، ست «۳».

و زاد صه بعد فى الغيبة: استحسنه الشيخ الطوسى.

قال ابن الغضائرى: حدّثنى أبى أنّه كان فى مذهبه ارتفاع، و حديثه نعرفه تارة و ننكره اخرى «۴»، انتهى.

و فى جش بعد الأيادى: قال أصحابنا: لم يكن بذاك، و قيل: فيه غلوّ و ترفّع «۵».

و فى لم بعد الأيادى: متّهم بالغلو «۶».

و فى تعق: مرّ فى الفوائد التأمّل منّا، و يومى إليه هنا ظاهر جش، و رواية الأجلّاء عنه تومئ إلى الاعتماد «۷».

أقول: فى ب بعد الأيادى: يتّهم بالغلو، له الجلاء، الشفاء فى الغيبة حسن، الفرائض، الآداب «۸»، انتهى.

هذا، و دلالة قولهم: لم يكن بذاك الثقة، أو: لم يكن بذاك، على المدح أقرب منه إلى الذم، و قد مرّ فى الفوائد عن الأستاذ العلّامة دام

---

(۱) فى المصدر: بذلك.

(۲) فى المصدر: و متهم.

(۳) الفهرست: ۳۰/ ۹۱ و فيه: أحمد بن علىّ الخضيب الأيادى يكنّى أبا العبّاس.

(۴) الخلاصة: ۲۰۴/ ۱۴ و فيه: و حديثه يعرف تارة و ينكر أخرى.

(۵) رجال النجاشى: ۹۷/ ۲۴۰.

(۶) رجال الشيخ: ۴۵۵/ ۱۰۱.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۸.

(۸) معالم العلماء: ۱۸/ ۸۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۷

علاه «۱»، فلاحظ.

(۲) و فى مشكا: ابن على أبو العبّاس، عنه التلعكبرى أيضا- و المائز القرينة «۲» - و عنه محمّد بن أحمد بن داود «۳».

۱۸۲- أحمد بن علىّ بن أحمد النجاشى:

غير مذكور فى الكتابين.

و فى كتاب قبس المصباح للصهرشتى: أخبرنا الشيخ الصدوق أبو الحسين أحمد بن علىّ بن أحمد بن النجاشى الصيرفى المعروف بابن الكوفى ببغداد، فى آخر شهر ربيع الأول سنة اثنين و أربعين و أربعمائة، و كان شيخا بهيّا، ثقة، صدوق اللسان عند المخالف و المؤالف، رضى اللّه عنه.

۱۸۳- أحمد بن على بن أحمد:

ابن العبّاس بن محمّد بن عبد اللّه بن إبراهيم بن محمّد بن عبد اللّه النجاشى «۴»، الذى ولى الأهواز، و كتب إلى أبى عبد اللّه عليه السلام يسأله، و كتب إليه رسالة عبد اللّه بن النجاشى المعروفة، و لم ير لأبى عبد اللّه عليه السلام مصنّف غيره، جش «۵».

و زاد صه: و كان أحمد يكنّى أبا العبّاس رحمه اللّه، ثقة معتمد عليه عندى «۶»، له كتاب الرجال، نقلنا عنه فى كتابنا هذا و فى غيره «۷» أشياء كثيرة.

---

(۱) مرّ فى المقدمة الخامسة من هذا الكتاب.

(۲) فى المصدر: المائز بينهما القرينة.

(۳) هداية المحدثين: ۱۷۳.

(۴) فى المصدر: ابن النجاشى.

(۵) رجال النجاشى: ۱۰۱/ ۲۵۳.

(۶) لم ترد فى المصدر: عندى.

(۷) فى المصدر: نقلنا منه فى كتابنا هذا و غيره.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۸

(و توفّى أبو العبّاس أحمد «۱» رحمه اللّه بمطيرآباد «۲» فى جمادى الأولى سنة أربعمائة و خمسين «۳»، و كان مولودة فى صفر سنة اثنين و سبعين و ثلاثمائة) «۴» «۵»، انتهى.

ثمّ ذكره فى جش بعد اسم آخر فقال: أحمد بن العبّاس النجاشى الأسدى، مصنّف هذا الكتاب. إلى آخر ما مرّ آنفا «۶».

و يحتمل أن يكون ذكره ثانيا فى جش إلحاقا من التلامذة، توهّما منهم عدم دخوله فيما سبق، لاشتهاره بابن العبّاس دون ابن على.

أو يكون تكرارا منه و إعادة لذكر الكتب، و يكون نسب إلى الجدّ الأعلى اختصارا.

أو يكون المراد بابن العباس جدّه فألحق الكتب، و كونه مصنّف الكتاب وهما.

أقول: فى الوسيط: و كأنّه- أى الاسم الثانى- وهم؟ «۷».

و حذا الشيخ يوسف البحرانى أيضا حذو الميرزا، فزعم أنّ فى جش ثلاث تراجم كما زعمه الميرزا، ثمّ ذكر المحامل المذكورة معتمدا عليها «۸».

و ظاهر مل أيضا فهم التعدّد، حيث ذكر فى ترجمته ما مرّ آنفا بعنوان:

---

(۱) فى المصدر لم ترد: أحمد.

(۲) فى المصدر: بمطرآباد.

(۳) فى المصدر: خمسين و أربعمائة.

(۴) ما بين القوسين لم يرد فى نسخة «ش».

(۵) الخلاصة: ۲۰- ۲۱.

(۶) رجال النجاشى: ۱۰۱/ ۲۵۳.

(۷) الوسيط: ۱۶.

(۸) لؤلؤة البحرين: ۴۰۴- ۴۰۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۸۹

ابن العبّاس، ثمّ قال: و وثّقه العلّامة إلّا أنّه قال: أحمد بن علىّ بن أحمد ابن العبّاس. إلى آخره «۱».

و لا يخفى أنّا فى مندوحة عن جميع هذه الاحتمالات، و الاسم الذى أشار إليه الميرزا بقوله: بعد اسم آخر، و تبعه فيه الشيخ يوسف البحرانى لا أصل له أصلا، فانّ فى جش بعد قوله: مصنّف غيره، هكذا: ابن عثيم بن أبى السمّال سمعان بن هبيرة الشاعر. إلى آخره. و هو الذى ظنّه الميرزا و من تبعه اسما آخر، و ليس هو اسما آخر، بل هو تتمّة للترجمة السابقة، يدلّ عليه ما يأتى فى باب العين: عبد اللّه بن النجاشى بن عثيم بن سمعان، يروى عن أبى عبد اللّه عليه السلام رسالة منه إليه. إلى آخره «۲».

و عثيم كما ترى جدّ عبد اللّه بن النجاشى، و من أجداد النجاشى صاحب الترجمة.

و فى بعض النسخ المغلطة قبل ابن عثيم لفظة: أحمد، و هو الذى أوهم من زعمه اسما برأسه.

و يؤيّد ما قلناه خلوّ كتب الرجال من ترجمة لأحمد بن عثيم، فانّى تصفّحت بمظانّة من ست و جخ و صه و ضح و د و ب، و لم أجد له أثرا، و لم ينقله أحد عن جش سوى الميرزا.

و الذى فى النقد «۳» و الحاوى «۴» وضح «۵»، كما ذكرنا من غير لفظة:

أحمد. و كذا نسخة جش الّتى لولد الأستاذ العلّامة.

---

(۱) أمل الآمل ۲: ۱۵/ ۳۰.

(۲) رجال النجاشى: ۲۱۳/ ۵۵۵.

(۳) نقد الرجال: ۲۵/ ۹۳.

(۴) حاوى الأقوال: ۲۴/ ۷۲.

(۵) إيضاح الاشتباه: ۱۱۲/ ۹۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۰

هذا، و الاسم السابق أيضا تتمّة له، فانّ فى جش هكذا: أحمد بن علىّ بن أحمد بن العبّاس. إلى قوله: مصنّف غيره، ثمّ قال: ابن عثيم ابن أبى السمّال. و ساق نسبه إلى معد بن عدنان، ثمّ قال: أحمد بن العبّاس النجاشى. إلى آخره.

و مراده: أنّ أحمد بن علىّ المذكور المسرود نسبه هو أحمد بن العبّاس، أى المعروف بهذه النسبة المشتهر بها، فإنّه لا ريب فى كون اسم والده عليّا، و اشتهاره بجدّة العبّاس. و كلمة: أحمد، الثانية ينبغى أن تكتب بالسواد، و بالحمرة سهو.

قال فى الحاوى: قد كرّر جش اسمه، فذكره مع نسبه أوّلا، و أعاده مع كتبه ثانيا، فلا يتوهّم التعدّد بسبب التكرار. و تركه لأبيه و جدّه لأنّه لمّا أوضح نسبه أوّلا- اقتصر على نسبته إلى جدّ أبيه ثانيا، إذ المقصود حينئذ إيضاح كونه مصنّف الكتاب، و صاحب الكتب المعدودة، و مثل هذا كثير فى العبارات و واقع فى المحاورات «۱»، انتهى.

و قد قارب رحمه اللّه من الصواب.

و أجاد فى النقد حيث قال: توهّم بعض الفضلاء أنّ أحمد بن العبّاس النجاشى غير أحمد بن علىّ بن أحمد بن العبّاس النجاشى المصنّف لكتاب الرجال، بل هو جدّه، و ليس له كتاب الرجال، و هذا ليس كلام المصنّف بل هو ملحق. و كأنّ النسخة «۲» الّتى كانت عنده من جش: أحمد بن العبّاس النجاشى، كان بالحمرة، فوقع ما وقع «۳»، انتهى. فتدبّر.

---

(۱) حاوى الأقوال: ۲۴/ ۷۲.

(۲) فى المصدر: و كأنّ فى النسخة.

(۳) نقد الرجال: ۲۵/ ۹۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۱

۱۸۴- أحمد بن علىّ البلخى:

الرجل الصالح، أجاز التلعكبرى، صه «۱»، لم «۲».

قلت: فى الوجيزة: ممدوح «۳».

و فى الحاوى ذكره فى الحسان «۴»، فتدبّر.

۱۸۵- أحمد بن علىّ بن الحسن:

ابن شاذان أبو العبّاس القاضى القمّى، شيخنا الفقيه، حسن المعرفة، صه «۵».

و زاد فى جش: صنّف كتابين لم يصنّف غيرهما، كتاب زاد المسافر، و كتاب الأمالى، أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن رحمهما اللّه «۶»، انتهى.

إلّا أنّ فى عامّة نسخه حتّى بخطّ طس: الفامى.

و فى ضح أيضا: الفامى، بالفاء و الميم بعد الألف «۷».

و فى بعض نسخ لم: العامى.

قلت: فى الوجيز: ممدوح «۸».

و فى الحاوى ذكره فى الضعاف و قال: الرجل مجهول «۹»، فتأمّل

---

(۱) الخلاصة: ۱۹/ ۳۵.

(۲) رجال الشيخ: ۴۴۶/ ۴۹.

(۳) الوجيزة: ۱۵۱/ ۱۰۸.

(۴) حاوى الأقوال: ۱۸۰/ ۹۰۵.

(۵) الخلاصة: ۱۹/ ۴۲، و فيه: أحمد بن على بن شاذان، أبو العباس القاضى. انتهى، علما أنّ فى النسخة الخطية من الخلاصة: ۱۴، كما فى المتن.

(۶) رجال النجاشى: ۸۴/ ۲۰۴.

(۷) إيضاح الاشتباه: ۱۰۲/ ۶۳.

(۸) الوجيزة: ۱۵۱/ ۱۰۵.

(۹) حاوى الأقوال: ۲۲۵/ ۱۱۷۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۲

جدّا.

و فى مشكا: ابن علىّ بن الحسن، عنه ابنه أبو الحسن «۱».

۱۸۶- أحمد بن على بن سعيد الكوفى:

أبو الحسين «۲»، فى ترجمة الكلينى رحمه اللّه ما يشير إلى حسن حاله و أنّه من مشايخ المرتضى رضى اللّه عنه، تعق «۳».

قلت: هذا هو ابن علىّ الكوفى أبو الحسين الآتى، و لعلّه سلّمه اللّه ذكره على حدة لاختلاف عنوانيه، فتأمّل.

۱۸۷- أحمد بن علىّ بن عبّاس:

ابن نوح «۴» السيرافى، نزيل البصرة، كان ثقة فى حديثه، متقنا لما يرويه، فقيها بصيرا بالحديث و الرواة «۵»، و هو استاذنا و شيخنا و من استفدنا منه.

و له كتب كثيرة، أعرف منها: كتاب المصابيح فى ذكر من روى عن الأئمّة عليهم السلام «۶»، كتاب الزيادات على أبى العبّاس بن سعيد فى رجال جعفر بن محمّد عليهما السلام مستوفى، جش «۷».

صه إلى قوله: و من استفدنا منه، و زاد قبل و هو استاذنا: قال النجاشى «۸».

---

(۱) هداية المحدثين.، جامع المقال: ۹۸.

(۲) فى المصدر لم يرد: أبو الحسين.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۸، باختلاف.

(۴) فى المصدر: أحمد بن علىّ بن العبّاس بن نوح.

(۵) فى المصدر: و الرواية.

(۶) فى المصدر زيادة: لكلّ إمام.

(۷) رجال النجاشى: ۸۶/ ۲۰۹.

(۸) الخلاصة: ۱۹/ ۴۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۳

و يأتى عن الشيخ و صه: ابن محمّد بن نوح «۱»، و هو هذا.

۱۸۸- أحمد بن علىّ العلوى:

مكّى، لم «۲». و هو ابن علىّ بن محمّد الآتى.

۱۸۹- أحمد بن علىّ الفائدى:

بالفاء و المثنّاة من تحت بعد الألف و المهملة، أبو عمرو «۳» القزوينى، شيخ، ثقة، من أصحابنا، وجيه فى بلده، صه «۴».

ست إلّا الترجمة، و كذا جش إلى قوله: وجيه «۵».

و زاد ست: له كتاب نوادر، كبير «۶»، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبى عبد اللّه الحسين بن علىّ الشيبانى «۷» القزوينى، عن علىّ بن حاتم القزوينى، عنه «۸».

ثمّ زاد جش: له كتاب كبير، نوادر، أخبرناه أجازه أبو عبد اللّه القزوينى، عن أبى الحسن علىّ بن حاتم، عنه «۹».

و فى لم: ثقة، روى عنه ابن حاتم القزوينى «۱۰».

أقول: فى مشكا: ابن علىّ الفائدى، عنه علىّ بن حاتم «۱۱».

---

(۱) الفهرست: ۳۷/ ۱۱۷، الخلاصة: ۱۸/ ۲۷.

(۲) رجال الشيخ: ۴۵۳/ ۹۰ و فيه: العلوى العقيقى مكى.

(۳) فى نسخة «م»: أبو عمر.

(۴) الخلاصة: ۱۶/ ۱۹.

(۵) فى نسخة «م» و المصدر: وجه، و الموجود فى رجال النجاشى بدل أبو عمرو: أبو عمر.

(۶) فى المصدر: له كتاب النوادر و هو كتاب كبير.

(۷) فى المصدر: ابن شيبان.

(۸) الفهرست: ۳۰/ ۸۹.

(۹) رجال النجاشى: ۹۵/ ۲۳۷.

(۱۰) رجال الشيخ: ۴۵۴/ ۹۹.

(۱۱) هداية المحدثين: ۱۷۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۴

۱۹۰- أحمد بن علىّ بن كلثوم:

من أهل سرخس، متّهم بالغلو، لم «۱».

و زاد صه: قال كش: كان من القوم، و كان مأمونا على الحديث، و الوجه ردّ روايته «۲».

و ما نقله عن كش مرّ فى إبراهيم بن مهزيار «۳».

و فى تعق: قوله: كان من القوم، لا يبعد كونه إشارة إلى الغلاة أو إلى العامّة، كما هو المعهود من كتب الحديث «۴»، و يحتمل الشيعة.

و قال جدّى: أو الفقهاء «۵»، فتأمّل «۶».

قلت: الأقرب فى أمثال المقام الأوّل، و يشير إليه أيضا ما فى لم.

و كيف كان، فقول كش: كان مأمونا على الحديث، يعطى قبول حديثه، مضافا إلى ما عرفت من عدم إرادة الغلو بمعناه الحقيقى، سيّما و أن يعترفوا بأنّه تهمة.

۱۹۱- أحمد بن علىّ الكوفى:

أبو الحسين، لم جخ، روى عن الكلينى، أخبرنا «۷» عنه علىّ بن الحسين المرتضى رضى اللّه عنه، د «۸».

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۳۸/ ۴.

(۲) الخلاصة: ۲۰۵/ ۱۸ و فيه: و الوجه عندى ردّ روايته.

(۳) رجال الكشى: ۵۳۱/ ۱۰۱۵.

(۴) فى المصدر: الأخبار.

(۵) روضة المتقين: ۱۴/ ۳۸.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۹.

(۷) فى المصدر: أخبرنا به.

(۸) رجال ابن داود: ۴۱/ ۱۰۴، و فيه: رحمه اللّه، بدل: رضى اللّه عنه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۵

و الذى فى جخ: أحمد بن محمّد بن علىّ الكوفى «۱»، كما نقله د أيضا.

نعم فى طريق «۲» ست: المرتضى، عن أبى الحسين أحمد بن علىّ ابن سعيد الكوفىّ، عن محمّد بن يعقوب «۳»، فتدبّر.

۱۹۲- أحمد بن علىّ الماهابادى:

غير مذكور فى الكتابين.

و فى عه: الشيخ الأفضل أحمد بن علىّ الماهابادى، فاضل متبحّر، له كتاب شرح اللمعة «۴»، و كتاب البيان فى النحو، و كتاب التبيان فى التصريف، و المسائل النادرة فى الإعراب، أخبرنا بها سبطه الإمام العلّامة أفضل الدين الحسن بن علىّ الماهابادى، عن والده، عنه «۵».

۱۹۳- أحمد بن علىّ بن محمّد:

ابن جعفر بن عبد اللّه بن الحسين بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام العلوى العقيقى.

كان مقيما بمكّة، و سمع أصحابنا الكوفيّين و أكثر منهم، و صنّف كتبا، وقع إلينا منها كتاب المعرفة، كتاب فضل المؤمن، كتاب تاريخ الرجال، كتاب مثالب الرجلين و المرأتين، جش «۶».

ست، و فيه بدل وقع إلينا: كثيرة، و بدل مثالب الرجلين و المرأتين:

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۵۰/ ۷۰.

(۲) فى نسخة «ش»: طرق.

(۳) الفهرست: ۱۳۶/ ۶۰۱.

(۴) فى المصدر: شرح اللمع.

(۵) فهرست منتجب الدين: ۱۴/ ۱۴.

(۶) رجال النجاشى: ۸۱/ ۱۹۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۶

الوصايا «۱». و زاد: أخبرنا بكتبه و سائر رواياته أحمد بن عبدون، قال: أخبرنا أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبو الحسن علىّ بن أحمد العقيقى، عن أبيه «۲».

و فى تعق: فى الوجيزة: ممدوح «۳».

و فى المعراج: ربما يظهر المدح من العبارة «۴».

قلت: يشير إليه كونه كثير التصنيف، و كذا كونه كثير السماع، و يؤيّده ملاحظة أسامى كتبه «۵».

قلت: بعد ما عرفت أنّ الشيخ و جش إذا ذكرا الرجل من دون تعرّض لفساد المذهب هو عندهما إمامى، و أضيف إلى ذلك كونه ذا تصانيف.

فالرجل من العلماء الإماميّة و الفضلاء الاثنى عشريّة، مضافا إلى ما ذكره فى تعق.

و فى مشكا: ابن علىّ بن محمّد بن جعفر، عنه علىّ بن أحمد ابنه «۶».

۱۹۴- أحمد بن علىّ بن مهدى:

ابن صدقة بن هشام بن غالب بن محمّد بن علىّ البرقى الأنصارى، يكنّى أبا على، سمع منه التلعكبرى بمصر سنة أربعين و ثلاثمائة، عن أبيه، عن الرضا عليه السلام، و له منه إجازة، لم «۷».

---

(۱) فى الفهرست ذكر كتاب مثالب الرجلين و المرأتين، إلّا أنّه قدّمه على كتاب تاريخ الرجال، ثم قال: و له كتاب الوصايا.

(۲) الفهرست: ۲۴/ ۷۳.

(۳) الوجيزة: ۱۵۱/ ۱۰۹.

(۴) معراج أهل الكمال: ۱۳۸/ ۶۵.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۹.

(۶) هداية المحدثين: ۱۷۳.

(۷) رجال الشيخ: ۴۴۳/ ۳۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۷

و فى تعق: كونه شيخ الإجازة يشير إلى الوثاقة «۱».

قلت: يظهر من هذه الترجمة رواية التلعكبرى عن الرضا عليه السلام بواسطتين، و هو فى غاية البعد، فإنّه عليه السلام توفّى سنة ثلاث و مائتين، قبل تاريخ هذا السماع بمائتين و سبع و عشرين سنة «۲»، و فى السند سقط ظاهرا، فلاحظ! و فى مشكا: ابن علىّ بن مهدى، عنه التلعكبرى «۳».

۱۹۵- أحمد بن علىّ النخّاس:

غير مذكور فى الكتابين.

و فى مل: أبو الحسن علىّ بن أحمد النخّاس «۴»، ذكره العلّامة فى إجازته «۵»: من مشايخ الشيخ الطوسى، من رجال الخاصّة «۶».

۱۹۶- أحمد بن علىّ بن نوح:

هو أحمد بن علىّ بن العبّاس، تعق «۷».

۱۹۷- أحمد بن عمرو بن سعيد:

يروى عنه عبد اللّه بن المغيرة، و فيها «۸» إشعار بالاعتماد عليه، تعق «۹».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۹.

(۲) الصواب: مائة و سبع و ثلاثين.

(۳) هداية المحدثين: ۱۷۳.

(۴) فى المصدر: أحمد بن علىّ بن النحّاس.

(۵) فى المصدر: فى إجازاته.

(۶) أمل الآمل ۲: ۲۰/ ۴۷.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۹.

(۸) فى المصدر: و فيه.

(۹) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۸

۱۹۸- أحمد بن عمرو بن المنهال:

لا أعرف غير هذا. له كتاب نوادر، أحمد بن ميثم بن أبى نعيم، عنه، به، جش «۱».

و فى ست: له روايات، رويناها بالإسناد الأوّل، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عنه «۲».

و الإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد «۳».

قلت: ظاهرهما كونه من الإماميّة، و يأتى فى أبيه: له ولدان أحمد و الحسن من أهل الحديث، فتدبّر.

و فى مشكا: ابن عمرو المنهال، عنه أحمد بن ميثم «۴».

۱۹۹- أحمد بن عمر بن أبى شعبة الحلبى:

ثقة، روى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام و عن أبيه عليه السلام من قبل. و هو ابن عمّ عبيد اللّه و عبد الأعلى و عمران و محمّد الحلبيّين، روى أبوهم عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و كانوا ثقات، صه «۵».

و زاد جش: الحسن بن علىّ بن فضّال، عنه، بكتابه «۶».

و فى كش: خلف بن حمّاد، عن أبى سعيد الآدمى، عنه، قال:

دخلت على الرضا عليه السلام بمنى، فقلت له: جعلت فداك، كنّا أهل

---

(۱) رجال النجاشى: ۸۰/ ۱۹۱.

(۲) الفهرست: ۳۷/ ۱۱۶.

(۳) ذكر الإسناد فى الفهرست: ۳۶/ ۱۱۲.

(۴) هداية المحدثين: ۱۷۴.

(۵) الخلاصة: ۲۰/ ۵۰.

(۶) رجال النجاشى: ۹۸/ ۲۴۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۲۹۹

بيت عطية «۱» و سرور و نعمة، و أنّ اللّه تعالى قد أذهب ذلك «۲» كلّه، حتّى احتجت «۳» إلى من كان يحتاج إلينا.

فقال لى: يا أحمد ما أحسن حالك.

قلت: جعلت فداك، حالى ما أخبرتك.

فقال لى: يا أحمد أ يسرّك أنّك على بعض ما عليه هؤلاء «۴» و لك الدنيا مملوءة ذهبا؟

فقلت: لا و اللّه يا بن رسول اللّه.

فضحك، ثمّ قال: فمن أحسن حالا منك و بيدك صناعة لا تبيعها بملء الأرض «۵» ذهبا، ألا أبشّرك؟

قلت: نعم سرّنى «۶» اللّه بك و بآبائك. إلى أن قال: رضيت يا أحمد؟

قلت: عن اللّه تعالى و عنكم أهل البيت «۷».

أقول: فى مشكا: ابن عمر بن أبى شعبة الحلبى الثقة، عنه الحسن ابن علىّ بن فضّال، و الحسن بن علىّ الوشّاء، و يعقوب بن يزيد «۸».

۲۰۰- أحمد بن عمر الحلّال:

يبيع الحل- يعنى الشيرج- روى عن الرضا عليه السلام، و له عنه

---

(۱) فى المصدر: غبطة.

(۲) فى المصدر: بذلك.

(۳) فى المصدر: احتجنا.

(۴) فى المصدر زيادة: الجبّارون.

(۵) فى المصدر: الدنيا.

(۶) فى المصدر: فقد سرّنى، بدل: قلت: نعم سرّنى.

(۷) رجال الكشى: ۵۹۷/ ۱۱۱۶.

(۸) هداية المحدثين: ۱۷۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۰

مسائل، عنه عبد اللّه بن محمّد، جش «۱».

و فى ضا بعد الحل: كوفى، أنماطى، ثقة، ردىّ الأصل «۲».

و فى صه بعد الحل: و هو الشيرج، ثقة، قاله الشيخ، و قال: إنّه ردىء الأصل، فعندى توقّف فى قبول روايته «۳».

و فى لم: روى عنه محمّد بن عيسى اليقطينى «۴».

و فى ست: له كتاب، ابن أبى جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن أبى القاسم، عن محمّد بن علىّ الكوفى، عنه «۵».

و فى تعق: الظاهر أنّ الرداءة من أنّ فيه أغلاطا كثيرة، من تصحيف و تحريف و سقط و غيرها، و لعلّها من النسّاخ، على قياس ما ذكروه فى رجال كش و نشاهده. فظهر وجه إيراده العلّامة فى القسم الأوّل.

و توقّفه فى روايته لاحتمال كونها من أصله، بل لعلّ هذا هو الراجح و إن كان هو فى نفسه معتمدا.

و قيل: المراد عدم الاعتماد عليه لانتفاء القرائن الموجبة له.

و قيل: المراد عدم استقامة الترتيب، أو جمعه للصحيح و الضعيف.

و يحتمل كون المراد فساد أصله ممّا ظهر من الخارج، و هو أقرب منهما.

و فى المعراج: يحتمل أن يريد به أنّه غير شريف النسب. و قرّبه بأنّ المذكور فى ست: أنّ له كتابا، فلو أراد رداءة كتابه لوجب أن يقول: ردىء «۶».

---

(۱) رجال النجاشى: ۹۹/ ۲۴۸.

(۲) رجال الشيخ: ۳۶۸/ ۱۹.

(۳) الخلاصة: ۱۴/ ۴.

(۴) رجال الشيخ: ۴۴۷/ ۵۱.

(۵) الفهرست: ۳۵/ ۱۰۳.

(۶) معراج أهل الكمال: ۱۴۰- ۱۴۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۱

و لا يخفى ما فيه «۱».

أقول: فى مشكا: ابن عمر الحلّال، عنه عبد اللّه بن محمّد، و محمّد ابن علىّ الكوفى، و محمّد بن عيسى، و موسى بن القاسم، و الحسين بن سعيد «۲».

۲۰۱- أحمد بن عمران الحلبى:

يأتى فى عمّه عبيد اللّه بن على أنّ آل أبى شعبة بيت مشهور فى أصحابنا. إلى أن قال: كانوا جميعا ثقات، مرجوعا إليهم فيما يقولون.

و فى المتوسّط فى ترجمة عمر بن أبى شعبة قال: و توثيق آل أبى شعبة مجملا يظهر منه توثيقه «۳».

و سنشير إلى تحقيق الحال فيه، تعق «۴».

قلت: فى المجمع كما فى المتوسّط «۵».

۲۰۲- أحمد بن عيسى بن جعفر:

العلوى، ثقة، من أصحاب العياشى، صه «۶»، لم «۷».

و المعروف وصفه بالزاهد، و اللّه العالم.

و فى تعق: منه ما يأتى فى علىّ بن محمّد بن عبد اللّه القزوينى و غيره «۸».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۹، باختلاف.

(۲) هداية المحدثين: ۱۷۴.

(۳) الوسيط: ۱۷۷.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۰.

(۵) مجمع الرجال: ۱/ ۱۳۲.

(۶) الخلاصة: ۱۸/ ۳۲، و فيه: العلوى العمرى.

(۷) رجال الشيخ: ۴۳۹/ ۷، و فيه: العلوى العمرى.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۲

۲۰۳- أحمد بن عيسى بن محمّد:

الخشّاب، الحلبى، أبو الفتح، فقيه ديّن، عه «۱».

و هو غير مذكور فى الكتابين.

۲۰۴- أحمد بن فارس بن زكريّا:

له كتب، منها: كتاب المعاش و الكسب، و كتاب الميرة، و كتاب ما جاء فى أخلاق المؤمنين، ست «۲».

و قال ابن خلّكان: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا بن محمّد بن حبيب الرازىّ اللغوىّ، كان إماما فى علوم شتّى، خصوصا اللغة فإنّه أتقنها، و ألّف كتابه المجمل فى اللغة، و هو على اختصاره جمع شيئا كثيرا، و له كتاب حلية الفقهاء «۳».

و فى تعق: ربما يحتمل من هذا كونه من العامّة، فما فى البلغة من أنّه ممدوح «۴»، لا يخلو من نظر بعد ملاحظة الاصطلاح فى الممدوح، نعم ربما يستفاد تشيّعه من ست، فتأمّل «۵».

قلت: لعلّ استفادة تشيّعه منه لما ذكرناه غير مرّة من ذكره فيه من دون تعرّض لفساد المذهب، و كذا: ب، فإنّه ذكره فيه أيضا كما فى ست «۶».

و فى كمال الدين: سمعت شيخا من أصحاب الحديث يقال له:

أحمد بن فارس الأديب «۷»، فتدبّر.

---

(۱) فهرست منتجب الدين: ۱۲/ ۹.

(۲) الفهرست: ۳۶/ ۱۰۹.

(۳) وفيات الأعيان ۱: ۱۱۸/ ۴۹.

(۴) بلغة المحدثين: ۳۲۹.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى.

(۶) معالم العلماء: ۲۱/ ۹۹.

(۷) كمال الدين: ۴۵۳/ ۲۰ و فيه: و سمعنا.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۳

۲۰۵- أحمد بن فهد الحلّى:

غير مذكور فى الكتابين.

و فى مل: الشيخ جمال الدين أحمد بن فهد الحلّى، عالم فاضل ثقة صالح زاهد عابد، ورع، جليل القدر. له كتب، منها: المهذّب شرح المختصر النافع، و عدّة الداعى، و المقتصر، و الموجز، و شرح الألفيّة للشهيد، و المحرّر، و التحصين، و الدرّ الفريد فى التوحيد.

روى «۱» عن تلامذة الشهيد، رحمه اللّه «۲»، انتهى.

و قال الشيخ يوسف البحرانى: الشيخ جمال الدين أبو العبّاس أحمد ابن شمس الدين محمّد بن فهد الحلّى الأسدى، فاضل عالم «۳» فقيه مجتهد زاهد عابد ورع تقى نقى، إلّا أنّ له ميلا إلى مذهب الصوفيّة، بل تفوّه به فى بعض مصنّفاته. إلى أن قال: توفّى رحمه اللّه فى السنة الحادية و الأربعين بعد الثمانمائة، و قد بلغ من العمر خمسا و ثمانين سنة.

ثمّ ذكر مصنّفاته، و زاد: و رسالة فى معانى أفعال الصلاة «۴» و ترجمة أذكارها حسنة الفوائد، و رسالة اللمعة الجليّة فى معرفة النيّة- و ربما تصحّف بالمهملة و هو غلط- و رسالة نبذة الباغى «۵» فيما لا بدّ منه من آداب الداعى- و هو ملخّص كتاب عدّة الداعى- و رسالة مصباح المبتدى و هداية المقتدى فى فقه الصلاة- على ما نسبه إليه بعض الفضلاء- و رسالة كفاية المحتاج «۶»

(۱) فى المصدر: يروى.

(۲) أمل الآمل ۲: ۲۱/ ۵۰، و لم يرد فيه الترحم.

(۳) عالم، لم ترد فى المصدر.

(۴) فى المصدر: و رسالة فى معانى الصلاة.

(۵) فى المصدر: نبذة الباقى.

(۶) فى المصدر: و رسالة فى كفاية المحتاج.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۴

فى مناسك الحاج، و رسالة موجزة فى نيّات الحج «۱»، و رسالة مختصرة فى واجبات الصلاة، و رسالة فى تعقيبات الصلاة «۲»، انتهى.

أقول: و قبره قدّس سرّه فى كربلاء المشرّفة، مزار معروف «۳» و عليه قبّة، و هو بالقرب من موضع مخيّم سيّد الشهداء عليه السلام، فى بستان لنقيب العلويّين فى البلدة المشرّفة المزبورة.

و قوله: إلّا أنّ له ميلا. إلى آخره، يأتى ما فيه عن تعق فى أحمد بن محمّد بن نوح «۴»، فلاحظ.

۲۰۶- أحمد بن الفضل الخزاعى:

واقفى، ظم «۵».

و زاد فى صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام «۶».

و فى كش: حمدويه، عن بعض أشياخه: أحمد بن الفضل الخزاعى قيل: إنّه واقفى «۷».

۲۰۷- أحمد بن القاسم:

رجل من أصحابنا، رأينا بخطّ الحسين بن عبيد اللّه كتابا له: إيمان أبى طالب، جش «۸».

أقول: ظاهره كونه من العلماء الإماميّة، و لا يبعد اتّحاده مع الآتى

(۱) فى هامش النسخ الخطية و المصدر: منافيات الحج.

(۲) لؤلؤة البحرين: ۱۵۵.

(۳) فى نسخة «ش»: يعرف.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۷.

(۵) رجال الشيخ: ۳۴۴/ ۲۹.

(۶) الخلاصة: ۲۰۱/ ۳.

(۷) رجال الكشى: ۵۵۶/ ۱۰۴۹ و لم يرد فيه: قيل إنه.

(۸) رجال النجاشى: ۹۵/ ۲۳۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۵

بعيده.

۲۰۸- أحمد بن القاسم بن أبى كعب:

يكنّى أبا جعفر، روى عنه التلعكبرى و سمع منه سنة ثمان و عشرين و ما بعدها- أى بعد الثلاثمائة- و له منه إجازة، لم «۱».

قلت «۲»: فى مشكا: ابن القاسم بن أبى كعب، عنه التلعكبرى «۳».

۲۰۹- أحمد بن القاسم بن طرخان:

قال ابن الغضائرى: إنّه ضعيف، صه «۴».

و لا يبعد كونه المتقدّم، إلّا أنّ فى د: أنّ هذا أبو السرّاج «۵»، و فى لم:

أنّ ذاك أبو جعفر «۶»، فتدبّر.

۲۱۰- أحمد بن كلثوم:

مضى بعنوان ابن علىّ بن كلثوم، تعق «۷».

۲۱۱- أحمد بن محمّد بن إبراهيم:

ابن أحمد بن المعلّى بن أسد، هو ابن إبراهيم بن أحمد.

۲۱۲- أحمد بن محمّد بن إبراهيم العجلى:

يروى عنه الصدوق مترضّيا «۸»، و يحتمل كونه المتقدّم، تعق «۹».

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۴۴/ ۴۰ و فيه: سمع منه سنة ثمان و عشرين و ثلاثمائة و ما بعدها.

(۲) فى نسخة «ش»: أقول.

(۳) هداية المحدثين: ۱۵.

(۴) الخلاصة: ۲۰۵/ ۲۳.

(۵) رجال ابن داود: ۲۲۹/ ۳۶.

(۶) رجال الشيخ: ۴۴۴/ ۴۰.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۰.

(۸) الخصال: ۱۵۸/ ۲۰۳، و فيه: أحمد بن محمّد بن هيثم العجلى، إلّا أنّ فى وسائل الشيعة ۶: ۳۵۲/ ۸ نقل الحديث عن الخصال و فيه: ابن إبراهيم، فتأمّل.

(۹) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۶

۲۱۳- أحمد بن محمّد:

أبو بشر السّراج، أخبرنا ابن شاذان، عن العطّار، عن الحميرى، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، عنه، جش «۱».

و فى تعق: الظاهر أنّ الواو سهو من الناسخ، لما مرّ من أنّه ابن أبى بشر، و يأتى فى معاوية بن ميسرة و فى باب المصدّر بابن «۲».

قلت: ما يأتى فيهما ليس فيه زيادة على ما ذكره دام فضله.

و لا يخفى أنّ ابن أبى بشر يروى عنه ابن سماعة، و هو ظم «۳». و هذا يروى عنه ابن أبى الخطّاب، و هو ج «۴»، دى «۵»، فتأمّل.

و فى مشكا: ابن محمّد أبو بشر السرّاج، عنه محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب «۶».

۲۱۴- أحمد بن محمّد:

أبو عبد اللّه الآملى الطبرى، ضعيف جدّا، لا يلتفت إليه. له كتاب الوصول إلى علم «۷» الأصول، و كتاب الكشف، أخبرناه إجازة ابن عبدون، عن محمّد بن محمّد بن هارون الطحّان الكندى، عنه، جش «۸».

صه، إلى: إليه، و زاد قبل الآملى: الخليلى، الذى يقال له: غلام

---

(۱) رجال النجاشى: ۸۹/ ۲۱۹.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۰، باختلاف.

(۳) رجال الشيخ: ۳۴۸/ ۲۴.

(۴) رجال الشيخ: ۴۰۷/ ۲۸.

(۵) رجال الشيخ: ۴۲۳/ ۲۳.

(۶) هداية المحدثين: ۱۷۶.

(۷) المصدر: معرفة.

(۸) رجال النجاشى: ۹۶/ ۲۳۸، و فيه: أخبرنا إجازة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۷

خليل، و بعد إليه: كذّاب، وضّاع للحديث، فاسد «۱».

و فى بعض نسخ جش: أبى عبد اللّه «۲». و نسخ د «۳». لذلك مختلفة.

أقول: فى مشكا: ابن محمّد أبو عبد اللّه الآملى، عنه محمّد بن محمّد بن هارون الطحّان «۴».

۲۱۵- أحمد بن محمّد:

أبى الغريب الصينى «۵»، يكنّى أبا الحسن، نزل «۶» بغداد، روى عنه التلعكبرى، و سمع منه سنة اثنين و عشرين و ثلاثمائة، و له منه إجازة، لم «۷».

أقول: فى مشكا: ابن محمّد بن أبى الغريب، عنه التلعكبرى «۸».

۲۱۶- أحمد بن محمّد بن أبى نصر:

زيد، مولى السكون، أبو جعفر المعروف بالبزنطى، كوفى، لقى الرضا عليه السلام و أبا جعفر عليه السلام، و كان عظيم المنزلة عندهما. و له كتب، منها: الجامع.

مات سنة إحدى و عشرين و مائتين بعد وفاة الحسن بن علىّ بن فضّال بثمانية أشهر، جش «۹».

و فى ست بعد أبو جعفر: و قيل أبو على، و بعد الرضا عليه السلام:

(۱) الخلاصة: ۲۰۵/ ۲۰ و فيه: فاسد المذهب.

(۲) الظاهر أنّ الصواب: ابن عبد اللّه، راجع منهج المقال: ۴۰.

(۳) رجال بن داود: ۲۳۰/ ۴۲.

(۴) هداية المحدثين: ۱۷۶ و فيه: محمّد بن هارون الطحان.

(۵) فى المصدر: أحمد بن محمّد بن أبى الغريب الضّبى.

(۶) فى المصدر: نزيل.

(۷) رجال الشيخ: ۴۴۲/ ۳۲.

(۸) هداية المحدثين: ۱۷۶.

(۹) رجال النجاشى: ۷۵/ ۱۸۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۸

و كان عظيم المنزلة عنده، و روى عنه كتابا.

و له من الكتب كتاب الجامع، أخبرنا به عدّة من أصحابنا منهم:

الشيخ و ابن عبدون و الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن سليمان الرازى «۱»، قال: حدّثنا «۲» خال أبى محمّد بن جعفر و عمّ أبى علىّ بن سليمان، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، عنه.

و ابن أبى جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد «۳»، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى و محمّد بن عبد الحميد العطّار جميعا، عنه.

و له كتاب النوادر، أحمد بن محمّد بن موسى، عن أحمد بن محمّد ابن سعيد، عن يحيى بن زكريّا بن شيبان، عنه.

و مات سنة إحدى و عشرين و مائتين «۴».

إلّا أنّ فى جش، ابن محمّد بن عمرو بن أبى نصر «۵».

و صه كست إلى قوله: عنده، و زاد: و هو ثقة «۶»، جليل القدر، و كان له اختصاص بأبى الحسن الرضا عليه السلام و أبى جعفر عليه السلام، أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه و أقرّوا له بالفقه.

مات رحمه اللّه سنة إحدى و عشرين و مائتين بعد وفاة الحسن بن علىّ ابن فضّال بثمانية أشهر «۷».

(۱) فى المصدر: الزرارى.

(۲) فى المصدر: حدّثنا به.

(۳) محمّد بن الحسن بن الوليد، لم ترد فى المصدر.

(۴) الفهرست: ۱۹/ ۶۳.

(۵) رجال النجاشى: ۷۵/ ۱۸۰.

(۶) و الفهرست أيضا زاد: ثقة، بعد قوله: كوفى.

(۷) الخلاصة: ۱۳/ ۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۰۹

و تبع فى ذلك جش. و قد ذكر أنّ الحسن بن علىّ بن فضّال مات سنة أربع و عشرين و مائتين «۱»، و كذا د «۲».

و على هذا تكون وفاته قبل وفاة الحسن بثلاث سنين، لا بعدها بثمانية أشهر.

و الظاهر أنّ هذه نسبة وفاة الحسن بن محبوب إلى وفاة ابن فضّال ذكرت هنا سهوا، و اللّه العالم.

و فى ضا: ثقة «۳». و زاد ظم: جليل القدر «۴».

و فى كش حكاية الإجماع «۵»، و أحاديث كثيرة فى جلالته «۶».

و فى تعق: فى العيون، فى الصحيح عنه، قال: كنت شاكّا فى أبى الحسن الرضا عليه السلام، فكتبت إليه كتابا أسأله فيه الاذن عليه، و قد أضمرت فى نفسى إذا دخلت عليه أسأله عن ثلاث آيات. إلى أن قال:

و كتب عليه السلام بجواب ما أردت أن أسأله عنه من الآيات الثلاث «۷».

و عن العدّة: إنّه لا يروى إلّا عن الثقة «۸».

و فى أوائل الذكرى: إنّ الأصحاب أجمعوا على قبول مراسيله، كابن

---

(۱) الخلاصة: ۳۹/ ۲.

(۲) رجال ابن داود: ۷۶/ ۴۴۲.

(۳) رجال الشيخ: ۳۶۶/ ۲.

(۴) رجال الشيخ: ۳۴۴/ ۳۴.

(۵) رجال الكشى: ۵۵۶/ ۱۰۵۰.

(۶) رجال الكشى: ۵۸۷/ ۱۰۹۹، ۵۸۸/ ۱۱۰۰ و ۱۱۰۱.

(۷) عيون أخبار الرضا عليه السلام ۲: ۲۱۲/ ۱۸.

(۸) عدة الأصول: ۱/ ۳۸۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱۰

أبى عمير و صفوان بن يحيى «۱».

و عن السرائر: البزنط: ثياب معروفة «۲».

و السكون- بفتح السين- حىّ باليمن «۳» «۴».

أقول: فى مشكا: يعرف ابن أبى نصر بوقوعه آخر السند مقارنا للرضا و الجواد عليهما السلام، و برواية الحسين بن سعيد عنه، و محمّد بن الحسين ابن أبى الخطّاب، و أبى طالب عبد اللّه بن الصلت، و أحمد بن هلال، و يحيى ابن سعيد الأهوازى، و محمّد بن عبد اللّه بن زرارة.

و فى التهذيب: عن أحمد بن محمّد بن أبى نصر، عن محمّد بن علىّ ابن أبى عبد اللّه، عن أبى الحسن عليه السلام «۵».

فقال فى المدارك: الجواب بالطعن فى السند بجهالة الراوى «۶»، انتهى.

و عن؟؟؟ محمّد بن عيسى، و محمّد بن عبد الحميد العطّار، و محمّد بن عبد اللّه بن مهران، و محمّد بن يحيى، و أحمد بن محمّد بن خالد، و أحمد ابن محمّد بن عيسى، و يحيى بن زكريّا بن شيبان، و محمّد بن يزداد، و الحسن ابن علىّ بن النعمان، و علىّ بن مهزيار، و موسى بن عمر بن يزيد الصيقل، و يعقوب بن يزيد، و إبراهيم بن هاشم.

و هو عن أبان بن عثمان الأحمر، و عن عبد اللّه بن المغيرة، و محمّد بن

---

(۱) ذكرى الشيعة: ۴.

(۲) السرائر: ۳/ ۵۵۳.

(۳) لسان العرب: ۱۳/ ۲۱۸.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۰.

(۵) التهذيب ۴: ۱۲۴/ ۳۵۶.

(۶) مدارك الاحكام: ۵/ ۳۷۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱۱

حمران. و وقع فى أسانيد الشيخ رواية محمّد بن أحمد بن يحيى، عن ابن أبى نصر «۱».

و الظاهر أنّ الواسطة ساقطة، مثل أحمد بن محمّد بن عيسى، لأنّه ليس من طبقة من يروى عنه «۲».

۲۱۷- أحمد بن محمّد الأردبيلى:

أمره فى الجلالة و الثقة و الأمانة أشهر من أن يذكر، و فوق ما تحوم «۳» حوله العبارة، كان متكلّما، فقيها، عظيم الشأن، جليل القدر، رفعى المنزلة، أورع أهل زمانه و أعبدهم و أتقاهم. له مصنفات، منها كتاب آيات الأحكام.

توفّى رحمه اللّه فى شهر صفر سنة ثلاث و تسعين و تسعمائة، فى المشهد المقدّس الغروى، نقد «۴».

عنه تعق، و قال: قلت: من مصنّفاته شرحه على الإرشاد لم يصنّف مثله، و حاشيته على شرح المختصر العضدى، و غير ذلك «۵».

أقول: فى مل: كان عالما فاضلا مدقّقا عابدا ثقة ورعا، جليل القدر عظيم الشأن. ثمّ ذكر من جملة كتبه: حديقة الشيعة «۶».

و فى إجازة الشيخ يوسف البحرانى: كان عالما عاملا محقّقا مدقّقا

---

(۱) التهذيب ۳: ۵۷/ ۱۹۷.

(۲) هداية المحدثين: ۱۷۴.

(۳) فى نسخة «م»: يحوم.

(۴) نقد الرجال: ۲۹/ ۱۲۶.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۹/ ۱۲۶.

(۶) أمل الآمل ۲: ۲۳/ ۵۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱۲

زاهدا «۱» ورعا، لم يسمع بمثله فى الزهد و الورع، له مقامات و كرامات «۲».

ذكره شيخنا المجلسى فى البحار فى جملة من رأى القائم عليه السلام «۳» و أنّه قد انفتحت له أقفال الروضة المقدّسة الغرويّة و كلّمه الإمام عليه السلام، فى حكاية طويلة. إلى أن قال:

و الذى وقفنا عليه- يعنى من شرح الإرشاد- ما يتعلّق بالعبادات كملا، و المتاجر كملا، و كتاب الصيد و الذباحة إلى آخر الكتاب. و أمّا ما يتعلّق بالنكاح و توابعه فلم نقف عليه و لم نسمع به، و الظاهر أنّ هذا هو الذى برز فى قالب التصنيف.

و كان رحمه اللّه مجتهدا صرفا كالعلّامة الحلّى و نحوه، عطّر اللّه مراقدهم. و له أيضا كتاب حديقة الشيعة. إلى آخر كلامه رحمه اللّه «۴».

و فى كتاب الأنوار النعمانيّة للسيّد نعمة اللّه الجزائرى: حدّثنى أوثق مشايخى علما و عملا أنّ لهذا الرجل- و هو المولى الأردبيلى رحمه اللّه- تلميذا من أهل تفريش اسمه مير علّام «۵»، و قد كان بمكان من الفضل و الورع.

قال ذلك التلميذ «۶»: قد كانت لى حجرة فى المدرسة المحيطة بالقبّة الشريفة، فاتّفق أنّى فرغت من مطالعتى و قد مضى جانب كثير من الليل، فخرجت من الحجرة أنظر فى حوش الحضرة، و كانت ليلة شديدة الظلام،

---

(۱) فى المصدر زيادة: عابدا.

(۲) فى اللؤلؤة: له كرامات و مقامات.

(۳) بحار الأنوار: ۵۲/ ۱۷۴.

(۴) لؤلؤة البحرين: ۱۴۸/ ۶۱.

(۵) فى المصدر: فيض اللّه، (خ ل).

(۶) فى المصدر زيادة: أنّه.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۳۱۳

فرأيت رجلا مقبلا إلى الحضرة الشريفة، فقلت: لعلّ هذا سارق جاء ليسرق شيئا من القناديل. فنزلت و أتيت إلى قربه «۱» و هو لا يرانى فمضى إلى الباب و وقف، فرأيت القف و قد «۲» سقط و فتح له الباب الثانى و الثالث على هذا الحال، فأشرف على القبر فسلّم و أتى من جانب القبر ردّ السلام، فعرفت صوته، فإذا هو يتكلّم مع الإمام عليه السلام فى مسألة علميّة.

ثمّ خرج من البلدة «۳» متوجّها إلى مسجد الكوفة، فخرجت خلفه و هو لا يرانى، فلمّا وصل إلى محراب المسجد، سمعته يتكلّم مع رجل آخر بتلك المسألة.

فرجع و رجعت خلفه و هو لا يرانى «۴». فلمّا بلغ إلى باب البلد أضاء الصبح، فأعلنت نفسى له و قلت «۵»: يا مولانا كنت معك من الأوّل إلى الآخر، فأعلمنى من كان الرجل الأوّل الذى كلّمته فى القبّة، و من الرجل الآخر الذى كلّمك فى «۶» الكوفة. فأخذ علىّ المواثيق أنّى لا أخبر أحدا بسرّه حتّى يموت.

فقال لى: يا ولدى، إنّ بعض المسائل تشتبه علىّ، فربما خرجت «۷» بعض الليل إلى قبر مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، و كلّمته فى المسألة، و سمعت الجواب.

---

(۱) فى المصدر زيادة: فرأيته.

(۲) فى المصدر: قد.

(۳) فى المصدر: البلد.

(۴) و هو لا يرانى، لم ترد فى المصدر.

(۵) فى المصدر زيادة: له.

(۶) فى المصدر زيادة: مسجد.

(۷) فى المصدر زيادة: فى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۳۱۴

و فى هذه الليلة أحالنى على مولانا صاحب الزمان عليه السلام، و قال لى: إنّ ولدنا المهدى عليه السلام هذه الليلة فى مسجد الكوفة، فامض إليه و سله عن هذه المسألة، و كان ذلك الرجل هو المهدى عليه السلام «۱»، انتهى.

۲۱۸- أحمد بن محمّد بن أحمد:

الجرجانى «۲»، نزيل مصر، كان ثقة فى حديثه، ورعا، لا يطعن عليه، صه «۳».

و زاد جش: سمع الحديث، و أكثر من أصحابنا و العامة «۴».

۲۱۹- أحمد بن محمّد بن أحمد:

السنانى، يروى عنه الصدوق مترضّيا «۵».

و يأتى محمّد بن أحمد السنانى، روى عنه الصدوق «۶»، و لعلّ هذا ابنه. و احتمال الاتّحاد فى غاية البعد، تعق «۷».

۲۲۰- أحمد بن محمّد بن أحمد:

ابن طرخان الكندى، أبو الحسين الجرجانى الكاتب، ثقة، صحيح السماع، صه «۸».

و زاد جش: كان صديقنا، قتله إنسان يعرف بابن أبى العبّاس- يزعم

---

(۱) الأنوار النعمانية: ۲/ ۳۰۳.

(۲) فى الخلاصة زيادة: أبو على.

(۳) الخلاصة: ۱۹/ ۴۴.

(۴) رجال النجاشى: ۸۶/ ۲۰۸.

(۵) أمالى الصدوق: ۳۳۴/ ۴، و لم يرد فيه الترضّى.

(۶) كما فى الخصال: ۱۸۸/ ۲۵۹ و غيره.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۲.

(۸) الخلاصة: ۲۰/ ۴۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱۵

أنّه علوىّ- لأنّه أنكر عليه نكرة، رحمه اللّه، و له كتاب إيمان أبى طالب «۱».

۲۲۱- أحمد بن محمّد بن أحمد:

ابن طلحة، أبو عبد اللّه- و هو ابن أخى أبى الحسن علىّ بن عاصم المحدّث- يقال له: العاصمى، كان ثقة فى الحديث، سالما، خيّرا، أصله كوفى و سكن بغداد. روى عن الشيوخ الكوفيّين.

أحمد بن علىّ بن نوح، عن الحسين بن علىّ بن سفيان، عن العاصمى، جش «۲».

صه. إلى: عن جميع شيوخ الكوفيين، و قبل أبو عبد اللّه: ابن عاصم، و ليس فيها: أبى الحسن، و لا- كان، و بدل سالما خيّرا: سالم الجنبة «۳».

و يأتى عن الشيخ بعنوان: ابن محمّد بن عاصم «۴».

و فى تعق: و نذكر «۵» هناك بعض ما فيه «۶».

أقول: فى مشكا: ابن محمّد بن أحمد بن طلحة بن عاصم «۷» العاصمى الثقة، عنه الحسين بن علىّ بن سفيان، و ابن الجنيد «۸».

۲۲۲- أحمد بن محمّد بن إسحاق:

روى عنه الصدوق مترضّيا، تعق «۹».

---

(۱) رجال النجاشى: ۸۷/ ۲۱۰، و فيه: الجرجانى.

(۲) رجال النجاشى: ۹۳/ ۲۳۲.

(۳) الخلاصة: ۱۶/ ۱۶، و ورد فيها: أحمد بن محمّد بن طلحة بن عاصم.

(۴) رجال الشيخ: ۴۵۴/ ۹۷.

(۵) فى المصدر: و سنذكر.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۲.

(۷) فى المصدر: العاصم.

(۸) هداية المحدثين: ۱۷۶.

(۹) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۲.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱۶

قلت: كأنّه أحمد بن محمّد بن إسحاق المعاذى، الذى يذكره فى كمال الدين مترضّيا «۱».

۲۲۳- أحمد بن محمّد بن جعفر:

أبو علىّ الصولى، بصرىّ، صحب الجلودى عمره، و قدم بغداد سنة ثلاث و خمسين و ثلاثمائة، و سمع الناس منه، و كان ثقة فى حديثه مسكونا إلى روايته، غير أنّه قيل: إنّه يروى عن الضعفاء، جش «۲».

صه، إلّا: بصرى، و بعد الجلودى: بالجيم المفتوحة و اللام الساكنة و الواو المفتوحة، و قيل: بضمّ اللام و إسكان الواو و الدال المهملة بعد الواو، و صحبه «۳». إلى آخره.

و ست كجش إلى: إلى روايته، و زاد: أحمد بن عبدون، عن محمّد ابن موسى أبى الفرج، عنه. و أخبرنا الشيخ، عنه «۴».

قلت: ما ذكره العلّامة فى ترجمة الجلودى من سكون اللام و فتح الواو غير معروف. و فى القاموس: جلود- كقبول- قرية بالأندلس «۵».

و أمّا الصولى، ففى ضح: بالمهملة المضمومة «۶».

و فى القاموس: صول: قرية بصعيد مصر، و بالضم رجل، و موضع «۷».

و فى مشكا: ابن محمّد بن جعفر أبو على الصولى الثقة، عنه محمّد

---

(۱) كمال الدين: ۳۱۷/ ۲.

(۲) رجال النجاشى: ۸۴/ ۲۰۲.

(۳) الخلاصة: ۱۷/ ۲۳.

(۴) الفهرست: ۳۲/ ۹۵.

(۵) القاموس المحيط: ۱/ ۲۸۴.

(۶) إيضاح الاشتباه: ۱۰۱/ ۶۱.

(۷) القاموس المحيط: ۴/ ۴.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱۷

ابن محمّد النعمان، و محمّد بن موسى القزوينى «۱».

۲۲۴- أحمد بن محمّد بن الحسن:

ابن الوليد. حكم بصحّة حديثه فى المختلف «۲»، و كذا فى طريق الشيخ إلى الحسن بن محبوب «۳»، و هو فيه.

و فى الوجيزة: إنّه أستاذ المفيد، يعدّ حديثه صحيحا لكونه من مشايخ الإجازة. و وثّقه الشهيد الثانى «۴».

و ربما أشرنا إلى ما فيه فى أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، تعق «۵».

أقول: ذكره فى الحاوى فى خاتمة قسم الثقات «۶»، و قد عقدها لمن لم ينصّ على توثيقه، بل يستفاد من قرائن أخر.

و فى مل: من مشايخ المفيد، وثّقه الشهيد الثانى فى الدراية «۷»، و يعدّ العلّامة و غيره من علمائنا حديثه صحيحا، و معلوم أنّه من مشايخ الإجازة «۸»، انتهى.

و فى المتوسّط: من المشايخ المعتبرين، و قد صحّح العلّامة كثيرا من الروايات و هو فى الطريق، بحيث لا يحتمل الغفلة، و لم أر «۹» إلى الآن و لم

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۷۶.

(۲) مختلف الشيعة: ۱/ ۲۵۸، حكم بصحّة حديث زرارة عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و هو فى الطريق، راجع التهذيب ۱: ۱۰/ ۱۶.

(۳) الخلاصة: ۲۷۶.

(۴) الوجيزة: ۱۵۳/ ۱۲۰.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۲.

(۶) حاوى الأقوال: ۱۷۰/ ۷۰۰.

(۷) الرعاية فى علم الدراية: ۳۷۰.

(۸) أمل الآمل ۲: ۲۴/ ۶۳.

(۹) فى نسخة «ش»: و لم أدر.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱۸

أسمع من أحد يتأمّل فى توثيقه «۱».

و فى مشكا: ابن الوليد، يقع فى أوّل السند كالمفيد و أقرانه، و هو عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، و عن أبيه، عن سعد بن عبد اللّه و محمّد بن الحسن الصفّار «۲».

۲۲۵- أحمد بن محمّد بن الحسين:

ابن الحسن بن دول القمّى، له مائة كتاب. ثمّ عدّها و عدّ منها كتب فروع الفقه من الوضوء إلى الديات، ثم عدّ كتاب خصائص النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، كتاب شواهد أمير المؤمنين عليه السلام و فضائله، كتاب المناقب، كتاب المثالب. ثمّ قال:

قال أبو محمّد عبد اللّه بن محمّد الدعلجى رحمه اللّه: أخبرنا عنه أبو على أحمد بن على.

و جاء وفاته سنة خمسين و ثلاثمائة، جش «۳».

و فى تعق: الظاهر ممّا ذكر كونه ممدوحا، سيّما بعد ملاحظة ما ذكرناه «۴» فى الفوائد «۵».

أقول: فى مشكا: ابن محمّد بن الحسين بن الحسن بن دول، عنه أبو على أحمد بن على «۶».

---

(۱) الوسيط: ۱۸.

(۲) هداية المحدثين: ۱۷۴.

(۳) رجال النجاشى: ۸۹/ ۲۲۳.

(۴) فى نسخة «ش»: ما ذكرنا.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۳.

(۶) هداية المحدثين: ۱۷۶، و ما ذكر عن المشتركات لم يرد فى نسخة «ش».

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۱۹

۲۲۶- أحمد بن محمّد بن خالد:

ابن عبد الرحمن بن محمّد بن علىّ البرقى، أبو جعفر، أصله كوفى.

و كان جدّه محمّد بن على حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد «۱»، ثمّ قتله.

و كان خالد صغير السن، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق رود «۲».

و كان ثقة فى نفسه، يروى عن الضعفاء و اعتمد «۳» المراسيل، و صنّف كتبا «۴» المحاسن و غيرها. و قد زيد فى المحاسن و نقص، جش «۵».

ست، و زاد بعد عمر: والى العراق، و بعد زيد: ابن على، و بدل رود: قم «۶»، و زاد: و أقاموا بها، و بعد فى نفسه: غير أنّه، و بعد كتبا: كثيرة منها.

ثمّ ذكرا كتبه، و قالا: أخبرنا بها الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن سليمان الزرارى، قال: حدّثنى مؤدّبى علىّ بن الحسين السعدآبادى أبو الحسن القمّى، عنه.

إلّا أنّ فى ست فى أوّل السند بزيادة: المفيد و ابن عبدون، ثمّ قال:

و أخبرنا هؤلاء عن الحسن بن حمزة العلوى الطبرى، عن أحمد بن عبد اللّه ابن بنت البرقى، قال: حدّثنا جدّى أحمد بن محمّد.

و أخبرنا ابن أبى جيد، عن ابن الوليد، عن سعد، عنه «۷».

---

(۱) فى المصدر زيادة: عليه السلام.

(۲) فى المصدر: برق‌رود.

(۳) فى نسخة «ش» زيادة: على.

(۴) فى المصدر زيادة: منها.

(۵) رجال النجاشى: ۷۶/ ۱۸۲.

(۶) فى الفهرست: برقة قم.

(۷) الفهرست: ۲۰/ ۶۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۰

و زاد جش على ما مرّ: قال أحمد بن الحسين رحمه اللّه فى تاريخه:

توفّى أحمد فى سنة أربع و سبعين و مائتين، و قال علىّ بن محمّد ماجيلويه:

سنة ثمانين و مائتين.

و فى صه، بعد البرقى: منسوب إلى برقة قم، و بعد كوفى: ثقة، غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء و اعتمد المراسيل، قال ابن الغضائرى: طعن عليه القمّيّون، و ليس الطعن فيه إنّما الطعن فيمن يروى عنه، فإنّه كان لا يبالى عمّن أخذ، على طريقة أهل الأخبار.

و كان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعده عن قم، ثمّ أعاده إليها و اعتذر إليه.

قال: و وجدت «۱» كتابا فيه وساطة بين أحمد بن محمّد بن عيسى و أحمد بن محمّد بن خالد، لمّا توفّى مشى أحمد بن محمّد بن عيسى فى جنازته حافيا حاسرا ليبرئ نفسه ممّا قذفه به.

و عندى أنّ روايته مقبولة «۲».

و فى تعق: فى المعراج: إنّ فى المختلف فى غير موضع أنّ فيه قولا بالقدح، و جعل ذلك طعنا فى الرواية «۳».

و فى المسالك فى بحث إرث نكاح المنقطع، طعن فى صحيحة سعيد «۴» باشتمالها على البرقى. إلى أن قال: و ابنه أحمد، فقد طعن عليه كما طعن على أبيه «۵».

---

(۱) فى المصدر: و قال وجدت.

(۲) الخلاصة: ۱۴/ ۷.

(۳) المختلف.

(۴) فى نسخة «م»: سعد، و فى المعراج: سعيد بن عباد، و فى المسالك: سعيد بن يسار.

(۵) معراج أهل الكمال: ۱۶۱، المسالك: ۱/ ۴۰۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۱

و فيما ذكراه نظر ظاهر، يظهر بملاحظة ما مرّ فى الفوائد.

و بالجملة: التوثيق ثابت من العدول، و القدح غير معلوم، بل و لا ظاهر، و غاية ما ثبت الطعن فى طريقته، و هو قدح بالنسبة إلى رؤية بعض القدماء.

و قال جدّى رحمه اللّه «۱»: لو جعل هذا- أى إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى إيّاه- قدحا «۲» فى ابن عيسى كان أظهر، لكن كان ورعا و تلافى ما وقع منه «۳»، انتهى «۴».

أقول: فى مشكا: يعرف ابن محمّد بن خالد بوقوعه فى وسط السند، و يروى عنه محمّد بن جعفر بن بطّة، و علىّ بن إبراهيم- كما فى المنتقى «۵» - و علىّ بن الحسين السعدآبادى، و أحمد بن عبد اللّه ابن بنت «۶» البرقى، و سعد بن عبد اللّه، و محمّد بن الحسن الصفّار، و عبد اللّه بن جعفر الحميرى «۷».

۲۲۷- أحمد بن محمّد بن الربيع:

الأقرع الكندى، له كتاب النوادر.

أحمد بن عبد الواحد، عن علىّ بن محمّد القرشى، عن علىّ بن الحسن، عنه.

---

(۱) رحمه اللّه، لم ترد فى نسخة «ش».

(۲) فى التعليقة و الروضة: خطأ.

(۳) روضة المتقين: ۱۴/ ۴۲.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۳.

(۵) منتقى الجمان:.

(۶) فى المصدر زيادة: إلياس.

(۷) هداية المحدثين: ۱۷۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۲

قال أبو الحسين محمّد بن هارون رحمه اللّه: قال أبى: قال أبو علىّ ابن همّام: حدّثنا عبد اللّه بن العلاء، قال: كان أحمد بن محمّد بن الربيع عالما بالرجال، جش «۱».

قلت: فى الوجيزة: ممدوح «۲». و هو الظاهر ممّا ذكر.

و فى مشكا: ابن محمّد بن الربيع، عنه علىّ بن الحسن بن فضّال «۳».

۲۲۸- أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعى:

يكنّى أبا جعفر، روى عنه حميد أصولا كثيرة، و مات سنة اثنين و ستّين و مائتين، و صلّى عليه الحسن بن محمّد بن سماعة الصيرفى، لم «۴».

و فى تعق: ربما يومى هذان الوصفان إلى فساد عقيدته، فتأمّل «۵».

۲۲۹- أحمد بن محمّد الزرارى:

غير مذكور فى الكتابين بهذا العنوان. و هو ابن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير، و سيأتى.

۲۳۰- أحمد بن محمّد السرى:

المعروف بابن أبى دارم، يكنّى أبا بكر، كوفى، روى عنه التلعكبرى و سمع منه سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة و ما بعدها، و له منه إجازة، لم «۶».

أقول: فى مشكا: ابن محمّد السرى، عنه التلعكبرى، كأحمد بن محمّد بن أبى الغريب «۷».

---

(۱) رجال النجاشى: ۷۹/ ۱۸۹.

(۲) الوجيزة: ۱۵۳/ ۱۲۲.

(۳) هداية المحدثين: ۱۷۷.

(۴) رجال الشيخ: ۴۴۰/ ۲۳.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۴.

(۶) رجال الشيخ: ۴۴۵/ ۴۲.

(۷) هداية المحدثين: ۱۷۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۳

۲۳۱- أحمد بن محمّد بن سعيد:

ابن عبد الرحمن بن زياد بن عبيد اللّه بن زياد بن عجلان- مولى عبد الرحمن بن سعيد بن قيس السبيعى الهمدانى- المعروف بابن عقدة «۱»، أخبرنا بكتبه «۲» أحمد بن عبدون، عن محمّد بن أحمد بن الجنيد.

و أمره فى الثقة و الجلالة و عظم الحفظ أشهر من أن يذكر، و كان زيديّا جارودىّا، و على ذلك مات، و إنّما ذكرناه فى جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم، و خلطته بهم، و تصنيفه لهم.

و له كتب كثيرة، منها: كتاب التاريخ- و هو «۳» ذكر من روى الحديث من الناس كلّهم العامّة و الشيعة و أخبارهم، خرج منه شىء كثير، لم «۴» يتمّه- كتاب من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام و مسنده، كتاب من روى عن الحسن و الحسين عليهما السلام، كتاب من روى عن علىّ بن الحسين عليه السلام و أخباره، كتاب من روى عن أبى جعفر محمّد بن علىّ عليه السلام و أخباره، كتاب من روى عن زيد بن على عليه السلام و مسنده، كتاب الرجال- و هو كتاب من روى عن جعفر بن محمّد عليه السلام-. إلى أن قال:

أخبرنا بجميع «۵» كتبه أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى الأهوازى، عنه.

و مات بالكوفة سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة، ست «۶».

و فى جش: بعد الهمدانى: هذا رجل جليل فى أصحاب الحديث،

---

(۱) فى المصدر زيادة: الحافظ.

(۲) فى المصدر: بنسبه.

(۳) فى المصدر زيادة: فى.

(۴) فى المصدر: و لم.

(۵) فى المصدر زيادة: رواياته و.

(۶) الفهرست: ۲۸/ ۸۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۴

مشهور بالحفظ، و الحكايات تختلف عنه فى الحفظ و عظمه، و كان كوفيّا زيديّا جارودىّا، و على ذلك مات «۱».

و ذكره أصحابنا لاختلاطه بهم و مداخلته إيّاهم، و عظم محلّه و ثقته و أمانته.

ثمّ قال بعد ذكر كتبه: و قد لقيت جماعة ممّن لقيه و سمع منه.

و مات سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة «۲».

و فى صه إلى قوله: بابن عقدة، و ليس فيها: مولى عبد الرحمن، ثمّ قال: يكنّى أبا العبّاس، جليل القدر، عظيم المنزلة، و كان زيديّا.

إلى قوله: و تصنيفه لهم، روى جميع كتب أصحابنا و صنّف لهم و ذكر أصولهم، و كان حفظة.

قال الشيخ الطوسى رحمه اللّه: سمعت جماعة يحكون عنه أنّه قال:

أحفظ مائة و عشرين ألف حديث بأسانيدها، و اذاكر بثلاثمائة «۳» ألف حديث.

له كتب ذكرناها فى كتابنا الكبير، منها: كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل، و أخرج فيه لكلّ رجل الحديث الذى رواه.

و مات بالكوفة سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة «۴».

و فى لم: جليل القدر، عظيم المنزلة، له تصانيف كثيرة ذكرناها فى ست. كان زيديّا جارودىّا إلّا أنّه يروى «۵» جميع كتب أصحابنا، و صنّف لهم

(۱) فى المصدر: على ذلك حتّى مات.

(۲) رجال النجاشى: ۹۴/ ۲۳۳.

(۳) فى المصدر: فى ثلاثمائة.

(۴) الخلاصة: ۲۰۳/ ۱۳.

(۵) فى المصدر: روى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۵

و ذكر أصولهم، و كان حفظة، سمعت جماعة. إلى آخر ما نقله صه. ثمّ قال:

روى عنه التلعكبرى من شيوخنا و غيره، سمعنا من ابن المهتدى «۱» و من أحمد بن محمّد- المعروف بابن الصلت- رويا عنه. و أجاز لنا ابن الصلت جميع «۲» رواياته «۳».

و فى تعق: يأتى ترجمة همدان فى الحارث بن عبد اللّه «۴».

أقول: فى مشكا: ابن عقدة، عنه أحمد بن موسى الأهوازى، و التلعكبرى، و محمّد بن جعفر النحوى، و أبو الحسن التميمى، و محمّد بن جعفر الأديب و لعلّه النحوى، و ابن المهتدى، و أحمد بن محمّد المعروف بابن الصلت، و محمّد بن أحمد بن الجنيد «۵».

۲۳۲- أحمد بن محمّد بن سليمان:

ابن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن، أبو غالب الزرارى، و هم البكريّون. و بذلك كان يعرف «۶»، إلى أن خرج توقيع من أبى محمّد الحسن عليه السلام فيه ذكر أبى طاهر الزرارى: و أمّا «۷» الزرارى رعاه اللّه تعالى «۸». فذكروا أنفسهم بذلك.

و كان شيخ أصحابنا فى عصره، و أستاذهم و ثقتهم، و صنّف كتبا. ثمّ

(۱) فى المصدر: المهدى.

(۲) فى المصدر: عنه بجميع.

(۳) رجال الشيخ: ۴۴۱/ ۳۰.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۴.

(۵) هداية المحدثين: ۱۷۷.

(۶) فى المصدر: كانوا يعرفون.

(۷) فى المصدر: فأما.

(۸) تعالى، لم ترد فى المصدر.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۶

عدّ: كتاب الرسالة إلى ابن ابنه أبى طاهر فى ذكر آل أعين، الشيخ و الحسين بن عبيد اللّه و ابن عبدون، عنه، بها.

و مات «۱» سنة ثمان و ستّين و ثلاثمائة، ست «۲».

صه، إلى قوله: و نقيبهم «۳»، مات رضى اللّه عنه سنة ثمان و ستّين و ثلاثمائة، و فيها: الرازى، بدل: الزرارى، فى جميع المواضع «۴».

و فى جش: بعد أبو غالب الزرارى: و قد جمعت أخبار بنى سنسن، و كان أبو غالب شيخ العصابة فى زمنه و وجههم. إلى أن قال: انقرض ولده إلّا من ابنة ابنه. و كان مولده سنة خمس و ثمانين و مائتين «۵».

و فى لم: جليل القدر، كثير الرواية، ثقة، روى عنه التلعكبرى «۶».

و فى تعق: سنشير فى محمّد بن سليمان إلى أنّه جدّه نسب إليه، و أنّ أباه: محمّد بن محمّد.

و قوله: فيه ذكر أبى طاهر الزرارى، أبو طاهر هذا: محمّد بن سليمان جدّ أبى غالب، و توهّم بعض كونه ابن ابنه محمّد بن عبيد اللّه، فلاحظ ترجمة محمّد بن سليمان و لاحظ الطبقة، و ترجمة محمّد بن عبيد اللّه أيضا.

هذا، و فى المعراج «۷»: إنّ المفهوم من رسالة أبى غالب فى ذكر آل

---

(۱) فى المصدر زيادة: رضى اللّه عنه.

(۲) الفهرست: ۳۱/ ۹۴.

(۳) فى نسخة «ش»: و فقيههم، (خ ل).

(۴) الخلاصة: ۱۷/ ۲۲، و فى الخلاصة: الزرارى فى جميع المواضع، و لم يرد لفظ: الرازى إلّا أنه فى نسخة خطيّة من الخلاصة ورد بلفظ: الرازى.

(۵) رجال النجاشى: ۸۳/ ۲۰۱.

(۶) رجال الشيخ: ۴۴۳/ ۳۴.

(۷) فى نسخة «ش»: و زاد فى المعراج.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۷

أعين «۱»: أنّ نسبتهم إلى زرارة متقدّمة على زمن أبى طاهر، و أنّ أوّل من نسب إليه: سليمان بن الحسن «۲»، حيث قال: و أوّل من نسب إلى زرارة جدّنا سليمان، نسبه إليه سيّدنا أبو الحسن علىّ بن محمّد العسكرى عليه السلام، و كان إذا ذكره فى توقيعاته إلى غيره قال: الزرارى، توريةً له «۳» و سترا له.

إلى آخره.

قال: و الرسالة عندى بنسخة صحيحة، و فى آخرها حكاية عن الشيخ الجليل الحسين بن عبيد اللّه الغضائرى ما نصّه: و توفّى أحمد بن محمّد الزرارى الشيخ الصالح رضى اللّه عنه فى جمادى الأولى سنة ثمان و ستّين و ثلاثمائة، و تولّيت جهازه، و حملته إلى مقابر قريش على صاحبها السلام، ثمّ إلى الكوفة، و أنفذت ما أوصى بإنفاذه، و أعاننى على ذلك هلال بن محمّد رضى اللّه عنه «۴» «۵».

أقول: فى نسختى من جش: أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان، و كذا فى ضح «۶»، و الظاهر سقوطه من ست و صه سهوا من النسّاخ لزعم التكرار.

و فى ضح: الزرارى، كما فى جش و ست، و غيرهما.

هذا، و يأتى فى جعفر بن محمّد بن مالك تصريح جش بوثاقته «۷».

---

(۱) فى ذكر آل أعين، لم ترد فى المعراج.

(۲) فى التعليقة و المعراج زيادة: للتوقيعات الواردة.

(۳) فى المعراج: عنه.

(۴) معراج أهل الكمال: ۱۸۴- ۱۸۶، باختلاف يسير.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۴.

(۶) إيضاح الاشتباه: ۱۰۱/ ۶۰ و فيه: أحمد بن محمّد بن سليمان.

(۷) رجال النجاشى: ۱۲۲/ ۳۱۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۸

و فى مشكا: ابن محمّد بن سليمان الثقة- كما صرّح به جش فى جعفر ابن محمّد بن مالك و الشيخ فى رجاله-، عنه المفيد، و الحسين بن عبيد اللّه، و أحمد بن عبدون، و التلعكبرى، و ابن عزور «۱».

۲۳۳- أحمد بن محمّد بن سيّار:

أبو عبد اللّه الكاتب، بصرى، كان من كتّاب آل طاهر فى زمن أبى محمّد عليه السلام، و يعرف بالسيّارى. ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل، ست «۲»، جش «۳».

و زاد صه: حكى محمّد بن محبوب «۴» عنه فى كتاب «۵» النوادر المصنّف «۶» أنّه قال بالتناسخ «۷».

ثمّ زاد ست: و صنّف كتبا، أخبرنا بالنوادر خاصّة الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، قال: حدّثنا السيّارى إلّا بما كان من غلوّ أو تخليط «۸».

و زاد جش بعد فاسد المذهب: ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيد اللّه.

و فى كش أيضا ذمّه «۹».

و فى كر: ابن محمّد السيّارى البصرى «۱۰».

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۷۷.

(۲) الفهرست: ۲۳/ ۷۰.

(۳) رجال النجاشى: ۸۰/ ۱۹۲.

(۴) فى المصدر: محمّد بن على بن محبوب.

(۵) فى نسخة «ش»: كتابه.

(۶) فى المصدر: للمصنّف.

(۷) الخلاصة: ۲۰۳/ ۹.

(۸) فى المصدر: إلّا بما كان فيه من غلوّ و تخليط.

(۹) رجال الكشى: ۶۰۶/ ۱۱۲۸.

(۱۰) رجال الشيخ: ۴۲۷/ ۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۲۹

أقول: فى مشكا: ابن محمّد بن سيّار، عنه محمّد بن يحيى، و علىّ ابن محمّد الجنابى «۱».

۲۳۴- أحمد بن محمّد بن الصقر:

الصائغ، المعدّل، كما ذكره الصدوق فى أماليه مرارا، و قال: حدّثنا أحمد. إلى آخره «۲».

۲۳۵- أحمد بن محمّد بن عاصم:

أبو عبد اللّه، هو ابن أخى علىّ بن عاصم المحدّث، و يقال له:

العاصمى، ثقة فى الحديث، سالم الجنبة، أصله الكوفة، سكن بغداد، و روى عن شيوخ الكوفيّين.

و له كتب منها: كتاب النجوم، أخبرنى «۳» به الشيخ و ابن عبدون، عن محمّد بن أحمد بن الجنيد أبى على، عنه، ست «۴».

و فى لم: عنه ابن الجنيد و ابن داود «۵».

و مر عن جش و صه بعنوان: ابن محمّد بن أحمد بن طلحة.

و فى تعق: فى ترجمة الحسن بن الجهم، عن أبى غالب الزرارى رضىّ اللّه عنه: أنّه ابن أخت علىّ بن عاصم، لقّب بالعاصمى من جهته.

هذا، و وصفه خالى «۶» و المحقّق البحرانى «۷» بأنّه أستاذ الكلينى.

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۷۷.

(۲) أمالى الصدوق: ۱۴۴/ ۵، ۴۵۳/ ۵، و فيه بدل المعدّل: العدل.

(۳) فى المصدر: أخبرنا.

(۴) الفهرست: ۲۸/ ۸۵.

(۵) رجال الشيخ: ۴۵۴/ ۹۷.

(۶) الوجيزة: ۱۵۵/ ۱۳۶.

(۷) معراج أهل الكمال: ۱۸۹/ ۷۳، و بلغة المحدثين: ۳۲۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۰

و يأتى فى آخر الكتاب أنّ العاصمى من الوكلاء الذين رأوا الصاحب عليه السلام و وقفوا على معجزته «۱»، فلعلّه هو، فتأمّل «۲».

۲۳۶- أحمد بن محمّد بن عبيد اللّه:

الأشعرى، ج «۳».

و زاد صه: القمىّ، شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبى الحسن الثالث عليه السلام «۴».

و زاد جش: و ابنه عبيد اللّه بن أحمد، روى عنه محمّد بن علىّ بن محبوب.

له كتاب نوادر، محمّد بن علىّ بن محبوب، عن عبيد اللّه بن أحمد، عن أبيه «۵».

أقول: فى مشكا: ابن محمّد بن عبيد اللّه الأشعرى الثقة، عنه ابنه عبيد اللّه «۶».

۲۳۷- أحمد بن محمّد بن عبيد اللّه:

ابن الحسن بن عيّاش- بالشين المعجمة- ابن إبراهيم بن أيّوب الجوهرى، أبو عبد اللّه، كان سمع الحديث و أكثر، و اختلّ و اضطرب فى آخر عمره، صه «۷»، ست إلّا الترجمة، و: و اضطرب «۸».

---

(۱) منهج المقال: ۴۰۷.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۵.

(۳) رجال الشيخ: ۳۹۷/ ۷.

(۴) الخلاصة: ۱۹/ ۳۹.

(۵) رجال النجاشى: ۷۹/ ۱۹۰.

(۶) هداية المحدثين: ۱۷۷.

(۷) الخلاصة: ۲۰۴/ ۱۵.

(۸) الفهرست: ۳۳/ ۹۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۱

و فى جش بعد أبو عبد اللّه: و امّه سكينة بنت الحسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن إسحاق بنت أخى القاضى أبى عمر محمّد بن يوسف، كان سمع. إلى آخر صه.

و زاد: و كان جدّه «۱» و أبوه من وجوه أهل بغداد أيّام آل حمّاد «۲».

و نحوه ست، و زاد: و أمّه سكينة. إلى آخر ما مرّ.

ثمّ ذكرا من كتبه: كتاب مقتضب الأثر فى عدد الأئمّة الاثنى عشر عليهم السلام، كتاب الاشتمال على معرفة الرجال و من روى عن إمام «۳»، كتاب ما نزل من القرآن فى صاحب الأمر عليه السلام.

و زاد جش: رأيت هذا الشيخ، و كان صديقا لى و لوالدى، و سمعت منه شيئا كثيرا، و رأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أر و عنه شيئا و تجنّبته، و كان من أهل العلم و الأدب القوى، و طيّب الشعر، و حسن الخط رحمه اللّه و سامحه.

و مات سنة إحدى و أربعمائة «۴».

و فى لم: كثير الرواية، إلّا أنّه اختلّ فى آخر عمره «۵».

و فى تعق: فى الوجيزة: ضعيف، و فيه مدح «۶» «۷».

۲۳۸- أحمد بن محمّد بن على:

ابن عمر بن رباح بن قيس بن سالم «۸» القلّاء السوّاق، أبو الحسن،

---

(۱) فى نسخة «ش» زيادة: و عمه.

(۲) رجال النجاشى: ۸۵/ ۲۰۷.

(۳) فى الفهرست: ذكر فيه من روى عن كل إمام، و فى رجال النجاشى: و من روى عن إمام إمام.

(۴) رجال النجاشى: ۸۵/ ۲۰۷.

(۵) رجال الشيخ: ۴۴۹/ ۶۴.

(۶) الوجيزة: ۱۵۴/ ۱۲۹.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۵.

(۸) ابن قيس بن سالم، لم يرد فى رجال النجاشى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۲

مولى آل سعد بن أبى وقّاص. و هم ثلاثة إخوة: أبو الحسن هذا و هو الأكبر، و أبو الحسين محمّد و هو الأوسط، و لم يكن من أهل العلم «۱»، و أبو القاسم على و هو الأصغر، و هو أكثرهم حديثا.

و جدّهم عمر بن رباح القلّاء، روى عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن موسى عليهما السلام، و وقف. و كلّ أولاده واقفة. و آخر من بقى منهم أبو عبد اللّه محمّد بن علىّ بن محمّد بن علىّ بن عمر بن رباح، و كان «۲» شديد العناد فى المذهب.

و كان أبو الحسن أحمد بن محمّد ثقة فى الحديث، جش «۳»، ست- و زاد صه: و لست أرى قبول روايته منفردا، و ليس فيها محمّد بن على مكرّرا «۴» «۵» - و زاد: أخبرنا بكتبه أحمد بن عبد الواحد «۶» قال: حدّثنا عبيد اللّه بن أحمد بن أبى زيد الأنبارى أبو طالب، عنه «۷».

و فى تعق: فى المعراج عن رسالة أبى غالب فى ذكر آل أعين:

و سمعت من حميد بن زياد و أبى عبد اللّه بن ثابت و أحمد بن محمّد بن رباح، و هؤلاء من رجال الواقفة إلّا أنّهم كانوا فقهاء، ثقات فى حديثهم، كثيرى الرواية «۸».

---

(۱) فى رجال النجاشى: و لم يكن من العلم فى شىء.

(۲) فى رجال النجاشى: كان.

(۳) رجال النجاشى: ۹۲/ ۲۲۹.

(۴) فى نسخة «ش»: متكرّرا.

(۵) الخلاصة: ۲۰۳/ ۱۲.

(۶) فى الفهرست: أحمد بن عبدون.

(۷) الفهرست: ۲۶/ ۸۲.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۵، المعراج: ۱۹۲/ ۷۵، رسالة أبى غالب الزرارى: ۱۵۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۳

أقول: ذكره فى الحاوى فى الموثّقين «۱».

و فى الوجيزة: ثقة غير إمامى «۲».

و فى مشكا: ابن محمّد بن علىّ بن عمر بن رباح، عنه عبيد اللّه بن أحمد بن أبى زيد، و أحمد بن محمّد الرازى «۳».

۲۳۹- أحمد بن محمّد بن علىّ الكوفى:

يكنّى أبا الحسين، روى عن الكلينى، أخبرنا عنه علىّ بن الحسين الموسوى المرتضى، لم «۴».

و مرّ عن د بعنوان: ابن علىّ «۵». إلى آخره.

و فى تعق: فى ست: أخبرنا الأجل المرتضى، عن أبى الحسين أحمد ابن علىّ بن سعيد الكوفى، عن محمّد بن يعقوب «۶».

قلت: ذكر ذلك فى ترجمة الكلينى رحمه اللّه «۷».

و مرّ عن تعق: أحمد بن علىّ بن سعيد الكوفى، و الظاهر اتّحاد الكل.

و فى مشكا: ابن محمّد بن علىّ الكوفى، روى «۸» عنه الكلينى «۹».

---

(۱) حاوى الأقوال: ۱۹۷/ ۱۰۴۵.

(۲) الوجيزة: ۱۵۳/ ۱۲۶.

(۳) هداية المحدثين: ۱۷۷، و فيه بدل الرازى: الزرارى.

(۴) رجال الطوسى: ۴۵۰/ ۷۰، و فيه المرتضى رضى اللّه عنه.

(۵) رجال ابن داود: ۴۱/ ۱۰۴.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۸.

(۷) الفهرست: ۱۳۶/ ۶۰۱.

(۸) فى نسخة «م»: يروى.

(۹) هداية المحدثين: ۱۷۸، و فيه: بروايته عن الكلينى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۴

۲۴۰- أحمد بن محمّد بن عمّار:

أبو على الكوفى، شيخ من أصحابنا، ثقة، جليل، كثير الحديث و الأصول، صه «۱».

و زاد ست: له كتب منها: كتاب أخبار آباء النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و فضائلهم «۲»، و إيمان أبى طالب «۳».

الحسين بن عبيد اللّه، عن أبى الحسن محمّد بن أحمد بن داود، عنه.

و قال الحسين بن عبيد اللّه: توفّى سنة ستّ و أربعين و ثلاثمائة «۴».

و فى جش بعد الكوفى: ثقة جليل من أصحابنا، ثمّ ذكر كتبه و السند كما مرّ «۵».

ثمّ فى صه تأريخ وفاته كما مرّ، و قال: روى عنه أبو حاتم «۶» الهروى «۷» «۸».

و الظاهر أنّه سهو من قلم الناسخ.

و فى لم بعد عمّار: كوفىّ ثقة، روى عنه ابن داود «۹».

أقول: أبو حاتم أو ابن حاتم الهروى غير معروف أصلا، نعم ابن

---

(۱) الخلاصة: ۱۶/ ۱۸.

(۲) فى المصدر زيادة: و أيمانهم.

(۳) فى المصدر زيادة: عليه السلام.

(۴) الفهرست: ۲۹/ ۸۸.

(۵) رجال النجاشى: ۹۵/ ۲۳۶.

(۶) فى هامش النسخ الخطية: ابن حاتم.

(۷) فى المصدر زيادة: القزوينى «خ ل».

(۸) الخلاصة: ۱۶/ ۱۸.

(۹) رجال الشيخ: ۴۵۴/ ۹۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۵

حاتم القزوينى موجود، لكن روايته عن أحمد هذا غير معلومة «۱»، نعم فى ست بعد هذه الترجمة ترجمة أحمد بن علىّ الفائدى، و ذكر أنّه يروى عنه علىّ بن حاتم القزوينى «۲». فلعلّ العلّامة وقع نظره عليه سهوا، أو كان مكتوبا فى نسخته فى الحاشية فظنّه رحمه اللّه تتمّة لابن محمّد.

قال فى الحاوى: و يؤيّد ذلك ذكره فى صه لأحمد بن علىّ الفائدى- أى عقيب هذا الرجل- و لم يذكر أنّه روى عنه ابن حاتم «۳»، انتهى. و هو جيّد.

و فى مشكا: ابن محمّد بن عمّار، عنه التلعكبرى، و محمّد بن أحمد ابن داود «۴».

۲۴۱- أحمد بن محمّد بن عمرو:

ابن أبى نصر، كما فى جش «۵». مرّ بعنوان ابن محمّد بن أبى نصر.

۲۴۲- أحمد بن محمّد بن عمران:

ابن موسى، أبو الحسن المعروف بابن الجندى، استاذنا رحمه اللّه، ألحقنا بالشيوخ فى زمانه، له كتب، جش «۶».

صه، فى القسم الأوّل، إلى: فى زمانه، و زاد قبل استاذنا: قال جش: إنّه، ثمّ زاد: و ليس هذا نصّا فى تعديله «۷».

---

(۱) فى هامش النسخ الخطية: مذكورة.

(۲) الفهرست: ۳۰/ ۸۹.

(۳) حاوى الأقوال: ۲۹/ ۸۵.

(۴) هداية المحدثين: ۱۷۸.

(۵) رجال النجاشى: ۷۵/ ۱۸۰.

(۶) رجال النجاشى: ۸۵/ ۲۰۶.

(۷) الخلاصة: ۱۹/ ۴۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۶

و فى لم و ست، إلى قوله: بابن الجندىّ «۱».

و زاد ست: صنّف كتبا، منها: كتاب الأنواع، و هو كتاب كبير حسن، أخبرنا بجميع رواياته أبو طالب بن عزور «۲»، عنه «۳».

و فيهما: ابن عمر، بلا ألف و نون، و بعد موسى: الجرّاح «۴».

و فى تعق: يأتى أيضا عن جش فى صالح بن محمّد الصراى: بالألف و النون، و أنّه شيخه «۵».

و قوله: ليس نصّا فى تعديله.

ظاهره أنّه ظاهر فيه، و هو كذلك. و جش ينقل عنه كثيرا معتمدا عليه، منه فى أحمد بن عامر «۶»، و يأتى فى عبد اللّه ابنه أنّه أجازه «۷».

و بالجملة، لا شبهة فى أنّه شيخ إجازته، بل من أجلّائهم «۸».

أقول: فى الوجيزة: ممدوح «۹».

و عن كتاب ميزان الاعتدال أيضا: بالألف و النون، و أنّه شيعى «۱۰».

إلّا أنّ فى ب: ابن عمر «۱۱»، و هو فى الأكثر يحذو حذو ست، فتدبّر.

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۵۶/ ۱۰۶، و زاد: روى عنه ابن عزور.

(۲) فى المصدر: غرور.

(۳) الفهرست: ۳۳/ ۹۸.

(۴) فى الفهرست: ابن الجرّاح.

(۵) رجال النجاشى: ۱۹۹/ ۵۲۸، ترجمة صالح بن محمّد الصرامى.

(۶) رجال النجاشى: ۱۰۰/ ۲۵۰.

(۷) رجال النجاشى: ۲۲۹/ ۶۰۶.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۵.

(۹) الوجيزة: ۱۵۴/ ۱۲۸.

(۱۰) ميزان الاعتدال ۱: ۱۴۷/ ۵۷۵.

(۱۱) معالم العلماء: ۲۰/ ۸۹ و فيه: ابن عمرو.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۷

و فى مشكا: ابن محمّد بن عمر بن موسى المعروف بابن الجندى، عنه أبو طالب بن عزور «۱».

۲۴۳- أحمد بن محمّد بن عيسى:

ابن عبد اللّه بن سعد بن مالك بن الأحوص بن السائب بن مالك بن عامر الأشعرى، من بنى ذخران بن عوف بن الجماهر بن الأشعر، يكنّى أبا جعفر «۲». أوّل من سكن قم من آبائه سعد بن مالك بن الأحوص. إلى أن قال:

و أبو جعفر رحمه اللّه شيخ القمّيّين و وجههم و فقيههم، غير مدافع، و كان أيضا الرئيس الذى يلقى السلطان «۳». و لقى الرضا عليه السلام.

و له كتب. و لقى أبا جعفر الثانى عليه السلام و أبا الحسن العسكرى عليه السلام، جش «۴»، ست «۵»، صه «۶».

و فى الأخيرين بدل الأشعر: الأشعث، و شيخ قم و وجهها و فقيهها.

و فى ست: و لقى أبا الحسن الرضا عليه السلام، و صنّف كتبا. و لم يذكر الأخيرين عليهما السلام «۷».

و زاد صه: و كان ثقة، و فيها: و له كتب، ذكرناها فى الكتاب الكبير.

ثمّ زاد ست: عدّة من أصحابنا، منهم: الحسين بن عبيد اللّه و ابن أبى

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۷۸.

(۲) فى الفهرست و الخلاصة زيادة: القمى.

(۳) فى الخلاصة و رجال النجاشى زيادة: بها.

(۴) رجال النجاشى: ۸۱/ ۱۸۹.

(۵) الفهرست: ۲۵/ ۷۵.

(۶) الخلاصة: ۱۳/ ۲.

(۷) عليهما السلام أثبتناها من نسخة «م».

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۸

جيد، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن أبيه و سعد، عنه «۱».

و فى ضا: ثقة، و له كتب «۲».

و فى ج: من أصحاب الرضا عليه السلام «۳».

و فى دى: قمّى «۴».

و فى كش: قال نصر بن الصباح: أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروى عن ابن محبوب من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب فى

روايته عن أبى حمزة، ثمّ مات «۵» أحمد بن محمّد فرجع قبل ما مات، و كان يروى عمّن كان أصغر سنّا منه.

ثمّ قال: و ما روى أحمد قط عن ابن المغيرة و لا عن حسن بن خرزاذ «۶».

و عبد اللّه بن محمّد بن عيسى- الملقّب ببنان- أخو أحمد بن محمّد بن عيسى «۷».

و فى الإرشاد: أخبرنى أبو القاسم جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، عن الحسن «۸» بن محمّد، عن الخيرانى، عن أبيه أنّه قال: كنت ألزم باب أبى جعفر عليه السلام للخدمة الّتى وكّلت بها، و كان أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعرى يجىء فى السّحر من آخر كلّ ليلة ليتعرّف خبر

---

(۱) الفهرست: ۲۵/ ۷۵.

(۲) رجال الشيخ: ۳۶۶/ ۳.

(۳) رجال الشيخ: ۳۹۷/ ۶.

(۴) رجال الشيخ: ۴۰۹/ ۳، و فيه: القمى.

(۵) فى المصدر: تاب.

(۶) فى نسخة «م»: خرزاد.

(۷) رجال الكشى: ۵۱۲/ ۹۸۹.

(۸) فى المصدر: الحسين.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۳۹

علّة أبى جعفر عليه السلام، و كان الرسول الذى يختلف بين أبى جعفر و بين خيران «۱» إذا حضر قام أحمد و خلا به.

قال الخيرانى: فخرج ذات ليلة و قام أحمد عن المجلس، و خلا بى الرسول و استدار أحمد فوقف حيث يسمع الكلام، فقال الرسول: إنّ مولاك يقرأ عليك السلام، و يقول لك: إنّى ماض، و الأمر صائر إلى ابنى على، و له عليكم بعدى ما كان لى عليكم بعد أبى.

ثمّ مضى الرسول و رجع أحمد إلى موضعه، فقال «۲»: ما الذى قال لك؟ قلت: خيرا، قال: قد سمعت ما قال، و أعاد «۳» ما سمع، فقلت له: إنّ اللّه تعالى يقول: (وَ لٰا تَجَسَّسُوا) «۴» فإذا سمعت فاحفظ الشهادة لكى تحتاج إليها يوما «۵»، و إيّاك أن تظهرها إلى وقتها.

قال: فأصبحت و كتبت نسخة الرسالة فى عشر رقاع، و ختمتها و دفعتها إلى عشرة من وجوه أصحابنا، و قلت: إن حدث بى حدث الموت قبل أن اطالبكم بها فافتحوها و اعملوا بما فيها.

فلمّا مضى أبو جعفر عليه السلام لم أخرج من منزلى، حتّى عرفت أنّ رؤساء العصابة قد اجتمعوا عند محمّد بن الفرج يتفاوضون فى الأمر. فكتب إلىّ محمّد بن الفرج يعلمنى اجتماعهم «۶» عنده و يقول: لو لا مخافة الشهرة لصرت معهم إليك، فأحبّ أن تركب إلىّ.

---

(۱) فى المصدر: الخيرانى.

(۲) فى المصدر زيادة: لى.

(۳) فى المصدر زيادة: علىّ.

(۴) سورة الحجرات آية: ۱۲.

(۵) فى المصدر: لعلّنا نحتاج إليها يوما ما.

(۶) فى المصدر: باجتماعهم.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۰

فركبت و صرت إليه، فوجدت القوم مجتمعين عنده، فتجارينا فى الأمر «۱»، فوجدت أكثرهم قد شكّوا، فقلت لمن عندهم «۲» الرقاع- و هم حضور-: أخرجوا تلك الرقاع، فأخرجوها، فقلت لهم: هذا ما أمرت به.

فقال بعضهم: قد كنّا نحبّ أن يكون معك فى هذا الأمر آخر ليتأكّد القول.

فقلت لهم: قد أتاكم اللّه بما تحبّون، هذا أبو جعفر الأشعرى يشهد لى سماع «۳» هذه الرسالة، فاسألوه، فسأله القوم فتوقّف عن الشهادة، فدعوته إلى المباهلة، فخاف منها فقال «۴»: قد سمعت ذلك، و هى مكرمة كنت أحبّ أن تكون لرجل من العرب، فأمّا مع المباهلة فلا طريق إلى كتمان الشهادة.

فلم يبرح القوم حتّى سلّموا لأبى الحسن عليه السلام «۵».

و فى تعق: ذكر هذه الرواية فى الكافى فى باب الإشارة و النص على أبى الحسن الثالث عليه السلام «۶».

لكن فى قبول مثلها فى شأن مثل هذا الثقة الجليل تأمّل.

و ربما كان هذا هو الداعى لعدم توثيق جش له. و فى بعض المواضع ينقل عنه كلاما و ربما يظهر منه تكذيبه، كما فى علىّ بن محمّد بن شيرة «۷»، فلاحظ.

---

(۱) فى المصدر: الباب.

(۲) فى المصدر: عنده.

(۳) فى المصدر: بسماع.

(۴) فى المصدر: و قال.

(۵) الإرشاد: ۲/ ۲۹۸.

(۶) الكافى ۱: ۲۶۰/ ۲، باختلاف يسير.

(۷) رجال النجاشى: ۲۵۵/ ۶۶۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۱

و الظاهر أنّه لا ينبغى التأمّل فى وثاقته، و لعلّه كان زلّة صدرت فتاب، فإنّ الظاهر عدم تأمّل المشايخ فى وثاقته و علوّ شأنه، و ديدنهم الاستناد إلى قوله.

و فى الحسن بن سعيد ما يظهر منه اعتماد ابن نوح، بل اعتماد الكل عليه «۱».

و قال الصدوق فى أوّل كمال الدين: كان أحمد بن محمّد بن عيسى فى فضله و جلالته يروى عن أبى طالب عبد اللّه بن الصلت، و بقى حتّى لقيه محمّد بن الحسن الصفّار و روى عنه «۲».

هذا، و فى النقد: رأينا فى كتب الأخبار رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن المغيرة، كما فى صلاة الجمعة من التهذيب «۳» و غيره «۴» «۵».

و منه فى باب أنّ النوم ناقض للوضوء «۶» فتأمّل، انتهى.

و أبوه و جدّه و عمران عمّه، و كذا إدريس بن عبد اللّه، و أولاد أعمامه:

زكريّا بن آدم و زكريّا بن إدريس و آدم بن إسحاق و غيرهم، وجوه أجلّة رواة الحديث مذكورون «۷».

أقول: فى مشكا: يعرف ابن محمّد بن عيسى بوقوعه فى وسط السند، و يروى عنه أحمد بن علىّ بن «۸» أبان، و محمّد بن يحيى (العطّار،

---

(۱) رجال النجاشى: ۵۸/ ۱۳۶.

(۲) كمال الدين: ۳.

(۳) التهذيب ۳: ۹/ ۲۸.

(۴) الاستبصار ۱: ۴۸۲/ ۱۸۶۵.

(۵) نقد الرجال: ۳۳/ ۱۵۷.

(۶) التهذيب ۱: ۶/ ۴.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۵.

(۸) ابن، لم ترد فى نسخة «م».

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۲

و سعد بن عبد اللّه، و الحسن بن محمّد بن إسماعيل، و أحمد بن إدريس، و علىّ بن موسى بن جعفر، و محمّد بن أحمد بن يحيى) «۱»، و محمّد بن علىّ بن محبوب، و عبد اللّه بن جعفر الحميرى، و محمّد بن الحسن الصفّار، و محمّد بن الحسن بن الوليد.

و وقع فى الكافى «۲» و التهذيب «۳» رواية سهل بن زياد عن أحمد بن محمّد بن عيسى.

و صوابه: و أحمد، كما هو المعهود، و قاله فى المنتقى «۴» أيضا «۵».

۲۴۴- أحمد بن محمّد بن عيسى القسرى:

يكنّى أبا الحسن، روى عن أبى جعفر محمّد بن العلاء بشيراز، و كان أديبا فاضلا بالتوقيع الذى خرج فى سنة إحدى و ثمانين و مائتين فى الصلاة على النبىّ محمّد صلّى اللّه عليه و آله، لم «۶».

صه، إلّا أنّ فيها: النسوى- بالنون المفتوحة و السين المهملة المفتوحة-، و ليس فيها: أبو جعفر «۷».

و فى د أيضا القسرى- بالقاف و الراء- «۸».

أقول: فى القاموس: قسر، بطن من بجيلة، و جبل السراة، و رجل «۹».

---

(۱) ما بين القوسين لم يرد فى نسخة «ش».

(۲) الكافى ۳: ۵۵۱/ ۳.

(۳) التهذيب ۴: ۵۵/ ۱۴۷.

(۴) منتقى الجمان: ۲/ ۴۰۴.

(۵) هداية المحدثين: ۱۷۵.

(۶) رجال الشيخ: ۴۴۹/ ۶۳.

(۷) الخلاصة: ۱۸/ ۳۴.

(۸) رجال ابن داود: ۴۴/ ۱۳۲.

(۹) القاموس المحيط: ۲/ ۱۱۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۳

هذا، و تبع صه لم فى قوله: بالتوقيع، و لا أعرف له معنى صالحا. و لو كان التوقيع بغير ياء «۱» لكان وجها.

و ذكره فى الحاوى فى الضعاف «۲».

و فى الوجيزة: ممدوح «۳».

و فى مشكا: ابن محمّد بن عيسى القسرى، عنه أبو جعفر «۴» محمّد ابن العلاء «۵» «۶».

۲۴۵- أحمد بن محمّد الكوفى:

أخو كامل بن محمّد، ظم «۷».

و فى تعق، عن المحقّق الشيخ محمّد: إنّ أحمد بن محمّد الكوفى يطلق على البرقى، يعنى: أنّ مطلقه ينصرف إليه، و ربما يقال أنّه ينصرف إلى العاصمى.

و مضى ابن محمّد بن على، و ابن محمّد بن عمّار، و غيرهما من الكوفيّين، فتأمّل «۸».

۲۴۶- أحمد بن محمّد المقرى:

صاحب ابن بديل «۹»، روى عنه التلعكبرى إجازة، لم «۱۰».

---

(۱) ظاهر نسخة «ش»: بغير باء.

(۲) حاوى الأقوال: ۲۲۷/ ۱۱۹۱.

(۳) الوجيزة: ۱۵۴/ ۱۳۱.

(۴) فى المشتركات: بروايته عن أبى جعفر.

(۵) فى نسخة «ش»: القلاء.

(۶) هداية المحدثين: ۱۷۸.

(۷) رجال الشيخ: ۳۴۳/ ۱۷.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۶.

(۹) فى المصدر: أحمد بن بديل.

(۱۰) رجال الشيخ: ۴۴۶/ ۴۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۴

۲۴۷- أحمد بن محمّد بن موسى:

الجندى، أبو الحسن، هو ابن محمّد بن عمران بن موسى، تعق «۱».

۲۴۸- أحمد بن محمّد بن موسى:

المعروف بابن الصلت الأهوازى، أبو الحسن، روى الشيخ الطوسى عنه عن ابن عقدة جميع رواياته و كتبه، قال: و كان معه خطّ أبى العبّاس بإجازته و شرح رواياته و كتبه «۲».

و هذا يدلّ فى الجملة على اعتباره و صحّة روايته عنه بخصوصه، فتدبّر.

و فى تعق: قال المحقّق البحرانى: وجدت فى إجازة العلّامة لأولاد زهرة أنّه من رجال العامّة «۳». و لم أجده فى كلام غيره «۴».

قلت: عن كتاب ميزان الاعتدال: أحمد بن محمّد بن أحمد بن موسى بن الصلت «۵» الأهوازى، سمع المحاملى و ابن عقدة، و عنه

الخطيب، و كان صدوقا صالحا «۶»، انتهى، فتأمّل.

و فى مشكا: ابن محمّد بن موسى المعروف بابن الصلت، عنه ابن عقدة «۷».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۶.

(۲) الفهرست: ۲۸- ۲۹/ ۸۶.

(۳) بحار الأنوار: ۱۰۴/ ۱۳۶، معراج أهل الكمال: ۷۷.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۶.

(۵) فى المصدر:. موسى بن هارون بن الصّلت.

(۶) ميزان الاعتدال ۱: ۱۳۲/ ۵۳۳.

(۷) هداية المحدثين: ۱۷۸، و لا يخفى أنّ قول المشتركات: عنه ابن عقدة، اشتباه، و الصواب: روى عن ابن عقدة.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۵

۲۴۹- أحمد بن محمّد بن نوح:

يكنّى أبا العبّاس السيرافى، سكن البصرة، واسع الرواية، ثقة فى روايته، غير أنّه حكى عنه مذاهب فاسدة فى الأصول، مثل القول بالرؤية و غيرها، صه «۱».

و زاد ست: و له تصانيف، منها: كتاب الرجال الذين رووا عن أبى عبد اللّه عليه السلام، و زاد على ما ذكره ابن عقدة كثيرا، و له كتب فى الفقه.

أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا «۲». و مات عن قرب، إلّا أنّه كان بالبصرة و لم يتّفق لقائى إيّاه «۳».

و فى لم: ابن محمّد بن نوح البصرى السيرافى، يكنّى أبا العبّاس، ثقة «۴»، انتهى.

و عندى أنّ هذا هو ابن علىّ بن العبّاس المتقدّم عن جش و صه، لكن حكاية المذاهب الفاسدة كأنّها لم تصح عنه، و إلّا لم تخف على جش، و لذا لم يشر إلى شىء منها.

و فى تعق: الأمر كما قاله، فانّ جش مع التصريح بقوله: شيخنا و من استفدنا منه- الدال على معاشرته معه و مخالطته و اشتغاله عليه مدّة، المشير إلى كونه مفيدا لجماعة و مرجعا لهم- عظّمه و بجّله غاية التعظيم و التبجيل، و لم يشر إلى فساد فى عقيدة أو حزازة فى رأى، و ذلك يدلّ على عدم صحّة الحكاية، و يؤيّده كثرة استناد جش، بل و غيره من الأعاظم إلى قوله، و كذا توثيق الشيخ إيّاه فى لم من دون إشارة إلى الحكاية.

---

(۱) الخلاصة: ۱۸/ ۲۷.

(۲) فى الفهرست زيادة: بجميع رواياته.

(۳) الفهرست: ۳۷/ ۱۱۷.

(۴) رجال الشيخ: ۴۵۶/ ۱۰۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۶

على أنّا نقول: التوثيق ثابت معلوم، و الحكاية عن حاك غير معلوم، فلم يثبت بذلك جرح.

و فى المعراج: حكى فى صه عن الشيخ أنّه كان يذهب إلى مذاهب «۱» الوعيديّة «۲».

و هو و شيخه المفيد إلى أنّه تعالى لا يقدر على غير «۳» مقدور العبد، كما هو مذهب الجبائى.

و السيّد المرتضى رضى اللّه عنه إلى مذهب البهشميّة، من أنّ إرادته تعالى عرض لا فى محل.

و الشيخ الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت إلى جواز اللذّة العقليّة عليه سبحانه، و أنّ ماهيّته تعالى معلومة كوجوده، و أنّ ماهيته الوجود المعلوم، و أنّ المخالفين يخرجون من النار و لا يدخلون الجنّة.

و الصدوق «۴» و شيخه ابن الوليد «۵» و الطبرسى فى مجمع البيان «۶» إلى جواز السهو عن «۷» النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

و محمّد بن أبى عبد اللّه الأسدى إلى الجبر و التشبيه «۸».

و غير ذلك ممّا يطول تعداده. و الحكم بعدم عدالة هؤلاء لا يلتزمه أحد

---

(۱) فى المصدر: مذهب.

(۲) الخلاصة: ۱۴۸/ ۴۶.

(۳) فى المعراج: عين.

(۴) الفقيه: ۱/ ۲۳۴.

(۵) الفقيه: ۱/ ۲۳۵.

(۶) مجمع البيان: ۲/ ۳۱۷، سورة الأنعام: ۶۸، فى تفسير قوله تعالى: (وَ إِمّٰا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطٰانُ فَلٰا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظّٰالِمِينَ).

(۷) فى المعراج: على.

(۸) رجال النجاشى: ۳۷۳/ ۱۰۲۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۷

يؤمن باللّه.

و الذى ظهر لى من كلمات أصحابنا المتقدّمين و سيرة أساطين المحدّثين: أنّ المخالفة فى غير الأصول الخمسة لا توجب الفسق، إلّا أن تستلزم إنكار ضرورى الدين كالتجسيم بالحقيقة لا بالتسمية، و القول بالرؤية بالانطباع أو الانعكاس، و أمّا القول بها لا معهما فلا، لأنّه لا يبعد؟؟؟ حمله على إرادة اليقين التام و شدّة الانكشاف العلمى.

و أمّا تجويز السهو عليه صلّى اللّه عليه و آله، و اللذّة العقليّة عليه تعالى مع تفسيرها بإدراك الكمال من حيث أنّه كمال فلا يوجب فسقا.

و أمّا الجبر و التشبيه فالبحث فى ذلك عريض أفردنا له رسالة «۱»، انتهى.

أقول: و نسب ابن طاوس، و الخواجه نصير الدين «۲»، و ابن فهد «۳»، و الشهيد الثانى، و شيخنا البهائى «۴»، و جدّى العلّامة، و غيرهم من الأجلّة، إلى التصوّف.

و غير خفىّ أنّ ضرر التصوّف إنّما هو فساد الاعتقاد- من القول بالحلول أو الوحدة فى الوجود أو الاتّحاد- أو فساد الأعمال- كالأعمال المخالفة للشرع الّتى يرتكبها كثير من المتصوّفة فى مقام الرياضة أو العبادة- و غير خفىّ على المطّلعين على أحوال هؤلاء الأجلّة أنّهم منزّهون عن كلا الفسادين قطعا.

و نسب جدّى العالم الربّانى مولانا محمّد صالح المازندرانى و غيره من

---

(۱) معراج أهل الكمال: ۲۰۲- ۲۰۴، باختلاف.

(۲) مجالس المؤمنين: ۲/ ۲۰۸.

(۳) لؤلؤة البحرين: ۱۵۵- ۱۵۶.

(۴) لؤلؤة البحرين: ۱۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۸

الأجلّة إلى القول باشتراك اللفظ، و فيه أيضا نظير ما أشرنا.

و نسب المحمّدون الثلاثة كابن الوليد إلى القول بتجويز السهو على النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

و نسب الصدوق بل و ابن الوليد منكر السهو إلى الغلو.

و بالجملة: أكثر الأجلّة ليسوا بخالصين عن أمثال ما أشرنا إليه. و من هنا يظهر التأمّل فى ثبوت الغلوّ و فساد المذهب بمجرّد رمى علماء الرجال من دون ظهور الحال، و قد أشير إليه مرارا «۱».

۲۵۰- أحمد بن محمّد بن هيثم:

العجلى، ثقة، صه «۲». و فى د: هيثمة «۳».

و يأتى توثيقه عن جش فى ابنه الحسن «۴».

و فى تعق: يروى عنه الصدوق مترضّيا «۵»، و الظاهر أنّه من مشايخه «۶».

۲۵۱- أحمد بن محمّد بن يحيى:

العطّار القمّى، روى عنه التلعكبرى- و أخبرنا عنه الحسين بن عبيد اللّه و أبو الحسين بن أبى جيد القمّى- و سمع منه سنة ستّ و خمسين و ثلاثمائة، و له منه إجازة، لم «۷».

و ربّما استفيد من تصحيح بعض طرق الشيخ فى الكتابين- كطريق

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۷.

(۲) الخلاصة: ۲۰/ ۵۲ و فيه: ابن الهيثم.

(۳) رجال ابن داود: ۴۵/ ۱۳۵.

(۴) رجال النجاشى: ۶۵/ ۱۵۱.

(۵) الخصال: ۱۵۸/ ۲۰۳.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى.

(۷) رجال الشيخ: ۴۴۴/ ۳۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۴۹

الحسين بن سعيد «۱» - توثيقه.

و فى تعق: كنيته أبو على «۲»، و سيذكر المصنّف فى طريق الصدوق إلى ابن أبى يعفور أنّ العلّامة بنى على توثيقه بحيث لا يحتمل الغفلة كما لا يخفى، بل الأصحاب أيضا «۳».

أقول: تصحيح حديثه لا يستلزم التوثيق- و لو بنى على عدم الغفلة- كما مرّ فى الفوائد، لجواز إطلاقهم الصحّة عليه بناء على ما قلناه، نعم فى إكثار الإطلاق و جعل ذلك ديدنا و طريقة إشعار بالبناء عليها.

و بالجملة: مرّ الكلام فى الفوائد مشروحا «۴».

أقول: ذكره فى الحاوى فى خاتمة قسم الثقات- و قد عقدها لمن لم ينصّ على توثيقه بل يستفاد من قرائن أخر- و قال بعد نقل ما فى لم: قلت:

قد وصف العلّامة طريق الشيخ فى التهذيب و الاستبصار إلى محمّد بن علىّ ابن محبوب بالصحّة «۵»، و هو فى الطريق و لا طريق غيره «۶»، و ذلك يقتضى الحكم بعدالته.

و كذا وصف طريقه فى التهذيب إلى علىّ بن جعفر بالصحّة «۷»، و هو فيه، و لا طريق سواه «۸».

---

(۱) الخلاصة: ۲۷۶.

(۲) كنيته أبو على، لم ترد فى نسخة «ش».

(۳) منهج المقال: ۴۱۲.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۸.

(۵) الخلاصة: ۲۷۶.

(۶) التهذيب- المشيخة-: ۱۰/ ۷۲، الاستبصار: ۴/ ۳۲۴.

(۷) الخلاصة: ۲۷۶.

(۸) مشيخة التهذيب: ۱۰/ ۸۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۰

و كذا وصف طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن الحجّاج «۱»، و هو فيه «۲».

و وثّقه الشهيد الثانى فى الدراية «۳» «۴»، انتهى.

و فى الوجيزة: من مشايخ الإجازة، و حكم الأصحاب بصحّة حديثه «۵».

و فى مشكا: ابن محمّد بن يحيى العطّار- المستفاد توثيقه من تصحيح بعض الطرق إليه- عنه التلعكبرى، و الحسين بن عبيد اللّه، و أبو الحسين بن أبى جيد «۶».

۲۵۲- أحمد بن محمّد بن يحيى:

الفارسى، يكنّى أبا على، روى عنه التلعكبرى و سمع منه سنة ثمان و عشرين و ثلاثمائة، و خرج إلى قزوين، و ليس له منه إجازة، لم «۷».

و فى تعق: الظاهر أنّه من مشايخ الإجازة، و رواية التلعكبرى عنه و ملاحظة الطبقة و الكنية ربما تشير إلى الاتّحاد مع السابق، لكن لا يخلو عن البعد، فتأمّل «۸».

---

(۱) الخلاصة: ۲۷۸.

(۲) مشيخة الفقيه: ۴/ ۴۱.

(۳) الرعاية فى علم الدراية: ۳۷۰، فإنّه ذكر أحمد بن محمّد و قال: بأنّ هذا الاسم مشترك، ثم عدّ أربعة منهم، ثم قال: و جماعة أخرى من أفاضل أصحابنا.

(۴) حاوى الأقوال: ۱۷۰/ ۶۹۹.

(۵) الوجيزة ۱۵۴/ ۱۳۳.

(۶) هداية المحدثين: ۱۷۸.

(۷) رجال الشيخ: ۴۴۴/ ۳۹.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۱

۲۵۳- أحمد بن محمّد بن يعقوب:

أبو على البيهقى، سيجىء فى ترجمة الفضل بن شاذان جلالته و نباهة شأنه، تعق «۱».

أقول «۲»: فى المتوسّط: أحمد بن محمّد بن يعقوب، أبو على «۳» البيهقى رحمه اللّه، روى عنه كش هكذا مترحّما، و قال عنه أنّه قال: صلّيت على الفضل بن شاذان. و دفع عنه ما روى من القدح فيه «۴»، فليتدبّر «۵». انتهى.

۲۵۴- أحمد بن معافى:

جعله د من أصحاب الجواد عليه السلام و وثّقه نقلا عن رجال الشيخ «۶»، و لم نجده فيه و لا فى غيره.

۲۵۵- أحمد بن معروف:

قمّى، له كتاب نوادر، أخبرناه أبو عبد اللّه بن شاذان القزوينى، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن علىّ بن محبوب، عنه، به، جش «۷».

و فى ست: له كتاب، الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عنه «۸».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۸.

(۲) فى نسخة «ش»: قلت.

(۳) أبو على، لم يرد فى نسخة «ش».

(۴) رجال الكشى: ۵۴۲/ ۱۰۲۸، و فيه: أحمد بن يعقوب.

(۵) الوسيط: ۲۱.

(۶) رجال ابن داود: ۴۵/ ۱۳۸.

(۷) رجال النجاشى: ۷۹/ ۱۸۸.

(۸) الفهرست: ۳۶/ ۱۰۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۲

و فى تعق: فى المعراج: لا يبعد انتظامه فى سلك مشايخ الإجازة «۱».

انتهى، فتأمّل «۲».

أقول: فى مشكا: ابن معروف، عنه محمّد بن علىّ بن محبوب، و أحمد بن محمّد بن يحيى عن أبيه عنه «۳».

۲۵۶- أحمد بن موسى الأشعرى:

مضى بعنوان ابن أبى زاهر، تعق «۴».

۲۵۷- أحمد بن موسى بن جعفر:

ابن محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن طاوس «۵» العلوى الحسنى، سيّدنا الطاهر الإمام المعظّم فقيه أهل البيت «۶» جمال الدين أبو الفضائل، مات سنة ثلاث و سبعين و ستمائة. مصنّف مجتهد، كان أورع فضلاء زمانه.

قرأت عليه أكثر البشرى و الملاذ و غير ذلك من تصانيفه، و أجاز لى جميع تصانيفه و رواياته، و كان شاعرا مصقعا بليغا منشدا «۷» مجيدا.

من تصانيفه: كتاب البشرى «۸» فى الفقه، ستّ مجلّدات، كتاب الملاذ فى الفقه، أربع مجلّدات، كتاب الكر، كتاب السهم السريع فى

---

(۱) لم نجده فى نسختنا من المعراج، و أورده المامقانى فى تنقيح المقال: ۱/ ۹۷ نقلا عن المعراج.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۸.

(۳) هداية المحدثين: ۱۵.

(۴) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۸.

(۵) فى المصدر: ابن محمّد الطاووسى، بدل ابن طاوس.

(۶) فى نسخة «ش» زيادة: عليهم السلام.

(۷) فى المصدر: منشئا.

(۸) فى المصدر: كتاب بشرى المحققين.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج ۱، ص: ۳۵۳

تحليل المداينة «۱» مع القرض، كتاب الفوائد، كتاب العدّة «۲» فى أصول الفقه، كتاب الثاقب للسحر «۳» فى أصول الدين، كتاب الروح، نقضا على ابن أبى الحديد، كتاب شواهد القرآن، مجلّدان، كتاب بناء المقالة العلويّة فى نقض الرسالة العثمانيّة، كتاب المسائل فى أصول الدين، كتاب عين العبرة فى غبن العترة، كتاب زهرة الرياض فى المواعظ، كتاب الاختيار فى أدعية الليل و النهار، كتاب الاذخار «۴» فى شرح لاميّة مهيار، مجلّدان، كتاب عمل اليوم و الليلة. و له غير ذلك تمام اثنين و ثمانين مجلّدا، من أحسن التصانيف و أحقّها.

حقّق الرجال و الرواية «۵» تحقيقا لا مزيد عليه.

ربّانى و علّمنى و أحسن إلىّ، و أكثر فوائد هذا الكتاب و نكتة من إشاراته و تحقيقه «۶»، جزاه اللّه عنّى أفضل جزاء المحسنين، د «۷».

أقول: من جملة كتبه رحمه اللّه: حلّ الإشكال فى معرفة الرجال.

قال الشهيد الثانى فى إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد: و هذا الكتاب عندنا موجود بخطّه المبارك «۸»، انتهى.

و قد حرّره ولده «۹» المحقّق الشيخ حسن فسمّاه: التحرير الطاووسى.

---

(۱) فى المصدر: المبايعة.

(۲) فى المصدر: كتاب الفوائد العدّة.

(۳) فى المصدر: كتاب الثاقب المسخر على نقض المشجر.

(۴) فى المصدر: الأزهار.

(۵) فى المصدر زيادة: و التفسير.

(۶) فى المصدر: و تحقيقاته.

(۷) رجال ابن داود: ۴۵/ ۱۴۰.

(۸) بحار الأنوار: ۱۰۸/ ۱۵۴.

(۹) فى نسخة «ش»: ولد.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۴

و عندى منه نسخة، و هو الذى رمزت له: طس.

و فى إجازة العلّامة الكبيرة المشهورة عند ذكر من أجازه هكذا: و من ذلك جميع ما صنّفه السيّدان الكبيران السعيدان رضىّ الدين على و جمال الدين أحمد ابنا موسى بن طاوس الحسنيّان قدّس اللّه روحهما و روياه و قرآه و أجيز لهما روايته، عنّى، عنهما.

و هذان السيّدان زاهدان عابدان ورعان.

و كان رضى الدين على «۱» صاحب كرامات، حكى لى بعضها، و روى لى «۲» والدى رحمه اللّه «۳» البعض الآخر «۴»، انتهى.

و أمّ هذا السيد رضى اللّه عنه على ما نقله الشيخ يوسف البحرانى رحمه اللّه بنت الشيخ مسعود ورّام بن أبى فراس- و هى أمّ أخيه أيضا- و أمّها بنت الشيخ، و قد أجاز لها و لأختها أمّ ابن إدريس جميع مصنّفاته و مصنّفات الأصحاب، قال: و يؤيّده تصريح السيّد رضى اللّه عنه «۵» عن الشيخ و كذا عن الشيخ ورّام بلفظ: جدّى، و هو أكثر كثير فى كلامه «۶»، انتهى.

و أبو الفضائل أحمد هذا قبره فى الحلّة مزار معروف مشهور كالنور على الطور، يقصدونه من الأمكنة البعيدة، و يأتون إليه بالنذور، و تحرّج العامّة- فضلا عن الخاصّة- عن الحلف به كذبا، خوفا، و تسمّيه العوام:

السيّد عبد اللّه.

---

(۱) فى المصدر زيادة: رحمه اللّه.

(۲) لى، لم ترد فى نسخة «م».

(۳) فى المصدر زيادة: عنه.

(۴) بحار الأنوار: ۱۰۷/ ۶۳.

(۵) فى المصدر: السيّد رضىّ الدين- رضى اللّه عنه-.

(۶) لؤلؤة البحرين: ۲۳۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۵

هذا، و فى الوجيزة: ثقة جليل القدر «۱».

۲۵۸- أحمد بن موسى بن جعفر:

ابن محمّد «۲» بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليه السلام.

فى الإرشاد: كان كريما جليلا ورعا، و كان أبو الحسن موسى عليه السلام يحبّه و يقدّمه، و وهب له ضيعته المعروفة باليسرة «۳»، و يقال: إنّه- رضى اللّه عنه- أعتق ألف مملوك.

أخبرنى أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا جدّى، قال: سمعت إسماعيل بن موسى عليه السلام «۴» يقول: خرج أبى بولده إلى بعض أمواله بالمدينة، فكنّا فى ذلك المكان، و كان مع أحمد بن موسى عشرون من خدّام «۵» أبى و حشمه، إن قام أحمد قاموا معه و إن جلس جلسوا معه، و أبى بعد ذلك يرعاه ببصره ما يغفل عنه، فما انقلبنا حتّى تشيّخ «۶» أحمد ابن موسى بيننا «۷».

و فى تعق: فى البلغة «۸»: هو المدفون بشيراز، المسمّى «۹» بسيّد السادات «۱۰».

---

(۱) الوجيزة ۱۵۵/ ۱۳۷، و فيه: ثقة جليل.

(۲) ابن محمّد، لم ترد فى نسخة «م».

(۳) فى المصدر: باليسيرة.

(۴) عليه السلام، لم ترد فى نسخة «ش» و المصدر.

(۵) فى المصدر: خدم.

(۶) فى المصدر: انشجّ.

(۷) إرشاد المفيد: ۲/ ۲۴۴.

(۸) فى البلغة، لم ترد فى التعليقة.

(۹) فى التعليقة: الملقّب.

(۱۰) بلغة المحدثين: ۳۳۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۶

قلت: و كأنّه المعروف الآن بشاة چراغ «۱».

أقول: جزم ولده الفاضل دام فضلهما بأنّه هو، و نقله عن المستوفى فى نزهة القلوب.

و صرّح بذلك أيضا شيخنا الشيخ يوسف البحرانى فى مواضع من إجازته «۲».

و فى الوجيزة: أحمد بن موسى الكاظم عليه السلام، ممدوح «۳».

۲۵۹- أحمد بن مهران:

روى عنه الكلينى فى كتاب الكافى.

و قال ابن الغضائرى: إنّه ضعيف، صه «۴».

و فى تعق: ترحّم عليه «۵» فى باب مولد الزهراء عليها السلام «۶»، و باب مولد الكاظم عليه السلام «۷»، و باب نكت التنزيل فى الولاية مكرّرا «۸»، و غير ذلك من المواضع «۹»، و أكثر من الرواية عنه، و هو عن عبد العظيم الحسنى الجليل.

و فى الوجيزة: أستاذ الكلينى، ضعيف «۱۰».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۸.

(۲) لؤلؤة البحرين: ۷۳.

(۳) الوجيزة: ۱۵۵/ ۱۳۸.

(۴) الخلاصة: ۲۰۵/ ۲۲.

(۵) فى المصدر زيادة: فى الكافى.

(۶) الكافى ۱: ۳۸۱/ ۳.

(۷) الكافى ۱: ۴۰۴/ ۷.

(۸) الكافى ۱: ۳۵۱/ ۶۰.

(۹) الكافى ۱: ۴۰۷/ ۳.

(۱۰) الوجيزة: ۱۵۵/ ۱۳۹.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۷

و فى التضعيف ضعف، لكونه من ابن الغضائرى، مع مصادمته لما ذكر «۱».

قلت: لا ريب أنّ ثقة الإسلام أعرف بحاله من ابن الغضائرى البعيد العهد عنه، مضافا إلى ارتفاع الوثوق عن تضعيفاته.

۲۶۰- أحمد بن ميثم:

بالمثنّاة من تحت الساكنة بعد الميم المفتوحة بعدها الثاء المثلّثة، ابن أبى نعيم- بضمّ النون و فتح المهملة، و اسم أبى نعيم: الفضل بن عمرو «۲»، و لقبه: دكين، بالمهملة المضمومة- ابن حمّاد بن زهير مولى آل طلحة بن عبيد اللّه، أبو الحسين «۳»، كان من ثقات أصحابنا الكوفيّين و فقهائهم، صه «۴».

ست، إلّا الترجمة و: و اسم أبى نعيم.

و كست جش إلّا: ابن زهير «۵».

و زاد ست: له مصنّفات، الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن جعفر، عن حميد بن زياد، عنه «۶».

و اعلم أنّ: دكين، لقب عمرو لا الفضل. و الفضل بن دكين رجل مشهور من علماء الحديث.

و فى تعق: فى ضح: أحمد بن ميثم، بكسر الميم و إسكان الياء و فتح

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۹.

(۲) فى الخلاصة و الفهرست و رجال النجاشى: عمر.

(۳) فى الخلاصة و الفهرست: أبو الحسن.

(۴) الخلاصة: ۱۵/ ۱۲.

(۵) رجال النجاشى: ۸۸/ ۲۱۶.

(۶) الفهرست: ۲۵/ ۷۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۸

المثلّثة «۱».

ثمّ فيه كذلك، و بدل و فتح المثلّثة: فتح المثنّاة من فوق «۲».

ثمّ فيه: أحمد بن ميثم، بكسر الميم «۳».

و الظاهر اتّحاد الكل، و توهّم بعض أنّهم ثلاث.

و فى شرح البداية للشهيد الثانى: إنّ أحمد بن ميثم بالثاء المثلّثة غيره بالمثنّاة من فوق، و الأوّل هو ابن الفضل بن دكين، و الثانى مطلق، أورده فى ضح «۴»، انتهى.

قلت: فى ضح عكس ما ذكره رحمه اللّه «۵».

أقول: فى نسختين عندى من الإيضاح إحداهما مصحّحة أيضا عكس ما ذكره الشهيد الثانى، فإنّه جعل الثانى ابن دكين، و الأوّل مطلقا، فلاحظ.

بل فى حواشى الشهيد الثانى نفسه على صه عن ضح جعل الثانى ابن دكين.

إلّا أنّهما «۶» ليس فيهما «۷» ابن ميثم ثالثا كما ذكره سلّمه اللّه تعالى، نعم فيهما: إسماعيل بن ميثم بكسر الميم، فراجع.

و ما مرّ عن الميرزا من قوله: و اعلم أنّ دكين. إلى آخره، صرّح به

---

(۱) إيضاح الاشتباه: ۱۱۳/ ۹۳.

(۲) إيضاح الاشتباه: ۱۰۵/ ۷۰.

(۳) إيضاح الاشتباه: ۱۱۴/ ۹۸ إلّا أنّ فى النسخة المطبوعة: إسماعيل بن ميثم، و ذكر فى الحاشية عن بعض النسخ أنّه: أحمد، بدل: إسماعيل.

(۴) الرعاية فى علم الدراية: ۳۸۱.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۹.

(۶) فى نسخة «ش»: إلّا أنه.

(۷) فى هامش نسخة «م»: فى النسختين.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۵۹

الشهيد الثانى قبله، قال: لأنّ ما ذكرناه هو المطابق للواقع، فإنّ الفضل بن دكين رجل مشهور من علماء الحديث، و عبارة ضح و غيره موهمة خلاف الواقع «۱»، انتهى.

و فى مشكا: ابن ميثم الثقة، عنه حميد بن زياد «۲».

۲۶۱- أحمد بن نصر بن سعيد:

الباهلى، المعروف بابن أبى هراسة، يلقّب أبوه: هوذة، سمع منه التلعكبرى سنة إحدى و ثلاثين و ثلاثمائة، و له منه إجازة.

مات فى ذى الحجّة سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة يوم التروية بجسر النهروان، و دفن بها، لم «۳».

و مرّ: إبراهيم بن رجاء الشيبانى أبو إسحاق المعروف بابن أبى هراسة عن جش «۴» و صه «۵». لكن على قول الشيخ ذاك ابن هراسة «۶»، و هذا ابن أبى هراسة.

و فى تعق: يظهر من الكفاية فى النصوص أنّ أبا هراسة كنية لسعيد جد أحمد، و أنّ أحمد يكنّى بأبى سليمان الباهلى «۷».

و سيجىء هذا عن المصنّف فى آخر الكتاب «۸»، و مرّ فى إبراهيم بن

---

(۱) ذكره فى تنقيح المقال: ۱/ ۹۸ عن حاشية الشهيد الثانى على الخلاصة، و لم يرد فى نسختنا من الحاشية.

(۲) هداية المحدثين: ۱۵.

(۳) رجال الشيخ: ۴۴۲/ ۳۱، و فيه: أحمد بن النضر.

(۴) رجال النجاشى: ۲۳/ ۳۴.

(۵) الخلاصة: ۱۹۸/ ۵.

(۶) رجال الشيخ: ۱۴۶/ ۷۰.

(۷) كفاية الأثر: ۲۵۰.

(۸) منهج المقال: ۳۹۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۰

إسحاق «۱» «۲».

قلت: لم يظهر من لم أنّ أبا هراسة كنية لغير سعيد، بل الظاهر من العبارة أنّه كنية سعيد، و ما فى الكفاية موافق له، و إرجاع ضمير أبوه إلى أحمد غير مضر لكونه هو صاحب الترجمة.

ثمّ إنّه لا بعد فى كون ابن أبى هراسة كنية لكلّ منهما بل و كل منهم، كابن بابويه و ابن طاوس.

هذا، و ذكره فى مل فى علمائنا «۳»، فتدبّر.

و فى مشكا: ابن نصر بن سعيد، عنه التلعكبرى «۴».

۲۶۲- أحمد بن النضر:

بالنون و المعجمة، أبو الحسن الجعفى، مولى، كوفى، ثقة، صه «۵».

جش، إلّا الترجمة، و بعد الجعفى: الخزّاز «۶»، ثمّ زاد: له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا جماعة، عن أبى العبّاس أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن يحيى الخارقى، عن أبيه، عنه بكتابه «۷».

و فى ست: له كتاب، عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن علىّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه و محمّد بن الحسن «۸»، عن سعد و الحميرى،

---

(۱) منهج المقال: ۲۰.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۹.

(۳) أمل الآمل ۲: ۳۰/ ۸۰.

(۴) هداية المحدثين: ۱۵.

(۵) الخلاصة: ۲۰/ ۴۹.

(۶) فى المصدر: الخزاز، بعد: النضر.

(۷) رجال النجاشى: ۹۸/ ۲۴۴ و فيه: الخازمى، بدل: الخارقى.

(۸) فى المصدر: و محمّد بن الحسين.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۱

عن أحمد بن محمّد بن عيسى و أحمد بن أبى عبد اللّه، عن محمّد بن خالد البرقى، عنه.

و عنه: محمّد بن سالم أيضا «۱».

أقول: فى مشكا: ابن النضر، عنه محمّد بن يحيى الخارقى «۲»، و أحمد بن محمّد بن عيسى، و محمّد بن خالد، و محمّد بن سالم «۳».

۲۶۳- أحمد بن هارون الفامى:

روى عنه أبو جعفر بن بابويه، لم «۴».

و فى تعق: كثيرا، مترضّيا «۵» «۶».

قلت: فى البحار: أنّه أستاذ الصدوق «۷».

و فى نسختى من كمال الدين: أحمد بن هارون القاضى، مترضّيا مكرّرا «۸»، بل لم أجده فيها إلّا هكذا.

و فى مشكا: ابن هارون، عنه محمّد بن بابويه «۹».

(۱) الفهرست: ۳۴/ ۱۰۱.

(۲) فى المصدر: الحازمى.

(۳) هداية المحدثين: ۱۵.

(۴) فى رجال الشيخ: ۴۴۸/ ۵۹: أحمد بن هارون الفامى، و فى ۴۴۹/ ۶۰: أحمد بن محمّد بن يحيى روى عنه أبو جعفر بن بابويه، و عن القهبائى فى مجمع الرجال:

۱/ ۱۷۱: أحمد بن هارون القاضى (الفامى خ- ل) و أحمد بن محمّد بن يحيى روى عنهما أبو جعفر بن بابويه.

(۵) الخصال: ۳۳/ ۱، ۶۹/ ۱۰۳، ۱۵۶/ ۱۹۸، ۱۹۵/ ۲۷۱، ۲۲۳/ ۵۴، ۲۸۲/ ۲۹، ۲۸۵/ ۳۷.

(۶) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۹.

(۷) بحار الأنوار: ۱/ ۵۹.

(۸) كمال الدين: ۵۱۰/ ۴۰، ۶۵۶/ ۱.

(۹) هداية المحدثين: ۱۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۲

۲۶۴- أحمد بن هارون المدائنى:

غير مذكور فى الكتابين، و ذكره فى كمال الدين مترضّيا «۱».

۲۶۵- أحمد بن هلال العبرتائى:

و عبرتاء قرية بناحية إسكاف بنى جنيد «۲»، ولد سنة ثمانين و مائة، و مات سنة سبع و ستّين و مائتين. كان غاليا متّهما فى دينه، ست «۳».

و فى جش قبل العبرتائى: أبو جعفر، و بعده: صالح الرواية، يعرف منها و ينكر، و قد روى فيه ذموم من سيّدنا أبى محمّد العسكرى عليه السلام «۴».

و فى صه بعد بنى جنيد «۵»: من قرى النهروان، غال، ورد فيه ذمّ كثير من سيّدنا أبى محمّد العسكرى عليه السلام.

قال أبو علىّ بن همّام. ثمّ نقل عنه ولادته و موته- كما مرّ- و قول جش.

و قال: توقّف ابن الغضائرى فى حديثه إلّا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة، و محمّد بن أبى عمير من نوادره، و قد سمع هذين الكتابين جلّ أصحاب الحديث و اعتمدوه فيها، و عندى أنّ روايته غير مقبولة «۶».

و فى كش: علىّ بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثنى أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغى، قال: ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما كان خرج «۷» من

(۱) كمال الدين.

(۲) فى المصدر: و عبرتاء قرية بنواحى بلد إسكاف و هو من بنى جنيد.

(۳) الفهرست: ۳۶/ ۱۰۷.

(۴) رجال النجاشى: ۸۳/ ۱۹۹.

(۵) فى الخلاصة: بنى خندف.

(۶) الخلاصة: ۲۰۲/ ۶، و فيه: مات سنة تسع و ستّين.

(۷) فى المصدر: ما خرج.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۳

لعن ابن هلال، و كان ابتداء ذلك أن كتب عليه السلام إلى قوّامه بالعراق:

احذروا الصوفى المتصنّع.

قال: و كان من شأن أحمد بن هلال أنّه قد كان حجّ أربعا و خمسين حجّة، عشرون منها على قدميه.

قال: و قد كان رواة أصحابنا بالعراق لقوه و كتبوا منه، و أنكروا ما ورد فى مذمّته، فحملوا القاسم بن العلاء على أن يراجع فى أمره، فخرج إليه: قد كان أمرنا نفذ إليك فى المتصنّع ابن هلال لا رحمه اللّه، بما قد علمت لم يزل، لا غفر اللّه له ذنبه و لا أقاله عثرته، يدخل «۱» فى أمرنا بلا إذن منّا و لا رضى،. إلى أن قال:

و اعلم الاسحاقى سلّمه اللّه «۲» و أهل بيته بما «۳» أعلمناك من حال هذا الفاجر. الحديث «۴».

و فى تعق: فى كمال الدين: حدّثنا شيخنا محمّد بن الحسن بن الوليد رضى اللّه عنه، قال: سمعت سعد بن عبد اللّه يقول: ما رأينا و لا سمعنا بمتشيّع رجع عن التشيّع إلى النصب إلّا أحمد بن هلال، و كانوا يقولون:

أيّما «۵» تفرّد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله «۶»، انتهى.

و فى موضع آخر «۷» منه: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن هلال

---

(۱) فى المصدر: يداخل.

(۲) فى نسخة «م» زيادة: تعالى.

(۳) فى المصدر: ممّا.

(۴) رجال الكشى: ۵۳۵/ ۱۰۲۰.

(۵) فى كمال الدين و التعليقة: إنّ ما.

(۶) كمال الدين: ۷۶.

(۷) فى نسخة «ش»: مواضع أخر.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۴

فى حال استقامته، عن ابن أبى عمير. الحديث «۱».

و عن الشيخ فى كتاب الغيبة ما يظهر منه أنّه رجع عن القول بالإمامة و وقف على أبى جعفر عليه السلام «۲».

و بالجملة: الظاهر المنافاة بين كلمات الأصحاب فيه.

و يحتمل أن يكون غلوّه بالنسبة إلى بعض الأئمّة عليهم السلام «۳»، و نصبه بالنسبة إلى بعض.

و يحتمل أن يكون لعدم تديّنه، فى الباطن ناصبا و فى الظاهر متصنّعا، يظهر أمورا لإضلال الشيعة و ردّهم إلى الغلوّ، لتعذّر ردّهم إلى النصب.

و فى آخر توقيع ورد فى لعن الشلمغانى: إنّنا فى التوقّى و المحاذرة منه على مثل ما كنّا عليه ممّن تقدّمه من نظرائه من: السريعى «۴» و النميرى و الهلالى و البلالى و غيرهم. الحديث «۵».

و فى حواشى السيّد الداماد على التهذيب عند ذكر رواية عنه عن ابن أبى عمير: روايته عنه و عن ابن محبوب معدودة من الصحاح

على ما حكم به جش و غيره، و أوردناه فى الرواشح «۶»، انتهى.

و فيه ما ذكرناه فى الفوائد «۷».

و أيضا ما مرّ عن كمال الدين ربما كان ظاهرا فى خلافه «۸»، على أنّه

---

(۱) كمال الدين: ۲۰۴/ ۱۳.

(۲) الغيبة: ۳۹۹/ ۳۷۴.

(۳) عليهم السلام، لم ترد فى نسخة «ش».

(۴) فى التعليقة: السريفى، و فى الغيبة: الشريعى.

(۵) الغيبة للطوسى: ۴۱۱/ ۳۸۴.

(۶) الرواشح السماوية: ۱۰۹.

(۷) فى التعليقة: الفائدة الثالثة.

(۸) كمال الدين: ۷۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۵

لم يقل مطلق ما رواه عنهما مقبول، بل ما روى عن المشيخة و النوادر.

و فى المعراج: وجهه استفاضة هذين الكتابين بين أصحابنا «۱» حتّى قال الطبرسى: كتاب المشيخة فى أصول الشيعة أشهر من كتاب المزنى عند المخالفين «۲».

و عدّ النوادر الصدوق فى ديباجة من لا يحضره الفقيه من الكتب الّتى عليها المعوّل و إليها المرجع «۳».

و أمّا توقّفه فى الباقى فلعلّ وجهه. إلى أن قال:

و روى الراوندى عن الصادق عليه السلام: لا تكذّبوا حديثا أتى به مرجئ و لا خارجى و لا قدرى فنسبه إلينا، فإنّكم لا تدرون لعلّه شىء من الحق فتكذّبوا اللّه تعالى «۴» «۵».

و رواه الصدوق مسندا فى علل الشرائع «۶».

و التوقّف على الوجه المذكور لا ينافى ترك العمل، انتهى. و فيه بعد.

و فى إبراهيم بن صالح ما يظهر منه الحال «۷» «۸».

أقول: ما مرّ من قول المحقّق الداماد: على ما حكم به جش و غيره، لعلّ الصواب: ابن الغضائرى، بدل جش، و لعلّ الغلط فى نسخته

---

(۱) معراج أهل الكمال:.

(۲) إعلام الورى: ۴۸۸.

(۳) الفقيه: ۱/ ۴.

(۴) تعالى: لم ترد فى نسخة «ش».

(۵) راجع معراج أهل الكمال: ۲۵۶.

(۶) علل الشرائع: ۳۹۵/ ۱۳.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۲.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۴۹- ۵۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۶

سلّمه اللّه تعالى «۱». و يكون نظره إلى ما مرّ من استثنائه عن التوقّف ما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتابه المشيخة و محمّد بن أبى عمير من نوادره، فتأمّل جدّا.

و فى الحاوى: لعلّ قبول ابن الغضائرى و الجماعة لما يرويه من الكتابين لتواترهما عندهم و شهرتهما، و حينئذ فلا يضرّ ضعف الطريق إليهما، و يحتمل أن يكون صنّفهما فى حال استقامته، فانّى وجدت فى كمال الدين.

ثمّ نقل ما مرّ عن تعق، و قال: و هذا يدلّ على أنّه كان مستقيما «۲»، انتهى.

و فى مجموع ما ذكره رحمه اللّه «۳» ما لا يخفى «۴».

و فى مشكا: ابن هلال العبرتائى الضعيف، عنه عبد اللّه بن جعفر «۵»، و عبد اللّه بن العلاء بن المذارى، و موسى بن الحسن بن عامر، و الحسن ابن علىّ بن عبد اللّه بن المغيرة «۶».

۲۶۶- أحمد بن هوذة:

هو ابن نصر، تعق «۷».

۲۶۷- أحمد بن يحيى:

يكنّى أبا نصر، من غلمان العياشى، لم «۸».

---

(۱) تعالى، لم ترد فى نسخة «ش».

(۲) حاوى الأقوال: ۲۲۸/ ۱۱۹۸.

(۳) رحمه اللّه، لم ترد فى نسخة «م».

(۴) الظاهر أنّ نظره إلى قوله: و يحتمل أن يكون صنّفهما فى حال استقامته، فإنّ من المعلوم أنّ الكتابين- المشيخة و النوادر- ليست لأحمد بن هلال حتى يتّجه عليه هذا القول.

(۵) عبد اللّه بن جعفر، لم يرد فى الهداية.

(۶) هداية المحدثين: ۱۶، و فيه: عبد اللّه بن العلاء المذارى.

(۷) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵۰.

(۸) رجال الشيخ: ۴۳۹/ ۱۳.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۷

قلت: يأتى فى الكنى: أبو نصر بن يحيى الفقيه- من أهل سمرقند- عن لم موثّقا «۱»، و هو هذا وفاقا للمجمع «۲». و غفل عنه الميرزا.

و فى الوجيزة: أحمد بن يحيى أبو نصر الفقيه السمرقندى، ثقة «۳»، انتهى. فتدبّر.

۲۶۸- أحمد بن يحيى بن حكيم:

الأودى- بالمهملة بعد الواو- الصوفى، كوفى، أبو جعفر ابن أخى ذبيان- بالمعجمة المضمومة و الباء الموحّدة الساكنة- ثقة، صه «۴».

جش، إلّا الترجمة، و زاد: له كتاب دلائل النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، رواه عنه جعفر بن محمّد بن مالك الفزارى «۵».

أقول: فى مشكا: ابن يحيى بن حكيم الثقة، عنه جعفر بن محمّد ابن مالك «۶».

۲۶۹- أحمد بن يحيى المكتّب:

غير مذكور فى الكتابين، و يروى عنه فى كمال الدين مترضّيا «۷».

۲۷۰- أحمد بن اليسع بن عبد اللّه:

القمّى، لم، جش، روى أبوه عن الرضا عليه السلام، ثقة ثقة، د «۸».

---

(۱) رجال الشيخ: ۵۲۰/ ۱۸، و منهج المقال: ۳۹۵.

(۲) مجمع الرجال: ۱/ ۱۷۴.

(۳) الوجيزة: ۱۵۵/ ۱۴۳.

(۴) الخلاصة: ۱۹/ ۴۰، و فيه: أحمد بن يحيى بن الحكيم.

(۵) رجال النجاشى: ۸۱/ ۱۹۵.

(۶) هداية المحدثين: ۱۷۸.

(۷) كمال الدين: ۵۵۰/ ۱.

(۸) رجال ابن داود: ۴۶/ ۱۴۵، و فيه: أحمد بن حمزة بن اليسع.، و الظاهر أنّ النسخة المطبوعة اشتباه حسب تسلسل الحروف الهجائية.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۸

و الظاهر أنّه ابن حمزة بن اليسع المذكور، و كأنّه قد نسب إلى الجد فذكر لذلك، و اللّه العالم.

۲۷۱- أحمد بن يوسف:

مولى بنى تيم اللّه، كوفى، كان منزله بالبصرة و مات ببغداد، ثقة، ضا «۱».

و زاد صه: من أصحاب الرضا عليه السلام «۲».

أقول: فى مشكا: ابن يوسف- مولى بنى تيم- الثقة، يعرف بمقارنته لزمن الرضا عليه السلام «۳».

۲۷۲- أحمد بن يوسف بن أحمد:

العريضى العلوى الحسينى، فى طريق العلّامة إلى الشيخ و غيره المحكوم بالصحّة المذكور فى صه «۴»، فتدبّر.

قلت: فى مل: السيّد أحمد بن يوسف الحسينى العريضى، كان فاضلا فقيها صالحا عابدا، روى عنه والد العلّامة «۵».

و فى الوجيزة: حكم العلّامة بصحّة حديثه «۶».

۲۷۳- أحمد بن يوسف بن يعقوب:

الجعفى، روى عن محمّد بن إسماعيل الزعفرانى، و فيه إشعار بوثاقته كما مرّ فى الفوائد، و فى جميل بن درّاج ما يشير إلى كونه ذا كتاب و أصل،

---

(۱) رجال الشيخ: ۳۶۷/ ۱۱.

(۲) الخلاصة: ۱۴/ ۳.

(۳) هداية المحدثين: ۱۷۹، و ما نقله عن المشتركات لم يرد فى نسخة «ش».

(۴) الخلاصة: ۲۸۲.

(۵) أمل الآمل: ۲: ۳۱/ ۸۲.

(۶) الوجيزة: ۱۵۶/ ۱۴۵.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۶۹

بل و من المشايخ، و والده يوسف يذكر فى ترجمته، تعق «۱».

أقول: ما فى ترجمة جميل فهو قول جش عند ذكر طريقه إليه: أخبرنا محمّد بن جعفر التميمى، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفى من كتابه و أصله. إلى آخره «۲»، فتأمّل.

۲۷۴- إدريس بن زياد الكفرثوائى:

بالفاء بعد الكاف و الراء بعدها و الثاء المنقّطة فوقها ثلاث نقط و بعد الواو ثاء أيضا، يكنّى أبا الفضل، ثقة، أدرك أصحاب أبى عبد اللّه عليه السلام و روى عنهم، صه «۳».

جش إلّا الترجمة، و فيه: الكفرثوثى «۴»، و زاد: له كتاب، عمران بن طاوس بن محسن بن طاوس- مولى جعفر بن محمّد- عنه به.

و جعفر الحسنى، عنه به «۵».

ثمّ زاد فى صه: و قال ابن الغضائرى: إنّه خوزى الام، يروى عن الضعفاء.

و الأقرب عندى قبول روايته لتعديل النجاشى له، و قول ابن الغضائرى لا يعارضه، لأنّه لم يجرحه فى نفسه و لا طعن فى عدالته.

و فى د جعله بالمثنّاة ثمّ المثلّثة، و نسب ما فى صه إلى التصحيف، و قال: إنّ كفرتوث قرية بخراسان «۶».

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵۰.

(۲) رجال النجاشى: ۱۲۷/ ۳۲۸.

(۳) الخلاصة: ۱۲/ ۲، و فيها و كذا فى نسخة «ش»: الكفرثوثانى، و فى هامش نسخة «م»:

الكفرثوثى (خ ل).

(۴) فى نسخة «ش»: الكفرثوتى، و فى المصدر: الكفرتوثى.

(۵) رجال النجاشى: ۱۰۳/ ۲۵۷.

(۶) رجال ابن داود: ۴۷/ ۱۴۸.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۷۰

و فى ست: ابن زياد، له روايات، ابن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد، عنه «۱».

أقول: فى ضح جعله: الكفرثوثى، بالمثلّثتين. قال: و كفرثوث قرية من خراسان «۲».

و فى حواشى الشهيد الثانى على صه: فى الصحاح: كفرثوثا- بالمثلّثة فيهما- قرية «۳».

فما ذكره المصنّف من النسبة صحيح، انتهى، فتأمّل.

و فى القاموس: كفرتوثا بالمثنّاة أوّلا موضع «۴».

و نقل الشهيد الثانى عن ابن قتيبة أنّه ضبطها بسكون الفاء و المثنّاة ثمّ المثلّثة «۵»، فتدبّر.

و قوله: خوزى الام، أى امّه خوزيّة.

و فى الصحاح: الخوز جيل من الناس «۶».

و زاد فى القاموس: و اسم لجميع بلاد خوزستان «۷».

و قال فى حواشى المجمع: خوزستان قرية بخراسان «۸».

و أنكره ولد الأستاذ العلّامة دام علاهما و قال: هى المحال المعروفة

---

(۱) الفهرست: ۳۹/ ۱۲۴.

(۲) إيضاح الاشتباه: ۸۲/ ۵.

(۳) حاشية الشهيد على الخلاصة: ۱۰، و لم يرد هذا النص فيه، بل الموجود: الكفرثوث: قرية من خراسان. و فى الصحاح: ۲/ ۸۰۷: كفرتوثا.

(۴) القاموس المحيط: ۱/ ۱۶۳.

(۵) أدب الكاتب: ۳۳۰.

(۶) صحاح اللغة: ۳/ ۸۷۸.

(۷) القاموس المحيط: ۲/ ۱۷۵.

(۸) مجمع الرجال: ۱/ ۱۷۷.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۷۱

فى أرض فارس و كوهكيلويه و الأهواز، و يعرف الآن بحويزة و دورق.

و فى الحديث: احذر مكر خوزى الأهوازى، فإنّ أبى أخبرنى عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: لا يثبت الايمان فى قلب يهودى و لا خوزى أبدا «۱»، انتهى، فتتبّع.

و يؤيّده تصريحهم أنّ تستر مدينة بخوزستان «۲»، كما يأتى فى البرّاء بن مالك، فتتبّع.

هذا، و قول صه: و قول ابن الغضائرى لا يعارضه. إلى آخره، صريح فى معارضة ابن الغضائرى للنجاشى لو كان جرحه فى نفسه، فيدلّ على مقاومته له عنده، نبّه عليه ولد الأستاذ العلّامة.

و فى مشكا: ابن زياد الثقة، عنه أحمد بن ميثم، و عمران بن طاوس ابن محسن، و جعفر الحسنى «۳» «۴».

۲۷۵- إدريس بن زيد:

وصفه الصدوق فى الفقيه بصاحب الرضا عليه السلام «۵». و هو يدلّ على مدح.

و وصف العلّامة طريق الصدوق إليه بالحسن «۶» ربما يشعر بالمدح، فتأمّل.

و فى تعق: حكم بعض المعاصرين باتّحاده مع ابن زياد

---

(۱) كشف الريبة: ۱۲۴.

(۲) معجم البلدان: ۲/ ۲۹.

(۳) فى نسخة «ش»: الحسينى.

(۴) هداية المحدثين: ۱۶.

(۵) مشيخة الفقيه: ۴/ ۸۹.

(۶) الخلاصة: ۲۸۱.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۷۲

الكفرتوثى «۱»، بقرينة رواية إبراهيم بن هاشم عنه، فتأمّل «۲».

۲۷۶- إدريس بن عبد اللّه بن سعد:

الأشعرى، ثقة، له كتاب. و أبو جرير القمّى هو زكريّا بن إدريس هذا، و كان وجيها «۳»، يروى عن الرضا عليه السلام، صه «۴».

جش، و فيه: وجها، و زاد: له كتاب، أخبرناه أبو الحسين علىّ بن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعرى،. عن محمّد بن الحسن بن الوليد. إلى أن قال: شنبولة، عنه «۵».

و فى ست: له مسائل، ابن أبى جيد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد و الحميرى، عن أحمد بن أبى عبد اللّه، عن محمّد بن الحسن شنبولة، عنه «۶».

و فى تعق: لعلّ فاعل يروى هو زكريّا لا سعد، كما هو الظاهر من صه، و يؤيّده أنّ زكريّا يروى عن الصادق عليه السلام و الكاظم عليه السلام، فكيف يروى أبوه عن الرضا عليه السلام «۷».

أقول: الظاهر بدل لا سعد: لا إدريس، و قد سها قلمه سلّمه اللّه تعالى «۸».

و ينبغى إرجاع الضمير فى: كان وجها، أيضا إلى زكريّا كما فعله

---

(۱) فى نسخة «ش»: الكفرثوثى.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵۰.

(۳) فى نسخة «ش» و المصدر: وجها.

(۴) الخلاصة: ۱۳/ ۳.

(۵) رجال النجاشى: ۱۰۴/ ۲۵۹، و فيه: شينولة.

(۶) الفهرست: ۳۸/ ۱۱۹، و ما نقله عن الفهرست لم يرد فى نسخة «ش».

(۷) لم نجده فى نسخنا من التعليقة.

(۸) تعالى، لم ترد فى نسخة «ش».

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۷۳

العلّامة، و يأتى فى ترجمته.

و فى مشكا: ابن عبد اللّه الأشعرى الثقة، عنه حمّاد بن عثمان، و محمّد بن الحسن بن أبى خالد، و هو عن الرضا عليه السلام.

و لم نظفر لمن عداه بأصل و لا كتاب «۱».

۲۷۷- إدريس بن عيسى الأشعرى:

دخل على مولانا أبى الحسن الرضا عليه السلام و روى عنه حديثا واحدا، ثقة، صه «۲».

و فى ضا: دخل عليه. إلى آخره «۳».

۲۷۸- إدريس بن الفضل بن سليمان:

الخولانى، أبو الفضل، كوفى، واقف، ثقة، جش «۴».

و فى تعق: فى نسختى من الوجيزة: ثقة، و الظاهر وقوع اشتباه فيه «۵».

قلت: الظاهر اختصاصه بها، و الذى فى سائر النسخ: ثقة غير إمامى «۶».

و فى ضح: الخولانى: بالمعجمة و الواو و النون بعد الألف «۷».

---

(۱) هداية المحدثين: ۱۷۹، و فيها: الثقة القمّى.

(۲) الخلاصة: ۱۲/ ۱، و فيها: الأشعرى القمّى.

(۳) رجال الشيخ: ۳۶۷/ ۹.

(۴) رجال النجاشى: ۱۰۳/ ۲۵۸.

(۵) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵۰.

(۶) الوجيزة: ۱۵۶/ ۱۵۳.

(۷) إيضاح الاشتباه: ۸۳/ ۶.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۷۴

۲۷۹- إدريس القمّى:

يكنّى أبا القاسم، ج «۱».

و فى تعق: يحتمل اتّحاده مع الأشعريّين المتقدّمين. و جعله خالى من الممدوحين «۲».

قلت: لعلّه فى غير الوجيزة.

و أمّا ابن عبد اللّه فقد مرّ رواية ابنه عن الرضا عليه السلام، فتأمّل.

۲۸۰- أديم بن الحر الجعفى:

مولاهم، كوفى، ثقة، له أصل، جش «۳».

و زاد صه بعد مولاهم: الحذّاء، صاحب أبى عبد اللّه عليه السلام، يروى نيفا و أربعين حديثا عنه عليه السلام «۴».

و فى ق: ابن الحر الكوفى الخثعمى «۵».

و فى كش: ما روى فى أديم بن الحر أبى الحسن «۶» الحذّاء.

قال نصر بن الصباح: أبو الحسن «۷» اسمه أديم بن الحر و هو حذّاء، صاحب أبى عبد اللّه عليه السلام، يروى نيفا و أربعين حديثا عن أبى عبد اللّه عليه السلام «۸».

---

(۱) رجال الشيخ: ۳۹۸/ ۱۰.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵۰.

(۳) رجال النجاشى: ۱۰۶/ ۲۶۷.

(۴) الخلاصة: ۲۴/ ۱۰.

(۵) رجال الشيخ: ۱۴۳/ ۲۰، و فيه: آدم، بدل أديم.

(۶) فى المصدر: أبى الحر.

(۷) فى المصدر: أبو الحر.

(۸) رجال الكشى: ۳۴۷/ ۶۴۵. و عبارة: يروى نيفا و أربعين حديثا عن أبى عبد اللّه عليه السلام، وردت عن بعض نسخ الكشى.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۷۵

أقول: لا يخفى عليك أنّ العلّامة رحمه اللّه أخذ ما زاده على جش بتمامه من كلام نصر، و هذا أحد المواضع التى اعتمد رحمه اللّه عليه، و قبله الكشّى المصرّح بغلوّه، إذ لا ريب أنّ أمثال هذا النقل للاستناد و الاعتداد.

۲۸۱- أرطاة بن حبيب الأسدى:

كوفى، ثقة، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، صه «۱».

و زاد جش: له كتاب، عنه محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب «۲».

أقول: فى مشكا: ابن حبيب الثقة، عنه محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب «۳».

۲۸۲- أرقم بن شرحبيل:

ذكره الشهيد الثانى فى درايته «۴».

و فى قب: ثقة «۵».

و فى تعق: فى البلغة: ممدوح «۶»، و فى حاشيتها: تابعى فاضل ذكره الشهيد الثانى فى درايته، ميرزا «۷»، انتهى، فتأمّل.

و فى الوجيزة: ممدوح «۸».

و فى النقد كما فى حاشية البلغة «۹» «۱۰».

---

(۱) الخلاصة: ۲۴/ ۱۱.

(۲) رجال النجاشى: ۱۰۷/ ۲۷۰.

(۳) هداية المحدثين: ۱۶.

(۴) الرعاية فى علم الدراية: ۳۹۵.

(۵) تقريب التهذيب ۱: ۵۱/ ۳۴۰.

(۶) بلغة المحدثين: ۳۳۱/ ۸.

(۷) لم ترد هذه الحاشية فى النسخة المطبوعة من البلغة.

(۸) الوجيزة: ۱۵۷/ ۱۵۸.

(۹) نقد الرجال: ۳۸.

(۱۰) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۵۰.

منتهى المقال فى أحوال الرجال، ج۱، ص: ۳۷۶

قلت: الظاهر أنّ وجه تأمّله سلّمه اللّه «۱» عدم ذكر الميرزا- كما مرّ- ما نسبه إليه من قوله: تابعى فاضل.

و لا يخفى أنّه ذكر ذلك فى المتوسّط «۲» كما نقله، فلاحظ.

---

(۱) فى نسخة «ش»: سلمه اللّه تعالى.

(۲) الوسيط: ۲۲.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – "رَحِمَهُ اللهُ" – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جهةٍ اُخرَى.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبيّة، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثُلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد

جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّی (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسیّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بناية"القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّی بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فی حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فی هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹